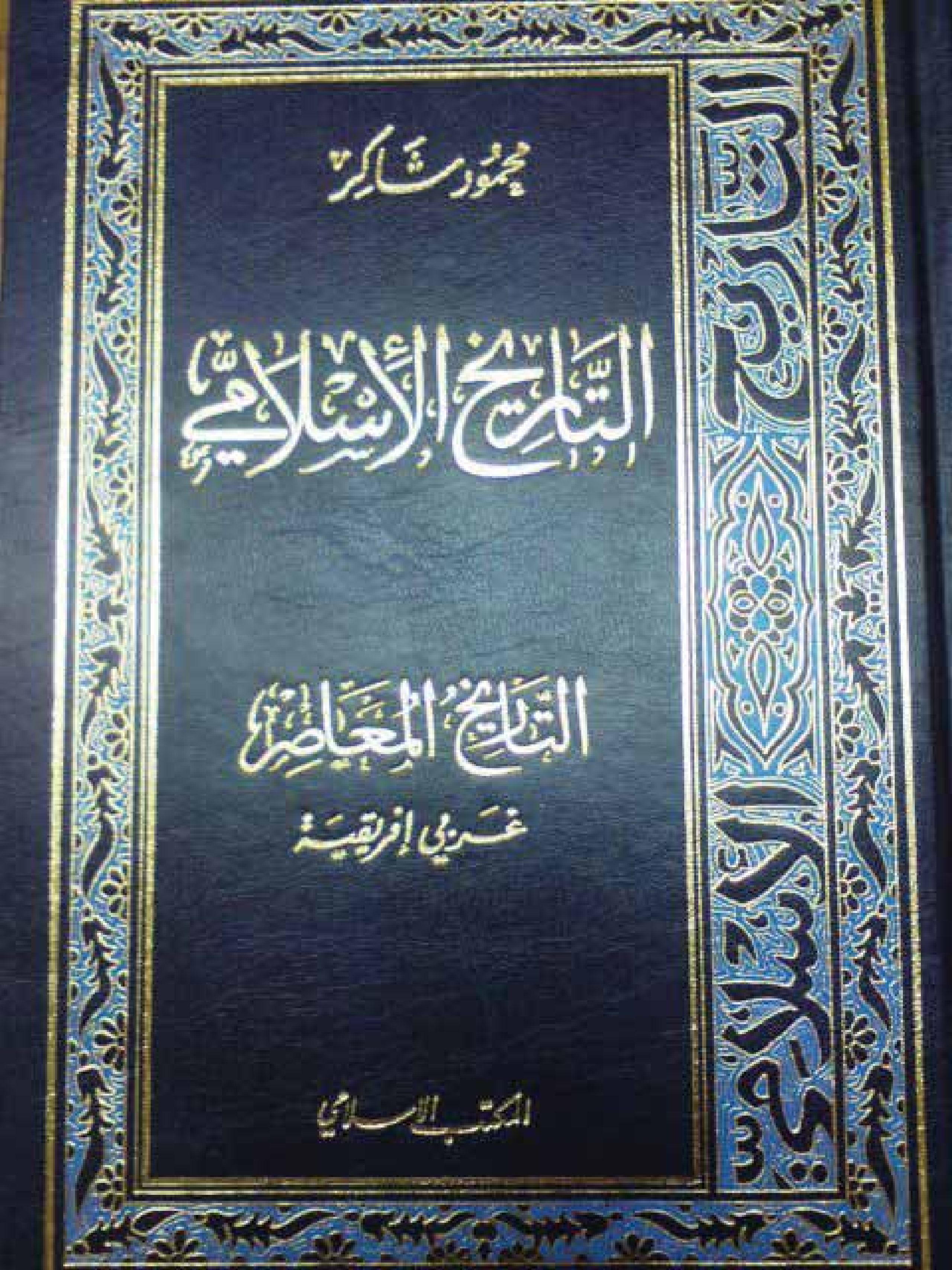

محمود شاكر
التاريخ الإسلامي
التاريخ المعاصر
غربي إفريقية
المكتب الإسلامي


بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ الإسلامي

-١٥-

التاريخ المعاصر

غربي إفريقية

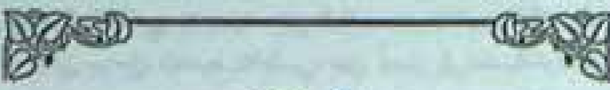
١٣٤٢ - ١٤١٢ هـ
١٩٢٤ - ١٩٩٢ م

محمود شاكر

المكتب الإسلامي

الطبعة الثانية
١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

المكتب الإسلامي
بيروت: ص.ب: ١١/٣٧٧١ - هاتف: ٤٥٦٢٨٠
دمشق: ص.ب: ١٣٠٧٩ - هاتف: ١١١٦٣٧
عمان: ص.ب: ١٨٢٠٦٥ - هاتف: ٦٥٦٦٠٥



مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، محمد بن عبدالله، وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

فإن غربي إفريقية يُعدّ منطقةً إسلاميةً، وإن كانت تنخفض نسبة المسلمين في بعض أجزائها التي تعدّ دولاً الآن إلى ما دون النصف، ولكن إذا عددنا المنطقة جزءاً واحداً فإن نسبة المسلمين ترتفع إلى أكثر من النصف وذلك لانتشار الإسلام على نطاقٍ واسعٍ في أجزاءٍ كثيرة.

يشمل غربي إفريقية المناطق التي تقع جنوب بلاد المغرب، وتُشرف على ساحل المحيط الأطلسي من ناحية الغرب، والمناطق الصحراوية التي تقع جنوب الأجزاء الغربية من بلاد المغرب، والمناطق السودانية التي تُشرف على سواحل خليج غينيا من المحيط الأطلسي. وتضمّ حسب التقسيمات السياسية ثلاث عشرة وحدةً سياسيةً وهي: السنغال، غامبيا، غينيا ـ بيساو، غينيا، سيراليون، وهذه الوحدات تُشرف على سواحل المحيط الأطلسي من ناحية الغرب، وهي خمس وحداتٍ سياسيةٍ. وتضمّ المناطق الصحراوية ثلاث وحداتٍ، وهي: مالي، النيجر، بوركينافاسو. وتضمّ المناطق السودانية التي تُشرف على سواحل خليج غينيا خمس وحداتٍ هي: ساحل العاج، التوغو، بنين، نيجيريا، الكاميرون.

كان وصول الإسلام إلى هذه المناطق عن طريق الشمال حيث انتشر هناك منذ الفتوحات الإسلامية الأولى التي تمّت في صدر الإسلام سواء ما

كان منها في العهد الراشدي، أم ما كان في العهد الأموي، حيث فُتحت الأجزاء الشرقية في مصر، وليبيا في العهد الراشدي، وفُتحت الأجزاء الغربية في العهد الأموي، إذ استطاع عقبة بن نافع الوصول عام ٦٠ هـ إلى ساحل المحيط الأطلسي وانتصر، على قبيلة مصمودة البربرية[1]، واستمر في تقدّمه على ساحل المحيط الأطلسي حتى وصل إلى مدينة تول[2] في أقصى بلاد المغرب حيث كانت بعض قبائل الملثّمين تنزل فيها، واستطاع عقبة أن يُخضعها لسلطان الإسلام، ثم فتح مدينة مسوفة، وبنى فيها مسجداً، وفي هذه الأثناء دخلت قبيلة صنهاجة الإسلام. وبهذا وصل عقبة بن نافع إلى أطراف الصحراء، وفتح الطريق للإسلام كي ينتقل إلى بلاد السودان حيث كانت القبائل تنتقل عبر الصحراء بين السودان وبلاد المغرب. واستشهد عقبة عام ٦٢ هـ أثناء عودته إلى القيروان في كمين نصب له أعداؤه الذين لم يُسلموا.

وتسلّم قيادة الفتح موسى بن نصير عام ٧٩ هـ، وبلغ الأماكن التي وصل إليها عقبة بن نافع من قبل، وأخضع القبائل التي ارتدّت عن الإسلام، بعد استشهاد عقبة. وقد قرّب إليه البربر في سبيل استمالتهم إليه، وقبولهم الإسلام بصدق، وولّاهم الأعمال، وشاركهم مع العرب في إدارة البلاد، وأخذ يُفقههم بالدين فأقبلوا على الإسلام إقبالاً عظيماً.

وعمل إسماعيل بن عبدالله بن أبي المهاجر والي إفريقية من قبل عمر بن عبدالعزيز على نشر الإسلام في المغرب الأقصى حتى لم يبق أحد في ولايته غير مسلم.

وقام عبدالرحمن بن حبيب بن أبي عبيدة بن عقبة بن نافع بحفر

---

(١) قبيلة بربرية، وهي فرع من البرانس الذي يتفرّع منه قبائل: صنهاجة، وكتامة، ولمطة، ومصمودة.

(٢) تول: مدينة على ساحل المحيط الأطلسي في آخر بلاد السوس الأقصى، وتعدّ حاضرة قبيلة لمطة.

سلسلة من الآبار تصل بين واحات إفريقية وبين مدينة أودغشت التي كانت حاضرة قبيلة لمتونة من صنهاجة، وهي الآن غير موجودة، ومكانها في موريتانيا، وكان نتيجة هذه الآبار أن تمكّن الجنود من اجتياز الصحراء والعمل على نشر الإسلام بين القبائل الضاربة في تلك الجهات، كما أصبحت تلك الطرق دروباً للقوافل، وأصبح الإسلام يصل إلى منطقة السودان الغربي عن طريق التجارة.

وأرسل الخليفة الأموي يزيد بن عبدالملك عام ١٠٢ هـ جيشاً إلى داخل إفريقية بغية فتح السودان، واستقرّ عدد من أفراد ذلك الجيش في تلك المنطقة.

ووصل نفوذ دولة الأدارسة التي قامت عام ١٧٢ هـ إلى الصحراء الكبرى التي تفصل بلاد المغرب عن المناطق السودانية، وانضمّت ديار الملثّمين تحت لواء الأدارسة، وأصبحت جزءاً من البلدان التي تخضع لنفوذهم، وأخذ انتشار الإسلام يزداد بين أفراد قبيلة صنهاجة.

واستطاعت قبيلة لمتونة أن تجمع قبائل الملثمين تحت جناحها، وأن تتجه بهم نحو الجنوب بقصد الجهاد والعمل على نشر الإسلام، ومما شجّعها على ذلك أن مملكة غانة القائمة في منطقة السودان قد أصابها الضعف، وكان لهذا التوجه نحو الجنوب أثره البالغ في تدفّق المسلمين نحو بلاد السودان، وتمكن هذا الحلف أن يستولي على مدينة أودغشت، ويجعلها قاعدةً له للحركة نحو الجنوب.

وتفككت عرا الحلف عام ٣٠٦ هـ الأمر الذي أعاد القوة لمملكة غانة فاستطاعت دخول مدينة أودغشت، وتحكّمت بذلك بالطرق التجارية المعروفة آنذاك بين بلاد السودان، والمغرب، وسجلماسة. ثم عادت قبائل الحلف للتماسك والارتباط من جديد، فاستعادوا مدينة أودغشت عام ٣٥٠ هـ، ثم لم يلبثوا أن ارتحلوا عنها وتركوها لمملكة غانة. وكان لهذا الاحتكاك بين السودان والمسلمين أن سهّل انتشار الإسلام بين الزنوج،

وكان انتشار الإسلام في غربي إفريقية عن طرق كثيرة، فكان عن طريق التجارة، وعن طريق القبائل وانتقالها، وعن طريق الدعوة، وعن طريق الدول التي قامت في المنطقة.

التجارة: تختلف حاصلات المنطقة المتوسطية التي هي في شمالي إفريقية عن الحاصلات في المنطقة السودانية التي تقع جنوب الصحراء الكبرى، وهذا ما يجعل التجار يحملون بضائع الشمال إلى الجنوب، وينقلون البضائع السودانية إلى المنطقة المتوسطية، ويسلكون دروباً خاصة عبر الصحراء تصل بين الواحات الواقعة وسط تلك الفيافي الواسعة، فلما انتشر الإسلام في الشمال اعتنقه تجار الشمال، وأخذوا ينقلونه في قلوبهم إلى قلوب الآخرين الذين هم في الجنوب، ويكون مع التجارة.

القبائل: من عادة القبائل الانتقال تبعاً للمرعى، ومواطن الكلأ، والانتقال في هذه الجهات بين الشمال والجنوب حسب مواقع الغيث، ومع تلك الحركة ينتقل حملة الإسلام ويعملون على نشره في كل مكانٍ يحلّون إليه، سواء أقاموا فيه مدةً أم ظعنوا عنه بعد الرحلة. وللقبائل دور كبير في انتشار الإسلام إذ يُسرع أفرادها لاعتناقه فيما إذا قبله شيخ القبيلة.

الدعوة: إضافةً إلى الدعاة الذين لا يخلو منهم عصر، يجوبون البلاد، ويقطعون الفيافي للعمل للإسلام، نجد بعض الدول التي تبنّت فكرة الدعوة، وقد قامت بهذا الدور عدة دولٍ ظهرت في غربي إفريقية، ولكن أبرزها دولة المرابطين التي أخذت ترسل الدعاة إلى كل مكانٍ، حتى وصل دعاتها إلى الكاميرون، والغابون، وتكاد لا تخلو منطقة في غربي إفريقية من دعاةٍ مرابطين، وحاولت الدول التي قامت بعدها أن تسير على نهجها، ولكن لم تستطع أن تبلغ مبلغها من إرسال الدعاة.

الدول: كان الإسلام ينتشر بهدوء في بعض الدول فإذا ما اعتنق الملك الإسلام أخذ ينتشر بسرعة بين الرعية حتى يسود، وتأخذ الدولة عادةً بالتوسّع على حساب جيرانها، أو تضمّ دولاً إليها، فإذا ما توسّعت توسّع

انتشار الإسلام مع اتساعها، وإذا ما ضمّت دولاً أخرى إليها بدأ الإسلام بالانتشار بسرعة في هذه الأماكن على أنه دين الحكام الجدد ودين الأقوياء الغالبين. وانتشر الإسلام تدريجياً بين أفراد من رعايا امبراطورية غانا، وأسلم ملك التكرور عام ٤٣٢ هـ فزاد انتشار الإسلام، ثم خضعت غانا لدولة المرابطين عام ٤٦٩ هـ، وقبل ملكها (تنكامين) الدخول في الإسلام، وقبل بعد ذلك الكثير من شعب امبراطورية غانا الدخول في الإسلام.

وكذلك قامت مملكة مالي بالدور نفسه، وبقية الممالك التي نشأت في المنطقة.

ولما كان انتشار الإسلام في غربي إفريقية قد جاء وقت ضعف سلطانه، واختلاف أبنائه، وانقسام بعضهم على بعض، وبُعد تلك المنطقة عن مراكز ديار الإسلام، وانعزالها عنه بصحارى واسعة، وفيافي شاسعة، ونأيها عن مراكز الثقافة الإسلامية، ومناطق إشعاعها، ومواطن الحضارة، ومجال انتقال العلماء والدعاة لهذا كله كان ارتباط المسلمين في غربي إفريقية بالفكر قليلاً، واتصالهم بالعلم ضئيلاً، ومعرفتهم بالأحكام ضعيفة حتى ليمكننا أن نقول: إن صلتهم كانت بالانتماء، وانتماؤهم كان استعلاءً، ومع هذا كله فقد كانوا أكثر تطوراً من غير المسلمين من أبناء المنطقة بشكلٍ واسع بل لا يمكن المقارنة بين الفريقين أبداً، وهذا ما ساعد أيضاً إلى التوجّه نحو الإسلام من قبل الآخرين باستمرار.

ورغم هذا كله أيضاً فقد كان هناك دعاة على مستوى معرفة أبناء المنطقة، وكانت دعوة، وكان عمل، وكانت حضارة، وكان تنظيم، واتجه بعض حكام مالي عام ٧١٠ ـ ٧١٢ هـ نحو الغرب لمعرفة ما وراء المحيط الأطلسي، ووصلوا إلى الطرف الثاني من المحيط، واستقرّوا في إمريكا الجنوبية، ولكنهم لم يستطيعوا العودة فبقوا هناك، وتركوا آثاراً تدلّ على ذلك، وهذا قبل معرفة الأوروبيين لأمريكا بمائةٍ وخمسٍ وثمانين عاماً،

وكانت نتيجة خلقهم الإبادة عندما وصل المستعمرون الأوربيون إلى هناك يحملون أحقاداً ضدّ المسلمين تنهدّ منها الجبال.

ومن ناحيةٍ ثانيةٍ فإن انتشار الإسلام في غربي إفريقية بهذه الصورة الهادئة التي لم تجعل لهم أعداءً خارج المنطقة، إذ لم يُقاتلوا نصارى، ولم ينافسوهم على أرضٍ، ولم يختلفوا مع يهود، ولم يناصبوهم عداءً، وكذلك فهم على معرفةٍ بسيطةٍ بتاريخ الإسلام، وعلى علمٍ قليلٍ بأحكامه، ومع هذا فعندما وصل المستعمرون الصليبيون إلى غربي إفريقية، ورسّخوا جذورهم هناك، وشعروا بقوتهم، وأحسّوا بضعف المسلمين قاموا بحربٍ ضدّهم لم تشهدها البشرية من قبل، ولم ترتكب الوحوش أشنع منها حتى الآن، ونخشى أن تتكرر هذه الأيام بعد أن تحكّمت الصليبية بالعالم، وفرضت شراكةً جماعيةً للتسلّط، وعيّنت رعاةً من قبلها على أجزاء العالم، ومن أبدى من المسلمين خاصةً رغبةً في التميّز أو الاستقلال شنّوا حرب الإبادة عليه تحت شعار محاربة الإرهاب، وضرب الحركات المتطرّفة، وقمع الأصولية.

كان النصارى الإسبان والبرتغال في حربٍ مع المسلمين في الأندلس فأرادوا السير في المحيط جنوباً والسير بعدها إلى شواطئ إفريقية الغربية، والنزول بها، ومحاربة المسلمين من الجنوب، أو على الأقل مشاغلة مسلمي إفريقية كي لا يمدّوا يد العون لإخوانهم في الأندلس، وفي الوقت نفسه نزلوا في بعض مواقع على سواحل البحر المتوسط للغرض ذاته الذي هو مشاغلة المسلمين حتى لا يتمكّنوا من مساعدة من يستصرخهم في الأندلس، وهكذا احتلّ الصليبيون مواقع على سواحل إفريقية الغربية غير أن أكثرهم قد انصرف إلى النهب، والسلب، والتملّك، والتجارة حيث وجدوا خيراتٍ كثيرةً، وعرفوا حاصلاتٍ لم يسبق لهم أن عرفوها، ولم يقوموا بمشاغلة المسلمين إذ وجدوا أنفسهم قلةً، ورأوا المسلمين في حالةٍ من الضعف لا تُمكّنهم من تقديم أي دعمٍ لإخوانهم في الأندلس، ورأى الصليبيون أنه ليس من المصلحة إيقاظ النيام بتحرّكهم، والتفكير بدعم

مسلمي الأندلس، لذا استمرّوا بأعمال الاستغلال، وأخذ كل ما تقع أيديهم عليه سرقةً ونهباً.

ومع كل ما سطا عليه الصليبيون، وكل من قتلوهم غيلةً وسرّاً فإنهم لم يُحاولوا اتخاذ الفتك والبطش صراحةً، ولا أسلوب النهب علناً، وإنما عملوا على إظهار اللين واتخاذ أسلوب المكر والخداع، وذلك لأنهم لم يتمكّنوا بعد، ولم يعرفوا نتيجة الصراع مع المسلمين في الأندلس.

وشاءت إرادة الله أن ينتصر النصارى الإسبان والبرتغال على المسلمين في الأندلس لما أحدثوا، وما ابتدعوا من فرقةٍ، وشعر النصارى بنشوة النصر، وانطلقوا يريدون ملاحقة المسلمين في المغرب، وأرادوا حصارهم حسب الخطة السابقة، وانتشروا على سواحل إفريقية، وأخذوا يتصرّفون كالوحوش الكاسرة بل كانوا أكثر وحشيةً، لا يتورّعون عن شيءٍ، ولا يتعرّفون على شيءٍ يمسّ إنسانيةً، لقد كانوا يصيدون الناس ببنادقهم الآلية الحديثة كما يصيدون الأرانب، ويُغيرون على القرى والمزارع والبيوت في الغابة كما تُهاجم الذئاب قطيع الأغنام، فيقتلون من يشاءون، ويستبقون من أرادوا، ويتصرّفون بمن أبقوا كما يتصرّف المزارع بمزرعته، والراعي بأغنامه إضافةً إلى انتهاك الأعراض أمام الجميع، وتحت نظر الأهل، وتحت سمعهم، وبعضهم أمام بعضٍ، وقد يسملون عيون من يُبدي إنكاراً، أو يقطعون بعض أعضائه، أو كلها عضواً بعد عضوٍ. وقد يتركون بعض الأفراد من نساءٍ ورجالٍ كعبيدٍ عندهم للخدمة، واستغلال الأرض شبه مكبلين، والسياط تكوي جلودهم باستمرار تشفّياً في سبيل إخضاعهم وحقداً، وأما الآخرون فيُساقون إلى النخّاسين ليأخذوا ثمنهم البخس، ويجرّهم النخّاسون إلى الموانئ، ليُحملوا بالسفن إلى أمريكا كي يعملوا عبيداً هناك بالمناجم ومزارع القطن، والمغازل والمناسج. وفي الموانئ يُعبّأون في السفن كالحيوانات حيث يُوضع العشرون فرداً في المكان الذي يتسع لعشرةٍ ودون رحمةٍ أو نظرةٍ إنسانيةٍ، إذ يُفرّق بين الرجل وزوجه وبين الواحد منهم وبين أولاده، وربما من شدّة التعذيب تتغير الملامح فلا يعرف الأب ابنه، ولا

الأخ العبد. ولا يزيد الطعام على كسرات من الخبز يابسة حتى يصلوا إلى المرسى المطلوب، والركاب أو الحمولة في غاية الإرهاق أو في حالة الإعياء، وأثناء الرحلة تجد الجلابين يمرون بين الأفراد المنطوين، ويقضون وطرهم بالشكل الذي يحلو لهم وأمام الجميع بالفتاة التي تعجبهم والمرأة التي تستهويهم، الأب يشهد، والأخ يرى، والأخت تنظر، والأم تحس، والجميع تكاد قلوبهم تتفطر، والدموع تنسكب مدراراً، وتختلط مع حرقة الحزن، والازدحام، والألم، قذارة الثياب، وتكون الأمراض، إضافة إلى أمراض الحسرة، والألم، وقلة الطعام، والعذاب، وضيق المكان. وبهذه الطريقة نقلت الملايين من المسلمين وغيرهم من سكان غربي إفريقية إلى أمريكا، ومن بقاياهم السود الذين يعيشون إلى الآن في تلك القارة الجديدة، وهذه من حضارة أوربا التي قدمتها لإفريقية خاصة والبشرية عامة.

لقد كانت الأجزاء الشمالية من غربي إفريقية أقل تعرضاً لأذى الصليبيين نسبياً، وذلك لأنهم كانوا يخشون من المسلمين وإن كان قد حطّ بهم القدر، فالمسلمون ترتفع نسبتهم في تلك الأصقاع أكثر مما ترتفع في الأجزاء الجنوبية، ولهذا لم يتوغل الصليبيون في الداخل كثيراً في الجهات الشمالية بينما توغلوا أكثر في الجنوبية، ولذا كان نصيبهم منها وافر العدد.

وقامت حركات مقاومة وتصدّي للصليبيين في الأجزاء الداخلية الشمالية ولم يحدث مثلها في الجنوب، وحتى في الأجزاء الجنوبية شكل المستعمرون الصليبيون مستعمرات في المناطق الساحلية على حين تشكلت في المناطق الداخلية محميات.

ظهرت دولة الحاج عمر في بلاد التكرور في الربع الأخير من القرن الثالث عشر الهجري، وفي الوقت نفسه ظهر ساموري توري في بلاد الماندينغ عام ١٢٩٧ هـ، وبسط نفوذه على قبائل الماندينغ جميعها، واتخذ لقب إمام، وتصدّى للفرنسيين من عام ١٣٠٠ - ١٣١٦ هـ. ومن قبل نهض

عثمان دان فوديو في شمالي نيجيريا وقاد قبائل الفولاني، وسيطر على المنطقة، ودعا إلى تطبيق الإسلام كما فعل السلف.

ولما نُقل الكثير من سكان غربي إفريقية إلى قارة أمريكا، وأُبيد الكثير منهم على أيدي المستعمرين الصليبيين، وأخذ الإفريقيون في أمريكا يعملون في الزراعة وصناعة القطن، وفي المغازل والمناسج، ثم في المناجم والصناعة، فكانت التكاليف قليلة لعدم دفع أجور للعمال الإفريقيين الذين يعملون عبيداً وهذا ما جعل الصنائع الأمريكية تنافس المنتجات البريطانية، وتتفوق عليها لانخفاض أسعارها، ووجدت بريطانيا أن بضائعها ستكسد إذا استمرت الحال على ما هي عليه، وأن المعامل بالتالي ستتوقف لذا لا بد من إيجاد حلّ لها فأخذت في محاربة الرقيق لمعالجة مشكلاتها، ولبست ثياب الإنسانية، وإن كانت مخالبها وأنيابها تقطر دماً من أجسام الإفريقيين، وانقطع الرقيق بعد مدة، وتوقفت النخاسة، ولكن بدأ استغلال الأرض وسكانها على نطاق واسع.

وتقاسم المستعمرون الصليبيون المنطقة بصراع فيما بينهم أحياناً، وبالتفاهم أحياناً أخرى، وانصرف كل فريق نحو مستعمراته يمتص دم أبنائها، ويأخذ خيرات أرضهم، والمستعمرون لغربي إفريقية هم: انكلترا وفرنسا بشكل رئيسي، ثم هناك ألمانيا، وإسبانيا، والبرتغال، وقد حاولوا جميعاً عزل المناطق الداخلية حيث يكثر المسلمون عن المناطق الساحلية التي يحلّون فيها كي لا يتأثر الساحل بالداخل ويمتد الإسلام نحو الشواطئ، وإن اختلفت السياسة بين دولة وأخرى إذ لجأت إسبانيا، والبرتغال، وألمانيا، وفرنسا إلى العنف والشدّة، ولجأت إنكلترا إلى المرونة القائمة على المكر والخديعة، والاستغلال الكلي بالخبث المدهون بالكلام المعسول، فأقامت محميات في الداخل، ومستعمرات على الساحل لعزل المسلمين بالداخل كي لا يصل تأثيرهم إلى غيرهم، وحتى لا يستفيدوا من خيرات الساحل ويبقوا فقراء تستطيع التحكم بهم والسيطرة عليهم.

وتنتشر الحياة القبلية في غربي إفريقية، وتكون القبائل كبيرةً، وديارها شاسعةً في الشمال والغرب حيث الصحراء، ومناطق الأعشاب الطويلة (السافانا)، وتكون صغيرةً في الجنوب حيث تنتشر الغابة، إذ تعزل الغابات تلك القبائل بعضها عن بعض فتكون مجموعات صغيرة.

وتكون القبائل في الشمال والغرب مسلمةً على حين تكون الجنوبية أكثرها وثنيةً، وتقلّ نسبة الإسلام بصفةٍ عامةٍ من الشمال إلى الجنوب وقد جاء الإسلام من الشمال ومنذ أن جاء المستعمرون الصليبيون وقفوا في وجه امتداده نحو الجنوب. وجاءت النصرانية مع المستعمرين الصليبيين الذين ثبّتوا أقدامهم على السواحل، وحاولت التقدّم نحو الداخل، وتمكّنت أن تكسب بعض الوثنيين إليها، ولكنه كان كسباً ضئيلاً لعدم اختلافها كثيراً عن الوثنية حيث تقوم على عبادة أحد المخلوقات كباقي الوثنيات، إضافةً إلى فكرة الرهبانية غير المطبّقة إلا بصورة نظرية، وتكون تحت مظلّتها الكثير من الفضائح، وكذلك رفض فكرة تعدد الزوجات الذي ترفضه النصرانية وهذا يخالف ما اعتاد عليه سكان تلك المناطق وغيرها، وفوق كل هذا فقد جاءت مع المستعمرين الذين اكتوى السكان بنارهم صيداً، واختطافاً، وإبادةً، وانتهاكاً للأعراض والحرمات، وسلباً للأملاك والأموال، وأخذاً لثروات البلاد وخيراتها، ولا يزال بعضهم يقومون بهذا إلى الآن. وما كان نجاح النصرانية الجزئي بين الوثنيين إلا نتيجة الحاجة إلى الدواء، والغذاء، والعلم أحياناً، وبسبب تحقيق المصالح لدى السلطة، ويتمّ هذا كله عن طريق الإرساليات التنصيرية، وعن طريق الحكومات الاستعمارية.

وأشهر القبائل المسلمة الواسعة الانتشار في الشمال هي:

١ ـ الولوف في السنغال.

٢ ـ الماندينغ في مالي، والسنغال، وغامبيا، وغينيا ـ بيساو، وغينيا، وسيراليون، وبوركينافاسو، وساحل العاج. أي تنتشر في أكثر دول غربي إفريقية، وخاصةً الغربية منها.

وتحمل هذه القبيلة عدة أسماء، فالعرب يُسمّون أفرادها «مليل»، والبربر يُطلقون عليهم «مليت» والفولاني يعرفونهم باسم «مالي»، والهاوسا يدعونهم «وانغاراه» ويُلقّبهم التكرور «مالنكي»، وقبائل غامبيا يُسمّونهم «ماندينغ»، وهم يُطلقون على أنفسهم اسم «ماندي».

والقبيلة عدة فروع منها:

أ ـ الماندنكا (المالنكا) وهو الفرع الرئيسي.

ب ـ السوننكي (الساراكولية)، وهو الذي يعمل بالفلاحة في المناطق الغربية.

جـ ـ الديولا (الجولا)، ويعيش أكثر أفراد هذا الفرع في دولة مالي.

د ـ البوزو، ويقومون بصيد السمك.

وهذه الفروع كلها تعتنق الإسلام.

هـ ـ البامبارا، وهذا الفرع لا يزال أكثر أفراده على الوثنية، ومنهم قبائل «السوموتو» التي تعمل بصيد السمك.

و ـ الكاسونكا.

ز ـ الجالونك.

٣ ـ التوكلور: في السنغال، وانتقلت فروع منها إلى مالي.

٤ ـ الفولاني: ويطلقون على أنفسهم اسم «الفولبي» كما يعرفون باسم «الفولاء»، و«فيلاتاه» و«البيهل»، وينتشرون في السنغال، وغينيا، ومالي، وسيراليون، والنيجر، ونيجيريا، وبنين، وبوركينافاسو أي في أكثر أجزاء غربي إفريقية، وخاصةً في الدول الغربية وشمالي الدول التي هي في جنوب شرقي المنطقة.

٥ ـ الهاوسا: وتنتشر في النيجر، وشمالي نيجيريا، وشمالي بنين، وشمالي التوغو، وبوركينافاسو.

٦ ـ الطوارق: وتنتشر في مالي، والنيجر، وبوركينافاسو.

٧ ـ الكانوري: في شمال شرقي نيجيريا، وفي الكاميرون.

٨ ـ الفوما: في النيجر، وشمالي التوغو.

وقد دخل الإسلام قبائل اليوروبا في نيجيريا، وبنين، وقبائل البالانت في غينيا ـ بيساو. وهناك قبائل صغيرة مسلمة مثل: البيل في غينيا وغينيا ـ بيساو، والتوغو،وسينوفا في ساحل العاج، والباريباس في بنين، وقبائل الشوا، والكوتوكا، والماسا في الكاميرون.

وأما بقية القبائل الوثنية فهي في الغابات وأشهرها: الموشي في بوركينافاسو، والكرو في ساحل العاج وغيرهما من قبائل الغابات في الجنوب.

وحصلت النصرانية على نجاح في قبائل الإيبو في شرقي نيجيريا، وقبائل الكريول في سيراليون، وعلى نسبةٍ بسيطةٍ بين القبائل الوثنية، وعلى السواحل وخاصةً في الموانئ، والمدن الكبرى، ومن استقر من أتباع هذه الديانة من المستعمرين الصليبيين، ومن أسرع لمحاكاتهم سعياً وراء مصالحهم من مختلف القبائل.

ومع أن دول غربي إفريقية قد أعلنت بالاستقلال بدءاً من عام ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩ م) إلا أنها لا تزال تسير حسب الخط الذي كانت تسير عليه من قبل، كما أنها لا تزال على ارتباطٍ مع الدول التي كانت تستعمرها، فخيراتها لا تزال بأيدي المستعمرين السابقين، ومناهجها لا تزال كما كانت من قبل، ورعاتها إنما هم يحصلون على التأييد والدعم والتمكين بالسلطة، وكل ذلك بما بذره المستعمرون الصليبيون من أفكار، وما بثّوه من تعاليم، وما اختاروا من صنائع لهم من الذين قبلوا اعتناق عقيدتهم، ومن ربطوا أنفسهم بهم، وربما كانت بعض الدول تختلف عن الأخرى بنسبة التقيد فيما يُفرض عليها وما تتلقى من توجيهٍ إلا أنها جميعها تنطلق من سياسةٍ واحدةٍ، وتأخذ منحىً واحداً، وتسير في فلكٍ واحدٍ. إذ لم يخرج المستعمرون الصليبيون من أرضٍ كانوا يستغلونها حتى سلّموا حكمها لمن

قبل عقيدتهم النصرانية، وإن لم يجدوا، أو اضطروا أعطوها لمن قبل منهجهم، وعمل على محاكاتهم، وسار على طريقهم، ولذا فليس هناك من ثقةٍ بأي إحصاء يُقدّمونه عن المسلمين، وغالباً ما يقللون من نسبتهم لدرجةٍ تجعل من دولهم غير إسلامية كذباً وزوراً ليبقوا حكاماً لها، وليخنقوا صوت المسلمين فيها، وإليها.

ونرجو أن نُوفّق في إعطاء معلوماتٍ صحيحةٍ ودقيقةٍ عن هذه المرحلة التي نُؤرّخ لها لهذه الدول، هذه المرحلة التي غطّتها وسائل الإعلام المحلية والدولية بما يخدم مصالحها، ومصالح حكوماتها، ومصالح المخططات الدولية التي تضعها الدول الكبرى، والتي غدت خططاً صليبيةً محضةً، حتى ضاعت الحقائق عن الناس، وتاه الذين يبغون المعرفة ويطلبون الأخبار الصحيحة. والله الموفق، والهادي إلى سواء السبيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.



الباب الأول

السِّنِغَال



مصور رقم (1)



لمحة عن السنغال قبل إلغاء الخلافة

أخذ الإسلام ينتشر في منطقة السنغال اليوم منذ أيام عقبة بن نافع وذلك بإسلام بعض أفراد القبائل التي كانت تصل في انتقالها إلى تلك الجهات وخاصةً قبيلة صنهاجة وبطونها، مع العلم أن نهر السنغال إنما هو مأخوذ من كلمة صنهاجة، فالأصل أن اسمه نهر صنهاجة، وحُرِّف الاسم قليلاً.

وعندما وصل إدريس بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب إلى المنطقة بعد أن نجا من معركة «فخ» عام ١٦٩ هـ التفَّ حوله البربر من صنهاجة ولمتونة والملثَّمون من إقليم شنقيط، وبايعوه، فأقام دولة الأدارسة، وانضوت ديار الملثمين تحت سلطانه، وهذا ما زاد من توجُّه صنهاجة نحو الإسلام بشكلٍ واسعٍ في القرن الثالث الهجري. وتشكَّل حلف من الملثَّمين بزعامة قبيلة لمتونة، واتجه نحو الجنوب يعمل لنشر الإسلام والجهاد في سبيل الله، واستطاع هذا الحلف من التقدم نحو الجنوب على حساب مملكة غانا الزنجية التي أصابها الضعف، ونشر الإسلام في منطقة السنغال من المناطق التي قام على نشره فيها.

عمَّت الفوضى بلاد المغرب بعد ضعف دولة الأدارسة فكانت تتبع أحياناً الأمويين في الأندلس، ويخضع أحياناً بعض أقسامها للفاطميين.

وجاء عبدالله بن ياسين داعيةً إلى قبيلة صنهاجة بناءً على طلب ودعوة شيخها يحيى بن إبراهيم الجدالي، لكنه وجد عناداً من أفراد هذه القبيلة

فلجأ مع بعض تلامذته إلى جزيرة في نهر السنغال عند مجراه الأخير، وبنوا لهم رباطاً يعلّمون فيه من يأتيهم، وندمت صنهاجة على ما كان منها بحق الشيخ عبدالله بن ياسين فأظهروا التوبة، وأخذوا يتوافدون إلى رباطه، وخاصة أفراد قبيلة لمتونة، ولما قوي أمرهم، ووصل عددهم إلى الألف، خرج بهم، وبعث كل فردٍ منهم إلى قبيلته يدعوها إلى الإسلام، ولكنهم لم ينجحوا في هذا حيث لم يجدوا آذاناً صاغيةً، عندئذ قادهم شيخهم عبدالله بن ياسين لقتال القبائل المجاورة وألزم من انتصر عليها على الإسلام، وأعطى جماعته اسم «المرابطون» وقد أحرزوا انتصاراتٍ على من حولهم، وهكذا ازداد انتشار الإسلام في حوض نهر السنغال، كما أنهم أخذوا مدينة (أودغشت) من إمبراطورية غانا، وأثناء المعركة استشهد شيخ قبيلة صنهاجة يحيى بن إبراهيم الجدالي، وخلفه في زعامة المرابطين ابن عمه أبو بكر بن عمر زعيم قبيلة لمتونة، ثم بعد مدةٍ قصيرةٍ استشهد الشيخ عبدالله بن ياسين أثناء المعارك التي دارت ضد قبيلة «برغواطة».

اختلف أبو بكر بن عمر اللمتوني مع ابن عمه يوسف بن تاشفين، فاتجه يوسف نحو الشمال، وأسّس مدينة مراكش، وارتفع شأن المرابطين، وانتقلوا إلى الأندلس، ودعموا إخوانهم هناك ضدّ الطاغية النصراني. أما أبو بكر فقد اتجه نحو الجنوب يدعو إلى الإسلام، وقد تمكّن المرابطون من إسقاط امبراطورية غانا. وحوالي عام ٤٤٢ هـ اعتنق ملك وأعيان مملكة التكرور الإسلام، وكان مركزها منطقة السنغال. وكذلك تحوّلت أسرة الفولاني إلى الإسلام حوالي عام ٤٦٩ هـ.

وتفككت قبائل صنهاجة وهي لمتونة، ومسوفة، وجدالة، ومسطاطة، بعضها عن بعض بعد موت أبي بكر بن عمر الأمر الذي أضعف المرابطين فسقطت دولتهم، وقامت دولة الموحدين على أنقاضها عام ٥٢٥ هـ، وكان لهم دور في الدعوة وإن كان دون دور المرابطين. ولما زال أمر الموحدين حكم بنو مرين المغرب، وهم من زناتة، ثم بنو وطاس الذين استعانوا

بالصليبيين البرتغاليين، ثم قام السعديون الذين انتصروا على البرتغاليين، والتفتوا نحو غربي إفريقية يُوطّدون حكمهم فيه.

أما ما يخصّ منطقة السنغال، فقد كانت فيها مملكة التكرور، وفي عام ١٥٣ هـ التجأت الأسرة الحاكمة في امبراطورية غانا بعد أن ثار عليها شعب السوننكي، وسيطروا على الحكم، وأصهرت هذه الأسرة اللاجئة إلى شعب التوكلور، واستطاعت السيطرة على الحياة السياسية، وحكمت البلاد حتى حوالي عام ٤٦٩ هـ، حيث ثار شعب التوكلور عليها، وحكم البلاد حتى عام ٦٣٨ هـ، وخلال القرنين السابع والثامن الهجريين كانت منطقة السنغال جزءاً من مملكة مالي الإسلامية. أما الحكم المحلي فقد أصبح بيد الفولانيين، بعد أن هاجرت أسرة منهم من منطقة (كانياغا) حيث كانت تحكم هناك، واستمرّ حكم هذه الأسرة حتى عام ٧٥١ هـ، حيث ثار عليهم شعب الولوف، وتمكن من الحكم حتى القرن العاشر، حيث رجع شعب التوكلور إلى السلطة، وفي عام ١١٩٠ هـ أسس الفولانيون أسرةً حكمت حتى عام ١٣٠٨ هـ. ومن شعب التوكلور ظهر الحاج عمر الذي أسّس مملكةً واسعةً حكمت حتى عام ١٣١٦ هـ، وكان قد استشهد هو عام ١٢٨٢ هـ، وضعفت بعده الدولة التي حكمها أبناؤه من بعده. وهكذا كانت شعوب التوكلور، والولوف، والفولاني تختلف وتتابع أسرها في الحكم، وكلها شعوب مسلمة، وإن كانت في بعض الأحيان تكون جزءاً من مملكةٍ واسعة الأرجاء، ولكن تبقى السلطة المحلية بيد حكوماتٍ ذات استقلالٍ ذاتيٍ من هذه الشعوب.

هذا وضع منطقة السنغال قبل أن ينزل المستعمرون الصليبيون على السواحل، وبعد نزولهم استمرّ كذلك حكم الشعوب الإسلامية في الداخل حتى تمكّن الفرنسيون من إخضاع المنطقة لنفوذهم السياسي، ولمخططاتهم الاستعمارية.

الاستعمار:

كان الصراع على أشدّه في الأندلس بين المسلمين من جهةٍ وبين النصارى الإسبان والبرتغاليين من جهةٍ أخرى، وكان المسلمون يستنجدون أحياناً بإخوانهم في المغرب فيمدّونهم فيهزمون النصارى ويعود التفوّق للمسلمين، كما حدث أيام المرابطين والموحدين، غير أن المغرب وإن كان قد ضعف أمرها لكن النصارى كان يتمثّل أمامهم المدّ المغربي فيرعبهم. وظهر التفوّق النصراني في الأندلس على المسلمين، وأخذ الإسبان يتقدّمون نحو الجنوب، ولكن الخوف من شمالي إفريقية يُرعبهم لذا فكّروا بأن تنطلق مجموعات منهم إلى جنوب بلاد المسلمين ويُشاغلونهم من هناك، ويعملون على حصارهم أيضاً إن تمكّنوا، والسفن عندهم أصبحت جاهزةً، والقوات مُهيّأةً، وإنما كان لا بدّ من الاستطلاع في بداية الأمر، وأوربا النصرانية كلها من ورائهم تدعمهم وتمدّهم.

انطلقت السفن الاستطلاعية نحو الجنوب غير أن الخوف من المسلمين يكاد يقطع قلوبهم، فلم يجرؤ أحد على النزول إلى السواحل، وإن نزل يخشى الاستقرار، وإن استقرّ لعدم وجود ما يُهدّده خاف من التوغّل إلى الداخل، وهكذا بقوا على السواحل مدةً لا يتعدّونها.

عرف بعض البحارة الأوروبيين نهر صنهاجة (السنغال) عام ٧٤٧ هـ، وزاروا الرأس الأخضر، ولكنهم لم يُقيموا فيه. واحتلّ البرتغاليون جزيرة (أرغين) الصغيرة عام ٨٤٨ هـ. واحتل الهولنديون جزيرة (غورية) الواقعة تجاه مدينة داكار، وظلّ هؤلاء سادة هذه المناطق حتى أوائل القرن العاشر الهجري، حيث كان نصارى الأندلس قد طردوا المسلمين منها.

وكان خوف المستعمرين الصليبيين الأوروبيين من المسلمين يجعلهم كلما نزلوا في مكانٍ خافوا أن يكون المسلمون قد سبقوهم إليه، لذا يُفكّرون بالرحيل نحو الجنوب أكثر، ظنّاً منهم أن المسلمين لم يصلوا إلى تلك المناطق بعد، وهكذا فقد عرفوا خلال القرن التاسع الهجري أكثر

سواحل غربي إفريقية، ولكن لما طرد النصارى في الأندلس المسلمين منها قويت شوكة الصليبيين المستعمرين، وزادت شجاعتهم وغدوا يتسلّلون إلى الداخل، ويبنون المراكز لهم على السواحل، ويتعمدون نحو الجنوب أكثر، تدفعهم الأطماع المادية، وتداعب أفكارهم الأحلام الصليبية والانتصارات التي سيُحرزونها على المسلمين، وتُخطّط حكوماتهم مُنفردةً للأطماع الاستعمارية، ومُجتمعةً للعمل الصليبي، لذا كانت تحدث منافسات وصراعات على مناطق النفوذ، وتتمّ اتفاقات، ويكون تنسيق لقتال المسلمين واقتسام بلدانهم.

بدأ الفرنسيون يترددون على شواطىء السنغال، وينشئون مراكز الإقامة لهم في بعض المواقع. ووصل البرتغاليون إلى الرأس الأخضر، وتسلّلوا إلى نجد (بامبوك) بحثاً عن الذهب، ولكن السكان طردوهم من هناك.

أسّس الفرنسيون عام ١٣٠٦ هـ مستعمرةً لهم عند مصب نهر صنهاجة (السنغال)، وأقاموا حصن... (سان لويس) عام ١٠٧٠ هـ، ثم طردوا البرتغاليين من ممتلكاتهم جنوب الرأس الأخضر. وأصبحت شواطىء منطقة السنغال اليوم كلها بأيدي الفرنسيين. ولكن ظلّ الإنكليز يُنازعونهم السيادة عليها مدة الحروب الطويلة التي نشبت بين الدولتين خلال قرنين متواصلين، فقد احتلّ البريطانيون مستعمرة (سان لويس) عام ١١٧٢ هـ، ثم عادت منطقة السنغال إلى فرنسا بموجب معاهدة ١١٩٨ هـ، ثم عاود البريطانيون الكرة، واحتلوا المنطقة، غير أن معاهدة باريس ١٢٣٣ هـ قد أعادت منطقة السنغال إلى فرنسا، ومنذ ذلك الوقت انتهى كل تدخّلٍ أوربيٍ في أمور المستعمرة عدا فرنسا.

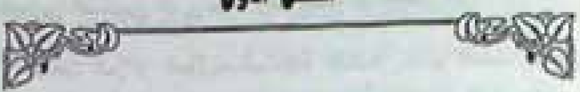
وكان الأوروبيون كل هذه المدة يُنشئون على سواحل غربي إفريقية مراكز تجارية تُعرف باسم (كومبتوار)، وقد انحصر نشاط الأوروبيين في هذه المراكز، واقتصر على تجارة العبيد، وأعمال السلب في بداية الأمر، فلما أُلغي الرق تضاءلت أهمية هذه المراكز، وانعدمت قيمة بعضها.

وعندما تولّى نابليون الثالث حكم فرنسا عام ١٢٦٥ هـ وضع مشروعاً للتوسّع في داخل منطقة السنغال، وعيّن الجنرال «فادهرب» حاكماً على المنطقة فجرّد حملاتٍ كبيرةً لإخضاع الجهات الداخلية، واشتبك مع الأهالي بحروبٍ داميةٍ استمرّت بضع سنواتٍ، وانتهت بتوطيد السيادة الفرنسية على منطقة السنغال. ووضع «فادهرب» حجر الزاوية في إنشاء الإمبراطورية الفرنسية الواسعة في غربي إفريقية حيث استخدمت السنغال كقاعدةٍ للعمليات الحربية الاستعمارية الفرنسية.

وأُعيد تنظيم السنغال كإقليمٍ بواسطة فرنسا عام ١٢٧٧ هـ، وأكمل الحكام الذين جاءوا بعد «فادهرب» عمله، إذ لم ينته القرن الثالث عشر الهجري إلا وقد تمّ إخضاع البلاد، وبدأ فيها العمل الاستثماري كنوعٍ من السياسة الاستعمارية في الاستغلال.

وبقي خلاف بين الإنكليز والفرنسيين على حدود السنغال من جهة غامبيا، فعقد الجانبان معاهدة عام ١٣٢٢ هـ سُوّي بموجبها الخلاف، وتنازل الإنكليز للفرنسيين عن جزيرة «غوريه»، وتنازل الفرنسيون للإنكليز عن منطقة واسعة على جانبي نهر غامبيا، وتحدّدت بذلك حدود مستعمرة السنغال نهائياً.

الفصل الأول



السنغال من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

أُلغيت الخلافة في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ م)، وزالت الهالة التي كان ينظر إليها المسلمون نظرة الاحترام رغم الضعف الذي كان يعتورها، والأتعاب التي كانت تُعانيها، والمصاعب التي كانت تُواجهها من حربٍ صليبيةٍ، وحركاتٍ داخليةٍ لها قنوات مع الأعداء. وبعد الإلغاء شعر المستعمرون الصليبيون بالراحة النفسية، وسرّهم أن مخططاتهم قد تمّ تنفيذها، والتي بدأت من هامش ديار الإسلام حتى وصلت إلى القلب، لذا رأوا أنه يجب رسم مخططاتٍ جديدة لمرحلةٍ قادمةٍ من الآن.

أخذ المستعمرون الصليبيون يُطبّقون سياستهم بكل حريةٍ، وإن كان التطبيق لم يتوقّف في يومٍ من الأيام منذ أن حطّوا أقدامهم في بلاد المسلمين، ولكن أصبح الآن دون التفكير بجهةٍ ما، ومن غير حسابٍ لأحدٍ أو لدولةٍ كانوا يتوقّعون أن يصدر منها شيء، أو تثير، أو تُحرّك العواطف الإسلامية، وإن اشتداد الضغط، وضبط الحواجز التي وضعوها بين أبناء الأمة، والفقر، إضافةً إلى الجهل، وبثّ المغالطات كل هذا جعل المسلمين لا يستطيع الواحد منهم أن يُفكّر إلا بقضاياه الخاصة التي تغطّي كل قضيةٍ منها سائر وقته وتزيد، فالعامة وقتهم مشغول بتأمين اللقمة، وتدبير وسائل العيش من دواءٍ، ومأوى، وستر للجسم، والساسة منهم صاحب المصلحة الذي يسير في فلك سيده، ومنهم المخلص الذي يُهمّه ويُشغله الجزء الذي يُقيم فيه، والذي أطلقوا عليه اسم الوطن، فهو ينوء بالأحمال

التي تقضّ ظهره بقضاياه وبالأثقال التي تهدّ وزره بمشكلات أبناء بلده، ولا يدري أيضاً ماذا يجري خارج الحدود التي رسموها لـ (موطنه). وخلا الجو للمستعمرين الصليبيين أن يرتعوا، وأن يُنفّذوا ما خطّطوا له.

أصبحت المراكز التجارية الجديدة القائمة باسم التبادل واستيراد الحاجات الضرورية لا باسم الرقيق والعبودية تتدخّل بشؤون الناس بالديون، وتتغلغل إلى الداخل باسم التجارة، ولم تمض سوى مدةٍ وجيزةٍ حتى أرهق كاهل (كبار الناس) بالديون، التي أصبحت حملاً عليهم ينوءون به، وغدت مقدراتهم بأيدي الشركات التجارية، ومستقبلهم منوطاً بالمموّلين من السماسرة، ويريد هؤلاء المساكين التملّص فلا يستطيعون، ويبحثون عن طريق الخلاص فلا يجدون فيضحّون بأملاكهم، فإذا بأخصب أراضيهم ملك للدخلاء، وأطيب ما يحوزون عليه ثروة للأجانب، وإذا هم أجراء يعملون لغيرهم، وعمال يشتغلون لحساب سواهم.

ويتدخّل الغرباء في شؤون القبائل ويبحثون بين أفرادها عمن يفتنهم الجاه والمنصب، ويفتنهم المال والشهرة، ويُغريهم الظهور والشهرة فيقدّمونهم، ثم يجعلونهم زعماء لقبائلهم، وتقع المنافسة بين الرجال، ويحدث الصراع بين بطون العشائر، ويكون التقرّب ممن يملك القوة، والتزلّف لمن يستطيع الدعم، والخدمة لمن بيده التعيين، ويُنقّب زعماء البطون، ورؤساء العشائر بعضهم عن مساوىء بعض، ويبحث بعضهم عن زلّات الآخرين تقرّباً وحيلةً، ويرمي الأجنبي الدسائس، ويُوقع المكائد، ويزيد من نار الخصومات أواراً، ويُشعل بينهم ناراً، فتضعف قواهم، وتخور عزيمتهم، فيصفو له الجو، فيتسلّم السلطة بعد أن يقضي على زعيم برئيس، وعلى الأمير بآخر، ومتى تسلّم زمام الأمر أخذ بتطبيق سياسته المرسومة، وسار الدخلاء الصليبيون ضمن خططٍ موضوعةٍ.

الناحية الاجتماعية:

اتبع الفرنسيون في السنغال سياسة التفرقة العنصرية فكانوا يُفضّلون الأبيض على الأسود تفضيلاً مُجاهراً به، ولا حدود له، وقد ينظرون إلى الأسود نظرةً لا تختلف كثيراً عن النظرة إلى أحطّ... فلا يستلم ابن البلاد أي عملٍ مؤهلٍ له مهما علت درجة تأهيله، ولا يُوكل إليه أية مهمةٍ مهما بلغت مكانته إلا إذا كان لا يوجد من يسدّ مسدّه آخر من البيض.

كان الفرنسيون يحتقرون السنغاليين، ويُشيعون أنهم شعب خامل، وصدرت كتب تتحدّث عن أثر الحرارة بالخمول، ويدّعي كتابها أن المناطق الحارة لا يمكن أن تقوم فيها الحضارة، وأعطوا أمثلةً عن سكان الغابات الاستوائية، وعن تخلّف سكان البلدان الحارة، وعن حضارة الأقاليم الباردة، وبالغوا بالمغالطات، حتى اقتنع بهذا الرأي الكثير، ومن تلامذة المستشرقين، ومن المستغربين، ومن الذين يُردّدون الكلام دون تفكير كالببغاوات، وامتلأت المناهج والكتب بهذا الكلام في سائر المستعمرات والبلدان التي نهجت في تعليمها على منوال المستعمرين الصليبيين. ونسوا الحوافز التي تُقيم الحضارة كالعقيدة، وأن نشأة الدولة الإسلامية إنما كانت في أقاليم حارة، وقد فاقت حضارتها كل حضارة، وتناسوا الدوافع التي تدفع السكان لامتطاء الصعب، وتركوا ردود الفعل. واقتصروا على مناطق واسعةٍ في ظلمات الغابات الاستوائية لا يسكنها إلا عدد محدود، عزلهم محيطهم فتقوقعوا، ونسوا البرابرة الجرمان، وأوربا في عصورها الماضية، وأمريكا في قبائلها من الهنود الحمر، وأنهم عندما أقاموا حضارةً فيها إنما كانت في المناطق الحارة منها.

وكرّر الفرنسيون للسنغاليين أنه لا يُمكنهم استلام المهمّات، ولا تحمل المسؤوليات، وأن ذكاءهم محدود، وأنه أقل من ذكاء الآخرين من بني البشر، حتى أحسّ سكان البلاد بالصغار، وأصيبوا بالهزيمة النفسية، فاستكانوا ضعةً، وخنعوا ضعفاً.

وأدخل المستعمرون الصليبيون المسكرات والمخدرات لتفتّ في جسم الشعب كما ينخر السوس داخل الحب. ونشروا المفاسد، وبذلوا جميع الوسائل كي تعمّ، ليلهو الشعب ويعبث، فلا يبالي بما تلعب به صروف الدهر، لعبت به أم لعب بها.

وطبّق الفرنسيون على الأهالي نظام السخرة، مما جعل السنغالي يشعر بالذلّ ويحسّ بعقدة النقص، وعدم تكريمه، وأنه مخلوق دون سواه، وزيادة بالافتراءات فقد أشاع الفرنسيون في مستعمراتهم خارج إفريقية أن للأسود ذنباً، وكثيراً ما لقيت هذه الشائعات آذاناً صاغية نتيجة الجهل، وعدم معرفة خطط المستعمرين الصليبيين الذين يرغبون أن يحتقر البيض ولو كانوا مسلمين السود فلا يقبلونهم إخواناً، ويكون ردّ الفعل، وتكون الفرقة بين المسلمين. وأن المزارع الفرنسية الشاسعة في السنغال والإقطاعات الواسعة وما فيها من ظلال وارفة، وأشجار خضراء، وثمار يانعة، ومياه جارية، إنما هي من عمل السنغاليين، وقد سُقيت تربتها بعرق جبينهم، وأن الجهد الذي بُذل من أجل إظهارها بهذا الشكل كان من جهد السنغاليين، وأن هذا لم يُكلّف أصحابها قرشاً واحداً، وإنما كان سخرة وتكليفاً.

وفرّق الفرنسيون بالأجر بين الأبيض والأسود، فأجرة العامل، وراتب الموظف كانا يختلفان اختلافاً كبيراً بين الأبيض والأسود. وأن السنغاليين الذين كانوا يعملون في إقطاعات المستعمرين كانوا يُهانون ويُضربون، ولا يمكنهم ترك مزارعهم وأماكنهم، فهم عبيد، كما هي الحال في أوربا في قرونها الوسطى، وإن كان السنغاليون يلبسون ثياب الأحرار فهم عبيد لدى الفرنسيين.

وميّز الفرنسيون بالقضاء بين البيض والسود فقضايا الإهانة كثيراً ما تقع من كلا الجانبين، فإن كانت من جانب السنغاليين نالوا أشدّ العقاب وأشنعه، وإن كانت من طرف المستعمرين الصليبيين أُهملت، أو سُوّفت

وأُغفلت حتى تنسى، وقد تُعدّ ردّ فعل، ويصبح المدّعي مُدّعىً عليه. ولم تعمد فرنسا إلى القيام بأي مشروع يهدف إلى رفع مستوى الشعب، ويضمن له حياة أقلّ بؤساً، وعيشاً أقلّ ضنكاً.

ومن ناحية المرض فكان يفتك بالسكان فتكاً ذريعاً نتيجة للمناخ، وسوء التغذية، دون أن تقام المستوصفات أو يهتم بالأهالي أحد، بينما نجد للفرنسيين مشافيهم الخاصة وأطباءهم الذين لا يداوون غيرهم، ولم يخطر ببال فرنسا بناء مشفى كبير كالتي توجد في بلادها لتنقذ السكان من تحكّم الأمراض، وتسلّط الحميّات. وقد كان النشاط الصحي عام ١٣٥٤ هـ (١٩٣٥ م) أي بعد استعمار أكثر من قرنٍ من الزمن: وجود دارٍ للتوليد في مدينة «داكار» فقط، وعدد قليل من المشافي مقامة في المدن الكبيرة، وهنالك دائرة صحية متنقلة، وأخرى للتلقيح ضدّ الأوبئة، وأكثر ما تقدّم من خدماتٍ إنما هي للفرنسيين خوفاً عليهم من العدوى. وهذا النشاط الصحي في إفريقية الغربية الفرنسية كلها، والتي كانت تشمل: السنغال، غينيا، ساحل العاج، موريتانيا، النيجر، مالي، فولتا العليا، وتبلغ مساحة هذه المنطقة نصف مساحة أوربا أي عشرة أمثال مساحة فرنسا، ويمكن المقارنة بعد هذا بين أعمال وزارة الصحة في فرنسا، وبين هذا الوضع في إفريقية الغربية.

ومن ناحية التعليم سار الفرنسيون على خطة إبقاء الشعب في جهل تام حتى يبقى قابعاً خانعاً، لا يدري ما حوله، ولا يُفكّر بما يُحيط به، وإن وجدت مدارس فهي على مستوى المرحلة الابتدائية، وقلما تصل إلى المرحلة المتوسطة. وتُلقّن في المدارس العلوم الموجّهة من قبل الصليبيين، حيث يتلقى الطلاب أن الفرنسيين إنما جاءوا إلى السنغال ليأخذوا بأيدي أهلها نحو الحضارة، وليرفعوا مستوى السكان إلى مستوى بقية الشعوب، وليدفعوا عن البلاد غارات بقية المستعمرين، ولو تركوها لأصبحت لقمة سائغة بيد الطامعين، وقطعة ممزّقة بأنياب الغاصبين، وكانت لغة التعليم هي الفرنسية فقط ولا يُسمح لغيرها، وذلك في سبيل إذابة الشخصية تماماً

وتُحتقر لغة البلاد، وتُعدّ بدائية. أما اللغة العربية التي تُدرَّس في الكتاتيب لقراءة القرآن، وفي الزوايا لعلم التفسير، وفي التكايا لبحث الفقه فقد كانت تُلاحق وتُحارب مُحاربةً لا هوادة فيها. وإلى جانب هذا كانت الإرساليات التنصيرية التي تقوم مدارسها بتعليم البيض والذين يقبلون النصرانية ديانةً لهم، وتدعو إلى ترك الإسلام، وتدّعي أنه دين مستعمرٍ جاء من الشمال عن طريق العرب، وأنه دين السادة، وقد فُرض بالقوة والسيف، وأن سكان البلاد كانوا يقومون بردّ فعلٍ ضده تارةً ينتصرون، وأخرى يُقهرون، وهو الغالب، حتى تمكّن أن يستقرّ. وقد صحا الزنوج الآن بفضل هذه الإرساليات التنصيرية التعليمية الموجّهة فيجب دحره وإخراجه من أرض السنغال. وكانت لهذه الإرساليات الصلاحية المطلقة بالتعليم وفرض المناهج التي تراها مناسبةً، وتتلقّى المعونات الضخمة، وتُقدَّم لها كل الإمكانات.

وبعد استعمارٍ دام أكثر من قرنٍ أخذت فرنسا تُفكّر بمن يخلفها باستلام السلطة في السنغال بل وفي كل أرضٍ كانت تستعمرها، فلا بدّ من أن تخرج عاجلاً أم آجلاً، مضطرةً مكرهةً أو راغبةً وفق مخططٍ، ورأت كما رأى غيرها من المستعمرين الصليبيين أنه من المصلحة أن يكون الحاكم الذي سيخلفها باستلام السلطة من أهل البلاد، ومن أتباع العقيدة الغالبة، وفي السنغال وكلّ دول إفريقية الغربية العقيدة الغالبة هي الإسلام، ولكن يجب ألا يكون مسلماً ملتزماً، وإنما منحرفاً، أقبل على الحياة الأوروبية المادية بكل جوارحه، وتعاطي المسكرات، واقتنع بالسفور، وعنده فكرة سيئة عن الدين، واختيار أمثال هؤلاء، لا بدّ من أن يخضع لرقابةٍ شديدةٍ، أو أن يُربّى تربيةً على أيدي الإرساليات التنصيرية أو في فرنسا بالذات. وأن أمثال هؤلاء، أفضل لها لأنها لو اختارت رجلاً نصرانياً من أبنائها أو ممن قبل النصرانية، أو وثنياً، أو من أي مجموعةٍ بعيدةٍ عن الإسلام الذي يُمثّل عقيدة غالبية السكان لوقع الصراع، ولانتصر في النهاية المسلمون ولكان ردّ الفعل الذي يدعوهم إلى الالتزام بالإسلام والتمسّك به.

«كانت الإرساليات التنصيرية في السنغال تُوقّع عقوداً مع عددٍ من الأسر السنغالية الفقيرة تقدّم بموجبها تلك البعثات التنصيرية إلى الأسر السنغالية مساعداتٍ عينيةً (ضئيلةً) من أرزٍ مثلاً شهريةً على أن يكون لها حق باختيار طفلٍ من أطفال الأسرة تُربّيه على حسابها. وينصّ العقد على أن الأسرة مجبرة على ردّ ثمن المساعدات وعلى دفع نفقات ابنها ونفقات تعليمه إذا هي خالفت شروط العقد كطلب استردادِ ابنها مثلاً. وتختار البعثة التنصيرية من أطفال تلك الأسرة صبياً دون الخامسة من العمر، ثم تُرسله إلى مدرسةٍ (تنصيرية طبعاً)، وينقطع الصبي عن أهله، وينشأ تنشئةً نصرانيةً، ثم يُرسل إلى فرنسا لإتمام تعليمه العالي. بعدئذٍ يُعاد إلى السنغال يُمنح حق المواطن الفرنسي في المستعمرات من حيث المستوى الاجتماعي والوظائف. ويعطي كاتب المقال في مجلة «روز اليوسف» على ذلك مثلاً فيقول: أنت تعلم أن كلمة «سانجور» (اسم رئيس جمهورية السنغال الحالي) معناها «سان جورج» وتعني «القديس جورج» فإن رئيس الجمهورية نصراني لكن أبويه وإخوته مسلمون. وفي الصفحة من المجلة المشار إليها مقطع متمم للمأساة الناتجة عن التنصير والاستعمار، اتفق أن كان أول رئيس للوزراء في السنغال رجل مسلم اسمه «محمد ضياء»، وكان يرى أن مصلحة بلاده أن تستقلّ عن المجموعة الفرنسية، وتنهج طريق الحياد والاشتراكية ـ حسب تفكيره ـ وسافر محمد ضيا إلى دول الكتلة الاشتراكية، ثم عاد ليجد نفسه متهماً بتدبير مؤامرةٍ لقلب نظام الحكم. وسُجن محمد ضيا، وأصبحت السلطات جميعها في يد «سانجور» رئيس جمهورية السنغال بعد أن أصبح نظام الحكم رئاسياً»[1].

---

(١) التبشير والاستعمار: عمر فروخ، مصطفى الخالدي. الطبعة الثالثة ١٩٦٤ م. الصفحة ١١ ـ ١٢ منشورات المكتبة العصرية صيدا ـ بيروت.

مجلة روز اليوسف السنة ٣٩ العدد ١٨٤٧ الاثنين ٤ تشرين الأول ١٩٦٣ م ص ٢٦ القاهرة.

الناحية الاقتصادية:

إضافةً إلى نظام السخرة الذي اتبعته فرنسا في أرض السنغال كافةً والذي استفاد منه الفرنسيون كثيراً حيث ينجزون أعمالهم دون دفع أي أجرٍ. نجد أنهم اتبعوا نظاماً تجارياً استعمارياً خالصاً فكانوا يشترون المواد المنتجة بأسعارٍ رخيصةٍ نتيجة فقر السكان، ويخزنونها حتى قبيل الموسم الثاني، ويكون المنتج قد استهلك ما لديه، وأصبح بحاجةٍ ماسةٍ إلى هذه المواد، وعندها تنزل المواد المخزونة إلى الأسواق، وتُباع بأسعارٍ تبلغ أضعافاً مضاعفةً لثمن الشراء. أو بالنسبة إلى البضائع المستوردة من الخارج، والتي لم تكن تنتجها البلاد، فكانت تُباع باختلافٍ كبيرٍ وظاهرٍ عن ثمن شرائها.

وليس من المسموح للفلاح بأن يزرع وينتج المحصول الذي هو بحاجةٍ إليه لاستهلاكه، أو الذي يراه مفيداً، ويدرّ عليه أرباحاً، بل كان عليه أن يزرع المحصول الذي يطلبه منه الاستعمار، والذي بحاجةٍ إليه. كل هذا من سخرةٍ، وتفاوتٍ بين ثمن الشراء والبيع، وفرض إنتاجٍ معينٍ قد جعل السكان في فقرٍ مدقعٍ، وعيشٍ كئيبٍ. ولم تُفكّر فرنسا في زيادة المساحات الزراعية المروية، ولا في إقامة مشروعات على الأنهار رغم كثرتها، وإمكانية إقامتها.

وكذلك عمدت فرنسا إلى أخذ جميع ثروات السنغال إلى فرنسا وصناعتها هناك حتى لا تقوم صناعة في داخل البلاد، ويستفيد السكان سواء بالصناعة أم بالمال أو بامتلاك تلك المعامل فيما إذا خرجت فرنسا من السنغال. وكل هذا قد جعل أهل السكان يخنعون، ويشعرون بالارتباط بفرنسا خوفاً وجزعاً، وينفّذون ما يُطلب منهم.

الناحية العسكرية:

وفرّق الفرنسيون في الرتب العسكرية، حيث كان هناك فرق بين ترقية البيض وترقية السنغاليين، وبين الرتب التي يصل إليها المستعمرون

الصليبيون والتي يصل إليها الإفريقيون. وليست المدة ولا الرتبة هما الفرق فقط، وإنما كانت الرتبة ذاتها وما لها من مزايا مادية ومعنوية، وصفات تختلف بين الجندي الفرنسي والسنغالي، ومع هذا فالجندي السنغالي هو الذي يُقدّم كبش الفداء، ويخوض المعامع، ويُدفع إلى الحروب، ويكون في الصفوف الأمامية، ليقي به الجندي الفرنسي، ويدفع عن نفسه هول الخطر، وتُقيم على ضحايا السنغاليين مجده الحربي، وعزّه العسكري، وليبقى الدم الأوربي النقي حسب اصطلاح المستعمرين الصليبيين، يجري في العروق خوفاً عليه من الضياع.

وكثيراً ما كان الجنود السود عامةً والسنغاليون خاصةً يُكلّفون بالقيام بالأعمال الوحشية، وارتكاب المجازر في المستعمرات الأخرى، والمناطق الثائرة، وتُلصق بهم أيضاً كل الأعمال الشنعة التي يقوم بها الجنود الفرنسيون، وذلك حتى ينظر إليهم نظرة سوء، ثم يقال عنهم: إنهم مسلمون فينصبّ الكره على الإسلام من قبل غير المسلمين، أما المسلمون فيأبون أن يكون هؤلاء الذين يتصرّفون مثل التصرّف في عدائهم، ويتكلّمون عنهم، ويكون ردّ الفعل، وتكون التفرقة بين المسلمين حسب اللون و. . . هذا ما يعمل له المستعمرون الصليبيون، وهذا ما كان يحدث في بلاد الشام إذ أن المجازر التي قام بها الفرنسيون في المجلس النيابي في ١٧ جمادى الآخرة ١٣٦٤ هـ (٢٩ أيار ١٩٤٥ م) إنما أمروا السنغاليين أن يرتكبوها فأُلصقت بهم كل صفات الوحشية، وهذا ما خطّط له الفرنسيون.

الحكم:

صدر مرسوم عام ١٣٤٣ هـ (١٩٢٥ م) نُظّمت بموجبه أوضاع السنغال، حيث تشكّلت من مدينة وداكاره ومن الأراضي المحيطة بها منطقة خاصة، وقُسّمت البلاد إلى أربع مقاطعات، وكان سكان السنغال يحملون بطاقة الرعاية الفرنسية، ويؤدّون الخدمة العسكرية الإجبارية، كما ينتخبون نواباً عنهم يُمثّلونهم في المجلس النيابي الفرنسي، وكانوا هم الزنوج

الوحيدين الذين يتمتعون بمثل هذه الحقوق السياسية.

وفي عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٥ م) أي بعد الحرب العالمية الثانية صدر مرسوم آخر أعاد منطقة «داكار» إلى السنغال. وفي عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٦ م) جرى انتخاب أول جمعية عامة للبلاد، وبعد عشر سنواتٍ تشكَّلت أول حكومةٍ لها صفة الاستقلال الذاتي.

وفي عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م) صدر قانون ديغول الذي منح فيه الأقاليم الإفريقية حرية الاختيار بين قبول الدستور أو رفضه، ويعني رفضه (أن تمتنع فرنسا عن تقديم أية معونةٍ اقتصادية أو فنيةٍ أو إداريةٍ وذلك بعد الاستقلال) أما الأقاليم التي تقبله فتصبح أعضاء في الجماعة الفرنسية، وهي نوع من الاتحاد، وتغدو إقليماً ذا استقلالٍ داخلي، وبعد استفتاء جرى في ١٤ جمادى الأولى ١٣٧٨ هـ (٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ م) أصبحت السنغال عضواً في الأسرة الفرنسية[1]. بعد استعمار دام أكثر من ثلاثمائة سنةٍ.

وفي شهر شوال من عام ١٣٧٨ هـ (نيسان ١٩٥٩ م) انضمَّت السنغال إلى السودان الفرنسي ليؤلفا معاً اتحاد «مالي»، وبعد أقلَّ من عام أيضاً أي (في مطلع عام ١٩٦٠ م) ٣ رجب ١٣٧٩ هـ أصبح اتحاد مالي مستقلاً ضمن الأسرة الفرنسية. ولكن لم يمض سوى ثلاثة أشهرٍ ٨ شوال ١٣٧٩ هـ (٤ نيسان ١٩٦٠ م) إلا وقد انحلَّ الاتحاد، وأصبحت السنغال جمهورية مستقلةً في ٢٧ صفر ١٣٨٠ هـ (٢٠ آب ١٩٦٠ م) وفي ١٤ ربيع الأول ١٣٨٠ هـ (٥ أيلول ١٩٦٠ م)، وانتخب «سانجور» رئيساً للجمهورية، واختير «محمد ضياء» رئيساً للوزراء. وكان المجلس التشريعي الذي انتخب عام ١٣٧٩ هـ لمدة خمس سنواتٍ يضمّ ثمانين عضواً. وبقيت علاقات السنغال قويةً مع فرنسا التي بقي لها قواعد في السنغال.

---

(١) ينص دستور ديغول المشار إليه على أن السلطة المركزية تكون لفرنسا وتشمل الدفاع، والاقتصاد، والشؤون الخارجية. ويمكن أن يعقد اتحاد بين عضوين في الأسرة الفرنسية أو أكثر.

الفصل الثاني

الاستقلال

١٤ ربيع الأول ١٣٨٠ هـ ....

٥ أيلول ١٩٦٠ م ....

استقلّت السنغال عن فرنسا في ١٤ ربيع الأول ١٣٨٠ هـ (٥ أيلول ١٩٦٠ م)، وكانت تحت حكم حزب الاتحاد التقدمي السنغالي، ورئيسه هو رئيس الجمهورية «ليوبولد سنجور» وفي ٧ ربيع الثاني عام ١٣٨٠ هـ (٢٨ أيلول ١٩٦٠ م) أصبحت السنغال عضواً في الأمم المتحدة.

الأحداث الداخلية:

في عام ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م) كان رئيس الوزراء «محمد ضياء» في زيارة لبلدان أوربا الشرقية، وعند عودته، ولدى وصوله إلى المطار اعتقل بتهمة محاولة القيام بانقلابٍ لتغيير نظام الحكم، كما اعتقل أربعة آخرون من الوزراء، واعتمد رئيس الجمهورية على رجال الشرطة والدرك، وتولّى مسؤوليات رئاسة الوزراء إضافةً إلى منصبه، وغدا يُمثّل السلطة التنفيذية والتشريعية.

وفي عام ١٣٨٣ هـ (١٩٦٣ م) جرت الانتخابات العامة لاختيار الهيئة الوطنية، وقد فاز حزب الاتحاد التقدمي السنغالي فوزاً كاسحاً في تلك الانتخابات، وهذا ما أدّى إلى ذوبان بقية الأحزاب السياسية في كيان هذه الهيئة، وما جاء عام ١٣٨٦ هـ (١٩٦٦ م) إلا وليس في البلاد من حزبٍ سياسي إلا الهيئة الوطنية.

وفي عام ١٣٩٠ هـ (١٩٧٠ م) أُعيد منصب رئيس الوزراء، وتسلّم

هذا المنصب «عبده ضيوف» وفي عام ١٣٩٣ هـ كان المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية «ليوبولد سنجور»، وفي عام ١٣٩٦ هـ عُيّن «عبده ضيوف» نائباً لرئيس الجمهورية.

وفىّ رئيس الجمهورية بوعده فسمح بإعادة الحياة الحزبية تدريجياً، وأطلق سراح السجناء السياسيين جميعاً بما فيهم «محمد ضياء رئيس الوزراء السابق وذلك عام ١٣٩٤ هـ. وسمح عام ١٣٩٦ هـ لثلاثة أحزاب بالاشتراك في الانتخابات العامة.

وفي شهر ذي القعدة من عام ١٣٩٦ هـ (تشرين الثاني ١٩٧٦ م) جرت انتخابات المجالس البلدية على مستوى مقاطعتين من مقاطعات الدولة، كتجربة لتطبيق الفكرة الجديدة التي تقوم على أساس ثلاثة أفكار هي المجتمع الديمقراطي، والديمقراطية الحرة، والماركسية اللينينية، وظهرت النتائج في ذي الحجة ١٣٩٦ هـ (كانون الأول ١٩٧٦ م) حيث فاز:

حزب الاتحاد التقدمي السنغالي بمنصب التجمّع الديمقراطي وحمل هذا الاسم بعد ذلك.

وحزب السنغال الديمقراطي بمنصب الديمقراطية الحرة، وحمل الاسم.

وحزب الاستقلال الإفريقي بمنصب الماركسية اللينينية، وغدا يُمثّل هذه الفكرة.

أما الهيئة الديمقراطية الوطنية فلم يُعترف بها، وأصبح الحكم يحمل فكراً ثلاثياً مُمثّلاً بثلاثة أحزاب. وفي مطلع عام ١٣٩٩ هـ (كانون الأول ١٩٧٨ م) وجدت حركة السنغال الشعبية وتُمثّل جناح اليمين، وقد دعم هذه الحركة أعضاء من حزب التجمع الديمقراطي وبعض المشايخ.

وفي شهر ربيع الأول من عام ١٣٩٨ هـ (شباط ١٩٧٨ م) جرت الانتخابات على مستوى الدولة لنظام الأحزاب الثلاثة فحصل حزب التجمع

الديمقراطي السنغالي على ثلاثة وثمانين مقعداً من أصل مائة مقعد في الهيئة الوطنية، أما بقية المقاعد فقد حصل عليها حزب السنغال الديمقراطي، وفي انتخابات الرئاسة فاز ليوبولد سنجور فوزاً ساحقاً ضد عبدالحي ويد رئيس حزب السنغال الديمقراطي.

وتشكلت حكومة جديدة في شهر ربيع الثاني ١٣٩٨ هـ (آذار ١٩٧٨ م) قوي بها مركز عبده ضيوف.

وفي مطلع عام ١٤٠١ هـ (كانون الأول ١٩٨٠ م) استقال رئيس الجمهورية ليوبولد سنجور من منصبه متنازلاً لرئيس وزرائه عبده ضيوف الذي شغل منصب رئاسة الوزراء أكثر من عشر سنواتٍ متواصلة.

عدّل الرئيس الجديد في الحكومة، وأصدر عفواً عاماً عن السجناء السياسيين، وسمح لأكثر من أربعة أحزاب سياسية بالاشتراك في الانتخابات.

وفي جمادى الأولى ١٤٠٣ هـ (شباط ١٩٨٣ م) جرت الانتخابات العامة، ونال عبده ضيوف على ٨٣,٥٪ من مجموع الأصوات، وحصل حزبه «حزب التجمع الديمقراطي السنغالي» على مائة وأحد عشر مقعداً من أصل مائة وعشرين مقعداً في الهيئة الوطنية. أما حزب السنغال الديمقراطي فقد حصل على ثمانية مقاعد، وحصل حزب الهيئة الديمقراطية على مقعدٍ واحدٍ. ونظراً للشك في صحة نتائج الانتخابات فقد قرّرت المعارضة مقاطعة اجتماعات الهيئة الوطنية، وبعد خمسة أشهرٍ من الاحتجاج استجاب معظم المعارضين لحضور اجتماع الهيئة الوطنية الذي تمّ في شوال ١٤٠٣ هـ (تموز ١٩٨٣ م) بعد أن ناشدهم رئيس الجمهورية العمل على إبقاء وحدة البلاد، وعمل بعدها رئيس الجمهورية على زيادة سلطاته وتحمّل مسؤولية أعباء الحكم.

وفي ربيع الأول ١٤٠٤ هـ (كانون الأول ١٩٨٣ م) تحوّل الرفض المتزايد لحكومة السنغال إلى قيام أعمال العنف في مقاطعة «كازامانس»

حيث اشتبكت قوات الشرطة مع أعضاء من حركة القوات الديمقراطية في ولاية «كازاماس» في مدينة «زيغوينكور» وأدى ذلك إلى مصرع أكثر من خمسة وعشرين شخصاً، وحكم على ٣٥ شخصاً بالسجن لتحريض الشعب على القيام بأعمال الشغب وذلك في جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م)، ثم بُرِّئ سبعة عشر منهم.

وفي اجتماع عاجل لحزب التجمّع الديمقراطي السنغالي في ربيع الثاني ١٤٠٤ هـ (كانون الثاني ١٩٨٤ م) تقرر تقسيم «كازاماس» و«سان سالوم» إلى مناطق إدارية أصغر. وفي شعبان ١٤٠٦ هـ (نيسان ١٩٨٦ م) أطلق سراح عددٍ من المعارضين. ثم أُلقي القبض على ١٥٢ شخصاً في صفر ١٤٠٧ هـ (تشرين الأول عام ١٩٨٦ م) بعد اجتماع حزبي لحركة الهيئة الديمقراطية، ثم أُفرج عن ٩٢ منهم في شعبان ١٤٠٧ هـ (نيسان ١٩٨٧ م).

وحدثت إضرابات في الجامعة لأن الخريجين الجامعيين لا يجدون وظائف لهم، وامتنع الطلاب عن حضور المحاضرات، واستمرّ الإضراب ما يزيد على الشهرين، وانتهى في شعبان ١٤٠٤ هـ (أيار ١٩٨٤ م) بعد أن وعدت الحكومة بحلّ هذه المشكلة.

وحدثت داخل حزب التجمع الديمقراطي السنغالي تكتلات وفوضى عندما استبدل رئيس الجمهورية بعض الأعضاء البارزين بآخرين ممن يؤيّدونه، وأدى الأمر إلى عزل وزير الخارجية مصطفى نيازي. مطلع عام ١٤٠٥ هـ (تشرين الأول ١٩٨٤ م). غير أن وضع الحزب قد تحسّن بعد انتخابات مجالس البلدية التي جرت في صفر ١٤٠٥ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٤ م) حيث حصل الحزب على ٩٦٪ من مجموع الأصوات، ولكن المعارضة لم تشترك في هذه الانتخابات، واستمرّت مُقاطعةً لها.

تشكل حزب سياسي جديد يحمل اسم «وحدة السنغال الديمقراطية المتجددة» برئاسة محمد فول في شوال ١٤٠٤ هـ (تموز ١٩٨٤ م)، وهو

عضو سابق في حزب السنغال الديمقراطي، فاعترضت خمسة أحزاب بما فيها حزب السنغال الديمقراطي على تشكيل هذا الحزب، فأعلن رئيس الجمهورية أن الحزب الجديد غير معترف به رسمياً، وأعقب ذلك توقيف ستة عشر سياسياً بارزاً من أحزاب المعارضة كان من بينهم عبدالحي ويد زعيم حزب السنغال الديمقراطي، وعبدالحي بالبلي زعيم رابطة الحركة الديمقراطية لحزب العمال، واستمرّ حجزهم مدة أسبوعٍ كاملٍ بتهمة إلقاء تصريحاتٍ غير موثّقة.

وعانى حزب السنغال الديمقراطي محنةً شديدةً في صفر ١٤٠٦ هـ (تشرين الأول ١٩٨٥ م) عندما انسحب من الحزب ثلاثة أعضاء من قادته البارزين، وهم من ممثليه في الهيئة الوطنية مع العلم أن عدد مقاعده في الهيئة هو ثمانية مقاعد، ثم استقال نائب رئيس الحزب «فاران ضباتي» في شهر ذي القعدة ١٤٠٦ هـ (تموز ١٩٨٦ م) انسحب من الحزب، واستقال من الهيئة الوطنية، وفي شهر ذي الحجة ١٤٠٧ هـ (آب عام ١٩٨٧ م) انفصلت مجموعة جديدة من الحزب، وشكلت حزباً سياسياً جديداً.

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٧ هـ (شباط ١٩٨٧ م) أضرب طلاب جامعة «الشيخ أنتا ديوب» لمدة ٣٢ يوماً، فوافقت إثرها الحكومة على خطةٍ ذات ثمانية بنود لرفع مستوى طلاب هذه الجامعة.

وفي شعبان ١٤٠٧ هـ (نيسان ١٩٨٧ م) أضربت قوات الشرطة فأدّى الأمر إلى عزل وزير الداخلية، وتوقيف هذه القوات عن العمل مؤقتاً، ثم أعادت إليها المسؤولية بعد إبعاد ستمائة شرطي عن العمل.

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٨ هـ (شباط ١٩٨٨ م) بدأت انتخابات الرئاسة، وأخذت الصراعات تظهر في بعض المناطق بين رجال الأمن وبين رجال الأحزاب المعارضة. وكانت النتائج المبدئية تنبئ بفوز ساحق للرئيس عبده ضيوف وحزبه «حزب التجمع الديمقراطي السنغالي» الحزب الحاكم، مما حدا بحزب السنغال الديمقراطي للطعن في أمانة الانتخابات، وبدأ

الشعب في العاصمة داكار، ويعتقد أن السبب الرئيسي لأعمال الشغب هو سخط السكان على الأحوال الاقتصادية المتردّية التي يعيشونها، وعلى سياسة التقشف التي تتبعها الحكومة. أُعلنت حالة الطوارئ، فمُنعت التجمّعات، وأُغلقت المدارس، وفُرض حظر التجوّل ليلاً في العاصمة، وأُلقي القبض على (عبدالحي ويد) زعيم حزب السنغال الديمقراطي، وعلى (أمات دانسوكو) زعيم حزب الماركسية اللينينية، وأُعلنت نتائج الانتخابات في رجب ١٤٠٨ هـ (آذار ١٩٨٨ م) فظهر أن رئيس الجمهورية عبده ضيوف قد حصل على ٧٣,٢ ٪ من الأصوات، وحصل عبدالحي ويد على ٢٥,٨ ٪ من الأصوات، وحصل حزب التجمع الديمقراطي السنغالي على ١٠٣ مقاعد في الهيئة الوطنية، ونال حزب السنغال الديمقراطي باقي المقاعد، وهو ١٧ مقعداً. وقررت الهيئة الوطنية أن تستمرّ حالة الطوارئ إلى أجلٍ غير مُسمّى، غير أن المدارس ستفتح أبوابها، وستخفض ساعات حظر التجول، وأخيراً انتهى حظر التجول في شعبان (نيسان)، أما حالة الطوارئ فبقيت حتى رمضان (أيار).

وفي شعبان ١٤٠٨ هـ (نيسان ١٩٨٨ م) قُدّم للمحاكمة عبدالحي ويد، وأمات دانسوكو وخمسة من المعارضين الآخرين بتهمة التحريض على الشغب، ومهاجمة رجال الأمن، وقضت المحكمة بالسجن مدة عام على عبدالحي ويد مع وقف التنفيذ، وبرئت ساحة أمات دانسوكو والمتهمين الآخرين. غير أن محاكمة عبدالحي ويد قد أدّت إلى حدوث اشتباكات جديدة في داكار، مما جعله يطلب من المتظاهرين الخلود إلى الهدوء، واستعداده للتباحث مع رئيس الجمهورية، وأظهر من جانب آخر رئيس الجمهورية عبده ضيوف استعداده للصلح مع المعارضة، وأصدر عفواً عاماً عن كل المعتقلين السياسيين الذين تم إلقاء القبض عليهم أثناء الانتخابات، كما أصدر عفواً آخر عن ٣٢٠ شخصاً ممن سبق أن أُلقي عليهم القبض قبل شهر ذي القعدة ١٤٠٧ هـ (تموز ١٩٨٧ م) في كازامانس.

التقى رئيس الجمهورية عبده ضيوف مع زعيم المعارضة عبدالحي ويد، وكانت نتيجة اللقاء أن أُلقيت بعض المهمات على أحزاب المعارضة، وقد وافقت تسعة أحزاب سياسية على الاشتراك في المهمة الأولى، وهي الاجتماع لمناقشة المشكلات السياسية في البلاد، وتقرّر أن تبدأ الجلسات في شهر ذي الحجة ١٤٠٨ هـ (تموز ١٩٨٨ م) وشُكّلت لجان متخصصة لمناقشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ومشكلات الشباب، والبطالة إلا أن شيئاً لم يحدث حيث أُجّلت الجلسات إلى أجلٍ غير مُسمّى بعد أن اتهمت أحزاب المعارضة الحزب الحاكم وحزب التجمع الديمقراطي السنغالي، بوضع المعوقات والعراقيل في وجه مناقشة النظم الانتخابية، كما اتهمت الحكومة بمنع أحزاب المعارضة من استخدام وسائل الإعلام المحلية في الدعاية الانتخابية أسوةً بالحزب الحاكم.

وفي اجتماعٍ عاجلٍ لحزب التجمع الديمقراطي السنغالي في شهر شعبان ١٤٠٩ هـ (آذار ١٩٨٩ م) أعلن رئيس الجمهورية عن رغبته بفتح حوار مع أحزاب المعارضة، كما أعلن عن اتباعه سياسة جديدة هي سياسة الانفتاح والتجديد، وشكّل لجنةً تنفيذيةً داخل حزب التجمع الديمقراطي السنغالي نفسه مهمتها تعديل النظم الانتخابية، وكلّف هذه اللجنة أن تأخذ بعين الاعتبار مطالب المعارضة. وفي الشهر نفسه رجع عبدالحي ويد من منفاه الذي فرضه على نفسه في فرنسا ولمدة سبعة شهور، وكان يُعلن فيها أن حزبه هو الذي فاز بانتخابات (شباط ١٩٨٨ م) غير أن التلاعب في النتائج هو الذي قلب الحقائق، وقد صرّح عند عودته أن رئيس الجمهورية قد وافق على طلبه تشكيل حكومةٍ انتقاليةٍ للإشراف على إجراء انتخاباتٍ جديدةٍ، ولكن رئيس الجمهورية أنكر على موافقته على شيءٍ مما صرّح به عبدالحي ويد.

وفي رمضان ١٤٠٩ هـ (نيسان ١٩٨٩ م) أعلن عبده ضيوف عن تعديلات نظام الانتخابات، وأنه يجب أن تكون هناك شروط ومعايير يجب

أن تتوفّر في المرشح ليحقّ له ترشيح نفسه، وأُنقصت كذلك مدة الحملة الانتخابية من ثلاثة أسابيع إلى أسبوعين فقط، ويسمح خلالها لأحزاب المعارضة استخدام وسائل الإعلام المحلية، وأعلن أن هذه التعديلات ستقضي بتأجيل انتخابات مجالس البلديات مدة عام كامل بعد أن كان مقرراً لها أن تجري في ربيع الثاني ١٤١٠ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٩ م).

وكان ردّ فعل أحزاب المعارضة أن أعلنت أن هذه التعديلات وإن كان ظاهرها برّاقاً إلا أنها في الحقيقة ليست إلا في مصلحة الحزب الحاكم حيث تزيد من سلطته وتقلّل من شأن بقية الأحزاب، وقد أدّى هذا الإعلان إلى إلقاء القبض على أكثر من مائة وخمسين شخصاً. وقد وافقت الهيئة الوطنية على هذه التعديلات في ربيع الأول ١٤١٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨٩ م) مع العلم أن أعضاء الهيئة الوطنية جميعهم من أعضاء الحزب الحاكم «حزب التجمع الديمقراطي السنغالي» لأن أعضاء حزب السنغال الديمقراطي الـ (١٧) في الهيئة الوطنية كانوا قد قاطعوا جلسات الهيئة منذ شهر ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (أواسط عام ١٩٨٩ م) احتجاجاً على التغطية الإعلامية المضلّلة لجلسات الهيئة.

وفي الوقت نفسه أُجريت تعديلات على نظام الاستثمار على الرغم من معارضة أعضاء حزب السنغال الديمقراطي المعارض الذين كانوا أعضاء في مؤسسة العمل السنغالية الوطنية.

التعليم:

أعلن في شعبان ١٤٠٨ هـ (نيسان ١٩٨٨ م) عزل وزير التربية والتعليم، وأُنشئت وزارتان إحداهما للتعليم الوطني والأخرى للتعليم العالي، وعُيّن فيهما موظفون على مرتبة عالية، كان ثلاثة عشر منهم وزراء سابقون، وعُدّ العام الدراسي ١٩٨٧/١٩٨٨ غير معتبر جامعياً لأن طلبة المدارس الثانوية والجامعات كانوا في إضراب دائم مدة العام الدراسي كله بدءاً من صفر ١٤٠٨ هـ (تشرين الأول ١٩٨٧ م) وحتى انتهاء العام الدراسي.

وفي صفر ١٤٠٩ هـ (تشرين الأول ١٩٨٨ م) قدّمت الحكومة خطة لإصلاح التعليم الوطني، وبعد شهر وافقت على رغبات الطلاب بتحسين أوضاعهم الاجتماعية، كما منحت طلاب جامعة الشيخ أنتا ديوب الاستقلال التعليمي فلم تعد تابعة لنظام التعليم المركزي.

ورغم هذا فلم يخل العام التالي من مُشكلات حيث قام المعلمون بإضراب دام ثلاثة أشهر في أواخر ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (مطلع عام ١٩٨٩ م) وكانوا يطالبون برفع مستوى المعيشة.

الهيئة الوطنية:

وفي ربيع الأول ١٤٠٩ هـ (كانون الأول ١٩٨٨ م) قدّم رئيس الهيئة الوطنية «داود سار» استقالته، وهذا ما يدلّ على وجود خلافات داخل الهيئة الوطنية رغم أن أكثرية أعضائها من حزب واحد، بل إن أعضاء المعارضة من الحزب الآخر مع قلتهم كانوا كثيراً ما يقاطعون جلسات الهيئة.

القوات المسلحة:

أجبر قائد القوات المسلحة الأول على الاستقالة في رمضان ١٤٠٩ هـ (نيسان ١٩٨٩ م) كما أُرغم الجنرال «جوزيف لويس تافاري داسوزاه» سفير السنغال في ألمانيا على الاستقالة أيضاً لاكتشاف خطة انقلاب كانوا ينوون تنفيذها أثناء الانتخابات التي جرت في جمادى الآخرة ١٤٠٨ هـ (شباط ١٩٨٨ م).

الصحافة:

حكم على الشيخ «قريشي با» رئيس تحرير صحيفة حزب السنغال الديمقراطي «سوبي» بالسجن لمدة عام واحد مع ثلاثة من الصحفيين بتهمة نشر وإشاعة أخبار كاذبة، وذلك في جمادى الآخرة ١٤١٠ هـ (كانون الثاني ١٩٩٠ م)، وفي شهر رجب من العام نفسه سُجن رئيس حزب السنغال الديمقراطي عثمان نجوم لنشر مقال في صحيفة الحزب «سوبي».

وذلك أثناء غياب عبدالحي ويد في فرنسا، فجاء في الشهر نفسه، وخرجت الجموع لاستقباله، وتصدّت لها قوات الأمن لتفريقها، وقد صرّح زعيم حزب السنغال الديمقراطي عبدالحي ويد أن الفائز في انتخابات (شباط ١٩٨٨ م) هو الرئيس عبده ضيوف إلا أنه يُطالب باختيار رئيسٍ آخر نظراً لتدنّي الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، وأعقب ذلك قيام سلسلة من الاحتجاجات والاشتباكات كانت نتائجها حجز عددٍ كبيرٍ من مُؤيّدي أحزاب المعارضة من قبل قوات الأمن، وكانت أشدّ الاشتباكات التي وقعت في شهر رمضان ١٤١٠ هـ (نيسان ١٩٩٠ م) وأعنفها ما كان في ذكرى اليوم الوطني للبلاد.

وفي شعبان ١٤١٠ هـ (آذار ١٩٩٠ م) أعلن الرئيس عبده ضيوف عن تعديلٍ شاملٍ في الحكومة إذ نقص عدد أعضاء الحكومة من ٢٧ وزيراً إلى ٢١ وزيراً، ومن أهم التغييرات التي تمّت عزل أمين السر العام للرئيس الذي هو «جان كولن»، وهو يشغل هذا المنصب منذ أيام الفرنسيين، ومما تجدر الإشارة إليه أن أحزاب المعارضة كانت تعتمد في تأليبها الناس ضدّ الرئيس عبده ضيوف في تأثير «جان كولن» عليه، وعلاقته به، وصلته بفرنسا، وتأثيره الكبير على المجرى السياسي للدولة، وقد عُيّن مكانه «أندريه سونكو» كأمين سر عام للرئيس إضافةً إلى منصبه وزيراً للداخلية، أما منصب وزارة التعليم فقد تسلّمه «جيوكا»، وتسلّم وزارة الخارجية، «سيدنا عمر ساي» مكان إبراهيم فال. ومن الملاحظ أن وزارة الداخلية بيد النصارى رغم ضعف نسبتهم.

الأحداث الخارجية:

إن الأحداث الخارجية قليلة فالسنغال تسير في فلك دول النظام الحر، وذات علاقة بفرنسا، وإن أكثر الأحداث إنما هو مع الدول المجاورة.

مع غامبيا:

في مطلع عام ١٤٠١ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٠ م) أرسلت السنغال بعض الفرق العسكرية إلى غامبيا لحمايتها من هجوم متوقَّع من ليبيا- حسب زعم أصحاب العلاقة- وبعد محاولة انقلابٍ في غامبيا تدخّلت قوات السنغال لحماية الحكومة الغامبية، وكان ذلك في رمضان ١٤٠١ هـ (تموز ١٩٨١ م) وبعد شهرٍ أعلن عن خطةٍ لاتحادٍ بين السنغال وغامبيا، وإقامة دولةٍ منهما أطلق عليها سنغامبيا، وظهر الاتحاد في ٧ ربيع الثاني ١٤٠٢ هـ (الأول من شباط ١٩٨٢ م)، وفي ربيع الأول ١٤٠٣ هـ (مطلع عام ١٩٨٣ م) عُقد أول مجلسٍ يضم كلاً من السنغال وغامبيا، ونوقشت فيه سبل التعاون بين البلدين من ناحية السياسة والاقتصاد ووحدة النقد. غير أن السنغال كانت ضد موقف غامبيا المتردّد في تحقيق الوحدة فعلياً.

وفي محرم عام ١٤١٠ هـ (آب ١٩٨٩ م)، أعلن رئيس السنغال عبده ضيوف عن سحب القوات السنغالية من غامبيا في احتجاجٍ على طلب رئيس غامبيا في أن يُعطى سلطة أكبر في الاتحاد، وفي نهاية الشهر نفسه أعلن الرئيس السنغالي أن كل عمليات الاتحاد ستتوقف نظراً لتخاذل غامبيا عن الاندماج الفعلي مع السنغال سياسياً واقتصادياً، ثم لم يلبث أن حلّ الاتحاد في صفر ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م) وتبعه إعلان من الرئيس الغامبي داود جاوارا أن السنغال تفرض ضرائب، وتضع قوانين للتنقّل بين البلدين تضرّ بغامبيا، كما تمنع المؤن والبضائع من دخول غامبيا عبر حدودها معها.

وفي جمادى الأولى ١٤١١ هـ (كانون الأول ١٩٩٠ م) اجتمع الرئيسان في داكار لمناقشة الوضع المتأزّم بين البلدين.

مع غينيا- بيساو:

وقع الخلاف بين السنغال وغينيا- بيساو حول منطقةٍ بحريةٍ غنيةٍ بالأسماك، كما دلّت الدراسات على غناها بالنفط أيضاً، وتقع تحت السيادة السنغالية، وتقدّمت غينيا- بيساو بشكوى إلى محكمة العدل الدولية، وصدر

الحكم لصالح السنغال في مطلع عام ١٤١١ هـ (آب ١٩٩٠ م)، والتقى في نهاية الشهر نفسه رئيسا الدولتين، عبده ضيوف وجواو بيرنارد فييرا لمناقشة الموضوع، كما تدخلت زائير والبرتغال للإصلاح بين الطرفين دون فائدة.

مع موريتانيا:

وقعت أزمة بين السنغال وموريتانيا وظهرت حدّتها في ٥ رمضان ١٤٠٩ هـ (١٠ نيسان ١٩٨٩ م) حيث قتل اثنان من السنغاليين في قرية على الحدود في الجنوب الشرقي من موريتانيا على يد رعاة موريتانيين من الزنوج، وقام وزير الداخلية السنغالي بزيارة موريتانيا وقابل رئيسها، وأعلن أن البلدين سيعملان على تطويق آثار الحادث، وما أن رجع الوزير إلى داكار حتى قام بزيارة إلى مكان الحادث، وأعلن أن الأمر مبيّت، ولن تسكت عنه السنغال، وفي اليوم التالي ٦ رمضان قامت مظاهرة في بلدة «بوكل» السنغالية القريبة من مكان الحادث، وهاجم المتظاهرون المحلات التي يملكها موريتانيون عرب، ونهبوا ما فيها، ثم أشعلوا فيها النيران. قام وزير الداخلية الموريتاني بزيارة للعاصمة السنغالية، وعمل مع نظيره السنغالي اتفاقاً لتجنّب حوادث جديدة. وفي اليوم التالي انفجر الوضع في السنغال، وأخذ السكان ينهبون المحلات التي يملكها الموريتانيون، ويقتلون من يستطيعون قتله، بل ويمثّلون بالجثث، وفرّ من فرّ ونجا من القتل إلى المساجد، وإلى مراكز الشرطة، وإلى مبنى السفارة، ومبنى القنصلية الذي لم ينج من الهجوم، وتعرّض لهذه الحرب جميع الموريتانيين الذين يقيمون في السنغال، ويُقدّر عددهم بنصف مليون تقريباً.

وفي ١٩ رمضان انفجر الوضع في موريتانيا فهاجم السكان في العاصمة «نواكشوط» وفي مدينة «انواذيبو» الرعايا السنغاليين، وقاموا بالعمل نفسه الذي قام السنغاليون به، واستمرّ هذا التصرّف يومين، وفي اليوم الثالث استدعت الحكومة قواتٍ من الجيش والدرك،

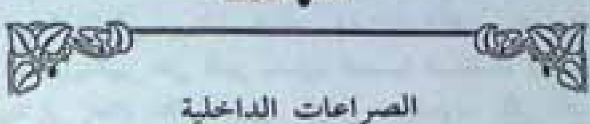
وسيطرت على الوضع، وأعلنت منع التجول، وجُمع السنغاليون في المساجد، والمعرض التجاري، وشُدّدت عليهم الرقابة لحمايتهم.

وفي ٢٤ رمضان عاد الوضع فانفجر من جديدٍ في السنغال بعد بيانٍ مُوجّه من الدولة إلى موريتانيا، فارتفعت شعارات الانتقام، وأخذ القتل يلحق بالموريتانيين حتى الذين يحملون الجنسية السنغالية، واضطرت الحكومة إلى إعلان حالة الطوارئ، وفرض منع التجول، ولكن ذلك لم يوقف عمليات التنكيل بالموريتانيين.

وأخيراً اتفق الطرفان على نقل الرعايا من كل بلدٍ إلى البلد الآخر، فنُقل أكثر من مائتي ألف موريتاني من السنغال، ومائة ألف سنغالي من موريتانيا رغم أن عدد الموريتانيين في السنغال كثيراً ما يرفعونه إلى خمسمائة ألف إنسان.

وعلى الرغم من موافقة البلدين على حلّ مشكلاتهما بالحوار إلا أن إصرار السنغال على حرمة الحدود التي وضعها الفرنسيون، وإصرار موريتانيا على تعويض أبنائها الذين فقدوا ممتلكاتهم في السنغال من قبل حكومة السنغال كانا عقبتين كبيرتين في وجه أي وفاقٍ بين البلدين الأمر الذي أدّى إلى قطع العلاقات السياسية بينهما في مطلع عام ١٤١٠ هـ (آب ١٩٨٩ م)، وفي نهاية عام ١٩٨٩ م تجدّدت أعمال العنف بين الطرفين نتيجةً لعودة الموريتانيين السود الذين كانوا قد نُقلوا إلى السنغال والمطالبة بالتعويض عن ممتلكاتهم في موريتانيا، ويبدو أن القوات العسكرية السنغالية كانت وراء التشجيع على المطالبة. وفي منتصف عام ١٤١٠ هـ (أوائل عام ١٩٩٠ م) لم يعد هناك أي مجالٍ للصلح بين البلدين وباءت محاولات الأمم المتحدة بالفشل بعد أن حدثت اشتباكات عسكرية بين الدولتين في منطقة الحدود المتنازع عليها.

الفصل الثالث



الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة السنغال ١٩٦،١٩٠ كيلومتراً مربعاً، وتُشرف على المحيط الأطلسي على طول ٥٣١ كيلومتراً، وتحدّها موريتانيا من الشمال بطول ٨١٣ كيلومتراً، ومالي من الشرق بحدود تبلغ ٤١٩ كيلومتراً، وغينيا، وغينيا ـ بيساو من الجنوب بحدودٍ متساوية تقريباً حيث تبلغ الحدود مع غينيا ٣٣٠ كيلومتراً، ومع غينيا ـ بيساو ٣٣٨ كيلومتراً. وتتوسطها بعدئذ غامبيا بحدود ٧٤٠ كيلومتراً.

ويبلغ عدد السكان حسب تقديرات عام ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م) سبعة ملايين ونصف المليون، وبذا تكون الكثافة أكثر من ٣٨ شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد، وهي كثافة جيدة في تلك المناطق المدارية.

وتنتشر في السنغال عدة قبائل كبيرة منها: الولوف الذين ينتشرون في المناطق الشمالية الغربية، ويُشكّلون ٣٦ ٪ من مجموع السكان. والماندينغ في الجنوب الشرقي على حدود غينيا، وهم فرع «الديولا»، وعلى حدود مالي، وهم فرع «ماندي» وفي الشمال الشرقي على حدود موريتانيا ومالي، وهم فرع «ساراكوليه»، ويشكل الماندينغ ٢٠ ٪ من مجموع السكان منهم ٨ ٪ ساراكوليه، ومنهم ٦٪ ديولا، و٩٪ ماندي، والفولاني في الشرق والوسط، ويشكلون ١٧ ٪ من مجموع السكان، والتوكلور إلى الغرب من ديار الفولاني ويشكلون ١٨ ٪ من مجموع السكان، والسرير في الجنوب، ويشكلون ١٧ ٪ أيضاً، والباقي، وهو من العرب الشاميين، والأوربيين من

الفرنسيين والبرتغاليين، وتبلغ نسبة مجموعهم ٣ ٪.

٣٦٪ ولوف.
٢٠٪ ماندينغ.
١٨٪ توكلور.
١٧٪ فولاني.
٨ ٪ سرير.
١ ٪ عرب وأوروبيون.
١٠٠٪

أما من حيث العقيدة فإن قبائل الولوف، والماندينغ، والتوكلور، والفولاني، فإنهم جميعاً من المسلمين، ويُشكّلون ٨٩ ٪ من مجموع السكان، ويضاف إليهم بعض قبائل السرير، وبعض العرب وتكون نسبة المسلمين ٩٢ ٪ من مجموع السكان. أما النصارى فهم الأوروبيون وبعض العرب من الشام، ويشكلون ٢ ٪، وأما الوثنيون، فهم أكثرية قبائل السرير، ويعيشون في الجنوب في الغابة ويُشكلون ٦٪ من مجموع السكان.

٩٢٪ مسلمون.
٢ ٪ نصارى.
٦ ٪ وثنيون.
١٠٠٪

الصراع القبلي:

كان الصراع في الماضي أكثر ما يظهر بين القبائل، وقد مر معنا كيف كان انتقال الحكم من التكرور إلى الفولانيين إلى الولوف وأخيراً كانت حكومة الحاج عمر من شعب التوكلور. أما بعد الاستعمار فقد توجّه الصراع نحو الدخلاء، وأصبحت القبائل متعاونة فيما بينها ضد الصليبين الغزاة، غير أن الغزاة استطاعوا أن يجرّوا إليهم مع الزمن أصحاب المصالح بعد أن ألقوا أمامهم المناصب، كما شدّ المستعمرون إلى جانبهم أصحاب الأهواء

بعد أن يدروا أمامهم المقاصد، فأخذ الصراع شكلاً جديداً حمل المعنى العقيدي.

الصراع العقيدي:

لما كان الإسلام عقيدة غالبية السكان ٩٢٪ من مجموع الشعب لذا فإن أصحاب العقائد الأخرى لا وزن لهم، وخاصةً إذا علمنا أن الوثنيين داخل الغابة لا يهتمون بهذا كثيراً، وإن كانوا يشكلون ٦٪ من مجموع السكان، وأما النصارى، وهم ٢٪ لا يُشكلون أي خطرٍ مع العلم أن النصرانية لا يمكنها من منافسة الإسلام والدخول في صراعٍ مع أتباعه بشكلٍ متكافئ؛ وذلك لكثرة الطقوس الوثنية التي دخلت النصرانية منذ فرضت على الدولة الرومانية الوثنية حيث بقيت الممارسات وثنية والاسم للنصرانية غير أن الوضع هنا يختلف فالنصارى الذين يُشكلون ٢٪ من المستعمرين الذين بيدهم السلطة. لذا كان الصراع بين الدخلاء الصليبيين ومن كسبوهم إلى دياناتهم من الوثنيين، وأتباعهم من أصحاب المصالح والأهواء من جهةٍ والمسلمين من جهةٍ أخرى الذين رفضوا السير على خطا الغزاة، واستعلوا بإيمانهم وإن لم يكونوا جميعاً ملتزمين، ولم يكن هذا الصراع متكافئاً إذ أن الجيش، وقوى الأمن، والسلطة كلها بيد طرفٍ واحد هو الصليبية على أن الطرف الآخر، وهو المسلمون، مجرد من كل سلاحٍ، ومن كل قوةٍ، فقير، ضعيف، يسعى وراء لقمة العيش، ولا يجدها هذا إضافةً إلى جهله، وتفرّقه لعدم تنظيمه، والخلافات القائمة بين قبائله وأقاليمه، وطرقه.

استعمل المستعمرون الصليبيون كل وسائل تهديم خصومهم المسلمين لتحطيمهم ومحاولة إبادتهم، فسلّطوا عليهم من نصّروهم أثناء الحكم الاستعماري، وخلّفوهم مكانهم بعد خروجهم من البلاد، ومكّنوا لمن قلّدوهم، وقبلوا السير في فلكهم، وعلى أسلوب حياتهم، ووضعوا المناهج التي تنشىء الأجيال على هذا الخط، وأثاروا بين المسلمين

النعرات. فأصبح الصراع بين المسلمين أنفسهم: المسلمون الملتزمون الذين يستعلون بإيمانهم، ويرفضون الدنية من طرفٍ، وبين المسلمين المستغربين من طرفٍ آخر، وهؤلاء لا يعرفون من الإسلام سوى الانتماء إليه. وكان الفوز للمستغربين الذين مكّن لهم المستعمرون الصليبيون، وبقوا يُؤيّدونهم حتى بعد خروجهم، ويمدّونهم بكل عناصر القوة من سلاحٍ، ومعلوماتٍ عن أعدائهم، وتأييدٍ، ووسائل مقاومةٍ، ومخططاتٍ، ولا يأتي هذا الدعم من الدولة المستعمرة سابقاً وهنا فرنسا، وإنما من الصليبية العالمية، والقوى الدولية كلها والتي تحرّكها الدول الكبرى وتُوجّهها.

لذا بقي المسلمون مستضعفين، والمتفرنجون المستغربون أقوياء، وتُكال للمسلمين الضربة بعد الضربة ليبقوا ضعفاء أذلاء، وتؤخذ منهم الأعداد تلو الأعداد - حسب المخطط الصليبي - حتى ينتهوا من الارتباط بالعقيدة، فإذا ما انتهى هذا الدور جاء دور الإبادة، وبُدىء بتنفيذه من هامش العالم الإسلامي باتجاه القلب باسم الشراكة الدولية الذي أخذ يظهر على الساحة، وتحت شعار محاربة الإرهاب الذي تُنعت به كل حركة إسلامية قويةٍ سليمة الاتجاه في أول الأمر، ثم المسلمون جميعاً.

الصراع بين الطرق الصوفية:

الأمر الذي يُلفت النظر أن بلدان المسلمين التي كانت تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي تنتشر فيها الطرق الصوفية على حين أن البلدان التي كانت تخضع للاستعمار الإنكليزي تبرز فيها القاديانية، والبهائية، والإسماعيلية.

وتوجد في السنغال طريقتان صوفيتان رئيستان، وتفرّعت كلاهما إلى فروع، والطريقتان هما: القادرية، والتيجانية. ومن الملاحظ أيضاً أن الطرق في المغرب وغربي إفريقية وإن كانت من أصلٍ مشرقي إلا أنها تختلف عنها بعض الشيء في موضوع التواكل والتكاسل، وترك موضوع الجهاد، والإخلاد إلى الأرض مع إهمال إعمارها، وهذا الأمر يُخالف

الإسلام ويُبعد صاحبه عنه، وهو ما ينتشر بين الطرق الصوفية في المشرق على اختلافها، لكنه لا يظهر في المغرب وغربي إفريقية بشكل واضح، حيث شاركت بعض الطرق بالجهاد.

الطريقة القادرية:

نشأت في بغداد في القرن السادس الهجري، وتنتسب إلى محمد عبدالقادر الجيلاني، ودخلت إفريقية في القرن التاسع الهجري على أيدي مهاجرين من مدينة «توات»، وهي واحة تقع في النصف الغربي من الصحراء الكبرى، واتخذوا من مدينة «ولاتة» في موريتانيا أول مركز لطريقتهم، ثم انتشروا في غربي إفريقية كلها، وافتتحوا المدارس، وأرسلوا الطلاب إلى فاس، والقيروان، وطرابلس، والقاهرة. ثم تفرّعت هذه الطريقة إلى عدد من الفروع، ومن هذه الفروع في السنغال:

أ ـ البكائية: وظهرت في قبيلة «كنطا» التي تدّعي أنها من أصل عربي، ومن سلالة عقبة بن نافع الفهري، فاتح بلاد المغرب، وتنتسب إلى سيدي أحمد البكائي الذي عاش في موريتانيا في أواخر القرن التاسع الهجري، وكان فرعها في منطقة «الترارزة» قوياً حيث يعيش حالياً أحفاد الشيخ سيديا، وهم أحفاد الشيخ سيديا الكبير المتوفى عام ١٢٨٧ هـ (١٨٧٠ م)، وكذلك انتشرت في مالي، ويبدو أثر هذه الطريقة واضحاً في شعب الفولاني، إذ ظهر منهم الشيخ أحمدو، وعثمان دانفديو.

وتأثر السنغال بالطرق التي تنتشر في موريتانيا، فتنتشر الطريقة البكائية القادرية على نطاق واسع. وهناك الجماعة الدينية المعروفة «أبو قنطة»، وأصلها من «تيفاوان»، وتأسست عام ١٣٠٣ هـ (١٨٨٥ م)، ويُدعى رئيسها «أبو أمين»، غير أن نفوذها أخذ بالتضاؤل.

وتوجد في السنغال منظمة دينية سوداء، كانت تتبع لأهل الشيخ سيديا، وتُدعى «الكتلة النورية».

ب ـ المريدية: وتنتسب إلى «أحمدو بامبا»، من شعب الشوكلور،

وكان أبوه شيخ طريقة، ويدعى (مورجنت مبل)، ويقطن بلاد الولوف، وبدأ حركته في بلاد «الباؤل» عام ١٣٠٤ هـ، وأنشأ مركزاً دينياً في مدينة «طوباء» عام ١٣٠٧ هـ، واتفق مع الشيخ سيديا الذي منحه الورد القادري بعد أن سافر إلى موريتانيا، والتقى به، ثم بدأ بمقاومة الفرنسيين، فقبض عليه عام ١٣١٣ هـ، ونفي إلى «الغابون» فتوسّط له الشيخ سيديا، فسُمح له بالعودة إلى السنغال عام ١٣٢٠ هـ، فاستقرّ في «جاريم»، غير أنه عاود نشاطه ضد فرنسا، فنُقل إلى موريتانيا، ووُضع تحت رقابة الشيخ سيديا بالذات، ثم عاد إلى السنغال عام ١٣٢٥ هـ، وتوفي عام ١٣٤٥ هـ، وقبره في مدينة «طوباء»، ويزور المريدون هذا القبر، وتبدأ الزيارة في ١٨ صفر من كل عام، وتدوم أربعة أيام.

وخلف الشيخ ولداه «حماه» و«مصطفى»، ثم حصل خلاف بينهما، وفي عام ١٣٦٥ هـ استطاع الشيخ مصطفى «مباكي» تأسيس الديوان المريدي، وأصبح للمريدين لباس موحّد، وتبالغ الروايات في عدد المريدين، فتقول: بلغ عدد المريدين أربعمائة ألف، وأن الذين زاروا قبر «أحمدو بامبا» قد بلغ مائة ألف، وأن الحكومة تضطر إلى زيادة عدد القطارات أثناء موسم الزيارة.

ج ـ الفاضلية: نشأت في قبيلة «زناتة»، وتنتسب إلى الشيخ «محمد فاضل» المتوفى عام ١٢٠١ هـ، وتوزّع أتباعه في الصحراء الكبرى كلها، واختاروا أماكن إقامة لهم في نقاط التقاء الطرق التي تمرّ منها القوافل، وأماكن تجمع البدو، ومناطق التبادل بين الزراع والرعاة، وأصبحوا يؤلفون أربع زمر وهي:

١ ـ مجموعة الشيخ سعد: ولها نفوذ في منطقة الترارزة في موريتانيا، وفي السنغال، وغامبيا وغينيا. ولها زاوية فرعية في إقليم «كازامانس» في السنغال، ومعظمها من شعب الديولا.

٢ ـ مجموعة الشيخ ماء العينين الذي قاوم الفرنسيين في موريتانيا والمغرب.

٣ ـ مجموعة الشيخ الحضرمي، ولها أتباعها السود من شعب الماندينغ من «الساراكوليه» و«البمبارا».

٤ ـ مجموعة الشيخ محمد الفاضل ولد عبيدي.

الطريقة التيجانية:

نشأت في الجزائر على يد سيدي أحمد بن محمد التيجاني (١١١٠ ـ ١٢٣٠ هـ)، ولا يحق للتيجاني أن ينتسبوا إلى طريقة أخرى، وللتيجانية فرعان في الجزائر، وفرع في مدينة فاس في المغرب، وأكثر فروعها في إفريقية الغربية ترتبط بفرع فاس، ووصلت إلى بلاد «الساراكوليه» قرب «نيورو»، وينتمي لهذه الطريقة الحاج عمر الذي نشأ في «بودر» في شعب «التوكلور»، وأسس دولة واسعةً في غربي إفريقية، ولقي حتفه في إحدى غزواته عام ١٢٨٣ هـ، واستطاع ابنه أحمدو شيخو ضمّ ولايات أبيه لحكمه. وأخيراً دبّت الخلافات في هذه الدولة بين الأخوة الأمر الذي ساعد المستعمرين الصليبيين على دخول المنطقة جزءاً بعد آخر.

ومن فروع الطريقة التيجانية الطريقة «الحماوية» التي تنتسب إلى «حماه الله بن محمد»، ونشأت في شعب «الساراكوليه» حيث عمّ تأثيرها على كل ديار هذا الشعب، وخاصةً منطقة «جورجول»[١] التي عمت فيها أحداث المقاومة فنُفي عام ١٣٤٨ هـ إلى ساحل العاج، واعتقل خمسة وعشرون من أتباعه، ثم أطلق سراحه عام ١٣٥٤ هـ، وعاد إلى «نيورو» حيث عاود نشاطه ضد فرنسا، فأعدم مع اثنين من أتباعه عام ١٣٥٩ هـ.

الصراع الحزبي:

يُعدّ الصراع الحزبي عنيفاً في السنغال، ولكن من غير منافسة، إذ أن الحزب الحاكم هو القوي والمسيطر، والذي يُسكت ويكم أفواه رجال بقية

(١) جورجول: إقليم في موريتانيا، يمتد على الضفة اليمنى لنهر السنغال، وشمال مدينة «ماتام» ومركزه مدينة «كيهيدي».

الأحزاب الصغيرة والكثيرة كشأن كل البلدان المتخلفة التي تتعدّد فيها الأحزاب لدرجة كبيرة.

كان حزب الاتحاد التقدمي السنغالي هو الحاكم يوم حصلت السنغال على استقلالها، وكذلك فاز بانتخابات ١٣٨٣ هـ، وبعد ثلاث سنوات بقي الحزب الوحيد، إذ ذابت بقية الأحزاب في حزب الهيئة الوطنية ذي الأكثرية المطلقة. وأصبح حزب الاتحاد التقدمي السنغالي هو الوحيد ولا يسمح بقيام أحزاب أخرى، وأصبح أصحاب المصالح ينضمون إليه بصفته الحزب الحاكم والوحيد.

ووعد رئيس الجمهورية ليوبولد سنجور بالتعددية الحزبية، ووفّى بوعده في انتخابات ١٣٩٤ هـ واشتركت ثلاثة أحزاب وهي: حزب الاتحاد التقدمي السنغالي الذي أصبح حزب التجمع الديمقراطي، ثم الديمقراطي السنغالي، وحزب الاستقلال الإفريقي.

ثم وجدت عام ١٣٩٩ هـ حركة السنغال الشعبية.

وفي الانتخابات التي جرت في ربيع الأول ١٣٩٨ هـ (شباط ١٩٧٨ م) حصل الحزب الحاكم «حزب التجمع الديمقراطي» على ٨٣ مقعداً، وحصل على باقي المقاعد وهو ١٧ مقعداً الحزب الديمقراطي السنغالي، وأما الأحزاب الباقية فلم تحصل على شيء؛ وبقي الصراع بين هذين الحزبين إلى الآن عنيفاً، وإن الأحزاب الأخرى وإن كانت تقف في صف المعارضة غير أنها ضعيفة.

وفي انتخابات جمادى الأولى ١٤٠٣ هـ (شباط ١٩٨٣ م)، اشترك حزب جديد فيها وهو حزب الهيئة الديمقراطية، وحصل على مقعد واحد في الهيئة الوطنية، وحصل الحزب الديمقراطي السنغالي على ثمانية مقاعد، وهذا كل ما حصلت عليه المعارضة، وأما الحزب الحاكم «حزب التجمع الديمقراطي» فقد حصل على بقية المقاعد، وعددها ١١١ مقعداً من أصل ١٢٠ مقعداً. وأخذ الصراع يشتد حيث كانت المعارضة تتهم الحكومة بعدم

الأمانة في الانتخابات. ووقعت أحداث دامية خاصة في مقاطعة كازامانس حيث برز حزب القوات الديمقراطية في تلك الولاية.

وفي انتخابات رجب ١٤٠٨ هـ (آذار ١٩٨٨ م) حصل حزب التجمع الديمقراطي على ١٠٣ مقاعد في الهيئة الوطنية، ونال الحزب الديمقراطي السنغالي على ١٧ مقعداً. وحدثت اشتباكات، وقُدِّم زعماء المعارضة للمحاكمة، وعلى رأسهم عبدالحي ويد، وأمات دانسوكو.

وعلى هذا فالحزب الرئيسي هو الحزب الحاكم «حزب التجمع الديمقراطي» بزعامة رئيس الجمهورية عبده ضيوف، والحزب المعارض الرئيسي، هو الحزب الديمقراطي السنغالي بزعامة عبدالحي ويد، لذا يُعدّ زعيم المعارضة، وبقية الأحزاب صغيرة وتعدّ في صفّ المعارضة.

وتتبدّل أسماء الأحزاب، وإن كان أكثرها يحمل اسم الديمقراطي، وأصبح أيضاً الحزب الحاكم يضيف اسم الاشتراكية حسب المعاصرة الشائعة، وأحزاب السنغال اليوم هي:

١ ـ الحزب الاشتراكي السنغالي، برئاسة عبده ضيوف. الحزب الحاكم. وأمينه العام جيوكا.
٢ ـ الحزب الديمقراطي السنغالي. برئاسة عبدالحي ويد. الحزب المعارض.
٣ ـ الحركة الديمقراطية الشعبية. برئاسة محمد ضيا.
٤ ـ حزب الاستقلال والعمل. برئاسة أمات دانسوكو.
٥ ـ الحركة الثورية الديمقراطية الجديدة. برئاسة لانديغ سافان.
٦ ـ حزب العمل الشيوعي. برئاسة دودو دار.
٧ ـ الحزب الديمقراطي ـ حركة العمل. برئاسة عبدالحي بالتي.
٨ ـ حركة الجمهوريين السنغاليين. برئاسة بوبكار جوي.
٩ ـ المنظمة الشيوعية للعاملين. برئاسة مباي بالتي.
١٠ ـ حزب الاستقلال الإفريقي. برئاسة ماجيموث ديوب.
١١ ـ الحزب الإفريقي لاستقلال الشعب. برئاسة علي نايين.

١٢ ـ الحزب الديمقراطي السنغالي الجديد. برئاسة سيرفين ديوب.
١٣ ـ حزب السنغال الشعبي. برئاسة عمر وون.
١٤ ـ حزب تحرير الشعب. برئاسة عبدالحي كان.
١٥ ـ حزب التجمع الوطني الديمقراطي. برئاسة علي مديبو فال.
١٦ ـ الاتحاد الديمقراطي الشعبي. برئاسة حمدين راسين جويسي.
١٧ ـ الاتحاد الديمقراطي السنغالي الجديد. برئاسة محمد فال.
١٨ ـ حركة قوات كازامانس.

وهذه الأحزاب كما ذكرنا تغير أسماءها حسب التسميات الشائعة، فالحزب الاشتراكي السنغالي، وهو الحزب الحاكم حمل اسم «حزب الاتحاد التقدمي السنغالي» ثم «حزب التجمع الديمقراطي» والآن يحمل اسم «الحزب الاشتراكي السنغالي».

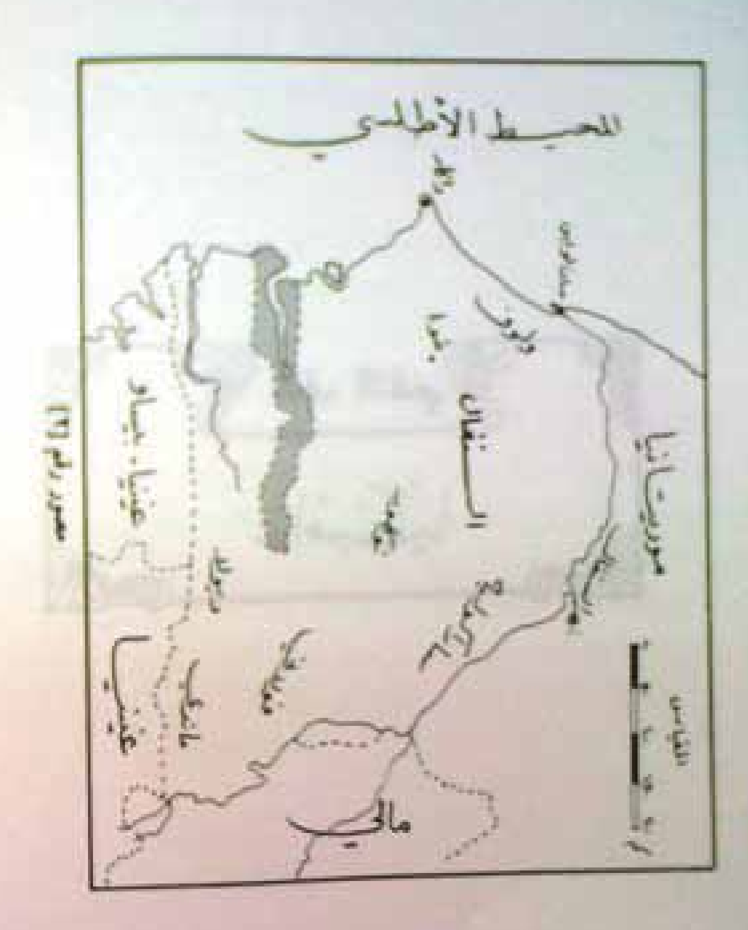
كما أن هذه الأحزاب تنقسم على نفسها، فتنشأ أسماء جديدة تحت زعامة رؤساء قدماء ترتبط أسماؤهم بأحزاب تحمل أسماء أخرى.

وهذه الأحزاب لا تختلف في أهدافها، وإنما في رجالها، وتنشأ كثرتها من الرغبة بالظهور وحب الزعامة، شأن كل الدول المتخلفة، وهذا ما يسبب زيادة في الفوضى.



الباب الثاني

غامبيا





لمحة عن غامبيا قبل إلغاء الخلافة

ليست غامبيا سوى قطعة صغيرة من أرض السنغال، انتشر فيها الإسلام في الوقت الذي انتشر في السنغال، وكان الصراع في ذلك الجزء من الأرض بين المستعمرين الصليبيين من فرنسيين، وبريطانيين، وبرتغاليين، وكان البرتغاليون على درجة من الضعف فطُردوا من المنطقة، وانتهت مراكزهم فيها، واستمر النزاع بين الدولتين الأخريين فرنسا وانكلترا للسيادة على المنطقة مدة الحروب الطويلة التي نشبت بين الاستعماريين خلال قرنين كاملين، حيث احتلّ الإنكليز أجزاء من المنطقة، ثم عادت فرنسا إليها حسب معاهدة ١١٩٨ هـ (١٧٨٣ م)، ثم عاد البريطانيون وسيطروا على تلك الجهات، وعُقدت معاهدة (سانت ماري) بين الطرفين عام ١٢٣١ هـ (١٨١٦ م) حيث وضعت بريطانيا يدها على غامبيا، وأعقبها معاهدة عام ١٢٣٣ هـ (١٨١٨ م) إذ عادت منطقة السنغال إلى فرنسا، ولكن بقي الخلاف بين الدولتين على الحدود بين السنغال وبين المراكز البريطانية القائمة عند مصب نهر غامبيا، واستمر الخلاف حتى كانت اتفاقات غربي إفريقية الدولية عام ١٢٥٩ هـ (١٨٤٣ م) والتي حددت مصير غامبيا، ولكنها عادت وانفصلت، وأصبحت مستعمرة بريطانية تتبع سيراليون.

وعقدت معاهدة بين الدولتين الاستعماريتين فرنسا وإنكلترا عام ١٣٢٢ هـ (١٩٠٤ م) حيث انتهى النزاع، فتنازل البريطانيون لفرنسا عن جزيرة

(فورية)، وتنازل الفرنسيون للبريطانيين عن منطقة واسعة على جانبي نهر غامبيا، وبذلك وجدت دولة غامبيا، وتحدّدت حدودها نهائياً.

وفي ربيع الثاني ١٣٠٩ هـ (كانون الأول ١٨٨٨م) غدت غامبيا مستعمرةً منفصلةً، وتركت تبعيتها لسيراليون إذ عملت انكلترا على توسعة حدودها لتكون منها دولةً، وتمّ الاتفاق على الحدود الحالية عام ١٣٠٨ هـ (١٨٩٠ م). وأخذت انكلترا تتفق مع شيوخ القبائل، وكان آخر تلك الاتفاقات مع (موسى مللو) شيخ الفولانيين عام ١٣١٩ هـ (١٩٠١ م).

وألغيت الخلافة في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ م) وكأنه فُرط عقد الدول الإسلامية، وكانت بريطانيا خلال هذه المدة تُطبّق سياستها الاستعمارية المعروفة.

لم تحدث حركات في غامبيا لصغر رقعة هذه المستعمرة، وقلة عدد سكانها، وضعف الأهالي، والحالة الاجتماعية التي يُعانونها من الفقر والجهل حيث كان همهم تأمين حياتهم المعاشية قبل كل شيء، وكانوا يجدّون ولا يحصلون على جزء منها، هذا إضافةً إلى الخوف إذ كان السيف مصلتاً عليهم، والضغط عليهم يحيق بهم من كل جانب، والرحمة غير معروفة حيث كان الحقد الصليبي يدوس عليها، ويخفيها متكبراً متغطرساً.

الفصل الأول

غامبيا من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

استمرّت بريطانيا في تطبيق سياستها الاستعمارية في غامبيا بعد إلغاء الخلافة. وفي الحرب العالمية الثانية جنّدت الدولة الاستعمارية سكان غامبيا للقتال مع الحلفاء. وبعد الحرب، وفي عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦ م) وضع دستور لغامبيا، ونصّ على مبدأ الانتخاب.

تأسّست الأحزاب السياسية بعد عام ١٣٧٠ هـ (١٩٥١ م)، ولم يلبث أن وضع دستور جديد في عام ١٣٨٠ هـ (١٩٦٠ م).

استحدث منصب رئيس مجلس الوزراء أواخر عام ١٣٨١ هـ، واقتضى هذا تعديل الدستور، فعُدّل في ذي القعدة ١٣٨١ هـ (نيسان ١٩٦٢ م).

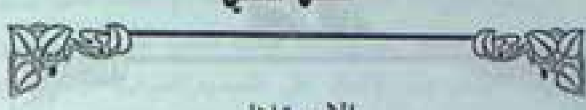
جرت الانتخابات بعد العيد الأضحى عام ١٣٨١ هـ (أيار ١٩٦٢ م)، وفاز حزب الشعب التقدّمي، وتولى رئيسه داود كيرابا غاوارا منصب رئيس الوزراء في مطلع عام ١٣٨٢ هـ (حزيران ١٩٦٢ م).

وحصلت غامبيا على الاستقلال الذاتي في جمادى الأولى ١٣٨٣ هـ (تشرين الأول ١٩٦٣ م).

وأصبحت غامبيا دولة مستقلة ضمن رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث) في ١٧ شوال ١٣٨٤ هـ (١٨ شباط ١٩٦٥ م) وبقي داود غاوارا رئيساً للوزراء.

وكانت بريطانيا هي التي تقوم بهذه التعديلات أو حسب توجيهها، لضعف الإمكانات، والارتباط الغامي بها.

الفصل الثاني



الاستقلال

أصبح الحكم في غامبيا جمهورياً في ١٨ محرم ١٣٩٠ هـ (٢٤ نيسان ١٩٧٠ م)، وتولى منصب الرئاسة داود غاوارا، وأعيد انتخابه عام ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م)، وبعد خمس سنوات أخرى في ربيع الثاني ١٣٩٧ هـ (نيسان ١٩٧٧ م) نتيجة فوز حزبه (حزب الشعب التقدمي) في الانتخابات التشريعية التي جرت في ذلك العام، وقد حصل على ٢٩ مقعداً من أصل ٣٥ مقعداً، بينما حصل حزب الميثاق الوطني على خمسة مقاعد، وأما الحزب المتحد فقد حصل على مقعد واحد.

وفي شوال ١٣٩٨ هـ (أيلول ١٩٧٨ م) ترك عضو الحزب المتحد في المجلس الوطني حزبه، وانضم أيضاً إلى حزب الشعب التقدمي الحزب الحاكم.

وفي السادس من ذي الحجة ١٤٠٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨١ م) اضطرت الحكومة أن تطلب من السنغال أن تُرسل إليها قوات لمساعدتها في حفظ الأمن الداخلي، بموجب اتفاقية الدفاع المشترك بينهما.

وفي شعبان ١٤٠١ هـ (حزيران ١٩٨١ م) وأثناء غياب الرئيس داود غاوارا قامت حركة انقلاب، وشكّل الانقلابيون مجلس الثورة الوطني الذي ضمّ اثني عشر رجلاً، وتسلّم رئاسة الدولة (كاكوي سامبا سانيانغ)، ودعمت القوات السنغالية التي اجتازت الحدود الحكومة، وقهرت حركة الانقلاب، وتمّ اعتقال أكثر من عشرة آلاف شخص، وقُدّم المعتقلون إلى المحكمة

التي قضت بالحكم بالإعدام على أكثر من مئتين رجلاً، غير أن هذه الأحكام قد استبدلت عام ١٤٠٧ هـ (١٩٨٧ م) بالسجن مدى الحياة. وكذلك فإن حالة الطوارئ، قد بقيت سارية المفعول ما يقرب من أربع سنوات حيث لم ترفع إلا في جمادى الأولى عام ١٤٠٥ هـ (شباط ١٩٨٥ م).

وأجريت انتخابات الرئاسة بالتصويت الشعبي المباشر لأول مرة في تاريخ غامبيا في رجب ١٤٠٢ هـ (أيار ١٩٨٢ م) حيث أعيد انتخاب داود غاوارا رئيساً، وقد حصل على ٧٢٪ من مجموع الأصوات، وحصل شريف مصطفى ديبا على ٢٨٪ من الأصوات مع أنه كان رهن الاعتقال بتهمة التورط في محاولة الانقلاب التي تمت قبل عشرة أشهر. وفي الانتخابات التشريعية التي تمت في وقتٍ واحدٍ مع انتخابات الرئاسة فقد حصل حزب الشعب التقدمي على ٢٧ مقعداً من أصل ٣٥ مقعداً التي عدد مقاعد المجلس الوطني، وبهذا فقد تراجع حزب الشعب التقدمي عما كان عليه قبل خمس سنوات في الانتخابات التشريعية إذ فاز وقتها بتسعة وعشرين مقعداً لذا فكر بعد الانتخابات باستعادة مكانته بين الشعب بإدخال عددٍ من الشباب والمعروفين بالإصلاح بالوزارة، ولكن حدث ما لم يكن يتوقّع إذ قدّم وزير العدل استقالته في شوال ١٤٠٤ هـ (تموز ١٩٨٤ م) بحجة سوء التصرّف والأداء المالي، وأعقبه إقالة وزير الاقتصاد في ربيع الثاني ١٤٠٥ هـ (كانون الثاني ١٩٨٥ م) بتهمة سوء استخدام السلطة، وشاعت أخبار كثيرة بعدها عن الفساد، وكانت تقوم الحكومة بتوقيف كبار الموظفين أو فصلهم من مناصبهم في جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ (كانون الأول ١٩٨٨ م).

وفي الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت في رجب ١٤٠٧ هـ (آذار ١٩٨٧ م) حصل حزب الشعب التقدمي على ٣١ مقعداً من أصل ٣٥ مقعداً بالانتخاب المباشر لمجلس النواب، وحصل حزب الميثاق الوطني على المقاعد الأربعة الباقية. أما حزب الشعب الغامبي، ومنظمة الشعب

الديمقراطية للاستقلال والاشتراكية فلم يفوزا بأي مقعد. أما انتخابات الرئاسة فقد أعيد انتخاب داود جاوارا الذي حصل على ٥٩٪ من مجموع الأصوات، على حين حصل شريف مصطفى ديبا على ٢٧٪، وكانت قد تمت تبرئته من الاشتراك في محاولة الانقلاب، وأطلق سراحه في شعبان عام ١٤٠٢ هـ (حزيران ١٩٨٢ م)، وحصل رئيس حزب الشعب الغامبي (حسّان موسى) الذي كان نائباً لرئيس الجمهورية في السابق على ١٤٪ من مجموع الأصوات.

وفي جمادى الأول ١٤٠٨ هـ (كانون الثاني ١٩٨٨ م) تمّ اعتقال عشرة أشخاص بينهم ستة من السنغال بعد اكتشاف مؤامرة لتدبير انقلاب. وقُدِّم كل من: موسى سانغ، وأحمدو باجي، وأدريان سامبو، وعثمان سانغ، وكان أحمدو باجي وأدريان سامبو عضوين في حركة انفصالية سنغالية، وأثناء المحاكمة في شعبان ١٤٠٨ هـ (نيسان ١٩٨٨ م) ادّعى عثمان سانغ أن وثائق سفرٍ مزورةٍ قد منحت لمواطنين من غامبيا وآخرين من السنغال لتلقي التدريب العسكري في الخارج. وكشف الشهود عن تورط كل من (كاكوي ساميا سانيانغ) قائد حركة الانقلاب في شعبان ١٤٠١ هـ (حزيران ١٩٨١ م)، والمقيم في ليبيا، و(عبدالله وادي) رئيس المعارضة السنغالية في هذه الحركة. وحكم فيما بعد على (موسى سانغ) و(أحمدو باجي)، و(عثمان سانغ) بالسجن مع الأشغال الشاقة مدداً تتراوح بين (٩ - ٣٠) سنة، في حين برئت ساحة (أدريان سامبو)، ورفضت المحكمة طلب الاستئناف الذي تقدم به الذين أدانتهم المحكمة في جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (كانون الأول ١٩٨٩ م).

وفي رجب ١٤٠٩ هـ (شباط ١٩٨٩ م) أُحيل وزير المالية والتجارة (شريف سيدولاسيس) على التقاعد بسبب اعتلال صحته، وهذا ما أدّى إلى إعادة توزيع الحقائب الوزارية فتسلّم وزارة المالية مكانه وزير الزراعة (سيهو سالي) الذي اتهم سابقاً أنه من عناصر الفساد.

وفي جمادى الآخرة ١٤١٠ هـ (كانون الثاني ١٩٩٠ م) صدر العفو عن أربعةٍ من الذين أدينوا باشتراكهم في محاولة الانقلاب ١٤٠١ هـ (١٩٨١ م)، كما شمل العفو خمسة آخرين من المجرمين.

الاتحاد مع السنغال:

في شوال ١٤٠١ هـ (آب ١٩٨١ م) أُعلن عن خطة للاتحاد مع السنغال بدولةٍ واحدةٍ تدعى «سنغامبيا»، وقد صادق مجلس النواب الغامبي على هذا الاتحاد في صفر ١٤٠٢ هـ (كانون الأول عام ١٩٨١ م)، وأصبح الاتحاد قائماً في ٧ ربيع الثاني ١٤٠٢ هـ (الأول من شباط ١٩٨٢ م). وتشكّل مجلس الوزراء الاتحادي برئاسة الرئيس السنغالي (عبده ضيوف) ونائبه الرئيس الغامبي في مطلع عام ١٤٠٣ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٢ م) وعقد جلسته الافتتاحية في ربيع الأول ١٤٠٣ هـ (كانون الثاني ١٩٨٣ م).

وتشكّل المجلس النيابي الاتحادي أيضاً، والمؤلف من ستين عضواً، وأدّت الاجتماعات المتلاحقة إلى اتفاق بشأن تنسيق السياسة الخارجية، والدفاع، والأمن، والمواصلات. ولكن السلطات السنغالية كانت تنتقد الرئيس الغامبي داود جاوارا لتباطئه في العمل إلى الاتحاد الجاد بغية تقليل النفقات على غامبيا.

وفي مطلع عام ١٤١٠ هـ (آب ١٩٨٩ م) أعلن الرئيس السنغالي عبده ضيوف أن القوات السنغالية سوف تنسحب من غامبيا. وقد اتخذ الرئيس السنغالي هذا القرار اعتراضاً على طلب الرئيس الغامبي إعطاء غامبيا سلطات أكبر في الاتحاد. وفي الشهر ذاته أعلن الرئيس السنغالي أنه بالنظر إلى رفض غامبيا السير قدماً نحو التكامل السياسي والاقتصادي مع السنغال فإنه يجب تعليق مهمات الاتحاد الاسمي، وأن يسعى البلدان إلى إقامة اتفاقات تعاون بينهما تكون ممكنة التحقيق. وتمّ حل الاتحاد في صفر ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م)، وتلا ذلك تدهور العلاقات بين البلدين. وذكر

أن السلطات السنغالية قد فرضت قيوداً تتعلق بالرسوم الجمركية والسفر تتعارض مع مصالح غامبيا، كما منعت نقل بعض البضائع السنغالية الضرورية لغامبيا في جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (كانون الأول ١٩٨٩ م).

ثم عقدت لقاءات في السنغال بين الرئيسين السنغالي والغامبي لتحسين العلاقات بين بلديهما.

الفصل الثالث

الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة غامبيا ١١،٣٠٠ كيلو متراً مربعاً، تشرف على المحيط الأطلسي، ويبلغ طول ساحلها ثمانين كيلو متراً، وتحيط بها السنغال من الجهات الثلاثة الأخرى بطول للحدود، ويبلغ ٧٤٠ كيلو متراً، فهي أشبه بوتدٍ داخل السنغال على مجرى نهر غامبيا.

ويبلغ عدد سكانها ثمانمائة ألف، فتزيد بذلك الكثافة على سبعين شخصاً في الكيلو المتر المربع الواحد، ويبلغ معدل زيادة السكان سنوياً ٢،٥٪.

واللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية هنا بالإضافة إلى اللغات المحلية، وهي لغة القبائل الكبرى، كالماندينغ، والفولاني، والولوف.

الصراع الإقليمي:

غامبيا منطقة صغيرة، ولا تتباين فيها التضاريس لتتنوع فيها الأقاليم، وإنما هي سهول تمتد على طرفي نهر غامبيا الذي ينبع من كتلة (فوتاجالون) في غينيا، ويتجه شمالاً، فيدخل أرض السنغال، ويتابع مجراه نحو الشمال والشمال الغربي قليلاً، وتأتيه الروافد، ثم يتجه غرباً حيث تبدأ حدود غامبيا، ويجري مسافة ١٧٥ كيلو متراً، ويصب في خليج واسع يتعمق في أراضي غامبيا مسافة مائة وخمسة وعشرين كيلو متراً، وتقع في نهايته العاصمة (بانجول) (باثورست سابقاً).

الصراع العنصري:

تعيش عدة قبائل في غامبيا، وأكبرها:

الماندينغ: ويشكل أفرادها ٥٢٪ من مجموع السكان، منهم ١٠٪ من قبيلة الديولا التي هي فرع كبير من قبائل الماندينغ.

الفولاني: ويشكل أفرادها ١٨ ٪ من مجموع السكان.
الولوف: ويشكل أفرادها ١٦ ٪ من مجموع السكان.
قبائل أخرى: ويشكل أفرادها ١٣ ٪ من مجموع السكان.
أجانب: ويشكل أفرادها ١ ٪ من مجموع السكان.
١٠٠ ٪

قبل وصول المستعمرين الصليبيين كان الصراع كبيراً بين تلك القبائل، فلما جاء الدخلاء اتجه الصراع إلى معاداة المستعمرين. فكان السكان في طرفٍ والمستعمرون والذين تأثروا بهم في طرفٍ آخر، حتى حصلت البلاد على الاستقلال. وانقلب الصراع إلى فكري.

الصراع العقيدي:

لم يكن صراعاً عقيدياً لأن المسلمين هم معظم السكان، ولم يكن يُؤبه بالوثنيين مع أنهم لا يزيدون على ٩ ٪ من مجموع السكان إضافة إلى انعزالهم على أنفسهم، وتقوقعهم، وعدم وجود حضارة لهم، وعدم وجود أهدافٍ مستقبلية لهم، وإنما همهم تأمين حياتهم بالحصول على الرزق والجنس، وهذا ما كان يُسبب صراعاً فيما بينهم.

فلما جاء المستعمرون الصليبيون ووضعوا نصب أعينهم الضغط على المسلمين، والعمل على الخلاص منهم بالإبادة أو الطرد أو التنصير، كما رسموا لهم سياسة تنصير الوثنيين عندما عجزوا عن تنصير المسلمين، والإفادة ممن ينصرونهم، ومن الوثنيين لمقاومة المسلمين، وقد نجحوا في مهمتهم نسبياً مع الوثنيين عندما بدأ الصراع بين النصارى المستعمرين،

والمتنصّرين الجدد، وبعض الوثنيين، والمتفرنجين من السكان عامة في طرفٍ والسكان المسلمين الملتزمين في طرفٍ آخر.

ويُشكّل المسلمون اليوم ٩٠ ٪ من مجموع السكان.
ويشكل النصارى ٩ ٪ من مجموع السكان.
ولا يزال من الوثنيين ١ ٪ من مجموع السكان.
١٠٠ ٪

ولما كانت السيطرة للنصارى حيث مكّن لهم المستعمرون قبل انسحابهم، ولا يزالون يُؤيّدونهم، ويدعمونهم، ويمدّونهم بكل الإمكانات، والنصارى يتّخذون الوسائل كافةً في كسب ضعاف النفوس من المسلمين إليهم بتأمين المصالح، والإغراء بالمنصب، والإغواء بالجنس، والإرساليات التنصيرية ترفدهم بعملها. ويعمل النصارى جهدهم لإذلال المسلمين ببثّ الشائعات ضدهم وتسميتهم بالرجعيين، والإرهابيين، والأصوليين والمتخلفين في سبيل إضعافهم نفسياً، وفي الوقت نفسه يعملون على إفقارهم بإبعادهم عن الوظائف وعدم إقامة المشروعات الحيوية في سبيل سعيهم وراء من بيدهم المال والسلطة ظاهرياً، ومن وقع وصل، ولذا نجد أصحاب المصالح من هؤلاء، لم تتركهم ما داموا متفرنجين، ولم يتركوها ما داموا يسعون وراء مصالحهم وأهوائهم.

الصراع الحزبي:

تتعدد الأحزاب في غامبيا حيث نجد:

١ ـ حزب الشعب التقدمي: وهو الحزب الحاكم، ويرأسه رئيس الدولة داود غاوارا.

٢ ـ حزب الميثاق الوطني: أقوى أحزاب المعارضة، ويرأسه شريف مصطفى ديبا.

٣ ـ حزب الشعب الغامبي: من أحزاب المعارضة ويرأسه حسان موسى.

٤ـ منظمة الشعب الديمقراطية للاستقلال والاشتراكية: من أحزاب المعارضة.

٥ـ الحزب المتحد: من أحزاب المعارضة.

وهذه الأحزاب ذات أهدافٍ واحدةٍ، وهي استلام السلطة والاستئثار بالحكم، لذا فهي ليست ذات منهج أو مبدأ واضحٍ، فهي غير متباينةٍ. وما دام الحزب الحاكم يُؤدّي دوره، ولا يُبدي أي محاولة للخروج عن الفلك الذي يجري فيه فهو مُؤيّد ومدعوم، ويستطيع أن يكسب الشعب إلى صفّه بما يُقدّم لهم من خدماتٍ، وما يُهيء من وظائف لطلابها، وسيبقى بالحكم ما دام على هذا، والأحزاب الأخرى ليست سوى مُهدّدةٍ له لئلا يُغيّر من سيره.

والحزب الحاكم لا يزال بالسلطة منذ عام ١٣٨١ هـ (١٩٦٢ م) أي منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وهذا شأن الأحزاب الحاكمة في البلدان المتخلّفة ما دامت تسير في خطٍ يرضى عنه السادة من الدول الكبرى التي اتخذت ما أسمته النظام العالمي أو الشراكة لتكون كشرطي مرورٍ للدول التي تُريد أن تخرج عن رأيها، ولتُطلق الصليبية التي تعمل لها منذ عهدٍ طويلٍ، وقد تمكّنت الآن فيجب أن تصبّ غضبها على المسلمين كمنظماتٍ وحركاتٍ أولاً، ثم على الذين يخرجون عن رأيها، وتعمل على إبادتهم تماماً، وأخيراً على الذين ينتمون إلى الإسلام ولو انتماءً، ويرفضون التخلّي عن دينهم، وقبول النصرانية عقيدةً. والمخطط سيكون كالمخطط الاستعماري يبدأ من الهامش ليصل إلى القلب.

ولا يظنّ غير الملتزمين أنهم في منأى، بعيدين عن عجلات السحق، فإن الدور اليهم ما داموا ينتمون إلى الإسلام، وإذا ابتعدت الرحى الآن، فإن المرحلة القادمة ستنالهم إلا أن نُغيّر ما في نفوسنا، ونرجع إلى ديننا، ونستعين بالله.

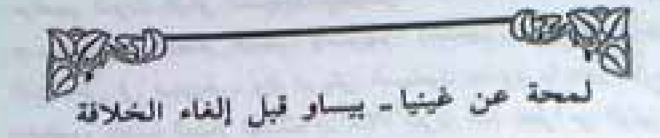


الباب الثالث

غينيا بيساو



مصور رقم [٣]



لمحة عن غينيا - بيساو قبل إلغاء الخلافة

وصل إلى سواحل غينيا - بيساو اليوم البحار البرتغالي (نونو تريستاو) عام ٨٥٠ هـ (١٤٤٦ م) أي قبل سقوط الأندلس بأيدي النصارى الإسبان والبرتغاليين بسبع وأربعين سنة.

ونشأت المراكز البرتغالية على الساحل حيث لم تكن القبائل الإسلامية تُقيم في تلك الجهات، وإنما كانت ديارها في الداخل، وهذا ما مكّن لهذه المراكز أن تتوسّع، ثم أخذ البرتغاليون يتسلّلون نحو الداخل وخاصةً بعد سقوط الأندلس عام ٨٩٧ هـ (١٤٩٢ م) حيث ارتفعت معنوياتهم، وقوي أمرهم، وكانوا يعتمدون في تسلّلهم على السلاح، وإن لم يُفدهم فعلى الخبث والمكر، وسذاجة رجال القبائل. وكلما تقدّموا في بقعةٍ حصّنوا فيها مواقعهم، وعزّزوا قواتهم، حتى توغّلوا قليلاً في الداخل.

وأصبحت أرض غينيا - بيساو مستعمرةً برتغاليةً عام ١٢٩٧ هـ (١٨٧٩ م). وجرت خلافات بين فرنسا في السنغال وغينيا، وبين البرتغاليين في غينيا - بيساو على الحدود في مستعمراتهم، وانتهت بالتسوية في اتفاقية ٩ شعبان ١٣٠٣ هـ (١٢ أيار ١٨٨٦ م) حيث وضعت الحدود التي لا تزال قائمةً بين هذه البلدان إلى الآن.

انتشر الإسلام في أرض غينيا - بيساو على نطاقٍ واسعٍ منذ القرن الخامس الهجري، وقد أقام المرابطون أكثر من رباطٍ على أرض هذا الجزء من غربي إفريقية، كما أن قبائل الفولاني والماندينغ قد دانت بالإسلام،

وهي تُشكّل ما يقرب من نصف سكان هذه الرقعة.

ولما جاء المستعمرون الصليبيون وتسلّلوا إلى الداخل، وتمكّنوا في مواقعهم شعرت القبائل المسلمة بخطر هؤلاء الدخلاء، وأحسّت بأنهم جسم غريب في مظاهر حياتهم، وأسلوبهم، وجشعهم بالتوسّع، والحقد الذي يغلي في صدورهم، وإن لم يكن المسلمون يعلمون ما يدور خارج محيطهم، وأيقنت العشائر المسلمة أن هؤلاء الغرباء أشدّ خطراً من الوثنيين المعزولين في مواقعهم، والذين ليس لهم أهداف سوى ما يؤمّنون به حياتهم وشهواتهم، وفي الوقت نفسه لا يملكون شيئاً خطيراً من المقاومة، وأخذت روح المقاومة تظهر، وبدأ النزاع يبرز، وكان الاحتكاك والقتال بين الطرفين، الدخلاء بأسلحتهم الحديثة يومذاك، وجنودهم من البرتغاليين، والمرتزقة، والوثنيين الأفارقة من جهة، والعشائر المسلمة الضعيفة من جهة أخرى.

وكان البرتغاليون كلما أحسّوا من عشيرة روح المقاومة أُخرجت من أرضها، وحلّ محلّها جماعة أخرى نصرانية أو وثنية جيء بها من المستعمرات المجاورة في سبيل تغيير المجتمع، وإضعاف نسبة المسلمين، وزيادة عدد المؤيّدين، وبدأ البرتغاليون الصليبيون تنفيذ سياستهم هذه منذ القرن الحادي عشر الهجري (السابع عشر الميلادي)، واستمرّوا في اتباع هذه السياسة حتى العصر الحديث.

الفصل الأول

غينيا - بيساو

من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

٢٧ رجب ١٣٤٢ - ٢٨ شعبان ١٣٩٤هـ.

٣ آذار ١٩٢٤ - ١٠ أيلول ١٩٧٤م.

استمرّت البرتغال في اتباع سياسة استعمارية تعسّفية حاقدة ليس في غينيا - بيساو بل في كل مستعمراتها وخاصة بالنسبة إلى المسلمين، وأكثر ما كانت هذه السياسة جائرة في عهد الطاغية سالازار الذي تولّى حكم البرتغال عام ١٣٥٠ هـ (١٩٣٢ م)، وبقي في السلطة حتى هلك عام ١٣٨٩ هـ (١٩٦٩ م) بعد أن أقعده المرض مدة عامين، وقد حكم بلاده بالحديد والنار، وإذا كان هذا شأنه في بلاده فكيف هو في مستعمراته، وهو المشحون بالحقد، لقد أراد هذا الطاغية أن يحول بين سكان مستعمراته وبين العالم الخارجي، ويقطع بينهما كل صلة، ويمنع وصول أي خبرٍ إلى أولئك القابعين في سجونهم الواسعة من المستعمرات البرتغالية، فمنع وصول المذياع إلى أيدي أولئك البائسين، وإذا قُبض على مذياع مع أحدٍ من المسلمين في تلك المستعمرات فُرضت عقوبة قاسية في حق صاحبه، وصودر الجهاز.

وكان يحكم غينيا - بيساو، وكل مستعمرة برتغالية حاكم عسكري له الصلاحيات كافةً في إجراء ما يراه ضرورياً، واتخاذ ما يشاء من عقوبات، والتصرّف كما يريد بالأهالي والأملاك.

وفي عام ١٣٦٠ هـ (١٩٤١ م) أصبحت مدينة (بيساو) عاصمة هذا الجزء من غربي إفريقية.

وفي ٧ رمضان ١٣٧٠ هـ (١١ حزيران ١٩٥١ م) صدر قانون رقم ٢٠٤٨ تغيّر بموجبه اسم المستعمرات البرتغالية إلى ما يُسمّى (الأراضي عبر البحار)، وكل أرض لها حاكم عام، وتتمتع باستقلالٍ ذاتي في الشؤون الإدارية والمالية، وتخضع ميزانيتها لاعتماد وزير الأراضي عبر البحار، ولا يسمح لها بأخذ قروضٍ أجنبية.

وفي ٢٦ ربيع الأول ١٣٨١ هـ (٦ أيلول ١٩٦١ م) مُنح سكان غينيا - بيساو مع سكان المستعمرات البرتغالية كافةً الجنسية البرتغالية كاملة، ويتمتعون بالمكانة نفسها التي يتمتع به الهنود البرتغاليون وغيرهم. غير أن ذلك بقي نظرياً، وربما في الشؤون الخارجية وبعض الشؤون الورقية أما الواقع فقد بقي السيف مصلتاً فوق سكان غينيا - بيساو وغيرهم من سكان المستعمرات البرتغالية الأمر الذي حرّك روح المقاومة في العام التالي (١٣٨٢ هـ) إذ شعر السكان أن هذا القرار لم يكن سوى ذر رمادٍ من أيدي المستعمرين الصليبيين في عيون سكان المستعمرات، وقامت الحركات في وجه المستعمرين، ولكنها قُمعت بشدةٍ من قبل الحاكم العام «سالازار» الذي تولى حكم المنطقة منذ عام ١٣٥٠ هـ حتى توفي عام ١٣٨٩ هـ، وخلفه «سبيولا».

وفي ١٥ رجب ١٣٨٢ هـ (١١ كانون الأول ١٩٦٢ م) اتخذت لجنة الوصاية الدولية قراراً تُطالب فيه البرتغال بالاعتراف الفوري بحق المستعمرات البرتغالية بالحكم الذاتي.

وفي ١٩ رجب ١٣٨٢ هـ (١٥ كانون الأول ١٩٦٢ م) أصدرت الأمم المتحدة قراراً تلوم فيه سياسة البرتغال التعسّفية في غينيا - بيساو وبقية مستعمراتها.

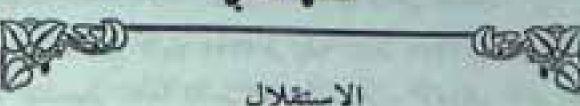
وفي ١٦ شعبان ١٣٨٣ هـ (الأول من كانون الثاني ١٩٦٤ م) ألغيت الرسوم الجمركية كافةً بين البرتغال والأراضي عبر البحار، كإعطاء صورةٍ على أن هذه المستعمرات جزء لا يتجزأ من أراضي البرتغال.

وفي ٥ ربيع الأول ١٣٩٢ هـ (١٨ نيسان ١٩٧٢ م) اعترفت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة بالحزب الإفريقي الذي يطالب باستقلال غينيا - بيساو، وجزر الرأس الأخضر عن السيطرة البرتغالية. وتمكّن الحزب في هذا العام من الحصول على ثلثي إدارة الدولة.

وفي عام ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م) جرت الانتخابات لتشكيل مجلس الشعب الوطني، وحصلت غينيا - بيساو في ٢٧ شعبان ١٣٩٣ هـ (٢٤ أيلول ١٩٧٣ م) على الاستقلال الذاتي، وتسلم لويس كابرال رئاسة مجلس الدولة.

وقع الصدام بين السكان الوطنيين وبين البرتغاليين الذين بلغ عددهم أربعين ألفاً، وأصيبوا بخسائر فادحةٍ، وهذا ما أجبر الحكومة البرتغالية على الانسحاب من غينيا - بيساو، وعدّتها دولةً مستقلةً بدءاً من ٢٣ شعبان ١٣٩٤ هـ (١٠ أيلول ١٩٧٤ م).

الفصل الثاني



الاستقلال

٢٣ شعبان ١٣٩٤هـ - ....

١٠ أيلول ١٩٧٤م - ....

بعد أن نالت غينيا ـ بيساو استقلالها، جرت الانتخابات في ذي الحجة ١٣٩٦هـ ومحرم ١٣٩٧هـ (كانون الأول ١٩٧٦م وكانون الثاني ١٩٧٧م) حيث صوّت الناخبون في مجالس الأقاليم المحلية على مجلس الشعب الوطني الذي سبق له أن انتخب.

وفي عام ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م) توفي الرئيس السابق فرانسيكو منديز الذي كان على رأس الدولة منذ عام ١٣٩٣هـ (١٩٧٣م)، وتولّى مكانه مؤقتاً (جوا فييرا) رئيس القوات المسلحة ورئيس مجلس الشعب الوطني.

وحتى عام ١٤٠٠هـ (١٩٨٠م) كان الحزب الإفريقي لتحرير غينيا وجزر الرأس الأخضر يُشرف على غينيا ـ بيساو وجزر الرأس الأخضر، غير أنه بعد ذلك قد انفصل إلى فرعين من الناحية الدستورية، ولكنهما بقيا متحدين بشكلٍ ضمنيٍ وشعبي.

وأقرّت الحكومة الدستور الجديد في ٣ محرم ١٤٠١هـ (١٠ تشرين الثاني ١٩٨٠م) وانتخب لويس كابرال رئيساً للدولة غير أنه بعد أربعة أيام فقط أطاح الجيش بمجلس رئاسة الدولة ولويس كابرال، وحُلّ مجلس الشعب الوطني، وغدا (جوا فييرا) رئيساً لمجلس الثورة، واعتقل لويس كابرال.

وفي اجتماع للحزب عام ١٤٠١هـ (١٩٨١م) تقرر أن يكون الحزب

الإفريقي لتحرير غينيا هو الحزب الوحيد في البلاد، ولا يُسمح بحزب آخر، وأن يكون جوا فييرا أميناً عاماً للحزب.

وعلى الرغم من انسحاب جزر الرأس الأخضر من الحزب، وانقطاع العلاقات السياسية بين البلدين بعد الحركة الأخيرة، لكن عادت الأمور إلى حالتها الطبيعية بعد إطلاق سراح الرئيس السابق لويس كابرال عام ١٤٠٢هـ (١٩٨٢م)، وفي الوقت نفسه عُيّن (فيتور سعود ماريا) نائب رئيس مجلس الثورة ووزير الخارجية سابقاً رئيساً لمجلس الوزراء، وكان هذا المنصب قد أُلغي منذ سنتين، كما أن عدداً من الوزراء الذين يحملون أفكاراً يسارية قد أُبعدوا عن مناصبهم الوزارية أيضاً.

وفي عام ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م) شكل الرئيس جوا فييرا لجنةً برئاسة وزير العدل لمراجعة الدستور، وقانون الانتخابات.

وفي عام ١٤٠٤هـ (١٩٨٤م) أقال الرئيس جوافييرا رئيس الوزراء فيتور سعود ماريا من منصبه بسبب تجاوزه لصلاحياته بالعمل على تغيير الدستور، والتي كان من المفروض ـ حسب رأيه ـ أن تكون بيد الرئيس فقط، وقد تضامن عدد من كبار أعضاء الحزب مع رئيس الوزراء المعزول وتركوا الحزب، وتخلّوا عن مراكزهم التي كانوا يشغلونها. وتسلّم الرئيس جوا فييرا بنفسه رئاسة مجلس الوزراء، وجرت انتخابات مجالس الأقاليم، وأعيد تشكيل مجلس الشعب الوطني، وتمّ اختيار أعضائه من أعضاء مجالس الأقاليم، وأصبح مجلس الثورة مجلساً للدولة، ويضم خمسة عشر عضواً من أعضاء المجلس الوطني. وتسلّم جوا فييرا رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة.

وفي أواخر عام ١٤٠٥هـ (آب ١٩٨٥م) عمل الرئيس جوا فييرا حسب دعواه ـ على إنهاء الفوضى التي استشرت في البلاد فأقال بعض كبار الموظفين من مناصبهم، وألقى القبض على بعضهم، وأودعهم السجن، وهذا ما أدّى إلى قيام حركةٍ في ربيع الأول ١٤٠٦هـ (تشرين الثاني ١٩٨٥م) بقيادة (كول باول كوريا) الذي كان يشغل منصب نائب رئيس

مجلس الدولة مع عددٍ من كبار الضباط، غير أن الحركة قد فشلت واعتقل قوادها، وتعرّضوا لأشد أنواع العذاب، وفي ذي القعدة ١٤٠٦ هـ (تموز ١٩٨٦ م) مات ستة منهم في السجن، كما أعدم رئيس الحركة (كول باول كوريا)، وفي جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ (كانون الأول ١٩٨٨ م) أطلق سراح أربعةٍ منهم بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، ثم أفرج في ربيع الثاني من عام ١٤١٠ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٩ م) عن ثمانيةٍ آخرين، وخُفِّف الحكم عمن بقي داخل السجن، وفي منتصف عام ١٤١٠ هـ (١٩٩٠ م) منح الباقون العفو، وعددهم اثنان وعشرون شخصاً.

وفي ذي القعدة ١٤٠٦ هـ (تموز ١٩٨٦ م) وسّع الرئيس جوا فييرا مجلس الوزراء، فأصبح يضمّ تسعة عشر وزيراً بعد أن كان خمسة عشر، وأوجد ثلاثة وزراء للأقاليم.

وفي الاجتماع الحزبي الرابع الذي عُقد في ربيع الأول ١٤٠٧ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٦ م) أُعيد انتخاب الرئيس جوا فييرا أميناً للحزب لمدة أربع سنواتٍ أخرى، ووافق المجتمعون تبنّي سياسة الاقتصاد الحر.

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٧ هـ (شباط ١٩٨٧ م) عُيّن فاسكو كابرال وزير العدل أميناً عاماً دائماً للجنة المركزية للحزب في محاولةٍ لضمان حصول دعم وموافقة الحزب على حرية الاقتصاد. وحصل تغيير في أعضاء الحكومة إذ عُيّن وزير جديد للعدل ليحلّ محلّ فاسكو كابرال، كما وجد منصب لأمانة سر وزارة العدل، وآخر للخارجية.

وأشيع في رمضان ١٤٠٧ هـ (أيار ١٩٨٧ م) أن عشرين ضابطاً من كبار ضباط الجيش قد اعتقلوا لمخالفتهم لسياسة الرئيس جوا فييرا لكن حكومة غينيا - بيساو قد تجاهلت هذا الخبر تماماً مع أن صحف لشبونة عاصمة البرتغال قد أكّدت ذلك، وبعد شهرٍ نفى الرئيس هذه الإشاعة كلياً أثناء زيارته التي قام بها لفرنسا للعلاج.

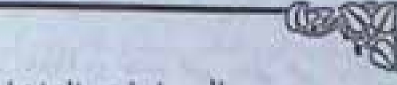
وفي عام ١٤٠٨ هـ (١٩٨٨ م) قُتل وزير التخطيط في حادثٍ غامض، وكان هذا الوزير هو الذي وضع أُسس التنسيق بين غينيا - بيساو والمصرف الدولي، وشغل منصبه بعده أمين سر الدولة للشؤون المالية والتعاون الدولي.

وفي عام ١٤٠٩ هـ (١٩٨٩ م) حدث تغيير جزئي في الوزارة، وفي الشهر نفسه أعلن أن الحزب قد شكّل هيئةً وطنيةً لمراجعة الدستور، وتتألف من ستة أعضاء. كما جرت الانتخابات المحلية في العام نفسه، وشارك معظم الذين يحق لهم الانتخاب، ونصفهم تقريباً قد شارك في انتخاب المجلس الوطني الذي يقوم بدوره بانتخاب مجلس الدولة، وأعيد انتخاب الرئيس جوا فييرا رئيساً لمجلس الدولة.

وفي جمادى الآخرة ١٤١١ هـ (كانون الثاني ١٩٩١ م) أعلن الرئيس جوا فييرا عن تشكيل هيئةٍ لمراجعة برنامج الحزب ونظامه استعداداً لعرضه على اجتماع الحزب الخامس المقرر عقده في جمادى الأولى ١٤١٢ هـ (تشرين الثاني ١٩٩١ م).

وكانت العلاقات قد توترت مع البرتغال عام ١٤٠٧ هـ (١٩٨٧ م) عندما دخل ستة من البرتغاليين المياه الإقليمية لغينيا - بيساو، وهم في رحلة صيدٍ بحري، فاحتجزت غينيا قواربهم، وعملت البرتغال على الانتقام من غينيا.

الفصل الثالث

الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة غينيا ـ بيساو ٣٦،١٢٠ كيلو متراً مربعاً، وتشمل مجموعة جزر «بيجاغوس» وجزيرة «بولاما». وتشرف على المحيط الأطلسي من ناحية الغرب، ويبلغ طول ساحلها ٣٥٠ كيلو متراً، وتحدّ المستعمرات الفرنسية سابقاً «السنغال» و «غينيا» ولا تشترك مع حدود دولٍ أخرى سواهما، ويبلغ طول حدودها البرية ٧٢٤ كيلو متراً، منها: ٣٣٨ كيلو متراً مع السنغال، و ٣٨٦ كيلو متراً مع غينيا.

ويبلغ عدد سكانها حسب تقديرات ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م) ما يزيد على ٩٧٥٠٠٠ إنسان، وبهذا تكون الكثافة العامة هي ٢٧ شخصاً في الكيلو المتر المربع الواحد.

ويتوغّل البحر في البر فيملأ أودية الأنهار السفلى فتصبح خلجاناً تتعمّق نحو الداخل، فتصبّ الأنهار في مصباتٍ واسعةٍ هي خلجان كانت بالأصل أودية لتلك الأنهار، فالخلجان من نوع «الرياس» كما هو معروف بالجغرافية.

الصراع العنصري:

تعيش على أرض غينيا ـ بيساو عدة قبائل أهمها:

١ ـ البالانت: وتعيش على السهل الساحلي وقرب الشواطئ، وفي الجزر، ويشكل عدد أبنائها ٣٠ ٪ من مجموع السكان وتدين بالوثنية، وبعضها

يعتنق النصرانية، وقد جاء أبناء هذه القبائل إلى هذه المنطقة بجهود البرتغاليين ليقلّلوا من نسبة المسلمين، وليستفيدوا من هذه القبائل في الإدارة والدعم.

٢ ـ الفولاني: ويعيشون في الداخل، ويشكلون ٣٠ ٪ أيضاً من مجموع السكان، وهم من المسلمين.

٣ ـ مانجاكا: ويتمركزون في الداخل، ويشكلون ١٤ ٪ من مجموع السكان، وأكثريتهم من المسلمين.

٤ ـ الماندينغ: ويسكنون في الداخل أيضاً، ويشكّلون ١٨ ٪ من مجموع السكان، وهم من المسلمين.

٥ ـ البيل: ويقيمون في الداخل أيضاً، ويشكّلون ٧ ٪ من مجموع السكان، وهم من المسلمين.

ويعيش في غينيا من الأوروبيين، وخاصةً من البرتغاليين أقل من عشرة آلاف إنسان أي حوالي ١ ٪ من مجموع السكان، وهم من النصارى.

كان الصراع بين القبائل قوياً في الماضي، فلما جاء المستعمرون الصليبيون توحّدت جهود القبائل ضدّهم، فما كان من البرتغاليين إلا أن جاءوا بقبائل البالانت الوثنية والتي اعتنق بعض بطونها النصرانية، وجعلوها في مواجهة القبائل الإسلامية، وأمدوها، ووقفوا بجانبها، وأسكنوها أخصب الأرض على الساحل ليكون إمدادها سهلاً، فأخذ الصراع شكلاً قبلياً مرة ثانيةً وإن كان في الحقيقة عقيدياً واستعمارياً، ثم انضمّ إلى جانب البرتغاليين أيضاً أصحاب المصالح والأهواء من المسلمين مع الزمن فقويت الجبهة الاستعمارية الصليبية وتمكّنت من السكان، وطبّقت عليهم سياستها، وإن جلا البرتغاليون عن البلاد إلا أن هذا الصراع لا يزال قائماً بين جبهتين الأولى: إسلامية ضعيفة وتخسر بعض عناصرها باستمرار مع الزمن والثانية تضمّ الجماعات النصرانية والوثنية والعلمانية وتزداد عدداً مع الأيام، وهي قوية بإمكاناتها، وتسلّمها السلطة.

الصراع العقيدي:

تبلغ نسبة المسلمين في غينيا- بيساو ٦٠٪، وتعود قلّة هذه النسبة بالنسبة إلى ما جاورها من بلدان مثل: السنغال، ومالي، وغينيا، وغامبيا إلى السياسة البرتغالية التي استقدمت إلى مستعمرتها هذه الكثير من الجماعات الوثنية والنصرانية لإضعاف شأن المسلمين. وللسبب نفسه ارتفعت نسبة الوثنيين إلى ٣٥٪، ونسبة النصارى إلى ٥٪ من مجموع السكان.

ونتيجة كثرة الوثنيين ودعمهم من قبل الإرساليات النصرانية، ومن قبل المستعمرين الصليبيين البرتغاليين الذين بيدهم السلطة، والقوة، والمال أخذ الصراع العقيدي شكلاً عنيفاً، غير أنه لم يكن متكافئاً، وهذا ما جعل المسلمين يخضعون، وكانوا يخسرون قوتهم مع الزمن.

وإذا كان الصراع لم يُعلن عنه، ولم يظهر تحت هذا العنوان إلا أنه في الواقع موجود، ويلمسه كل من يريد أن يتتبع الأحداث، ولم يُخفَ إلا لعدم إثارة العامة من المسلمين الذين قد يصدقون ما يُذاع، أو يخفى عليهم الواقع، فلو صُرّح به لاتجهوا نحو الالتزام، وتمسكوا بإسلامهم، وقاتلوا خصومهم.

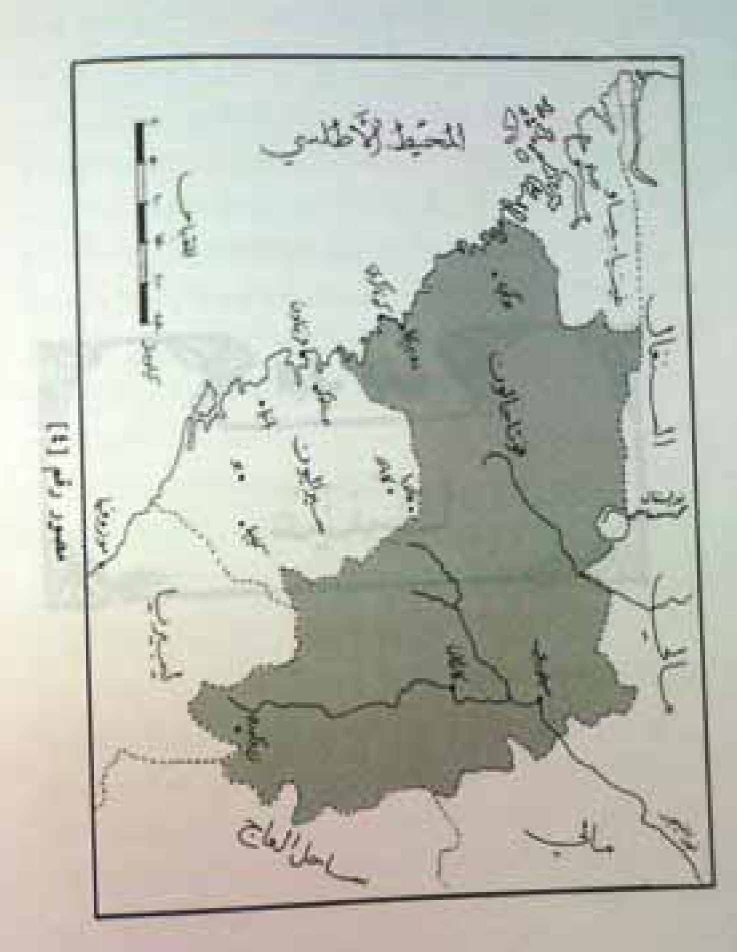
الصراع الحزبي:

لم تكن البرتغال لتسمح بقيام أي تجمّع سياسي خوفاً من وجود معارضة لسياستها، كما لم تتبنَّ قيام أي حزب يجري في فلكها، ويسير في ركابها، ويتلقّى توجيهاتها خوفاً من أن تبرز فيه قيادات تغلب عليها النزعة الوطنية. غير أن هذا لم يحل دون التقاء الناس بعضهم مع بعض، وتنظيم أنفسهم سراً، وقد أُطلق على تنظيمهم هذا اسم الحزب الإفريقي لتحرير غينيا وجزر الرأس الأخضر، وما أن عُرف هذا التنظيم حتى انضمّ إليه الكثير من أصحاب الأطماع، وتوقّعوا أن سيكون له دور فيجب أن يكونوا فيه عند قطف الثمار، كما أن البرتغال قد زجّت فيه أعوانها، ولم تمض سوى مدة

وجيزة حتى غدا قادته من المندسّين فيه، ومن رجال السلطة، ومن أهل المصالح، وبرز على الساحة على أنه يعمل لمصلحة البلد، وأنه يسير في اتجاه يتعارض مع اتجاه المستعمرين البرتغاليين، ولذا نال شيئاً من التأييد من العامة.

وفي ٥ ربيع الأول ١٣٩٢ هـ (١٨ نيسان ١٩٧٢ م) اعترفت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة به، وأصبح الناطق باسم السكان، وآلت إليه السلطة عندما حصلت البلاد على الاستقلال في ٨ رمضان ١٣٩٤ هـ (٢٤ أيلول ١٩٧٣ م)، وبقي هو الحزب الوحيد، واستبدّ، وحال دون وجود تنظيمات سواه منذ عام ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م)، وإن وُجد بعض الشيوعيين يعملون في الخفاء نتيجة الجريان الكلي في فلك المعسكر الآخر، فكانوا كمعارضة ليحصلوا على التأييد، ويصلوا إلى السلطة.


الباب الرابع
غينيا



مصور رقم (١)



لمحة عن غينيا قبل إلغاء الخلافة

بدأ الإسلام ينتشر في منطقة غينيا اليوم منذ أيام دولة المرابطين في القرن الخامس الهجري، واستمرّ ذلك في عهد الدول التي قامت في بلاد المغرب بعد المرابطين، ومما ساعد على انتشار الإسلام الحياة القبلية فإذا اعتنق زعيم القبيلة الإسلام أخذ أفراد القبيلة في اعتناقه، ويأخذ ذلك الزعيم بغزو القبائل الأخرى والجهاد لنشر الإسلام فإذا ما دخل منطقةً أخذ أبناؤها محاكاته في عقيدته إذ غالباً ما يتأثر المغلوب بالغالب ويُقلّده في كل شيء، لذا تجد المستشرقين يقولون: كان الدين الإسلامي في إفريقية دين الترفّع والسيادة. وليس اعتناق الإسلام هنا الإلتزام به كلياً بل كثيراً ما كانت تبقى بعض الشوائب عالقةً به عند بعض القبائل.

وشجّع الأفراد على الدخول في الإسلام التخلّص من الزعماء الذين كانوا يسومونهم سوء العذاب، ويُعاملونهم معاملة السوائم، فالإسلام يحرّرهم من التفرقة، ويُبعدهم عن التسلّط، فانطلق الأفراد يبحثون عن حرياتهم، ويُفتّشون عن مصالحهم، واقتنعوا أن الإسلام إنما جاء ليرعى البائسين، ويُنقذ المظلومين، فأقبلوا نحوه، والإسلام دين الفطرة.

وكان للتجارة دورها، وللدعاة أثرهم، وللطرق مجالهم في ذلك الوسط الفطري البسيط. كل ذلك جعل الإسلام يسود منطقة غينيا اللهم إلا إذا استثنينا جهات الغابات حيث بقي سكانها في عزلتهم، وعلى حياتهم الوثنية، يعبدون قوى الطبيعة المختلفة.

وجاء المستعمرون الصليبيون، وأنشأوا لهم مراكز على السواحل، وفي منتصف القرن الثالث عشر الهجري (منتصف القرن التاسع عشر الميلادي) أخذ المستعمرون الصليبيون يتوغّلون نحو الداخل عندما أيقنوا بقوتهم، وعرفوا ضعف القبائل في الداخل، وخلافها فيما بينها.

بدأ نفوذ فرنسا في غينيا عام ١٢٥٤ هـ (١٨٣٨ م) إلا وجدت حجةً للتوغّل في الداخل، وهي اختلافها مع أحد أمراء القبائل حول تجارة الرقيق فاحتلّت مدينة «بوكي». وفي عام ١٢٧٠ هـ (١٨٥٤ م) أرادت أن تحول بين بريطانيا وبين ربط منطقة غامبيا بمنطقة سيراليون باحتلال جهات غينيا لذا أسرعت فرنسا، واحتلّت مدينة «دوبريكا» وما حولها لتقطع على بريطانيا الطريق.

وفي عام ١٣٠٢ هـ (١٨٨٤ م) عُقد مؤتمر برلين، ونتيجته استقلت فرنسا بأنحاء غينيا، وأخذت تتوسّع بجهات غينيا كلها، واحتلّت جزيرة «تومبو» التي تقع عليها عاصمة البلاد الحالية «كوناكري» عام ١٣٠٥ هـ (١٨٨٧ م)، وبعد عامين أصبحت غينيا تقريباً بحدودها الحالية، وعُرفت باسم «غينيا الفرنسية».

وفي هذه الأثناء ظهر ساموري توري ١٢٧٧ هـ (١٨٦٠ م)، وأخذ يعمل على جمع القبائل من الماندينغ، وخلال عشرين سنةً ١٢٨٧ - ١٣٠٧ هـ (١٨٧٠ - ١٨٩٠ م) استطاع أن يبسط نفوذه عليهم، وأراد توحيد غربي إفريقية غير أنه اصطدم بالفرنسيين الذين يتوغلون نحو الداخل فتصدّى لهم، وتمكّنوا من الانتصار عليه، واحتلّوا مدينتي «سيغو» و «تومبوكتو» عام ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ م)، فانتقل إلى أعالي نهر الفولتا، واستمرّ بالمقاومة حتى قبض عليه الفرنسيون عام ١٣١٦ هـ (١٨٩٨ م) في شمال ساحل العاج، ونفوه إلى الغابون، حيث بقي هناك حتى توفي عام ١٣١٨ هـ (١٩٠٠ م).

أخذت فرنسا تحكم البلاد مباشرةً عن طريق رؤساء القبائل المحليين.

وفي عام ١٣١٨ هـ (١٩٠٠ م) قامت ثورة بزعامة سيكوتوري (غير الرئيس الغيني الذي حكم فيما بعد) ولكن فرنسا استطاعت القضاء عليه وعلى حركته في ١٣٢٧ هـ (١٩٠٩ م)، وإذا كان قد لمع زعيم غير أنه توالى زعماء، قادوا شعبهم ضدّ المستعمرين الصليبيين.

واندلعت نار الحرب العالمية الأولى عام ١٣٣٣ هـ (١٩١٤ م) فساقت فرنسا أبناء غينيا مع من ساقته من أبناء إفريقية الغربية ومستعمراتها الأخرى إلى الصفوف الأولى على طول جبهات القتال، وقدّموا الكثير من الضحايا في سبيل دولة فرنسا، والحفاظ على دماء أبنائها مكرهين على ذلك بل ومجبرين.

وما أن انتهت الحرب حتى عادت المقاومة إلى غينيا حتى نستطيع أن نقول: إن فرنسا لم تستطع السيطرة على غينيا في يومٍ من الأيام بصورةٍ كاملةٍ. واستمرّت فرنسا تُلاحق المقاومة، وتستعمل أبشع أنواع القمع، وتُطبّق السياسة الاستعمارية بأسوأ الأساليب.

الفصل الأول



من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

٢٧ رجب ١٣٤٢ - ١٩ ربيع الأول ١٣٧٨ هـ.
٣ آذار ١٩٢٤ - ٢ تشرين الأول ١٩٥٨ م

أُلغيت الخلافة في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ م) وفرنسا تسوم الشعب في غينيا بل كل إفريقية الغربية سوء العذاب.

اشتعلت الحرب العالمية الثانية ١٣٥٨ هـ (١٩٣٩ م) واندحرت الجيوش الفرنسية أمام القوى النازية، واحتلّ الألمان الأرض الفرنسية، وتشكّلت حكومة فيشي الموالية للألمان، ولكن الجنرال ديغول قام من بريطانيا يقود ما أسماه حكومة فرنسا الحرة، ويُقاتل بجانب الحلفاء، ويعمل ضدّ ألمانيا وأتباع حكومة فيشي الموالين لها، ويأخذ على نفسه المواعيد أثناء الحرب بمنح الاستقلال للمستعمرات الفرنسية، وإعطاء الحرية الكاملة للشعوب إثر انتهاء القتال. ووضعت الحرب أوزارها، ونقض ديغول عهوده كلها.

عادت فرنسا إلى تنظيم مستعمراتها من جديدٍ، فأعلنت عن تشكيل اتحادٍ فرنسي يضمّ فرنسا ومستعمراتها فيما وراء البحار جميعها، وجعلت (داكار) عاصمة هذا الاتحاد الجديد. وكانت غينيا - طبعاً - ضمن هذا الاتحاد.

وتعرضت إفريقية الفرنسية إلى عدة تغيرات في الحدود والأقسام السياسية، وظلّت كل مستعمرةٍ خاضعةً لحاكمٍ فرنسي عام يتلقى أوامره

مباشرةً من وزير المستعمرات الفرنسي، ثم عادت فرنسا فجمعت بعض المستعمرات في وحداتٍ خاصةٍ، ومن هذه الوحدات كانت إفريقية الغربية الفرنسية التي ضمت: موريتانيا - السنغال - غينيا - ساحل العاج - مالي - فولتا العليا - النيجر - الداهومي.

وفي مؤتمر «برازافيل» في الكونغو أعلن ديغول فرض الجنسية الفرنسية على سكان المستعمرات كلها. ولكن أولئك الجنود الذين رجعوا من الحرب عادوا إلى بلادهم متأثرين بالحركات الوطنية التي قامت في أكثر البلدان تُقاوم المستعمرين، وتُناوئهم، أو ثارت على النازية، وهي تتراجع مندحرةً في القتال. ونتيجة للغطرسة الفرنسية، وتأثر الجنود بتلك الحركات تأسس حزب «التجمع الديمقراطي الإفريقي» في ساحل العاج برئاسة «فيلكس هوفويه بوانيه»، وكان لهذا الحزب فروع في مختلف المستعمرات الفرنسية، ورئيس الفرع في غينيا هو سيكوتوري، وأخذ الحزب يؤدّي دوره في توعية السكان، والمطالبة بالاستقلال والنضال في سبيل تلك الغاية. وكان سيكوتوري يعمل في الجهاز الإداري الفرنسي، غير أنه استقال، وانصرف إلى تنظيم العمال وقيادتهم. وانتخب عام ١٣٧٠ هـ (١٩٥١ م) ممثلاً في الجمعية الوطنية.

قامت في البلاد مظاهرات عنيفة بلغت ذروتها عام ١٣٧٢ هـ (١٩٥٣ م)، وقادها أحمد سيكوتوري وحزبه. وفي العام التالي أُعيد انتخابه ممثلاً في الجمعية الوطنية، وبعد عامين اختير عمدةً لمنطقة «كوناكري» وبرز أحمد سيكوتوري.

وفي عام ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م) جرت في إفريقية الغربية الفرنسية الانتخابات، وقد فاز فيها حزب التجمع الديمقراطي الإفريقي، وكان أحمد سيكوتوري من بين الفائزين. وفي العام نفسه عُدّل الدستور، وأصبح يقوم بجانب المجلس الوطني الإقليمي مجلس تنفيذي يُمثّل السلطة، ويرأس هذا المجلس التنفيذي حاكم الإقليم الذي يُعيّن قسماً من المجلس التنفيذي بينما يُؤخذ القسم الثاني عن طريق الانتخاب.

وقدّم رئيس وزراء فرنسا «غي موليه» قانوناً عُرف باسم «القانون الإطاري»، ويقضي بإقامة مجالس نيابية محلية، وهي تُرسل بدورها ممثلين عنها إلى الجمعية الوطنية الفرنسية. وبهذا حدث انشقاق داخل حزب التجمع الديمقراطي الإفريقي، إذ انفصل كل فرعٍ عن الأصل، وأصبح حزباً محلياً مستقلاً، وقد عُرف الفرع في غينيا باسم «حزب غينيا الديمقراطي» بل إن «فيلكس هوفويه بوانيه» قد خرج من الحزب لأنه أيّد هذا المبدأ الذي يعني الاتحاد مع فرنسا.

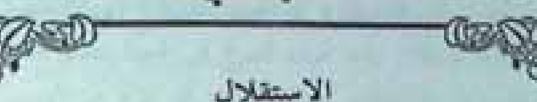
وجرت الانتخابات المحلية عام ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧ م)، إثر مؤتمر «باماكو» الذي ضمّ ممثلي إفريقية الغربية، وكان من مقرراته اعتراف فرنسا بحق تقرير المصير لشعوب هذه المنطقة. وفاز في غينيا حزب «غينيا الديمقراطي» وحصل على ثمانية وخمسين مقعداً من مقاعد المجلس النيابي المحلي والبالغ عددها ستون مقعداً. وكان على المجلس النيابي المحلي تشكيل حكومة محلية، وشُكّلت هذه الحكومة، وعُيّن أحمد سيكوتوري نائباً لرئيسها.

وجاء ديغول إلى حكم فرنسا، وأصدر قانوناً يمنح فيه الأقاليم حرية الاختيار بين قبول الدستور أو رفضه ويعني رفضه (أن تمتنع فرنسا عن تقديم أي معونة اقتصادية أو فنية أو إدارية) وذلك بعد الاستقلال. أما الأقاليم التي تقبل الدستور فتصبح أعضاء في الجماعة الفرنسية، وهي نوع من أنواع الاتحاد، وتصبح ذات استقلالٍ ذاتي. وتبيّن لديغول أن الشعب في غينيا ربما رفض الدستور بتوجيه من أحمد سيكوتوري لذا جاء بنفسه إلى غينيا ليكون له تأثير ضمني على الانتخاب، وإذا به يستقبل الأصوات ترتفع وتعلو في وجهه (عُد إلى بلادك يا ديغول فليس لك مكان بيننا). ويقول أحمد سيكوتوري لديغول: (إننا نُفضّل الحرية مع الجوع على الرفاهية في ظل العبودية). ورجع ديغول إلى فرنسا، وأجرى الاستفتاء، ووجّهت السلطة الشعب إلى رفض الدستور، وكانت النتيجة أن ٩٠٪ من الشعب في غينيا قد رفض دستور ديغول. وكان معنى هذا الانفصال عن

فرنسا، والحصول على الاستقلال.

وعُدّ يوم ١٦ربيع الأول ١٣٧٨ هـ (٢٩ أيلول ١٩٥٨ م) يوم المفاصلة بين فرنسا وغينيا، واحتفلت غينيا بيوم استقلالها في ١٩ربيع الأول ١٣٧٨ هـ (٢ تشرين الأول ١٩٥٨ م) بعد استعمار دام قرناً من الزمن.

الفصل الثاني



الاستقلال

١٩ ربيع الأول ١٣٧٨ هـ ـ ....

٢ تشرين الأول ١٩٥٨ ـ ....

بعد مرور عام على الاستقلال أُعلن عن قيام اتحاد بين غينيا وغانا رغم اختلاف الثقافتين بينهما، ورغم عدم وجود حدودٍ مشتركةٍ بينهما حيث يفصل بين الدولتين أراضي ساحل العاج وتزيد المسافة بين الدولتين على خمسمائةٍ وخمسين كيلو متراً. وصدر بيان مشترك عن الدولتين، وجاء فيه ما يأتي: (نحن رئيس وزراء غانا ورئيس حكومة غينيا نُقرر تشكيل نواة الولايات المتحدة الإفريقية الغربية من دولتينا، وسُيعرض ذلك على مجلسي الدولتين الوطنيين للموافقة عليه. وقد وضعنا نصب أعيننا في عملنا هذا الولايات الأمريكية الثلاث عشرة مستوحين منها اتحادها الذي شكلته بعد نيلها الاستقلال، ذلك الاتحاد الذي أدى إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية. إننا مدركون الرغبة في اتحادٍ أوثق بين شعوب قارتنا لذلك نُوجّه نداءنا إلى حكومات الدول المستقلة لتشترك معنا في هذا الاتحاد، وإننا نرى:

١ ـ اتخاذ علم للاتحاد، وتشجيع الاتحاد الوثيق بين حكومتينا للوصول إلى تنسيق سياسة بلدينا في الدفاع، والشؤون الخارجية، والاقتصادية بشكل خاص.

٢ ـ وجوب وضع دستورٍ للاتحاد يكفل له القوة والأمن.

وبعد هذا الاتحاد تمّ تقديم قرضٍ من غانا إلى غينيا مقداره عشرة ملايين جنيه استرليني لسدّ الضائقة التي وقعت فيها غينيا بسبب سحب الخبراء والفنيين الفرنسيين جميعاً، وتركهم الوظائف الإدارية كلها، والامتناع عن استيراد البضائع الغينية. كما أن غينيا أرادت أن تسدّ العجز الذي يمكن أن تقع فيه لأنها كانت تتلقّى قروضاً من فرنسا تُقدر بأكثر من عشرة ملايين فرنك فرنسي سنوياً، وقد توقّفت. ولم تطل أيام هذا الاتحاد إذ لم يلبث أن انفرط عقده وانتهى أجله.

وفي عام ١٣٨٠ هـ أمر أحمد سيكوتوري بضرب عملةٍ خاصةٍ بغينيا، وعقد قرضاً مع الامبراطورية الروسية قيمته اثنا عشر مليون جنيه استرليني لإنشاء مشروعات لاستغلال الألمنيوم وتوليد الكهرباء.

وأعلن عن محاولاتٍ للإطاحة بنظام الحكم القائم في غينيا، في أعوام ١٣٨١ هـ، و ١٣٨٥ هـ، و ١٣٨٧ هـ، وفي عام ١٣٩٠ هـ (١٩٧٠ م) جرى اعتداء من قبل جماعاتٍ برتغاليةٍ على أفراد من غينيا، مبعدين وملاحقين نتيجة اشتباه بهم، وتضخّمت هذه الحادثة دولياً وأدّت إلى قطع العلاقات السياسية بين غينيا والسنغال، ثم مع ألمانيا الاتحادية عام ١٣٩١ هـ (١٩٧١ م)، وبعد عامين مع ساحل العاج أيضاً. ونشرت حكومة غينيا تقارير عن مؤامرةٍ خارجية لإسقاط نظام الحكم في غينيا، وغدت الدولة الغينية في شبه عزلةٍ عما حولها حتى عام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م) حيث عادت العلاقات السياسية بين غينيا والدول المجاورة لها، بل ومع فرنسا، والدول الغربية مع الحرص الشديد على تقوية العلاقات مع الدول الأخرى، ومنها دول المعسكر الشرقي (الكتلة الشيوعية).

وفي العام نفسه (١٣٩٥ هـ) منحت الحكومة القطاع الخاص حرية التجارة، ولكنها أسندت إدارة الصفقات التجارية إلى مكتب تعاونٍ تشرف عليه «شرطة الاقتصاد».

وفي رمضان ١٣٩٧ هـ (آب ١٩٧٧ م) تمّ إلغاء السوق التقليدية

فقامت مظاهرات ضدّ إلغاء هذه السوق، وأساءت شرطة الاقتصاد التصرّف الأمر الذي أدّى إلى عقد لقاءٍ نسائي في العاصمة كوناكري، ومن ثمّ قامت مظاهرات تأييدية في المدن الأخرى تمخّضت عن قتل ثلاثة من الولاة المتشدّدين، ونتج عنها حلّ شرطة الاقتصاد، وأخيراً أعلن عن السماح بالتجارة الخاصة من جديدٍ عام ١٣٩٩ هـ (١٩٧٩ م).

واتبعت حكومة أحمد سيكوتوري سياسة التقشف وكانت قاسيةً في تطبيقها فقامت المعارضة في وجهها فقوبلت بعنفٍ شديدٍ أدّى إلى فرار الكثير من الغينيين إلى الخارج. وعندما قامت احتجاجات على عدم مراعاة حقوق الإنسان أنكرت الحكومة وجود انتهاكات لهذه الحرية.

وفي شهر ذي الحجة ١٣٩٨ هـ (تشرين الثاني ١٩٧٨ م) زاد عدد أعضاء حزب غينيا الديمقراطي في المجلس الوطني، وتمّ دمج أعمال الحزب وتنظيمها من جديد، وأعلن عن اسم الدولة الجديد «جمهورية غينيا الثورية الشعبية».

وفي المحرم ١٣٩٩ هـ (كانون الأول ١٩٧٨ م) قام الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان بأول زيارة لرئيسٍ فرنسي إلى غينيا المستقلة، وعمل للتخطيط من أجل تعاون اقتصادي بين البلدين. ثم أقامت حكومة غينيا علاقات وثيقة مع الدول الأوربية الأخرى، وبدأت تبتعد تدريجياً عن النظام الاشتراكي القاسي. وفي صفر ١٤٠٠ هـ (كانون الثاني ١٩٨٠) جرت الانتخابات التشريعية للجمعية الوطنية فاز فيها حزب غينيا الديمقراطي، وتنافس على المقاعد مائتان وعشرون مرشحاً، وكان أن انتخب أحمد سيكوتوري رئيساً لغينيا لمرحلة سبع سنواتٍ جديدةٍ وذلك في شهر رجب ١٤٠٢ هـ (أيار ١٩٨٢ م)، وحسّن علاقاته مع فرنسا رغم صيحات المعارضة، وقام بالعام نفسه بزيارة لفرنسا.

وفي مطلع عام ١٤٠٤ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٣ م) أعيد انتخاب أحمد سيكوتوري أميناً عاماً لحزب غينيا الديمقراطي، بناءً على اللقاء الحزبي الذي تمّ لهذه المهمة.

وفي ربيع الثاني ١٤٠٤ هـ (كانون الثاني ١٩٨٤ م) أعلنت الحكومة الغينية عن اكتشاف مؤامرةٍ للإطاحة بنظام الحكم، وذلك بعد إلقاء القبض على مجموعةٍ من المرتزقة عددهم عشرون شخصاً كانوا قد احتجزوا الآلاف من الغينيين في جنوب السنغال، فاتهمتهم بأنهم كانوا يعملون لقلب الحكم في جمادى الآخرة ١٤٠٤ هـ (آذار ١٩٨٤ م).

وتوفي أحمد سيكوتوري في غرة رجب ١٤٠٤ هـ (الأول من نيسان ١٩٨٤ م) في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء إجراء عمليةٍ جراحيةٍ له في القلب، وقبل أن يختار حزب غينيا الديمقراطي خليفة له استولت قوات الجيش على الحكم في غينيا بالقوة في ٣ رجب ١٤٠٤ هـ (٣ نيسان ١٩٨٤ م).

عيّنت القوات العسكرية لجنةً تحكم البلاد، واختارت العقيد «لانزانا كونتيه» رئيساً للحكومة، وأطلق على هذه اللجنة اسم «اللجنة التصحيحية العسكرية» وأعلنت حل حزب غينيا الديمقراطي، والجمعية الوطنية السابقة، وعطّلت الدستور، وعمدت إلى استرجاع الحرية، ومراعاة حقوق الإنسان، فأطلقت سراح مائتين وخمسين من السجناء السياسيين، وأسندت إلى أحد وزرائها، وهو العقيد «ديارا تراوري» القيام بجولةٍ سياسيةٍ يجوب فيها دول إفريقية الغربية لدعم حكومة غينيا الجديدة التي أصبحت تحمل اسم «جمهورية غينيا الجديدة» بدءاً من الأول من شعبان ١٤٠٤ هـ (الأول من أيار ١٩٨٤ م). ثم قام العقيد ديارا تراوري بزيارة إلى دول أوروبا الغربية في الشهر الذي تلا زيارته لدول إفريقية الغربية، وبذل جهداً لجذب رؤوس أموالٍ أجنبيةٍ إلى غينيا، ولتقوية العلاقات مع دول غربي أوروبا وخاصةً مع فرنسا، ولتشجيع عودة الغينيين إلى البلاد وفعلاً عاد في شهر شوال ١٤٠٤ هـ (تموز ١٩٨٤ م) ما يقرب من مائتي ألف من الغينيين الذين كانوا يعملون خارج البلاد.

وفي شهر صفر ١٤٠٥ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٤ م) عادت الحكومة لتحاكم بعض السياسيين، وكان معظمهم من النساء المزارعات اللواتي

اعتقلن أثناء سيطرة الجيش على السلطة.

وفي شهر ربيع الأول ١٤٠٥ هـ (كانون الأول ١٩٨٤ م) أوجدت الحكومة مناصب حكوميةً جديدةً، وألغت أخرى بناءً على رغبات رئيس الدولة لانزانا كونتيه، ووزير دفاعه، ومن المناصب الحكومية التي أُلغيت رئاسة الوزارة الذي كان يشغله العميد ديارا تراوري، والذي أُسند منصب وزير التربية الوطنية أي أنزلت مكانته من رئيس للحكومة إلى وزير.

وفي شوال ١٤٠٥ هـ (تموز ١٩٨٥ م) بينما كان الرئيس لانزانا كونتيه يُشارك في مؤتمر قمة في (التوغو) قام العميد ديارا تراوري وزير التربية الوطنية بمحاولة انقلابٍ بثّه إذاعة كوناكري وأدّت تلك المحاولة إلى قتل ثمانية عشر فرداً من القوات العسكرية المؤيّدة للرئيس لانزانا كونتيه، واعتقال عددٍ من أفراد أسرته، وأكثر من مائتين من مُؤيّديه وأتباعه. غير أن جماعاتٍ من الوثنيين قد هاجموا أتباع ديارا تراوري وأعوان الرئيس السابق أحمد سيكوتوري تأييداً للرئيس الحالي لانزانا كونتيه، وانتهى الأمر باعتقال قائد الحركة الانقلابية العميد ديارا تراوري ، ثم قتله، وبذا فشلت المحاولة ورجع الرئيس إلى بلاده.

وفي صفر ١٤٠٦ هـ (تشرين الأول ١٩٨٥ م) شرع الرئيس لانزانا كونتيه باتباع سياسةٍ اقتصاديةٍ حرةٍ بناءً على طلب البنك الدولي كشرط مسبق لمراجعة البنية الاقتصادية وتنمية وسائلها في غينيا.

وفي ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ (كانون الأول ١٩٨٥ م) أعلنت الوزارة عن إعادة تنظيم الإدارة حيث يجب أن يُشارك فيه جمهور من المواطنين المدنيين، وقامت اللجنة التصحيحية العسكرية الحاكمة بتشكيل لجنةٍ تنفيذيةٍ لهذا الغرض، ووجدت لأول مرةٍ وزارة الإسكان لإعمار المناطق والمدن الرئيسة فيها.

وفي رمضان ١٤٠٧ هـ (أيار ١٩٨٧ م) أعلنت الإذاعة أنه قد حُكم على خمسةٍ وثمانين رجلاً بالموت بينهم تسعة من الوزراء السابقين، كما

صدر إعلان بعد ذلك عن الحكم على أكثر من مائتي شخصٍ كانوا قد اختفوا بين القبائل، واُتّهم بعضهم بارتكاب جرائم ارتكبوها أيام حكم الرئيس السابق أحمد سيكوتوري، كما اُتّهم بعضهم الآخر بمشاركتهم بمحاولة الانقلاب التي قادها ديارا تراوري في شوال ١٤٠٥ هـ (تموز ١٩٨٥ م)، غير أن الحكومة قد عادت وخفّفت من هذه الأحكام نتيجة الاستنكارات الخارجية والردّ على الحكومة الغينية بأن هذه الاتهامات قد أُعدّت قبل عامين في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة، ونُفّذت الآن.

وفي ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ (كانون الأول ١٩٨٧ م) عفا الرئيس لانزانا كونتيه عن السياسيين الذين قتلوا ديارا تراوري بعد اعتقاله، كما أعلن في جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ (كانون الثاني ١٩٨٨ م) عن إطلاق سراح عددٍ من السجناء السياسيين من بينهم أرملة الرئيس السابق أحمد سيكوتوري وابنه.

وكان الرئيس قد أجّل في ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ (كانون الأول ١٩٨٧ م) زيارةً كان ينوي القيام بها إلى فرنسا، وذلك بناءً على تقارير القوات العسكرية.

وارتفعت أسعار السلع ارتفاعاً حاداً في جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ (كانون الثاني ١٩٨٨ م) فدبّت الفوضى في العاصمة كوناكري، وزادت أعمال الشغب، فاتخذت الحكومة القوة لتثبيت الأسعار وتجميدها.

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٨ هـ (شباط ١٩٨٨ م) أعاد الرئيس لانزانا كونتيه تشكيل مجلس الوزراء، فحرّك نائبه الرائد (كيرفا لا كامارا) من أمين السر الدائم للجنة العسكرية إلى وزارة السكن في غينيا العليا في (كانكان). وأسند إلى العميد (سوري دومبويا) المنصب لإعادة تنظيم مناطق غينيا الوسطى منصب وزير الدفاع. كما أعاد الرائد (فاسينيه توريه) وزير الزراعة وتنظيم شؤون الأجانب، [ومن قبل وزير الغابات عام ١٤٠٥ هـ

(١٩٨٥ م)) أعاده إلى العاصمة كوناكري وزيراً للنقل والعمل السياسي.

إن هذه التنقلات في المراكز والتغيرات في المواقع من قبل الرئيس الغيني كان لها تفسيرات واسعة تثبيتاً لمركزه، ومن هذه التصرفات أنه حكم في صفر ١٤٠٩ هـ (أيلول ١٩٨٨ م) على أربعةٍ من أعضاء الحكومة بالسجن.

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٨ هـ (شباط ١٩٨٨ م) وإثر الجفاف والقحط الذي ساد المنطقة، وإثر زيادة سموم النفايات طلبت الحكومة الغينية مساعدةً من النرويج فرأى المجلس النخري في النرويج تقديم حمولة باخرة من الإمدادات إلى غينيا.

وفي شهر ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (حزيران ١٩٨٩ م) أعاد الرئيس الغيني تنظيم مجلس الوزراء نتيجة سياسة الانغلاق التي تبنّاها ورفع الرائد (محمد بالديت) من وزارة إقليميةٍ في المناطق إلى منصبٍ وزاريٍ بارزٍ في كوناكري، وأقال الرائد (كيرفا لا كامارا) أمين السر الدائم للجنة العسكرية ومنظم العلاقات غير الحكومية وعيّنه وزيراً لإقليم ساحلي.

وفي ٢١ صفر ١٤٠٩ هـ (٢ تشرين الأول ١٩٨٨ م) أعلن الرئيس الغيني بمناسبة ذكرى الاستقلال ومرور ثلاثين سنة عليها، العفو عن تسعةٍ وثلاثين سجيناً سياسياً، وكان من بينهم أولئك الذين شاركوا في محاولة الانقلاب على نظام الحكم من قبل. وفي الوقت نفسه اقترح الرئيس الغيني تشكيل لجنةٍ لوضع مسودة وثيقةٍ لنظام حكمٍ جديدٍ.

وفي ربيع الأول ١٤١٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨٩ م) أعلن الرئيس الغيني لانزانا كونتيه على قبوله للوثيقة الموضوعة على أن تُطرح للاستفتاء العام، وتصبح نافذة المفعول فيما إذا وافق عليها الشعب. وقد تمّ ذلك عام ١٤١٠ هـ (١٩٩٠ م) فحلّت اللجنة العسكرية التي بيدها السلطة، وجاء هيكل سياسي عالٍ، وباسم وطني جديد هو لجنة «تصحيح الأوضاع».

لقد تشكلت اللجنة الجديدة للحكم (لجنة تصحيح الأوضاع) من عددٍ متساوٍ من المدنيين والعسكريين، تحكم البلاد لمدة خمس سنوات، ويمكن أن تتجدّد مرةً واحدةً فقط. ونصّت هذه الوثيقة الوطنية على إجراء انتخاباتٍ لرئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة في منتصف التسعينات، كما نصّت على أن كل بُنيةٍ لسلطةٍ تشريعيةٍ يجب أن يتمّ اختيارها عن طريق الانتخاب الشامل في البلاد.

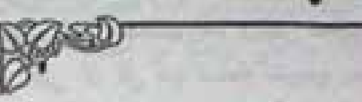
كان على الشكل الجديد لنظام الحكم أن يعدّ قانونياً لصلاحيات السلطة التنفيذية الجديدة بشقيها المدني، والعسكري، وأن يُشرّع للنظام القضائي. وبالفعل تمّ إعلان أسلوب نظام الحكم الثنائي (المدني والعسكري). لقد كان الرئيس الغيني لانزانا كونتيه هو الرابح الوحيد في هذا النظام الجديد، إذ خضع الجميع لنظامه سواء أكان مؤيّداً له بالأصل أم معارضاً، حيث لا يمكن لأحدٍ أن يرفع صوته محتجاً، بينما كان أعضاء اللجنة العسكرية السابقة بإمكانهم أن يجوبوا أنحاء البلاد بموجب منهج يفرضه النظام.

وكانت عقوبة الموت أو حجر الشرطة الدائم مُطبّقين في غينيا منذ ربيع الأول ١٤١٠ هـ (أواخر تشرين الأول ١٩٨٩ م) وتلك عقوبة من يُخالف النظام أو يحرّض على الشغب والفوضى، وقُتل نتيجة ذلك عدد من السكان على حين توسطت قوات أمنية لعدد من المدنيين.

وفي جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (كانون الأول ١٩٨٩ م) نفت الحكومة الغينية الادعاءات والاحتجاجات التي صدرت عن المنظمة الدولية لحقوق الإنسان، وأنكرت اعتقال الرجال، وسجن النساء، وعذاب المعارضين بصورةٍ جماعيةٍ.

وأعلنت السلطات الغينية في شهر رجب ١٤١٠ هـ (شباط ١٩٩٠ م) عن العفو الشامل الذي شمل السجناء السياسيين والمبعدين عن البلاد.

الفصل الثالث



الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة غينيا ٢٤٥،٨٦٠ كيلو متراً مربعاً، وتُشرف من ناحية الغرب على المحيط الأطلسي، ويبلغ طول ساحلها ٣٢٠ كيلو متراً، وتجاور عدداً من الدول فمن ناحية الشمال تقع غينيا ـ بيساو ويبلغ طول حدودها معها ٣٨٦ كيلومتراً، والسنغال وطول حدودها معها ٣٣٠ كيلومتراً، ومن جهة الشمال والشرق مالي، ويبلغ طول حدودها معها ٨٥٨ كيلومتراً، ومن جهة الشرق والجنوب ساحل العاج ويبلغ طول الحدود بينهما ٦١٠ كيلو مترات، ومن ناحية الجنوب ليبريا ويبلغ طول الحدود بينهما ٥٦٣ كيلو متراً، ومن ناحية الجنوب والغرب سيراليون ويبلغ طول الحدود معها ٦٥٢ كيلومتراً.

ويبلغ عدد سكانها حسب تقديرات ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م) سبعة ملايين ومائة ألف إنسان، وبذا تكون الكثافة العامة حوالى ٢٩ إنساناً في الكيلو المتر المربع الواحد.

واللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية، ولكل قبيلة لغتها الخاصة بها.

الصراع العنصري:

يوجد في غينيا ثلاث قبائل رئيسة وهي:

١ ـ السوسو: ويسكن هذا الشعب في السهل الساحلي، ويعمل في زراعة النخيل الزيتي، ويعمل بعض أفراده في الإقطاعيات الفرنسيين في مزارع الموز والأناناس.

٢ ـ الفولاني: ويُقيمون في الهضبة الغربية إلى الغرب من كتلة فوتا جالون، ويمتهنون رعي الحيوانات ويُعرفون هنا باسم «البهل» و «الفولا» و «الفولبه» ويُشكّلون مايزيد على خمس السكان.

٣ ـ الماندينغ: ويسكنون في الداخل، في غينيا العليا، ويُعرفون هنا باسم «المالينكي»، «والديولا» ويعملون بزراعة الموز، والفول السوداني، والسمسم، والذره على طول مجاري الأنهار، وفي الهضاب يعملون بالرعي. ويعدّون تتمة لسكان مالي، فغينيا العليا تتبع مالي بشرياً.

وهناك قبائل أخرى صغيرة. وفي الجنوب الغربي حيث تنتشر الغابة تسكن قبائل وثنية، وأخذت تترك مواطنها، وتنتقل إلى العاصمة خاصةً، بل وتتدخّل بالأمور السياسية.

كان الصراع بين القبائل قوياً في الماضي فلما جاء المستعمرون الصليبيون توحّدت جهود السكان، غير أن الدخلاء بعد أن تمكّنوا من بسط نفوذهم استطاعوا أن يُفرّقوا الصفوف بتقديم الذين كسبوهم إلى جانبهم من الوثنيين، ومن أصحاب الأهواء والمصالح من المسلمين، وسيطرتهم على الدولة ومؤسساتها، وبإبراز من استطاعوا تنصيرهم من الوثنيين، وبالقوة التي يملكونها وبدعم رجال الإرساليات التنصيرية واتحاد الكنائس، ووقف هؤلاء جميعاً في وجه المسلمين، وجعل المستعمرون منهم الأداة التنفيذية التي تتحكم بالبلاد، وسلّطوها على المسلمين، وكان المسلمون يتناقصون باستمرار ممن يخسرونهم من أهل الأهواء، وممن تغريهم المغريات فينضمّون إلى القوة المعادية التي تزداد على الدوام، وإن كانت القوة لا تُقاس بالأعداد فقط بل بالروح المعنوية ونوعية الرجال وإمكاناتهم وتضحياتهم. وإن السلطة الآن هي بيد الوثنيين، والأوروبيين، وأصحاب المصالح من أهل البلاد.

الصراع العقيدي:

ويشكّل المسلمون	٩٣,٥ ٪	من مجموع سكان البلاد.
ويشكل الوثنيون	٥ ٪	من مجموع سكان البلاد.
ويشكل النصارى	١,٥ ٪	من مجموع سكان البلاد.
	١٠٠ ٪	

ولما كان المسلمون هم الغالبية العظمى لذا لا يمكن أن يكون هناك صراع عقيدي بالمواجهة أو بشكلٍ مباشرٍ لكثرة المسلمين وقلة غيرهم. فلما سيطر الدخلاء شنّوها حرباً صليبيةً، واضطر المسلمون أن يخضعوا أمام القوة، فشكّل الصليبيون جبهة ضدّ المسلمين ضمّت النصارى والوثنيين، ومن صادوه من المسلمين، ووقع في شراكهم.

وعلى الرغم من أن الرئيس أحمد سيكوتوري أول رئيس لغينيا المستقلة قد غيّر نهجه الذي كان عليه في أول أمره وساير المستعمرين الصليبيين غير أنهم لم يرضوا عنه، فمن تنازل عن عقيدته، وذلّ نفسه لا يمكن أن يقبلوا منه الوقوف عند هذا الحدّ بل لا بدّ من أن يكون أكثر ذلاً وأكثر خنوعاً، يأتمر بأوامرهم، ويُطبّق سياستهم دون سؤال، يقول تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾[1]. ولا شك أن من يسير في هذه الطريق لا خير فيه.

لقد هيّأ المستعمرون الصليبيون حركة أطاحت بأحمد سيكوتوري شارك فيها كل أعوانهم، فلما أحسّ أحدهم ممن ينتمي إلى الإسلام وهو «ديارا تراوري» العميد السابق، وخطر على باله أن يُفكّر بتحريك، ولا يُميّز بين أفراد الشعب أُبعد عن رئاسة الوزارة، وأُسند إليه منصب وزارة التربية الوطنية عسى أن يُدرك السياسة تماماً فيبتعد عن مساواة المسلمين بغيرهم

(١) سورة البقرة الآية ١٢٠.

غير أنه لم يشعر في بداية الأمر، فأُعطي تحذيراً ونُبّه، فندم على ما أقدم عليه في الماضي، ورغب أن يُنقذ الوضع، وظنّ أن الفرصة قد واتته بغياب الرئيس فقام بمحاولة انقلابٍ فتصدّى له الوثنيون، وأُلقي عليه القبض، وقُتل، ونال أعوان الرئيس السابق أحمد سيكوتوري ما نالهم، ويكفي انتماؤهم للإسلام ليُقضى عليهم، وقبضت جبهة الصليبيين بيدٍ من حديد على الوضع، ولا تزال هي المتسلّطة.

ويُشكّل المسلمون ـ كما ذكرنا ـ أغلبية السكان لذا فهم يتوزّعون في كل منطقة. أما الوثنيون فيكثرون في الغابة، وكبارهم يأتون إلى العاصمة لحماية الجبهة الصليبية ودعمها.

وأما النصارى فيكثرون في العاصمة كوناكري، وفي بعض مراكز السلطة في عواصم الأقاليم، ويمتلكون الإقطاعات في السهل الساحلي.

كان الرئيس السابق أحمد سيكوتوري قد أمر أن يكون رجال الدين النصارى في غينيا ممن يحمل الجنسية الغينية فقط، وهذا ما أثار حقدهم عليه.

وتوجد في غينيا طائفة الكنيسة الإنجيلية، وتتبع من الناحية الإدارية مديرية كنائس غربي إفريقية التي يرأسها أسقف ليبيريا. وتشكّلت مطرانية غينيا في آب ١٩٨٥ م، وتضمّ إحدى عشرة أسقفية، وهي أولى الكنائس التي تتكلم الفرنسية. ويبلغ عدد أتباع هذه الكنيسة ستة آلاف نصراني.

وهناك أيضاً طائفة كنيسة الروم الكاثوليك، ويرأس هذه الطائفة في غينيا أسقف كوناكري، وأكبر الكنائس في مدن كوناكري، ونزيروكوري، وكانكان، ويبلغ عدد أتباع هذه الكنيسة خمسة وستون ألف نصراني.

ويوجد في غينيا ستة من البروتستانت، أربعة يتبعون بريطانيا، واثنان يرتبطون بالولايات المتحدة الأمريكية.

الصراع الحزبي:

كان حزب غينيا الديمقراطي هو الحزب الوحيد والحاكم في غينيا منذ الاستقلال بل ومن قبله حتى عام ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م)، حيث حُلّ، ونشأت بعد ذلك اللجنة التصحيحية العسكرية، واستبدّت بالأمر، وتسلّطت على الرعية حتى عام ١٤١٠ هـ (١٩٩٠ م) حيث خلفتها لجنة تصحيح الأوضاع، وحلّت محلّها بالتسلّط، ولا يستطيع فرد أن يتفوّه بكلمةٍ حيث يُحاكم بمخالفة النظام، والتحريض على الفوضى، ويُقضى عليه بالموت أو السجن المؤبّد، وقد يحدث هذا دون محاكمةٍ أو استجواب. وهذا ما يُرضي الدول النصرانية إذ يخنع الشعب، ويُذلّ، ويمكن سوقه في أي طريقٍ يرسمها المخطط.

وهذا الاستبداد والفقر جعل بعض الأفراد يُفكّرون بالشيوعية، ويتعاطفون مع شعاراتها التي تطرحها، وما أركبهم هذا المركب الكريه، وأوصلهم إلى التفكير بهذا الجحيم إلا معاناتهم وقهرهم. فلا حرية، ولا رأي، ولا تجمّع، ولا لقاء، ولا تنظيم.





مصور رقم [٥]



مقدمة

مالي دولة تحمل اسم قبيلة واسعة الديار في غربي إفريقية، كثيرة البطون حتى غدا كل بطنٍ كأنه شعب خاص لكثرة أبنائه، وغالباً ما كان يسيطر شعب على البقية فيطلق على دولته امبراطورية لغلبة شعبٍ على شعوبٍ أخرى. وما يمضي وقت حتى يقوم شعب من هذه القبيلة ويتقوّى على من بيده السلطة، ويتغلّب عليه، ويحلّ محلّه في السيطرة على الشعوب الأخرى، ويُؤسّس امبراطوريةً جديدةً. ولا يقضي الغالب المنتصر على من زالت دولته، بل يتركه، ويكتفي منه بالاعتراف به، ودفع أتاوةٍ له دلالةً على الخضوع له، وإشارةً على الخنوع. وقد تعود القوة لمن سبق له أن غُلب فيثور على غالبه، وينتصر على هازمه، ويُؤسّس دولةً من جديد، ويُخضع شعوب قبيلته جميعاً إليه، وتكون دولته امبراطوريةً غير التي سبقتها، وغير التي أقامها هو من قبل، وبسط نفوذه على البطون كلها.

دانت هذه القبيلة بالإسلام منذ وقتٍ مبكرٍ ودانت معظم بطونها به أيضاً. لذا عملت الامبراطوريات التي أقامتها شعوب هذه القبيلة للإسلام، وساهمت الممالك التي أسّستها بطون تلك القبيلة في نشرها الإسلام، وإدخاله إلى المناطق السودانية الثانية، والقبائل الزنجية الأخرى ومن هنا كانت أهمية تاريخ هذه الدولة.

إن كلمة «مالي» هو الاسم الذي تطلقه قبيلة الفولاني على هذه القبيلة، وهو الذي سُمّيت به عاصمتهم، ثم عُرفت به الدولة حديثاً، ولكن

العرب يطلقون عليهم «مليل» ويعرِّفهم البربر باسم «مليت»، والتكرور يسمّونهم «مالنكي». وأما قبيلة «الهاوسا» فتُطلق عليهم «وانغارا»، وأما هم فيسمّون أنفسهم «الماندي»، ويُطلقون على الذين يتكلمون لغتهم «الماندينغ»، وإن كان هذا الاسم أصبح نفسه علماً على القبيلة بجميع فروعها. وفي كل منطقة يُطلق على جماعة «الماندينغ» اسم خاص حسب القبائل المجاورة لهم، حتى يظنّ بعضهم أن هذا الاسم علم بقبيلة خاصة.

ولهذه القبيلة فروع كثيرة أشهرها «السوننكي»، و«الديولا»، و«البمبارا».

وكان لهذه القبيلة وما أسّسته من ممالك، حضارة دفعت بأصحابها إلى أن يركبوا بحر الظلمات (المحيط الأطلسي) ليعرفوا ما وراءه فوصلوا إلى أمريكا الجنوبية، ولم يتمكّنوا من العودة فبقوا هناك، وخلّفوا بعض الآثار وراءهم الأمر الذي يُشير إلى أنهم أقاموا حضارةً، وذلك قبل وصول الأوروبيين إلى تلك الجهات بمائة وخمس وثمانين سنة. ولما وصل المستعمرون الصليبيون من إسبانٍ وبرتغاليين إلى هناك يحملون الحقد ضد المسلمين ويُعلنون الكراهية صراحةً، ومحاكم التفتيش لا تزال قائمةً في الأندلس ديار المسلمين السابقة، كما تعقد تلك المحاكم في العالم الجديد لمحاكمة من أخفى إسلامه، أو كان قد وصل إلى هناك قبلهم، أو أراد الصلة ببعض من كانوا مسلمين، لقد أزال هؤلاء المستعمرون الصليبيون كل المسلمين الذين سبقوهم إلى هناك، ومحوا آثارهم، ومحوا كل معلمٍ لهم، وقالوا: لم يكن هنا أحد، وأخذنا هذا الكلام عنهم وصدّقناهم.

وهذا بعض ما في هذه القبيلة التي حملت دولة مالي اسمها، وتشغل مساحةً واسعةً تزيد على ١,٢٤٠,٠٠٠ كيلومتر مربع، وإن كانت لا تضمّ بطون هذه القبيلة وفروعها جميعاً، حيث تعيش جماعات كثيرة منها في الدول المجاورة لها، وتتوزّع أحياناً بين القبائل الثانية.



لمحة عن تاريخ مالي قبل إلغاء الخلافة

قلنا أن قبيلة مالي «الماندينغ» قد أسّست على الأرض التي تشغلها دولة مالي اليوم عدة امبراطوريات أو ممالك أو دول، وقد اشترك في هذا التأسيس عدة بطونٍ من هذه القبيلة، وأشهر هذه الدول هي:

١ ـ امبراطورية غانا:

جاء الفولانيون من الشمال من منطقة برقة، واتجهوا نحو غربي إفريقية، وتقدّموا إلى منطقة «أوكار»، وسيطروا على شعب «السوننكي» أحد فروع قبيلة «مالي»، وأسّسوا دولةً واسعةً وذلك في القرن الأول للميلاد، وجعلوا مدينة «كومبي صالح» قاعدةً لها.

وفي القرن الثاني الهجري استطاع شعب «السوننكي» طرد الفولانيين، واستلام السلطة منهم، وإقامة أسرة تحكم الدولة، التي عرفت باسم «امبراطورية غانا»، أما الفولانيون فقد اتجهوا نحو بلاد التكرور في منطقة السنغال اليوم، وأقاموا لهم دولةً هناك. وبقيت دولة السوننكي حتى عام ٤٦٩ هـ حيث دخل المرابطون البلاد وسيطروا عليها.

وشملت امبراطورية غانا أكثر أجزاء موريتانيا اليوم، وأكثر السنغال، وجنوبي مالي اليوم، ومناطق من غينيا. وكانت تضمّ اثني عشر مملكةً، وهي:

١ ـ أوكار: وهي قاعدة الحكم للامبراطورية، وقاعدتها مدينة «كومبي

صالح»، وتقع بين نهري النيجر والسنغال في أجزائهما الوسطى، وتشمل أجزاء من جنوبي موريتانيا اليوم، وأجزاء من شمالي مالي.

٢ ـ تاكنت: وقاعدتها «أودغشت»، وتقوم اليوم مكانها ـ حسب تقديري ـ مدينة تجكجكة ـ وتقع في موريتانيا.

٣ ـ هودة: وهي غرب مدينة «ولاتة»، وتقع في جنوبي موريتانيا.

٤ ـ ديارا: وهي إلى الشرق من نهر السنغال الأوسط، إلى الغرب من أوكار، وتقع في مالي.

٥ ـ بامبوك: وتقع إلى الغرب من مملكة ديارا، بين نهر السنغال، وأحد روافده، وتقع في مالي.

٦ ـ والغارا: إلى الجنوب من ديارا، وبامبوك في أعالي نهر السنغال، وتقع في مالي.

٧ ـ كانياغا: في وادي نهر النيجر الأوسط، وقاعدتها مدينة «سيغو» إلى الشمال الشرقي من مدينة «باماكو» عاصمة دولة مالي الحديثة، وتقع في مالي، وهي مقرّ قبائل «الصوصو».

٨ ـ التكارنة: في مجرى نهر السنغال الأسفل، وتقع في بلاد السنغال.

٩ ـ كانغابا: في أعالي نهر النيجر، وهي مركز الماندينغ (مالي).

١٠ ـ الينيارا: إلى الشرق من كانغابا.

١١ ـ باسيكور: إلى الشرق من أوكار.

١٢ ـ الممالك البربرية: في الشمال، وتسيطر عليها غانا بعض الأوقات، وينتقل الحكم فيها إلى ابن الأخت.

وكان على رأس كل مملكة ملك أو حاكم، وينتقل الحكم بالوراثة.

انتشر الإسلام في امبراطورية غانا قادماً من جهة الشمال عن طريق التجار، ويُقال إن أحد ملوكها، وهو (برلاسان) قد اعتنق الإسلام عام ٢٢٣ هـ، وقام بنشر الإسلام فيما جاوره، وأخذ يجاهد الوثنيين. ومما زاد في انتشار الإسلام في هذه الامبراطورية دخول ملك التكارنة في الإسلام عام ٤٣٢ هـ، وكذلك عندما سيطرت امبراطورية غانا على مدينة «أودغشت»

وهي قاعدة قبيلة «لمتونة» إحدى قبائل البربر، وذلك عام ٣٨٠ هـ، وكانت تلك القبيلة تدين بالإسلام فعملت على نشره في أرجاء الامبراطورية كلها، وخاصةً أن مدينة «أودغشت» لها مكانة خاصة إذ أن حاكمها كان من شعب «السوننكي» الحاكم بل تُتخذ أحياناً قاعدةً للامبراطورية مكان مدينة «كومبي صالح».

استطاع المرابطون دخول مدينة «أودغشت» عام ٤٤٦ هـ، ثم دخلوا مدينة «كومبي صالح» عام ٤٦٩ هـ، فعمّ الإسلام شعب السوننكي، وأصبح يقوم بالدعوة، ولما ضعف أمر المرابطين انفصل شعب السوننكي عنهم عام ٤٨٠ هـ، وأعلن الارتباط بالدولة العباسية. وغدت كلمة «سوننكي» مرادفة لكلمة داعية، وأخذت امبراطورية غانا تضعف، ومما زاد في ضعفها تغيّر المناخ، وقوة امبراطورية «الصوصو» التي استطاعت القضاء على امبراطورية غانا، ودخول عاصمتها مدينة «كومبي صالح» عام ٦٠٠ هـ، فضعف شعب «السوننكي» وخضع لدولة خصمه.

٢ ـ مملكة مالي:

عندما قوي أمر «الصوصو» وثبت أركان دولتهم، ضمّوا إليهم أكثر الممالك التي كانت تتبع امبراطورية غانا، ومنها مملكة «كانغابا» حيث الماندينغ، وقتل ملك «الصوصو» (سومانغارو) ملك «الماندينغ» (ناري فامغان) وأولاده الأحد عشر جميعاً باستثناء الصغير منهم، وهو (سندياتا) أو كما عُرف في التاريخ باسم (ماري جاطه) وذلك رحمة به لصغره، وضعف جسمه، ومرضه الذي كان يُلمّ به، وذلك عام ٦٢٨ هـ، ولكن لم يمض سوى خمس سنوات حتى استطاع هذا الصغير المريض أن يؤلّف جيشاً قوياً ويقوده لقتال الصوصو، وتمكّن من إحراز النصر في معركة فاصلة قتل فيها امبراطور الصوصو عام ٦٣٣ هـ، تمزّقت بعدها امبراطورية الصوصو، وانتهى أمرها.

وسار (ماري جاطه) بعد إلى مدينة «كومبي صالح» عاصمة امبراطورية

غانا، ودمّر ما كان قد بقي منها، ولكنه ترك المسلمين الذين كانوا قد فروا منها إثر غزو الصوصو لها، والتجؤوا في مدينة «ولاته». وأسّس ماري جاطة مملكة واسعة، حكمتها أسرة «كيتا».

تعود أسرة «كيتا» إلى جدها «موسى ديجيو» الذي يُلقّب بـ (كيتا)، وحكم هذه الأسرة من عام ٥٩٧ ـ ٦١٥ هـ، واتخذ مدينة «جارب» عاصمةً له، وهو أول من دخل الإسلام من ملوك دولة «كانغابا» أو «ماندينغ»، وربما كان هو المشهور في الكتب العربية باسم «برمندانه»، وخلفه بالحكم ابنه «ماري فامغان» من ٦١٥ ـ ٦٢٨ هـ، وبذل جهداً واسعاً في نشر الإسلام بين قبائل «البمبارا»، ثم قتل هو وأولاده على أيدي الصوصو، ثم قام ابنه (ماري جاطه) الذي بقي وحده على قيد الحياة في أسرته، وأعاد الحكم له بعد أن انتصر على الصوصو عام ٦٣٣ هـ، وضمّ إليه أملاك امبراطورية غانا القديمة، ونقل عاصمته من «جارب» إلى مدينة جديدة أنشأها على نهر (سانكاراني) إلى الشمال الشرقي من العاصمة القديمة «جارب»، وقد سُمّيت «نياني»، واشتهرت باسم (مالي)، وأصبحت فيما بعد علماً لدولة (الماندينغ).

وصلت دولة (ماري جاطه) إلى إمارات الهاوسا في شمالي نيجيريا في الشرق، وإلى سواحل المحيط الأطلسي في الغرب، وإلى قلب الغابات في الجنوب، وتوفي عام ٦٥٣ هـ.

تولى أمر أسرة كيتا أو مملكة مالي ابن (ماري جاطه) وهو منسى علي، ويُعدّ أعظم حكام أسرته وقد عرف بالصلاح، وأدّى فريضة الحج عام

---

(١) جارب: مدينة تقع على نهر النيجر الأعلى، جنوب مدينة (سيغوري)، وتقع اليوم في دولة غينيا.

(٢) سانكاراني: نهر من روافد نهر النيجر، يشكل اليوم جزءاً من الحدود بين مالي وغينيا، ويرفد نهر النيجر عند مدينة (كانغابا) في مالي قريباً من الحدود الغينية على بعد ٦٥ كيلو متراً منها.

٦٥٨ هـ، وضمّ إليه مملكتي «وانغارا» و«بامبوك»، وتوفي عام ٦٦٩ هـ، فتعرضت البلاد بعده لمرحلة من الاضطراب، حكم خلالها مملكة مالي عدد من الحكام، هم:

١ ـ منسى علي سنّي (منسى علي) وشقيقه، وحكم من ٦٦٩ ـ ٦٧٣ هـ.
٢ ـ خليفة شقيق منسى علي الآخر وحكم ٦٧٣ ـ ٦٧٤ هـ.
٣ ـ أبو بكر أحد أسباط ماري جاطه، وحكم ٦٧٤ ـ ٦٨٤ هـ.
٤ ـ ساركوه أحد موالي أبي بكر اغتصب السلطة ٦٨٤ ـ ٧٠٠ هـ. غزا بلاد التكارنة و(انغارا) و(غاو) عاصمة صنغاي، وأدّى فريضة الحج عام ٧٠٠ هـ، وفي طريق العودة هاجمته جماعة من الدناقل عند ساحل البحر الأحمر، وقتلته.
٥ ـ منسى قو: وهو ابن ماري جاطه، وحكم من ٧٠٠ ـ ٧٠٥ هـ.
٦ ـ محمد بن (منسى قو)، وحكم ٧٠٥ ـ ٧١٠ هـ.
٧ ـ أبو بكر: وحكم من ٧١٠ ـ ٧١٢ هـ، وهو الذي سافر عبر المحيط الأطلسي ليكتشف ما بعده.

وحدثت بعد أبي بكر فتن واضطرابات وانتقل الحكم إلى أسرة ابن أخت (ماري جاطه) وكان منهم:

١ ـ منسى موسى بن أبي بكر الملك السابق، وكان يجيد العربية، ووصلت الدولة أيامه إلى الأوج، وكانت علاقته جيدة، مع دول المغرب، ومصر، وتوفي ٧٣٨ هـ.
٢ ـ مغان الأول أو منسى مغان بن منسى موسى، وحكم ٧٣٨ ـ ٧٤٢ هـ.
٣ ـ سليمان بن منسى موسى، وحكم ٧٤٢ ـ ٧٦٢ هـ.
٤ ـ قنبتا بن سليمان، وحكم تسعة أشهر ٧٦٢ ـ ٧٦٢ هـ.
٥ ـ ماري جاطه (الثاني) بن مغان الأول، وحكم ٧٦٢ ـ ٧٧٦ هـ، وكان سيء السيرة، مُبذّراً.
٦ ـ موسى (الثاني) بن ماري جاطه الثاني، وحكم ٧٧٦ ـ ٧٨٩ هـ.
٧ ـ مغان (الثاني) بن ماري جاطه الثاني، قُتل ٧٩٠ هـ.

٨ ـ صندكي (زوج أم موسى)، وحكم ٧٩٠ ـ ٧٩٣ هـ، وحدثت فتن.
٩ ـ محمود (منسي مغان).

ثم حدث ضعف استمر طويلاً، واستنجدت دولة مالي بالعثمانيين عام ٨٨٦ هـ لحمايتها من دولة صنغاي، غير أن دولة صنغاي استطاعت ضمّها إليها عام ٨٩٤ هـ، وبعدها طلبت من البرتغاليين دعمها، فأرسلت البرتغال سفارة لهم برئاسة (بطرس فرناندو) عام ٩٤٠ ـ ٩٤١ هـ حيث قابل (منسي مالي) محمود الثاني، وهذا ما شجّع الماليين على القيام بثورة ضدّ الصنغاي غير أن ثورتهم قمعت بشدة. وبقيت مالي تتبع صنغاي حتى ضعفت مملكة صنغاي نتيجة الحروب التي خاضتها مع مملكة السعديين في مراكش (المغرب).

استغلت دولة مالي ضعف مملكة صنغاي فتحرّك سلطان مالي (محمد الثالث)، كما تحرّك سلطان الفولانيين في (ماسنا)، واستعاد سلطان بعض أملاكه المفقودة، ولكن السعديين كانوا قد احتلّوا مدينة تومبوكتو عام ١٠٠٠ هـ، وعندما أراد سلطان مالي الاستيلاء على مملكة (جني) غير أن قواته قد أبادتها جيوش السعديين، وأفل نجم دولة مالي عن المسرح السياسي.

حاول ملك مالي (ماما مغان) عام ١٠٨١ هـ أن يتوسّع لكنه هُزم أمام دولة البمبارا، وخلفه (مامي كيتا) مدة خمسة عشر عاماً، ثم خلفه أبناؤه من بعده فتفرّقوا، واقتسموا أملاكهم فيما بينهم، واستقر آخرهم في مدينة (باماكو).

وتدّعي أسرة (كيتا) أنها تنتمي إلى بلال الحبشي، وليس هناك ما يؤيّد هذا الادعاء، ولكن لم يكن هذا إلا للارتباط بنسب مع أحد صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٣ ـ دولة البمبارا:

البمبارا جماعة من الماندينغ تُقيم في حوض نهر باني أحد روافد نهر النيجر في مجراه الأعلى، وعندما ضعفت دولة مالي، وقامت دولة صنغاي

استطاع البمبارا أن يؤسّسوا إمارة في سيغو، واستطاعت هذه الإمارة أن تتخلّص من سيادة إمارة (تومبوكتو) عام ١٠٧١ هـ، ثم فرضت عليها الجزية عام ١٠٨١ هـ، ثم امتدت شمالاً إلى الصحراء، وجنوباً إلى الغابة، واستطاع ملكها في العام نفسه أن يطرد سلطان مالي (ماما مغان). ثم حدثت فتن انتقل الحكم إثرها إلى أسرة (ديارا) عام ١١٦٤ هـ، وبقيت الإمارة حتى قضى عليها سلطان التكارنة الحاج عمر عام ١٢٧٨ هـ.

وأقام البمبارا إمارةً أخرى في (كاآرتا)، شمال نهر (باكوي) أحد روافد نهر السنغال، بل إن مؤسسي الإمارتين كانا أخوين، ووقع الخلاف بين الإمارتين بانتصار إمارة سيغو، وعُرف حكام إمارة (كاآرتا) بلقب (مساسي) الذي يُقابل لقب (منسي) في مملكة مالي. وأشهر ملوك هذه الدولة (الماسا أبو بكر) الذي قابل عام ١٢١١ هـ المستعمر (منجوبارك)، وكان آخرهم (كانديان) الذي كان مركز حكمه في (نيورو)، وانتهت الإمارة عام ١٢٧٧ هـ على يد سلطان التكارنة الحاج عمر.

٤ ـ دولة ساموري توري:

بعد زوال إمارتي البمبارا بقي الماندينغ مقسمين على أنفسهم، وظهر فيهم ساموري توري عام ١٢٧٧ هـ أي في العام الذي زالت فيه إمارة البمبارا في (كاآرتا)، فجمع قبائل الماندينغ مدة عشرين سنة من ١٢٨٧ ـ ١٣٠٧ هـ، ووحّد صفوفهم إذ كانوا متفرقين جنوب دولة التكارنة التي يقودها الحاج عمر.

اتخذ ساموري توري لقب إمام، وقاوم الفرنسيين مدة ستة عشر عاماً ١٣٠٠ ـ ١٣١٦ هـ، وانتصر أخيراً الفرنسيون، ودخلوا «سيغو» و«تومبوكتو» عام ١٣١٠ هـ، فاضطر ساموري توري إلى الاتجاه إلى أعالي نهر الفولتا، واستمرّ في مقاومة الفرنسيين حتى أُلقي القبض عليه عام ١٣١٦ هـ في شمال ساحل العاج، وحُمل إلى الغابون حيث توفي هناك عام ١٣١٨ هـ.

وإضافة إلى ممالك الماندينغ التي قامت على أراضي دولة مالي

الحديثة قامت ممالك أخرى أسَّستها قبائل ثانية، وأشهر هذه الممالك:

١ – امبراطورية الصوصو:

هاجرت جماعة من الفولانيين من بلاد التكرور، واتجهت نحو الشرق، واستقرّت في منطقة «كانياغا»، واستطاعت بعد مدة أن تؤسِّس أسرةً حاكمةً، حكمت شعب الصوصو، وعُرفت باسم «امبراطورية الصوصو». لقد استقلت في «كانياغا» عندما دخل المرابطون امبراطورية غانا، ثم طمعت هذه الدولة الناشئة في أملاك امبراطورية غانا، وتمكّنت من ضمّها إليها، كما استطاعت تدمير مدينة «كومبي صالح» التي هرب منها المسلمون والتجار، والتجؤوا إلى مدينة ولاتة (في موريتانيا اليوم)، والتي غدت سوقاً تجارياً تعدّ من أهم مراكز الصحراء.

وهاجمت بعدئذٍ دولة الماندينغ وقضت عليها في «كانغابا» ولكن لم تلبث هذه من أن تعود إلى الظهور بعد خمس سنوات من سقوطها، وأن تقضي على امبراطورية الصوصو التي لم تدم أكثر من ثلث قرن (٦٠٠-٦٣٣ هـ).

٢ – امبراطورية الصنغاي:

الصنغاي مجموعة من القبائل الزنجية كانت تعيش في غرب نهر النيجر الأسفل، في المنطقة الواقعة اليوم شمال بنين، وغربي نيجيريا إلى الغرب من نهر النيجر، ثم أخذت هذه القبائل تنتقل إلى الشمال مع مجرى نهر النيجر حتى استقرّت في القرن الأول الهجري في (غاو) في دولة مالي الحديثة اليوم، وفي وادي النيجر مع مجرى النهر، وحول مدينة أغاديس في الداخل.

وفي الوقت نفسه جاءت من الشمال جماعات من قبيلة لمتونة البربرية إلى تلك الجهات، واستطاعت أن تُقيم حكومةً فرضت سيطرتها على قبائل تلك المناطق من الصنغاي. وقد انتقلت العاصمة مع التنقّل نحو الشمال، فكانت في (دندي) في أول الأمر، ثم في (كوكو)، ثم استقرّت في (غاو).

بسطت مملكة مالي نفوذها على دولة الصنغاي في منتصف القرن السابع الهجري، أيام منسي علي بن ماري جاطه، وأخذت منها عدداً من الرهائن لضمان خضوعها، وكان من هذه الرهائن ولدا ملك الصنغاي (زاياسي) وهما (علي كولن)، و(سليمان نار)، وهما طفلان صغيران.

وشبّ الرهائن، وتمكّنت من الفرار من مقرّ مملكة مالي، واتجهت نحو (غاو) وأنقذتها من الحامية الماندينغية، وأسّس (علي كولن) وأخوه (سليمان نار) مملكةً جديدةً عام ٧٤٠ هـ، في عهد (مغان الأول)، وحكم علي كولن المملكة الناشئة، ولم يطل عهده إذ كان كبير السن، فخلفه أخوه سليمان نار، ولكن لم تلبث أن عادت سيادة مملكة مالي على دولة الصنغاي.

رجع الضعف يدبّ في مملكة مالي، وبدأت القبضة الماندينغية تتراخى عن المناطق الشرقية، وفي عهد ملك مالي (موسى الثاني) سار وزيره ماري جاطه إلى المناطق الشرقية، ومع أنه استطاع أن يتجاوز مدينة (غاو) إلا أنه لم يدخلها.

وفي عام ٨٢٣ هـ قام ملك الصنغاي (محمد دوغو) بحملةٍ ضدّ مملكة مالي، فأخضع قبائل البمبارا، وثبّت دعائم حكمه، وتخلّص من سيطرة مملكة مالي التي كانت في مرحلة من الضعف، وتكاد تقتصر على منطقة (كانغابا)، وتوفي محمد دوغو عام ٨٦٩ هـ فخلفه ابنه (سناعلي) الذي يُعدّ مؤسّس امبراطورية الصنغاي، إذ استطاع الاستيلاء على مدينة (تومبوكتو) عام ٨٧٣ هـ، وطرد الطوارق منها، وحرق أكثر أحيائها، وقتل قسماً من أهلها، ثم أخضع منطقة النيجر، واستولى على مدينة (جني) عام ٨٧٥ هـ، كما سيطر على منطقة (ياتنغا) مقر قبائل الموش غير أنه لم يستطع إخضاع هذه القبائل له تماماً. وتوسّعت مملكته حتى أصبحت امبراطوريةً. وخافت مملكة مالي على نفسها فاستنجدت بالعثمانيين عام ٨٨٦ هـ.

وتوفي منسا علي عام ٨٩٨ هـ، وخلفه ابنه أبو بكر، ولكن قواد أبيه ثاروا عليه، وتمكن القائد محمد بن أبي بكر الطوري من أن يهزم جند الملك، ولكن الملك أبا بكر قد توفي عام ٨٩٩ هـ، وانتقل الحكم من أسرة (زا) التي كانت هي المالكة إلى القائد محمد الذي تسلّم السلطة باسم (أسكيا محمد) فبلغت الدولة في عهده الأوج، وفي عام ٩٠١ هـ أدّى فريضة الحج، وعندما عاد أعلن الجهاد ضدّ قبائل (الموش) الزنجية الوثنية، وقد طلب منهم الإسلام، فلما أبوا قاتلهم، وانتصر عليهم، وتقدّم نحو الشمال حتى وصل إلى الصحراء، وتوسّع نحو الغرب فضمّ إليه ديار الماندينغ، والفولاني، ووصل إلى سواحل المحيط الأطلسي، وامتدّ نفوذه نحو الشرق حتى وصل إلى بحيرة تشاد بعد أن ضمّ إليه إمارات الهاوسا.

وفي عام ٩٣٥ هـ قام أبناء (اسكيا محمد) وأجبروا أباهم على التخلّي عن الحكم لابنه موسى الذي سبق له أن نُفي إلى جزيرةٍ بعيدةٍ في نهر النيجر، ولكن موسى قُتل عام ٩٣٨ هـ، وتسلّم السلطة بعده أخوه (محمد بنكا)، واستمر حكمه حتى عام ٩٤٤ هـ، حيث عُزل وتولى مكانه أخوه (أسكيا إسماعيل) فحكم عامين، ثم أعاد أباه (أسكيا محمد)، وكان قد كُفّ بصره، ومات عام ٩٤٩ هـ.

ثارت مملكة مالي بعد الاستنجاد بالبرتغاليين غير أن هذه الثورة قد قُمعت بعنف.

تولّى حكم مملكة الصنغاي عام ٩٥٠ هـ (أسكيا إسحاق)، وفي عهده ساءت العلاقة بين ملوك المغرب وملوك الصنغاي، وتولّى عام ٩٥٦ هـ (أسكيا داود)، وفي عهده عادت مملكة مالي إلى الثورة ضدّ الصنغاي، ولكنها هُزمت أمام حملةٍ أُرسلت إليها. وزادت العلاقة سوءاً مع ملوك المغرب، وبقي (أسكيا داود) بالحكم حتى عام ٩٩٠ هـ، وخلفه ابنه (أسكيا حاج محمد الثاني)، ودام بالسلطة مدة خمس سنوات، وبدأت المناوشات في عهده مع المغرب.

وفي عام ٩٩٥ هـ خلع (أسكيا حاج محمد الثاني) إخوته، وتولّى مكانه أخوه محمد الذي حكم ثلاث سنوات، وجاء بعده (اسكيا إسحاق الثاني)، وتردّت العلاقات في هذا العهد مع المغرب، فجاءت حملة مغربية، وانتصرت على الصنغاي في معركة (تندي)، واستولت على عاصمة الصنغاي (غاو).

جرت مفاوضات بين ملك الصنغاي وقائد الحملة المغربية انتهت بوقف القتال، ووضع شروط للصلح، غير أن ملك المغرب منصور السعدي قد رفض هذه الشروط، وتجدّد القتال بين الطرفين، وعادت الكرة بالهزيمة على قوات الصنغاي، فثار الشعب ضدّ حاكمه الذي فرّ من قاعدة ملكه، وقام بتسيير شؤون البلاد رئيس الديوان (محمد كاغ) الذي لم يلبث أن نصّب نفسه امبراطوراً، وتسمّى باسم (اسكيا) إلا أن الشعب لم يقبل به، فعيّنوا ملكاً عليهم هو (اسكيا نوح) عام ١٠٠٢ هـ، وبذا أصبح في البلاد ملكان أحدهما يقرّ بسيادة المغرب، والآخر لا يعترف بذلك، وحاول (اسكيا نوح) أن يبثّ روح المقاومة في أبناء البلاد، فألّف جيشاً قوياً، وبدأ بحرب المقاومة، واستطاع خلال أربع سنوات أن يُحقّق عدة انتصارات على المغاربة، وخاصةً أن الإمدادات قد توقّفت من المغرب إلى قواتها.

أرسل ملك المغرب عدة جيوش إلى الصنغاي الأمر الذي أجبر (اسكيا نوح) إلى الهرب ومغادرة البلاد، وانتهت البلاد بوفاته عام ١٠٠٤ هـ، وتفككت البلاد، وآل الحكم فيها إلى رجال القبائل، وعمّ الظلم، وانتشرت المجاعة، وبهذا انتهت امبراطورية الصنغاي.

إلى جانب هذه الممالك ظهرت على أرض دولة مالي الحديثة عدة إمارات ذات أهمية منها: إمارة لقبائل الفولاني في منطقة (ماسينا) على نهر النيجر جنوب (تومبوكتو)، وقد وجدت جماعة الفولاني في هذه البقعة منذ القرن الثامن الهجري، وظلّوا فيها إلى القرن الثالث عشر يُقرّون لملوك مالي بالسيادة عليهم، ثم خضعوا لباشوات تومبوكتو، وأخيراً لملوك البمبارا

في سيغو، وبدؤوا يدخلون بالإسلام في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري، وقاموا بحركةٍ من الجهاد ضدّ أبناء جنسهم من الوثنيين، فاستنجد الوثنيون بملوك البمبارا، غير أن المسلمين قد استطاعوا التغلّب، وهزموا جيش (سيغو) وأسّس الفولانيون مملكةً إسلاميةً في (ماسينا) عام ١٢٢٥ هـ حكمت المنطقة كلها.

وأقام التوكلور إمارة (فوتا جالون) في جنوب الحوض الأدنى لنهر السنغال في القرن التاسع حكمت المنطقة، وشملت أجزاء من أراضي دولة مالي اليوم، وظهر منهم عام ١٢٥٤ هـ الحاج عمر الذي وحّد السودان الغربي تحت سلطانه من (فوتا جالون) إلى (تومبوكتو)، وقام عام ١٢٧١ هـ بغزو بلاد (كاارتا) فدانت له، وحاول التفاهم مع ملك الفولاني في (ماسينا) لغزو إمارة البمبارا في سيغو غير أن ملك الفولاني رفض ذلك، فاضطر الحاج عمر من التوجّه إلى الغرب ولكنّ الفرنسيين كانوا قد بسطوا نفوذهم على تلك الجهات فحالوا دون تقدّمه فأجبر إلى التوجّه ثانيةً نحو الشرق، واحتلّ إمارة (سيغو) عام ١٢٧٨ هـ، وإمارة (ماسينا) عام ١٢٧٩ هـ، ثم تومبوكتو عام ١٢٨٠ هـ. ثم قامت هذه المناطق بثورة عليه انتهت بمقتله عام ١٢٨١ هـ.

وتنافس أبناء الحاج عمر فيما بينهم على السلطة، ودخلوا في حروبٍ، فكرههم الناس، وكان آخرهم الأمير أحمد الذي توفي عام ١٣١٦ هـ إثر هزيمة الفرنسيين له أثناء تقدّمهم نحو الشرق حيث وجدوا الطريق مُمهّدة أمامهم لاحتلال البلاد.

الاستعمار:

كانت مراكز المستعمرين الصليبيين على السواحل فلما ضعف أمر المسلمين في الداخل، وأخذت بعض الإمارات تستنجد بأعدائها في الساحل ضدّ بعضها الآخر فتحرك عندها المستعمرون نحو الداخل باسم

التعرّف والاستطلاع في بداية الأمر، فلما رأوا الظروف مناسبةً لهم تدخّلوا مستعمرين.

كانت أولى الرحلات إلى الداخل موجهةً إلى حوض نهر النيجر عام ١٢١٠ هـ، وقد انطلقت من غامبيا مع مجرى نهر غامبيا، واستطاع رائد هذه الرحلة (منجوبارك) الوصول إلى مدينة (سيغو) على نهر النيجر، ثم توغّل إلى أبعد من ذلك في رحلته الثانية عام ١٢٢٠ هـ، ثم تعدّدت بعد ذلك الرحلات وبخاصةٍ الفرنسية منها إلى مناطق غربي إفريقية، ولم يكن هؤلاء الرحالة إلا رسل بلادهم للتعرّف على ثروات هذه الأرض وإمكانية استغلالها واستثمارها، وهكذا لم تكن هذه البعوث التي حملت الصفة العالمية إلا بداية حركةٍ استعماريةٍ واسعة النطاق للقارة الإفريقية. ولما تمّ لهؤلاء الرحالة التعرّف على البلاد، والكشف عن إمكاناتها وثرواتها بدأت مرحلة جديدة من النشاط في المنطقة، وهي مرحلة الاستيلاء، ثم الاستعمار بأسوأ صوره وأشكاله.

استطاعت فرنسا التوغّل إلى غربي إفريقية عن طريق نهري النيجر والسنغال والقضاء على دولة الحاج عمر عام ١٢٨١ هـ، وحركة ساموري توري عام ١٣١٦ هـ، وبسطت نفوذها على معظم السودان الغربي، وضمّت إلى قواتها العسكرية وحدات من القبائل الوثنية استعملتها لتحقيق أهدافها في القتال والاستعمار.

اضطر السكان إلى قبول الأمر الواقع نتيجة ضعفهم، ولكن مع الزمن لا بدّ من أن تكون هناك حركات مقاومة، ولا بدّ من أن تكون هناك تجمّعات للمطالبة ببعض الأمور كالمساواة والاستقلال، ووجدت التجمّعات السياسية، ولكن من الصعب أن يستطيع أيّ تجمّع إفريقي التمتع بالبقاء في ظلّ القانون الذي وضعته الدولة الاستعمارية دون أن يتعرّض للحلّ أو الإلغاء، فيما لو طلب انسحاب فرنسا المباشر من البلاد، لذلك عملت الأحزاب والحركات الوطنية الإفريقية في معظمها من الناحية العملية بين

فكرتين متضادتين:

الأولى: وكانت تُطالب بتصفية الاستعمار.

الثانية: وكانت ترى القبول بالأمر الواقع مع التعديل التدريجي الذي ترضى به الإدارة الفرنسية، ومن الأحزاب التي قامت في البلاد:

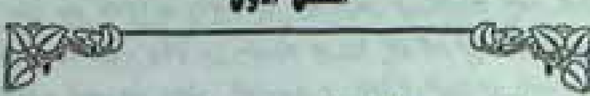
١ ـ حزب الاتحاد السوداني.

٢ ـ حزب التجمّع الديمقراطي الإفريقي: وكان في غربي إفريقية كلّه، حيث له فروع في مختلف المستعمرات الفرنسية في غربي إفريقية.

وتعرّضت إفريقية الفرنسية إلى عدة تغييراتٍ في الحدود والأقسام السياسية، وظلّت كل مستعمرةٍ خاضعةً لحاكمٍ فرنسيٍ عامٍ يتلقّى أوامره مباشرةً من وزير المستعمرات الفرنسي، ولكن لم تلبث أن ظهرت مفاسد هذا النظام لذلك فكّرت في جمع بعض المستعمرات في وحداتٍ اتحادية، ومن هذه الوحدات كانت إفريقية الغربية الفرنسية التي تضمّ: موريتانيا ـ السنغال ـ غينيا ـ ساحل العاج ـ مالي ـ فولتا العليا ـ النيجر ـ داهومي.

وفي عام ١٣٢٢ هـ (١٩٠٤ م) شكلت فرنسا إقليماً في منطقة مالي، وسمي (السنغال العليا والنيجر)، ثم استُبدل هذا الاسم عام ١٣٣٩ هـ (١٩٢١ م) وأصبح (السودان الفرنسي).

الفصل الأول



مالي من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

٢٧ رجب ١٣٤٢ ـ ٢٦ ذي الحجة ١٣٧٩ هـ

٣ آذار ١٩٢٤ ـ ٢٠ حزيران ١٩٦٠ م

حملت منطقة مالي اليوم اسم «السودان الفرنسي» منذ عام ١٣٣٩ هـ، وتلك تسمية جغرافية بحتة، فالمناطق التي تقع بين خطي عرض ١٠ ـ ١٨° تعرف بالمناطق السودانية حسب لون سكانها، كما تسمى بمنطقة «السفانا» أي المراعي الطويلة، وذلك حسب نباتاتها، وتمتد بلاد مالي بين خطي عرض ١٠ ـ ٢٥° شمالاً أي أن معظم أرضها يقع ضمن النطاق السوداني، أما الجزء الباقي فيقع ضمن النطاق الصحراوي الذي يكون عادةً بين خطي عرض ١٨ ـ ٢٥°. ولما كان الجزء الشرقي من هذا النطاق يحمل اسم «السودان الإنكليزي» نسبةً إلى المستعمر الذي يُسيطر على هذا الجزء، لذا أُعطي الجزء الغربي اسم «السودان الفرنسي» أيضاً نسبةً إلى المستعمر الذي يتحكّم بهذا الجزء.

ونصّ دستور فرنسا عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦ م) على قيام مجلس عامٍ في كل اتحادٍ، وينتخب أعضاؤه من بين الجمعيات الإقليمية، وفي وحدات الاتحاد، وكانت قوانين الانتخاب معقدةً، وجرت الانتخابات الأولى، ونجح فيها الوطنيون الإفريقيون.

وعُدّل الدستور عام ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م)، وأصبح يقوم بجانب المجلس الوطني الإقليمي مجلس تنفيذي يُمثّل السلطة، ويرأس هذا

المجلس التنفيذي حاكم الإقليم الذي يُعيّن قسماً من المجلس بينما يتم أخذ القسم الثاني بالانتخاب.

وفي عام ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧ م) عُقد مؤتمر في باماكو يضمّ أقاليم إفريقية الغربية كلها، وكان من مقرراته ضرورة اعتراف فرنسا بحقّ تقرير هذه الأقاليم لمصيرها، وخشي الفرنسيون من اندلاع الثورات، كما حدث في الجزائر التي كانت ثورتها مشتعلةً، فأصدر رئيس وزراء فرنسا (غي موليه) قانون الإصلاح الإداري، ويقضي بإجراء انتخاباتٍ في كل إقليم لتأليف جمعياتٍ عامةٍ تتولى تشكيل الوزارة.

وجاء ديغول إلى حكم فرنسا عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م)، وعمل على الحفاظ على مستعمرات فرنسا فيما وراء البحار، ففرض دستوراً، وأعطى حريةً لكل إقليمٍ أن يُصوّت على الدستور بالقبول أو الرفض، وينصّ هذا الدستور على أن الإقليم الذي يُوافق على الدستور يصبح عضواً في مجموعة الشعوب الفرنسية، ويُشكّل حكومةً محليةً، ويتمتع بالاستقلال الداخلي، على أن تكون السلطة المركزية لفرنسا في الدفاع، والاقتصاد، والشؤون الخارجية. كما يمكن أن يتمّ اتحاد بين إقليمين أو عضوين في المجموعة الفرنسية. أما الأقاليم التي ترفض الدستور الديغولي فتحصل على الاستقلال التام، وعندها تقطع فرنسا عنها مباشرةً كل معونةٍ فنيةٍ كانت أم ماديةً أم إداريةً، ولكن صحب الاستفتاء على الدستور أنواع من التهديدات والوعود حتى أن القسم الكبير من السكان قد قاطع الاستفتاء، ولهذا كانت النتيجة قبول دستور ديغول في أغلب الأقاليم، ومنها مالي. وتكونت نتيجة ذلك جمهورية مالي ذات الاستقلال الذاتي ضمن المجموعة الفرنسية، وأُلغيت وظيفة الحاكم العام، وتشكلت وزارة «موديبو كيتا».

وفي شهر شوال ١٣٧٨ هـ (نيسان ١٩٥٩ م) تمّ اتحاد بين السودان الفرنسي والسنغال أُطلق عليه اسم مالي رمزاً لمملكة مالي القديمة، وانتخب «موديبو كيتا» رئيساً لهذا الاتحاد، وحصل الاتحاد على الاستقلال

ضمن المجموعة الفرنسية عام ١٣٧٩ هـ (١٩٦٠ م).

لم يلبث هذا الاتحاد أن انحلّ بعد ثلاثة أشهرٍ من قيامه بسبب خلافاتٍ في السياسة، فأعلن السودان الغربي نفسه جمهوريةً مستقلةً استقلالاً تاماً في ٢٦ ذي الحجة ١٣٧٩ هـ (٢٠ حزيران ١٩٦٠ م) مع الاحتفاظ باسم «مالي»، وانتخب «موديبو كيتا» رئيس حزب الاتحاد السوداني رئيساً للجمهورية بالإجماع. وتمّ الإعلان عن جمهورية مالي بدلاً من اتحاد مالي في غرة ربيع الثاني ١٣٨٠ هـ (٢٢ أيلول ١٩٦٠ م). وينتمي «موديبو كيتا» إلى أسرة «كيتا» التي أسّست امبراطورية مالي أيام «ماري جاطه» بعد أن قضى «الصوصو» على مملكة مالي وأسرة «كيتا» بالذات، وكان لهذا الانتماء أثره في نفوس سكان المنطقة، وبدأ حكم امبراطورية مالي عام ٦٣٣ هـ.

الفصل الثاني



الاستقلال

٢٦ ذي الحجة ١٣٧٩ هـ ......

٢٠ حزيران ١٩٦٠ م ....

نهج «موديبو كيتا» سياسةً مركزيةً استبداديةً، وفصل باستقلاله بين بلدان إفريقية الغربية الفرنسية التي كانت من قبل متصلةً بعضها مع بعض.

انسحبت مالي من المنطقة العسكرية الفرنسية في عام ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م)، ووطّدت علاقاتها مع روسيا ومجموعة الكتلة الشيوعية الأخرى، غير أن التضخم المالي المتزايد، وموضوع التهريب ضمن حدودها الصحراوية الطويلة كانا العاملين الأساسيين في عودة مالي إلى المنطقة التي سبق لها أن تركتها، لقد انخفضت عملتها إلى ٥٠٪ من قيمتها الأصلية، واستخدمت عملة إفريقية الغربية منذ عام ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م) غير أنها لم تندمج تماماً ضمن اتحاد النقد الإفريقي الغربي إلا في عام ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م).

جرت الانتخابات في ٣٠ ذي القعدة ١٣٨٣ هـ (١٢ نيسان ١٩٦٤ م) لأعضاء المجلس الوطني، وأعقب ذلك قيام تطهيرات داخل حزب الاتحاد السوداني الحاكم، وضمن الإدارة العامة، وأُلقي القبض على عدة مسؤولين. وفي ٢٨ شعبان ١٣٨٨ هـ (١٩ تشرين الثاني ١٩٦٨ م) قاد الملازم الأول موسى تراوري انقلاباً عسكرياً ضدّ نظام «موديبو كيتا» الذي كان يقوم بنزهةٍ في مركبٍ شراعي بنهر النيجر، ولدى عودته إلى الشاطئ

أُلقي القبض عليه من قبل الانقلابيين الذين كانوا بانتظاره. وتولّت الحكم لجنة عسكرية تضمّ أربعة عشر ضابطاً، وتولّى النقيب «يورودياكيتي» رئاسة الوزراء في غرة شهر رمضان ١٣٨٨ هـ (٢١ تشرين الثاني ١٩٦٨ م). وأطلقت اللجنة العسكرية على نفسها اسم «لجنة التحرير الوطني»، ووعدت بالعودة إلى الحياة النيابية، وتسليم السلطة إلى المدنيين عندما تتمكّن من التغلب على المصاعب الاقتصادية.

ونصّب موسى تراوري نفسه رئيساً للجمهورية في ١٦ رمضان ١٣٨٨ هـ (٦ كانون الأول ١٩٦٨ م)، وطالبت بعض الهيئات بالحياة النيابية فكان الردّ قاسياً إذ عُطّل الدستور، وتمّ الحظر على الهيئات السياسية كلها. وفي رجب ١٣٨٩ هـ (أيلول ١٩٦٩ م) تمّت إزاحة «يورودياكيتي» من رئاسة الحكومة، وحلّ مكانه على رأس حكومةٍ جديدةٍ الرئيس نفسه موسى تراوري.

وفي ربيع الأول ١٣٩٤ هـ (نيسان ١٩٧٤ م) أصدرت لجنة التحرير الوطني دستوراً جديداً، واقترحت إنشاء حزبٍ واحدٍ للدولة مع إبقاء الحكم العسكري لمرحلةٍ انتقالية مدتها خمس سنواتٍ، واعتمد الدستور في جمادى الأولى ١٣٩٤ هـ (حزيران ١٩٧٤ م).

وفي رمضان ١٣٩٦ هـ (أيلول ١٩٧٦ م) اقترحت لجنة التحرير الوطني أن يكون الحزب المزمع إنشاؤه هو الاتحاد الديمقراطي الشعبي المالي، ولكن قامت معارضة نشطة من السياسيين الذين برزوا قبل انقلاب ١٣٨٨ هـ والذين حظر عليهم النشاط، وقام الطلاب بمظاهراتٍ عدائيةٍ للحكم، دعوا إلى التعددية الحزبية، كما قامت مظاهرات بعد موت الرئيس السابق «موديبو كيتا» في السجن عام ١٣٩٧ هـ (١٩٧٧ م).

وكانت هناك مقاومة داخل الجيش لعودة الحكم المدني، وفي ربيع الأول ١٣٩٨ هـ (شباط ١٩٧٨ م). أُلقي القبض على أربعة ضباط أعضاء في لجنة التحرير الوطني كانوا يرون اتخاذ القمع العسكري وسيلةً للقضاء

على المعارضة، كما أُلقي القبض على اثنين وثلاثين آخرين من كبار رجال الشرطة والقوات المسلحة، وقد اتهموا بالعمل على تقويض أمن الدولة، والفساد، وقضت المحكمة بحكم الإعدام على اثنين من المتهمين وذلك في شهر شوال من عام ١٣٩٨ هـ (أيلول ١٩٧٨ م)، وإن كان قد خُفّف الحكم عن أحدهما إلى السجن مدة عشر سنواتٍ مع الأشغال الشاقة، كما أن خمسةً وعشرين من المتهمين قد حكم عليهم بالسجن مدداً مختلفةً.

أُعيد تشكيل الوزارة في جمادى الآخرة ١٣٩٨ هـ (أيار ١٩٧٨ م)، وضمّت الوزارة خمسة عشر وزيراً، بينهم تسعة من المدنيين والباقي من العسكريين.

وظهر تنظيم حزب الاتحاد الديمقراطي الشعبي المالي في ربيع الثاني ١٣٩٩ هـ (آذار ١٩٧٩ م)، وجرت الانتخابات الرئاسية والتشريعية في رجب ١٣٩٩ هـ (حزيران ١٩٧٩ م)، وكان الرئيس موسى تراوري هو المرشح الوحيد، وقد انتُخب لمدة خمس سنواتٍ، وأُشيع أنه حصل على ٩٩٪ من مجموع الأصوات. وكذلك كانت قائمة مرشحي حزب الاتحاد الديمقراطي الشعبي المالي هي الوحيدة، وتضمّ اثنين وثمانين مرشحاً، وهو عدد مقاعد المجلس الوطني، وتمّ الانتخاب بشكلٍ مُشابهٍ لانتخاب الرئيس لمدة أربع سنواتٍ.

وفي صفر من عام ١٤٠٠ هـ (كانون الثاني ١٩٨٠ م) حلّت الحكومة اتحاد الطلاب، ورفضت أن تعدّه فرعاً من فروع حزب الاتحاد الديمقراطي الشعبي، وذلك بعد احتجاجات الطلاب على طريقة الامتحانات، والمنح الدراسية، وشكّلت الحكومة كبديلٍ عن اتحاد الطلاب لجاناً من حركة شباب الحزب في المؤسسات التعليمية، وتمّ احتجاز المئات من الطلبة، وفي جمادى الأولى ١٤٠٠ هـ (آذار ١٩٨٠ م) توفي رئيس اتحاد الطلاب في السجن، ونتج عن ذلك حوادث شغبٍ واحتجاجات، وأغلقت المؤسسات التعليمية أبوابها أكثر أيام السنة الدراسية.

وفي شهر صفر من عام ١٤٠١ هـ (كانون الأول ١٩٨٠ م) أُعلن عن اكتشاف مؤامرةٍ للإطاحة بالحكومة، وتمّ إلقاء القبض على كثيرٍ من كبار ضباط الجيش، وأحيلوا إلى المحكمة التي قضت على ثلاثةٍ منهم بحكم الموت.

إن تبنّي الملحق الدستوري في ذي القعدة ١٤٠١ هـ (أيلول ١٩٨١ م) قد زاد من مدة المكتب الرئاسي إلى ست سنواتٍ، على حين انخفضت مدة المجلس الوطني إلى ثلاث سنواتٍ.

وجرت انتخابات المجلس الوطني في شعبان ١٤٠٢ هـ (حزيران ١٩٨٢ م) وفي رمضان ١٤٠٥ هـ (حزيران ١٩٨٥ م)، وفازت قائمة مرشحي حزب الاتحاد الديمقراطي الشعبي دون منازعٍ إذا لم يكن سواها مرشح آخر، وأثناء انعقاد مؤتمر الحزب العادي الثاني في جمادى الآخرة ١٤٠٥ هـ (آذار ١٩٨٥ م) أُعيد انتخاب الرئيس موسى تراوري كأمين عام للحزب بموافقة المؤتمر على الملحق الدستوري، وسمح بذلك لقائد الحزب بإعادة انتخابه للرئاسة أكثر من مرةٍ.

وعند انتخابات الرئاسة في رمضان ١٤٠٥ هـ (حزيران ١٩٨٥ م) أُعيد انتخاب الرئيس لمرحلةٍ انتخابيةٍ ثانيةٍ، وأُشيع أن حصل على ٩٩,٩٤٪ من مجموع الأصوات.

وفي شوال ١٤٠٦ هـ (حزيران ١٩٨٦ م) أعاد الرئيس موسى تراوري إعادة تنظيم الحكومة فسلّم منصب وزارة الدفاع إلى أقرب الناس إليه العقيد سيكولي، وعيّن ممدوح ديمبلي وزير الصحة والشؤون الاجتماعية في مكتب رئيس مجلس الوزراء الذي أُعيد إنشاؤه. ثم عاد فألغى هذا المكتب في ذي القعدة ١٤٠٨ هـ (حزيران ١٩٨٨ م)، ورجع ممدوح ديمبلي إلى منصبه السابق كوزيرٍ للصحة والشؤون الاجتماعية. وجرت في الشهر نفسه انتخابات المجلس الوطني فحصلت قائمة الحزب على ٩٨,٥٦٪ من مجموع الأصوات، ودخل المجلس أربعون عضواً جديداً.

وفي شعبان ١٤٠٧ هـ (نيسان ١٩٨٧ م) تمّ إنشاء لجنة ضدّ الفساد بناءً على توصيةٍ من مؤتمرِ الحزب غير العادي، والذي أُذيع باسم «بيان التوجيهات الوطنية»، وقد قضت المحكمة الخاصة لأمن الدولة بالحكم بالإعدام على تسعة أشخاص بعد محاكمة ٤٧٠ رجلاً اتهموا باختلاس الأموال العامة، وكان الحكم في ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ (كانون الأول ١٩٨٧ م)، وفي حكم آخر صدر في ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (حزيران ١٩٨٩ م) حكم على أربعةٍ آخرين بالموت، وتلقّى ثلاثون آخرون أحكاماً بالسجن بعد أن اتهموا اتهاماتٍ مماثلةٍ.

يبدو أن الشعب لم يكن مرتاحاً للإجراءات التي قامت بها الحكومة، وخاصةً بدا هذا واضحاً بين الطلبة، والمدرسين، والعمال المدنيين، وأحسّت الحكومة بما يدور في الأوساط الشعبية، فتدارست الوضع، وقُدِّمت اقتراحات لإعادة تنظيم مؤسسات الدولة فأدّت هذه الاقتراحات إلى ظهور انقسامات داخل الحكومة.

وفي شهر صفر ١٤٠٩ هـ (أيلول ١٩٨٨ م) أعلن الرئيس موسى تراوري عن إغلاق سجن «توديني» وتخفيف الأحكام الصادرة بحق السجناء. وفي الذكرى العشرين لتولّي موسى تراوري رئاسة الجمهورية أي في ٢٧ ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (٦ كانون الأول ١٩٨٨ م) أعلن الرئيس عن إطلاق سراح ٧٨ سجيناً، كان من بينهم بعض السياسيين الذين اتهموا بالتورّط في محاولة الانقلاب عام (١٩٨٠ م)، كما صدر عفو آخر عن ٢٣٧ سجيناً. وفي ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (حزيران ١٩٨٩ م) أعلنت لجنة العفو الدولية التابعة لمنظمة حقوق الإنسان أن أربعة أعضاء من اتحاد الطلاب غير الرسمي قد سُجنوا وعُذّبوا دون محاكمة.

وأُعيد تشكيل الحكومة من جديد في أواخر عام ١٤٠٩ هـ (أواسط عام ١٩٨٩ م)، فأُبعد عن الوزارة وزير الخارجية والتعاون الدولي «موديبو كيتا» (غير الرئيس السابق)، ووزير الصحة والشؤون الاجتماعية

ممدوح ديمبلي، وخمسة وزراء آخرون، وعيّن مكانهم أربعة وزراء من المقربين إلى الرئيس.

العلاقة مع الدول المجاورة:

كان هناك نزاع إقليمي منذ مدةٍ طويلةٍ بين مالي وبوركينا فاسو على شريطٍ حدوديٍ يمتدّ على طول ١٦٠ كيلومتراً في منطقة «أغاشيه» (Agacher)، ويُشاع أن هذه المنطقة تحوي كمياتٍ كبيرةٍ من المعادن الثمينة. واشتدّ الصراع حول هذه النقطة فأدّى إلى قتالٍ بين الطرفين نشب في ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ (كانون الأول ١٩٨٥ م)، واشتبكت قوات البلدين بعضهما مع بعضٍ، واستمرّ القتال ستة أيامٍ، وذهب ضحيته خمسون رجلاً، ورفع الأمر إلى محكمة العدل الدولية التي طلبت من الطرفين سحب قواتهما من منطقة النزاع. وفي جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م) تمّت اجتماعات طارئة واتفق إثرها الرئيسان: موسى تراوري، وتوماس سانكارا على المصالحة، وسحب جيشهما من منطقة «أغاشيه» واستُؤنفت العلاقات السياسية بين البلدين في شوال عام ١٤٠٦ هـ (حزيران ١٩٨٦ م)، وقبلا حكم محكمة العدل الدولية النهائي في ربيع الثاني ١٤٠٧ هـ (كانون الأول ١٩٨٦ م)، والذي قضى بمنح كل طرفٍ نصف المنطقة المتنازع عليها.

وفي رمضان ١٤١١ هـ (آذار ١٩٩١ م) أطاح (أحمدو توماني توري) بحكم موسى تراوري، وتسلّم السلطة مكانه.

الفصل الثالث



الصراعات الداخلية

مالي إحدى دول إفريقية الكبرى مساحةً حيث تبلغ مساحتها ١,٢٤٠,٠٠٠ كيلومتراً مربعاً، وهي دولة داخلية فلا تشرف على البحر، وتشغل الصحراء جزءاً غير قليلٍ منها، وكانت حدودها طويلة لاتساع المساحة، وشبه مستقيمة في المناطق الصحراوية أي في المناطق الشمالية.

يبلغ طول حدودها ٧,٢٤٣ كيلومتراً منها: ٢,٢٣٧ كيلومتراً مع موريتانيا، و١,٣٧٦ كيلومتراً مع الجزائر، و٨٢١ كيلومتراً مع النيجر، و ١,٠٠٠ كيلومتراً مع بوركينا فاسو، و٥٣٢ كيلومتراً مع ساحل العاج، و٨٥٨ كيلومتراً مع غينيا، و٤١٩ كيلومتراً مع السنغال.

ويبلغ عدد سكانها حسب تقديرات ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م) ثمانية ملايين وتسعمائة ألف إنسان، وبذا تكون الكثافة سبعة أشخاصٍ في الكيلومتر المربع الواحد، فهي من الكثافات القليلة في العالم، وهي تقل في الشمال حيث تغطي الصحراء مساحاتٍ واسعةً، وتزداد نسبياً في الجنوب لزيادة الأمطار السودانية في الصيف الأمر الذي توفّر فيه الأعشاب الطويلة، والأدغال، وحيث تجري الأنهار التي تكون غزيرةً في الجنوب لزيادة الأمطار، وهذا ما يجعلها تتمكّن من اجتياز الصحراء، وإيجاد واحةٍ طويلةٍ على طول مجاريها، وإقامة حياةٍ مستقرةٍ حضريةٍ.

الصراع العنصري:

يُقيم على أرض مالي عدة مجموعاتٍ بشريةٍ منها:

١ ـ **الماندينغ:** وهم مجموعة الشعوب التي تتكلم لغة الماندي، ومنها المالنكي، والسوننكي، والساراكوليه، والديولا، والبوزو، وكلها فروع مسلمة، والبامبارا، والكاسونكا، والجالونك، وأكثرية هذه الفروع وثنية، وإن كانت قلةً قليلةً، وتشكل الفروع كلها ٤٠ ٪ من مجموع سكان مالي، ويعدّون أنموذجاً للزنوج.

٢ ـ **الصنغاي:** وهم زنوج يعيشون عند ثنية نهر النيجر من موبتي، وتومبوكتو، وإلى غاو، وتقدّر نسبتهم ١٢ ٪ من سكان مالي، ويعمل أكثرهم بصيد السمك، وأكثرهم من المسلمين.

٣ ـ **الفولاني:** وقد جاءوا من الشمال ويشكلون ١٠ ٪ من السكان، وجميعهم من المسلمين.

٤ ـ **البرتو:** وجاءوا من نيجيريا، وهم من المسلمين.

٥ ـ **التوكلور:** وجاءوا من الغرب من منطقة السنغال، وهم من المسلمين.

٦ ـ **الموش:** قبائل في الجنوب، قرب حدود بوركينافاسو حيث تنتشر هذه القبائل، ولا يزال بعضها على الوثنية، وتعمل بالزراعة.

٧ ـ **السينوفو:** وتشكل هذه القبائل ٣,٥ ٪ من مجموع سكان مالي، وتنتشر في أعالي نهر النيجر، وأعالي نهر الفولتا.

٨ ـ **الماركاكا:** وتشكل ٦ ٪ من مجموع السكان.

٩ ـ **الدوجون:** وتشكل ٣,٥ ٪ من مجموع السكان.

١٠ ـ **الطوارق:** ويعرفون بالملثّمين، وديارهم في الصحراء الشمالية الغربية، وهم عدة مجموعات من العشائر، ويُضاف اسم المكان الذي

تعيش به المجموعة إلى كلمة (كل) وتعني أهل أو قوم، مثل: (كل انصار) للذين يعيشون حول مدينة تومبوكتو. والطوارق مجموعتان:

أ ـ المجموعة الشمالية، وتعيش في الصحراء، وتربي الأغنام والإبل.

ب ـ المجموعة الجنوبية، وتعيش في الجنوب في منطقة المراعي، وتربي الأبقار.

١١ ـ العرب: وتعيش مجموعة من العرب حول مدينة تومبوكتو، إضافةً إلى الذين ينتشرون في الصحراء وواحاتها.

كان الصراع بين المجموعات البشرية كبيراً قبل مجيء المستعمرين الصليبيين حتى كان بين بطون المجموعة الواحدة، وهذا ما لاحظناه في تأسيس الامبراطوريات والممالك. فلما جاء الأوروبيون غزاةً توحّدت جهود السكان، ووقفوا صفاً أمام الدخلاء، وكان الصراع عنيفاً حتى تغلّبت الكثرة، والقوة، والسلاح، والنظام، وسيطر المستعمرون الصليبيون، وأخضعوا البلاد لسياستهم الاستعمارية، ونتيجة ما لحق أبناء البلاد من فقرٍ، وجهلٍ، ومرضٍ، وذلٍّ، وضغطٍ تمكّن المستعمرون من ضمّ فئةٍ من السكان إلى جانبهم، وهم من أصحاب المصالح، والأهواء، ومن ضعاف النفوس، حتى لم يستطيعوا كسبها إلى جانبهم إلا بعد أن جرّدوها من عقيدتها، وذلك حسب مخططٍ مرسومٍ، ثم سلّموا السلطة إلى هذه الفئة، وانسحبوا هم من الساحة مصلحةً لهم، وسياسةً لبلادهم.

أخذ الصراع بين هذه الفئة التي تسلّطت على الرعية وبين الرعية نفسها، وحسب المخطط المرسوم فقد كان المتسلّطون يشنّون حرباً خفيةً على الدين الإسلامي، وأهله، ولغته العربية، ولا شك أن العربية والإسلام قد جاءا من الشمال، ولهذا بدأ الحرب على الشماليين الذين يمثّلهم العرب، والطوارق، إذ هم الذين حملوا الإسلام والعربية إلى مالي.

يُقيم أكثر العرب، والطوارق في المنطقة الشمالية الغربية المعروفة

باسم «أزواد»، والتي أشهر مدنها: «ليراء»، و«غاو»، و«تمبكتو»، و«الرنب»، و«الأمبارة».

واشترطت فرنسا الدولة المستعمرة للتخلّي عن منطقة أزواد انضمامها إلى مالي في سبيل إبعادها عن المناطق العربية.

ولما استقلّت الجزائر عام ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م) تشكّلت جبهة تحرير أزواد، وقد شكّلها محمد بن محمود بن الشيخ، وقد ضمّت أعداداً من العرب، ومن الطوارق، لكنها انقسمت فكانت الجبهة العربية الإسلامية لتحرير أزواد، وأكثر أعضائها من العرب، وكانت الجبهة الشعبية لتحرير أزواد، ومعظم أفرادها من الطوارق.

أُلقي القبض على محمد بن محمود بن الشيخ وأُودع السجن، واستمرّ في حبسه حتى أطلق سراحه موسى تراوري عندما تسلّم السلطة في ١٦ رمضان ١٣٨٨ هـ (٦ كانون الأول ١٩٦٨ م)، وذلك لأسبابٍ سياسيةٍ، وكانت الجبهة قد ضعفت، وانكمشت، ثم زالت.

عادت الجبهة إلى الظهور من جديد في بداية شهر ربيع الثاني من عام ١٤٠٢ هـ (مطلع عام ١٩٨٢ م)، على يد أبي بكر الصديق، الذي أُلقي القبض عليه بعد مدةٍ غير أنه تمكّن من الفرار، وانتقل إلى موريتانيا، وأخذت الجبهة في التدريب العسكري، والاستعداد للقتال، وكانت أول عملياتها ضدّ حكومة مالي في مدينة «ليراء» بتاريخ ١١ صفر ١٤٠٩ هـ (٢٢ أيلول ١٩٨٨ م). والأمين العام للجبهة هو (إياد آغ غالي)، وتعدّدت عمليات الجبهة، وهذا ما دعا إلى إيجاد حلٍّ لها، يقضي عليها، أو يحدّ من نشاطها.

التقى رؤساء دول مالي، والجزائر، وليبيا: موسى تراوري، والشاذلي بن جديد، ومعمر القذافي في جمادى الآخرة ١٤١٠ هـ (كانون الثاني ١٩٩٠ م)، وقد دعا معمر القذافي قبائل الطوارق للإقامة في ليبيا.

وتُطالب الجبهة بـ:

١ ــ الحكم الذاتي لمنطقة أزواد.

٢ ــ انسحاب جزئي للقوات المالية من المنطقة.

٣ ــ منصب وزير في الحكومة المركزية في باماكو.

وفي ٢١ جمادى الآخرة ١٤١١ هـ (٧ كانون الثاني ١٩٩١ م) جرى لقاء بين الرئيس موسى تراوري وممثلي الجبهة تحت إشراف الجزائر وذلك في مدينة «تامانراست» في جنوبي الجزائر، وتمّ التوقيع على اتفاقية، ولكن بعد شهرين أُطيح بنظام موسى تراوري بانقلابٍ عسكري، وجاء إلى السلطة (أحمدو توماني توري) الذي ينتمي إلى قبيلة «الكوروبيروه» التي تُعادي العرب والطوارق. ووقعت مذابح في تومبوكتو في ١٩ شوال ١٤١١ هـ (٣ أيار ١٩٩١ م).

وتتهم مالي جارتها موريتانيا في مساعدة جبهة تحرير أزواد، وإيوائهم.

الصراع العقيدي:

يُشكل المسلمون ٩٣٪ من مجموع سكان البلاد، وهم معظم القبائل.

وتصل نسبة الوثنيين إلى ٦٪ من مجموع السكان، وأكثرهم من قبائل الجنوب، وفي الغابات في أعالي نهر النيجر.

أما النصارى فلا تزيد نسبتهم على ١٪ وهم الذين استطاع المستعمرون الصليبيون والإرساليات التنصيرية التأثير عليهم بتحقيق مصالحهم، وأهوائهم، وشهواتهم. ويخضع أكثر النصارى للكنيسة الرومانية الكاثوليكية. وفي مالي كاتدرائية واحدة وخمسة كنائس. وكان يُقدّر عدد النصارى في ٢٣ جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ (٣١ كانون الأول ١٩٨٨ م) ٦٥,٢٦٦ إنسان، وهو ما يعادل ٠,٩٪ من مجموع السكان، حسب تقديرات الإرساليات التنصيرية التي تعتمدها الأمم المتحدة.

وهناك مراكز تنصير أخرى للبروتستانت تسيطر عليها المؤسسات الأمريكية، وتخضع لإداراتين، ويُقدّر عدد البروتستانت بـ (٣٧٠) نصرانياً.

ولما كان المسلمون يُشكّلون الغالبية العظمى من السكان لذا لا يمكن أن يكون هناك صراع عقيدي صريح، ولكن عندما جاء المستعمرون الصليبيون عملوا على بثّ النصرانية بين الوثنيين، وقرّبوهم إليهم، وقدّموهم على المسلمين، ولعبت الإرساليات التنصيرية دوراً كبيراً في هذا، واستطاعت أن تحصل على بعض النجاح، حيث كسبت بعض الجماعات منهم بالإغراءات، وعملت على إبعاد بعض المسلمين عن عقيدتهم، عن طريق المال والجنس، ولم تستطع تنصيرهم، وعمل هؤلاء الأعوان جميعاً ودعمتهم الكنائس، وأيّدهم المستعمرون وأخذوا يعملون ضدّ الإسلام بصورةٍ خفيّةٍ بالإشاعة، واللهو، وبوضع المناهج العلمانية و...

وقام رئيس النصارى البابا يوحنا بولس الثاني بزيارة بلاد مالي، وخطب في باماكو يوم ١٧ رجب ١٤١٠ هـ (١٢ شباط ١٩٩٠ م) ورحّب بالنشاط النصراني الذي دخل البلاد عام ١٩١٥ م.

الصراع الحزبي:

لم يكن هناك صراع حزبي بالمعنى المعروف، إذ أن السائد قيام حزبٍ واحدٍ، هو الحزب الحاكم، ففي أول الأمر كان حزب الاتحاد السوداني الذي تزعّمه موديبو كيتا، وكان فرعاً من حزب التجمع الديمقراطي الإفريقي الذي أسّسه (فيلكس هوفويه بوانيه) في ساحل العاج. وكان حزب الاتحاد السوداني هو المسيطر على المنظمات والجماعات كافةً في مالي.

ولما وقع الانقلاب الأول بقيادة موسى تراوري في ٢٨ شعبان ١٣٨٨ هـ (١٩ تشرين الثاني ١٩٦٨ م) حُلّ الحزب، والمنظمات، والمؤسسات كافةً التي تتبع الحزب السابق، وبرزت لجنة التحرير الوطني العسكرية، ثم أنشأت السلطة حزب الاتحاد الديمقراطي الشعبي المالي في ربيع الثاني ١٣٩٩ هـ (آذار ١٩٧٩ م)، وبقي الحزب الوحيد، والمهيمن

على المجلس الوطني الذي يضم مائة عضو، وعلى المكتب التنفيذي الذي يشمل ثمانية عشر عضواً، ويُدار الحزب مباشرة من قبل أمينه العام رئيس الدولة موسى تراوري، وهو وحده صاحب القرار في كل شأن.

كما يوجد الاتحاد النسائي الوطني المالي الذي ترأسه السيدة سوروكيانو، وتشغل منصب الأمين العام فيه مساران كوناتي ديكو.

وهناك اتحاد الشباب الوطني المالي، وهي حركة شباب، ويشغل منصب الأمين العام أحمد داود داديالو. وهذان الاتحادان ليسا سوى بعض منظمات الحزب الحاكم.

والواقع أنه توجد بعض تنظيمات للمعارضة، وكان أهمها عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠م) هو:

١ - لجنة الدفاع والتحرير الديمقراطي المالية، وتعيش أكثر قواعدها في باريس بفرنسا.

٢ - الجبهة الديمقراطية الوطنية المالية.

٣ - الحزب المالي الديمقراطي الثوري.

٤ - جبهة تحرير أزواد. وهي التي تبرز على الساحة الحالية اليوم، وتقوم ببعض العمليات، وتُطالب بالاستقلال الذاتي، وتتعرّض القبائل الممثلة فيها إلى مذابح رهيبة في منطقة أزواد، وفي مدينة تومبوكتو.

وبعد الانقلاب الأخير حلّ حزب الاتحاد الديمقراطي الشعبي المالي ومنظماته كافة. والله أعلم ما سيكون.





لمحة عن بوركينافاسو قبل إلغاء الخلافة

جاءت قبائل من شرقي إفريقية في القرن الرابع الهجري، وأقامت في المنطقة المعروفة اليوم باسم بوركينافاسو، وحملت اسم «الموسي» وكانت على الوثنية، وأقامت عدة ممالك صغيرة في تلك الأراضي، برئاسة زعماء تلك القبائل، وسادة منتجعات المياه، وأطلق على ملوكها اسم «مورونابا»، واستمر ذلك ما يقرب من ثلاثة قرونٍ. وانتشر الإسلام فيما حولها، حتى بقيت هذه القبائل كأنها جزيرة وثنية ضمن بلادٍ تدين أكثرية أهلها بالإسلام. ووقفت أمام انتشار الإسلام، وتصدّت للقبائل المسلمة، وحالت دون التقاء أفراد من تلك القبائل مع أبنائها، وقاتلت الممالك الواسعة التي قامت في تلك الجهات، ومع ذلك خضعت أجزاء من أراضي بوركينافاسو اليوم إلى حكم مملكة مالي القديمة، ثم إلى مملكة صنغاي، ومع ذلك فلم ينتشر الإسلام في ربوع تلك الديار وبين قبائل الموسي إلا قليلاً، وذلك في القرن الثامن الهجري.

وضعفت الدول الإسلامية التي قامت في المنطقة، وأخذ المستعمرون الصليبيون يتسلّلون إلى الداخل، وكان الفرنسيون قد سبقوا غيرهم بالوصول إلى هذه الجهات، ووجدوا مملكةً لتلك القبائل في «واغادوغو» يحكمها ملوك يُطلق عليهم «مورنابا» فوقّعوا معهم اتفاقية حمايةٍ عام ١٣١٤ هـ (١٨٩٦ م)، واتخذت فرنسا من هذه الاتفاقية ذريعةً لجعل المنطقة تحت سيطرتها، وفي عام ١٣٢٢ هـ (١٩٠٤ م) ضمّتها مع النيجر وجعلت منهما

مستعمرةً واحدةً اسمتها فولتا العليا والنيجر.

ثم رجعت فرنسا، وفصلت النيجر عنها، وجعلت منها مستعمرةً خاصةً أطلقت عليها اسم فولتا العليا، لأن أنهار فولتا الأسود، وفولتا الأحمر، وفولتا الأبيض كلها تنبع منها، وتُعدّ أراضيها المجاري العليا لهذه الأنهار.

وفي هذه الأثناء زاد انتشار الإسلام إذ وقف المسلمون في وجه المستعمرين الصليبيين، وانضمّ إلى جانبهم بعض أبناء البلاد، فاحتكّوا بهم فاعتنقوا الإسلام، على حين عملت فرنسا على عزل الوثنيين، وقرّبتهم لتستفيد منهم ضدّ المسلمين، وخوفاً من اعتناقهم الإسلام.

واتبعت فرنسا سياسةً صليبيةً حاقدةً، واستعماريةً جشعةً إذ فتحت الباب على مصراعيه للإرساليات التنصيرية، وجعلت البلاد مسرحاً لها، وأطلقت يدها، وحمتها، وفي الوقت نفسه حرّضت الوثنيين ضدّ المسلمين ودعمتهم، ووضعت مناهج التعليم بما يتفق وإبعاد المسلمين عن دينهم، وترمي من تنفيذ المخططات الاستعمارية إذلال السكان، وإشعارهم بعقدة النقص، ومحاولة تقليد النصارى الأوروبيين. كما عملت على استغلال ثروات البلاد، وجعل المنطقة سوقاً للبضائع الفرنسية.

الفصل الأول



من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

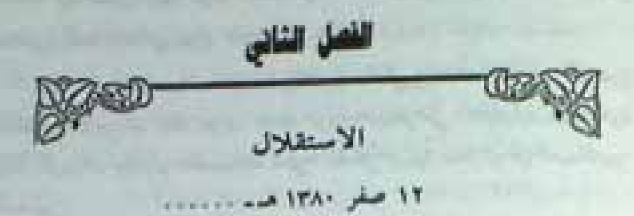
٢٧ رجب ١٣٤٢ - ١٢ صفر ١٣٨٠ هـ.
٣ آذار ١٩٢٤ - ٥ آب ١٩٦٠ م.

تحرّك المسلمون نتيجة السياسة الاستعمارية التي اتبعتها فرنسا، وقاموا بثورةٍ فما كان من المستعمرين إلا أن جزّأوا البلاد، وألحقوها بمستعمراتهم الأخرى، حيث ضمّوا أجزاء إلى مالي، وأخرى إلى النيجر، وثالثةً إلى ساحل العاج وذلك في ٥ جمادى الأولى ١٣٥١ هـ (٥ أيلول ١٩٣٢ م)، وامّحت بذلك منطقة كانت قائمة، وزال اسم فولتا العليا من المصورات. واستمّر ذلك مدة خمسة عشر عاماً، إذ بعد الحرب العالمية الثانية، وفي ١٨ شوال ١٣٦٦ هـ (٤ أيلول ١٩٤٧ م) أعيدت دولة فولتا العليا بالحدود نفسها التي كانت عليها قبل توزيعها، ولم ينته العام حتى جرت انتخابات، واختار السكان لهم جمعيةً وطنيةً، ولكن بقيت تحت إشراف فرنسا بشكلٍ تامٍ مايقرب من عشر سنواتٍ.

وأقيمت أول حكومةٍ للحكم الذاتي في ١٩ شوال ١٣٧٦ هـ (١٨ أيار ١٩٥٧ م)، وجاء بعدها ديغول إلى حكم فرنسا، وطرح دستوره المعروف، ووافقت عليه فولتا العليا فأصبحت في ٣٠ جمادى الأولى ١٣٧٨ هـ (١١ كانون الأول ١٩٥٨ م) عضواً في الجماعة الفرنسية. ووضع دستور للبلاد في ٢٠ شعبان ١٣٧٨ هـ (٢٨ شباط ١٩٥٩ م) وتمّت الموافقة عليه في اقتراعٍ عام أجري في ٦ رمضان ١٣٧٨ هـ (١٥ آذار ١٩٥٩ م).

انتخبت الجمعية التشريعية التي تتألف من خمسةٍ وسبعين عضواً، واختار أعضاؤها من بينهم (موريس ياميغو) رئيساً للجمهورية، وتولّى بنفسه رئاسة الوزارة، وأعلن قيام جمهورية فولتا العليا، واستقلالها في ١٢ صفر ١٣٨٠ هـ (٥ آب ١٩٦٠ م).

الفصل الثاني



الاستقلال

١٢ صفر ١٣٨٠ هـ ....

٥ آب ١٩٦٠ م.........

قُبلت جمهورية فولتا العليا عضواً في الأمم المتحدة في ٢٩ ربيع الأول ١٣٨٠ هـ (٢٠ أيلول ١٩٦٠ م)، ولم تمض سوى مدةٍ وجيزةٍ على الاستقلال حتى قام أول انقلاب عسكري بقيادة رئيس الأركان العقيد «سانغولي لاميزانا» فأطاح بحكومة «موريس ياميغو»، وعلّق العمل بالدستور، ونصّب نفسه رئيساً للدولة، وحلّ المجلس الوطني، وأنشأ المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ومُنعت النشاطات السياسية من غرة جمادى الآخرة ١٣٨٦ هـ (١٦ أيلول ١٩٦٦ م) واستمر ذلك حتى رمضان ١٣٨٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٦٩ م).

حاول الرئيس السابق «موريس ياميغو» استغلال تصرّفات العسكريين، فعمل عام ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م) على استعادة الحكم المدني، وشكّل وزارةً مدنيةً، غير أن محاولته باءت بالفشل، واسترد الرئيس العسكري العقيد «سانغولي لاميزانا» السلطات كافةً، وقبض على الحكم بيدٍ من حديدٍ، ووضع دستوراً جديداً، وتمت الموافقة عليه بعد استفتاء عام جرى في ٣٠ ربيع الأول ١٣٩٠ هـ (٤ حزيران ١٩٧٠ م) على أساس العودة إلى الحكم المدني بعد مرحلةٍ انتقاليةٍ مدتها أربع سنواتٍ بإدارةٍ عسكريةٍ ومدنيةٍ مشتركةٍ.

وجرت الانتخابات النيابية في ٢٢ شوال ١٣٩٠ هـ (٢٠ كانون الأول ١٩٧٠ م) حصل فيها حزب اتحاد فولتا الديمقراطي على ٣٧ مقعداً من مجموع المقاعد التي يبلغ عددها ٥٧ مقعداً.

وفي ذي القعدة ١٣٩٠ هـ (كانون الثاني ١٩٧١ م) عيّن الرئيس «سانغولي لاميزانا» قائد حزب اتحاد فولتا الديمقراطي «جيرارد أودراوغو» رئيساً للوزراء، وتسلّم منصبه بعد شهر، وشكّل وزارةً مشتركةً من العسكريين والمدنيين.

ووصلت الخلافات بين الحكومة والمجلس الوطني في أواخر عام ١٣٩٣ هـ (نهاية عام ١٩٧٣ م) إلى طريقٍ مسدود، فأعلن الرئيس في مطلع عام ١٣٩٤ هـ (شباط ١٩٧٤ م) أن الجيش قد استولى على السلطة ثانية، وأقال رئيس الوزراء، وحلّ المجلس الوطني، وجمّد النشاطات السياسية، وتولّى بنفسه رئاسة الوزراء وحظر النظام العسكري الأحزاب السياسية، واستبدل المجلس الوطني بالمجلس الاستشاري الوطني للإصلاح، الذي تشكّل في جمادى الآخرة ١٣٩٤ هـ (تموز ١٩٧٤ م) وضمّ خمسة وستين عضواً سمّاهم الرئيس.

وسمح للأحزاب السياسية بمزاولة نشاطها بدءاً من الأول من شهر ذي القعدة ١٣٩٧ هـ (١٢ تشرين أول ١٩٧٧ م) وجرى بعد شهرٍ استفتاء شعبي على مسودة دستورٍ يقضي بالعودة إلى الحكم المدني الديمقراطي.

اشتركت أربعة أحزاب في الانتخابات التي جرت في جمادى الأولى ١٣٩٨ هـ (نيسان ١٩٧٨ م)، وقد فاز حزب اتحاد فولتا الديمقراطي، بثمانية وعشرين مقعداً على حين حصل حزب الاتحاد الوطني للدفاع عن الديمقراطية على ثلاثة عشر مقعداً، وبعد شهرٍ أي في جمادى الآخرة (أيار) أعيد انتخاب الرئيس «سانغولي لاميزانا» رئيساً للجمهورية. والتفت الأحزاب السبعة في ثلاثة تحالفات، وكان حزب الاتحاد الوطني للدفاع عن الديمقراطية يمثل المعارضة، كما كان حزب اتحاد الفولتا التقدمي في صف

المعارضة. وفي شعبان ١٣٩٨ هـ (تموز ١٩٧٨ م) انتخب المجلس الوطني «جوزيف كونومبو» زعيم حزب اتحاد الفولتا الديمقراطي رئيساً للوزراء.

حاولت حكومة «جوزيف كونومبو» تقريب وجهات نظر المجموعات المختلفة لمعالجة أوضاع الاقتصاد المتدهورة، والتي اعترضت تصرفات العسكريين، واتحاد التجار سبيل تقدّمها. وكذلك كان لبعض أعضاء المجلس الوطني دور في ذلك التدهور، وعانى الناس قلقاً عام ١٣٩٩ - ١٤٠٠ هـ (١٩٧٩ - ١٩٨٠ م) من سوء الأوضاع المادية.

وفي مطلع عام ١٤٠١ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٠ م) قام الجيش بحركة انقلابٍ لم ترق فيها دماء بقيادة العقيد «ساي زيربو» قائد منطقة «واغادوغو» عاصمة البلاد، والذي شغل في مرحلة الحكم العسكري السابقة منصب وزير الخارجية. وتشكّلت لجنة عسكرية تضمّ واحداً وثلاثين عسكرياً للنمو الوطني.

وفي صفر ١٤٠١ هـ (٣١ كانون الأول ١٩٨٠ م) شكّل النظام الجديد حكومةً وطنيةً تضمّ عسكريين ومدنيين. وعلّق العمل بالدستور، وحلّ المجلس الوطني، وحظر النشاط السياسي، والأحزاب، وفرض منع التجول. وواجه العقيد «ساي زيربو» معارضةً عنيفةً من اتحاد التجار، وهذا ما أدّى إلى تجميد أعمال الاتحاد. ومنع الإضراب من شهر محرم ١٤٠٢ هـ (تشرين الثاني ١٩٨١ م) إلى ربيع الثاني ١٤٠٢ هـ (شباط ١٩٨٢ م).

وفي شهر محرم ١٤٠٣ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٢ م) جرى انقلاب عسكري بقيادة العقيد «جان بابتيست أودراوغو»، وذهب ضحية ذلك خمسة أشخاص، وحلّ النظام العسكري الجديد اللجنة العسكرية السابقة، وشكل حكومةً يغلب عليها العنصر المدني، وأنشأ مجلس تحية الشعب.

وتمّ اعتقال عدة شخصيات من المعارضة من المدنيين والعسكريين على حد سواء وذلك في جمادى الأولى ١٤٠٣ هـ (شباط ١٩٨٣ م) إثر

بوجاه انكشاف مؤامرة لإعادة حكومة «ساي زيربو»، وأصبح الصراع عنيفاً داخل مجلس تحية الشعب من أجل السلطة.

وفي شعبان ١٤٠٣ هـ (أيار ١٩٨٣ م) أعلنت بعض العناصر من الحزب الراديكالي اليسارية داخل الحكومة بما في ذلك رئيس الوزراء النقيب «توماس سانكارا» والذي تسلّم منصبه مؤخراً، والعقيد «جان بابتيست أودراوغو» أعلنوا عن تركهم القوات المسلحة، ومجلس تحية الشعب، وانسحابهم من الحياة السياسية نهائياً، وقد احتجز النقيب توماس سانكارا وبعض مؤيديه في «بو» بالقرب من الحدود مع دولة غانا تحت قيادة النقيب «بليزكومباري»، غير أنه أطلق سراحهم بعد أسبوعين.

وقام توماس سانكارا بانقلابٍ عسكريٍ ذهب ضحيته حوالي خمسة عشر رجلاً، ونتيجة ذلك وصل إلى السلطة، وفرض الإقامة الجبرية على رجال المعارضة، وفرض منع التجول بشكلٍ صارمٍ، وأنشأ حزب المجلس الثوري الوطني، وأصبح النقيب بليزكومباري رجل الدولة الثاني، وتسلّم منصب وزير الدولة لشؤون الرئاسة، وشكّل الحكم «لجان الدفاع عن الثورة» وشجّع المواطنين للانضمام إليها لتكون القواعد الشعبية التي يستند عليها نظام الحكم القائم.

اعتقل الرئيس الأسبق «ساي زيربو» عندما حاول مؤيدوه الإطاحة بالحكومة الجديدة في ذي الحجة ١٤٠٣ هـ (أيلول ١٩٨٣ م)، ثمّ أعلنت الوزارة عن إجراءاتٍ إصلاحيةٍ في الإدارة، والقضاء، والجيش، وتمّ تشكيل لجنةٍ شعبيةٍ عسكريةٍ للنظر في قضايا الإخلال بالنظام، وقُدّم عدد من السياسيين السابقين بما فيهم ساي زيربو إلى المحكمة.

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٤ هـ (آذار ١٩٨٤ م) قام اتحاد المعلمين بإضرابٍ مدة ٤٨ ساعة احتجاجاً على اعتقال ثلاثةٍ من قادة الاتحاد.

وتمّ إعدام ثلاثة أشخاص في رمضان ١٤٠٤ هـ (حزيران ١٩٨٤ م) اتهموا بالتآمر للإطاحة بنظام الحكم القائم، واتهم الرئيس «توماس سانكارا»

جبهة فولتا التقدمية والتي تتألف من أكثريةٍ كانت سابقاً في اتحاد فولتا التقدمي، وبالاشتراك مع مجموعاتٍ يساريةٍ أخرى على المؤامرة لقلب نظام الحكم، وادّعى أن العملية قد دعمت من فرنسا، ومن قواتٍ أجنبيةٍ أخرى، وأنكرت فرنسا بشكلٍ حازمٍ هذا الادعاء بأن يكون لها أي يدٍ في مثل هذه الحركة، وتعرّضت العلاقة بين البلدين إلى شيء من الفتور.

وفي الذكرى الأولى لوصول «توماس سانكارا» إلى السلطة في ذي القعدة ١٤٠٤ هـ (آب ١٩٨٤ م) أعلن أن اسم البلاد سيصبح منذ الآن «بوركينا فاسو» أي أرض الرجال المصلحين، ووُضع علم جديد للبلاد، ونشيد وطني جديد. وفي نهاية الشهر نفسه، ومع ظهور الانشقاق داخل مجلس تحية الشعب أعاد توماس سانكارا تشكيل الوزارة محاولاً القضاء على نفوذ الجناح الماركسي في المجلس، والذي أصبح يُشكّل معارضةً للرئيس، ولفكره الشعبي، والذي أخذ اسم الائتلاف الوطني للتطور.

وقد واجه نظام «توماس سانكارا» معارضةً من اتحاد التجار، ومن الائتلاف الوطني للتطوّر الذي تمّ اعتقال أمينه العام في ربيع الثاني ١٤٠٥ هـ (كانون الثاني ١٩٨٥ م) لأنه اتهم مجلس تحية الشعب باختلاس أموال الشعب، كما احتجزت الدولة بعد شهرٍ عشرين عضواً من الاتحادات لتنظيم ورقة احتجاج ضدّ إجراءات التقشف. وظهر دور «لجان الدفاع عن الثورة» واضحاً في فرض هيبة الحكومة في المناطق الريفية، وفي تنظيم الشؤون المحلية، وفي إبراز قيادة الرئيس توماس سانكارا.

رفعت الحكومة نظام منع التجول في ذي القعدة ١٤٠٥ هـ (آب ١٩٨٥ م) بعد مضي سنتين كاملتين على سريان مفعوله.

وفي عام ١٤٠٦ هـ (١٩٨٦ م) جرت محاولات مكثفة للنهوض بالاقتصاد والعمل على تطوير الريف، وهذا ما زاد من توتر العلاقات بين الحكومة وبين اتحاد التجار على الرغم من صدور عفوٍ عام عن السجناء السياسيين جميعاً في شهر صفر ١٤٠٧ هـ (تشرين الأول ١٩٨٦ م).

وفي منتصف عام ١٤٠٧ هـ (كانون الثاني ١٩٨٧ م) أعلن أن الإصلاح سيشمل إجراءات التقشف، ونظام الضرائب، ومؤسسات القطاع العام، كما تمّ استرداد الضرائب وهذا ما أدّى إلى إغلاق بعض المصالح الصغيرة، وأغلقت بعض الحانات التجار، ومنها التي تمّ رفع الحظر عنها في العفو العام الذي صدر قبل بضعة شهور قد عاد الحجر عليها بتهمة القيام بنشاطات ثورية معاكسة. كما اعتقلت سومان توري ثانية، وكان العفو السابق قد شملها فخرجت من السجن.

وبمناسبة الذكرى الرابعة لوصول توماس سانكارا إلى السلطة في شهر ذي الحجة ١٤٠٧ هـ (آب ١٩٨٧ م) وفي الخطاب الذي ألقاه بهذه المناسبة عمل على وحدة القوى السياسية في البلد.

عاد عدم الانسجام يظهر في مجلس تحية الشعب، وبدا ذلك واضحاً في إعادة تشكيل الحكومة حيث فقد عدد من الوزراء مناصبهم، وهم ممن ينضوي تحت لواء الاتحاد الشيوعي الذي أعيد إنشاؤه.

وفي ٢٢ صفر ١٤٠٨ هـ (١٥ تشرين الأول ١٩٨٧ م) قام النقيب بليز كومباري نائب الرئيس توماس سانكارا بانقلاب دموي استولى فيه على السلطة وقتل مباشرة رئيس الجمهورية توماس سانكارا وثلاثة عشر شخصاً من المقرّبين إليه، وحلّ مجلس تحية الشعب، وأغلقت حدود بوركينافاسو ومواتئها الجوية لمدة أسبوعين، وفرض منع التجول وبقي ساري المفعول ثلاثة أشهر ونصف، ونعت الرئيس السابق بالإنسان المتسلط، وتعهّد باستمرار النهج الثوري الذي ضاع في العهد السابق، وأعلن أن ثقة الشعب بالثورة ستعود بتحسين السياسة الاقتصادية.

وضمت الوزارة التي شكلت في ٩ ربيع الأول ١٤٠٨ هـ (٣١ تشرين الأول ١٩٨٧ م) سبعة وعشرين وزيراً، منهم سبعة وزراء فقط من الحكومة السابقة، وأربعة عسكريين فقط. وأصبح بليزكومباري رئيساً للدولة، ورئيساً للجبهة الشعبية.

وقام عصيان محدود في منطقة كودوغو قرب العاصمة وعلى بعد ثمانين كيلومتراً منها بتحريض من النقيب بوكاري كابوري، غير أن العصيان قد فشل وفرّ المحرض عليه إلى غانا. وظلّ الحزن بادياً على موت الرئيس السابق توماس سانكارا.

وظهرت حركة مقاومة سرية للنظام الجديد في أواخر ربيع الأول ١٤٠٨ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٧ م). وتم اعتقال الكثير من المقربين إلى الرئيس السابق، ومن أفراد أسرته، ومن الوزراء السابقين، ودون أن يُقدّموا للمحكمة. ورفضت الجبهة الشعبية ما أذاعته منظمة حقوق الإنسان والعفو الدولي بأن بعض المعتقلين قد تعرّضوا للتعذيب الشديد. وبعد الانقلاب تمّ الإفراج عن سومان توري مباشرة.

أعلن في رجب ١٤٠٨ هـ (آذار ١٩٨٨ م) ضرورة سحب السلاح من لجان الدفاع عن الثورة، واستبدالها باللجنة الثورية تحت قيادة النقيب وأرسين يو بوغنيسان.

وفي مطلع عام ١٤٠٩ هـ (آب ١٩٨٨ م) أعيد تشكيل مجلس الوزراء، وعُيّن عدد من الوزراء المدنيين لمراقبة تنفيذ البرنامج الاقتصادي للجبهة الشعبية، واكتفى بليزكومباري بمنصب رئاسة الدولة. وقاد في الشهر نفسه حملة ضدّ الكسل وعدم النشاط بين الموظفين.

وفي ذي القعدة ١٤٠٨ هـ (حزيران ١٩٨٨ م) أطلق سراح معظم أولئك الذين تمّ احتجازهم بعد انقلابه الذي قام به في ٢٢ صفر ١٤٠٨ هـ (١٥ تشرين الأول ١٩٨٧ م).

وفي جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ (كانون الأول ١٩٨٨ م) تمّ إعدام سبعة ضباط اتهموا بمساندة النقيب بوركاري كابوري الذي قام بعصيان في منطقة كودوغو، وثبتت عليهم تهمة قتل الضابط الذي قمع ذلك العصيان. وتوفي خمسة آخرون من أعوان الرئيس السابق توماس سانكارا في السجن في جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٩٨٩ م).

وفي رمضان ١٤٠٩ هـ (نيسان ١٩٨٩ م) تمّ إنشاء جماعة سياسية جديدة يطلق عليها «المنظمة الديمقراطية الشعبية وحركة العمل» تحت قيادة «كلمنت أمارو أودراغو» القائد السابق لاتحاد المجتمعات البوركانية، والتي نشأت مع انشقاق آخر عن اتحاد المجتمعات عُرف باسم الاتحاد الشيوعي، وقد أعلنوا ولاءهم للمنظمة، وكان من المفروض طرد أعضاء المنظمة من المكتب الوزاري في الشهر نفسه، غير أنه قد عُيِّن «كلمنت أمارو أودراغو» مندوباً وزارياً للجنة التنسيق للجبهة الشعبية.

وأعلن العفو العام عن السجناء السياسيين، وفيهم عدد من أعوان الرئيس السابق توماس سانكارا إضافة إلى أن العقوبات قد خُفِّفت عن مخالفي الأنظمة والقوانين، وقد صدر العفو في مطلع عام ١٤١٠ هـ (آب ١٩٨٩ م)، ومن ناحيةٍ ثانيةٍ أذاعت منظمة حقوق الإنسان الدولية أن السجناء السياسيين قد قدّموا لمحاكمةٍ قصيرةٍ ومستعجلةٍ ولا زالوا رهن الاعتقال.

وصدر بلاغ في صفر ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م) أن القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة، وزير الدفاع الشعبي والأمن العميد «جان بابتيست بوكاري لينغاني»، ووزير الاقتصاد النقيب «هنري زونغو» قد نُفِّذ فيهما حكم الإعدام، وكلاهما كان عضواً بارزاً في الانقلابين السابقين، كما نُفِّذ حكم الإعدام باثنين آخرين معهما لاكتشاف تورّطهم في محاولة انقلابٍ للإطاحة بنظام الحكم القائم عند عودة الرئيس بليزكومباري من رحلته إلى الشرق الأقصى. وكان هناك اعتقاد واسع بأن الضابطين المذكورين كانا معارضين لسياسة الرئيس تجاه المؤسسات الخاصة. وكان من بين المحتجزين أيضاً سومان توري، وأمين عام الدولة بعد انقلاب بليزكومباري وهو «جان بادتوي»، وتولى الرئيس بليزكومباري بنفسه الدفاع الشعبي والشؤون الأمنية في الوزارة التي تشكلت بعد ذلك.

العلاقات الخارجية:

١ ـ **مع مالي**: كان هناك نزاع على شريطٍ حدوديٍ في منطقة «أغاشيه» بين

بوركينافاسو ومالي، ويبلغ طول هذا الشريط ١٦٠ كيلو متراً، وقيل إن هذا الشريط يحوي على الكثير من المعادن، وزاد التوتر بين الحكومتين في رمضان ١٤٠٥ هـ (حزيران ١٩٨٥ م)، وأدّى الأمر إلى صدامٍ بين قوات البلدين في ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ (كانون الأول ١٩٨٥ م)، واستمّر القتال ستة أيام، وذهب ضحيته خمسون رجلاً، وعُرض الأمر على محكمة العدل الدولية، فأصدرت قرارها في جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م)، بضرورة سحب قوات الطرفين من المنطقة المتنازع عليها، واستؤنفت العلاقات السياسية بين البلدين في شوال ١٤٠٦ هـ (حزيران ١٩٨٦ م)، وتمّ تطبيق حكم المحكمة الدولية في ربيع الثاني ١٤٠٧ هـ (كانون الأول ١٩٨٦ م)، وهو اقتسام المنطقة المتنازع عليها بين البلدين بالتساوي، وفرضت بوركينافاسو سيادتها على المنطقة التي تقع شرق «بيلي».

٢ ـ **مع غانا**: أقامت بوركينافاسو اتصالاتٍ مكثّفةً مع جارتها غانا، وتمت سلسلة من التعاون والاتفاقيات الأمنية بين البلدين في ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م)، وجرت اقتراحات مبدئية لإقامة وحدةٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ حقيقية بين الدولتين، وأعلن عن ذلك في ذي الحجة ١٤٠٦ هـ (آب ١٩٨٦ م)، ثم سادت العلاقات بين الدولتين بعد انقلاب كومباري.

٣ ـ **مع بنين**: كانت العلاقات وثيقةً بين بوركينافاسو وجارتها بنين، وعقدت اجتماعات قمةٍ لقادة دول: بوركينافاسو، بنين، غانا، ليبيا بشكل منتظم لتأكيد الوحدة الثورية.

٤ ـ **مع التوغو**: ساهمت بوركينافاسو وغانا بدعم محاولة انقلاب جرت في التوغو وبقيت العلاقات متوترة عدة شهور بين بوركينافاسو والتوغو، وقد دعمت توغو الانقلاب ضد نظام حكم توماس سانكارا. وعندما تسلّم بليزكومباري السلطة بانقلابٍ دموي، أدانت بعض الدول هذا الانقلاب، ومنها: غانا، والكونغو، والغابون، وقام الرئيس الجديد بليزكومباري ومعه بعض أعضاء

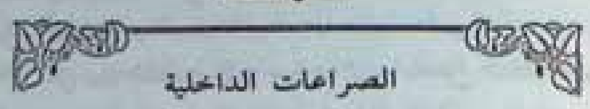
بارزين في الجبهة الشعبية بزيارة الدول المجاورة كمحاولةٍ لتأييد النظام الجديد في بوركينافاسو، وقد زار التوغو، وساحل العاج.

وأعلنت ليبيا أن رغبتها المحافظة على صلاتٍ وطيدةٍ مع الجبهة الشعبية، الحزب الحاكم في بوركينافاسو.

وشهدت العلاقات بعض التوتر بين بوركينافاسو وبين كل من فرنسا وغانا لادعاءات بوركينافاسو أن الدولتين قد ساهمتا في دعم محاولة الانقلاب ضد كومباري التي جرت في صفر عام ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م)، مع أن فرنسا تُعدّ الدولة الأولى في علاقاتها التجارية مع بوركينافاسو.

وعلى الرغم من تحسّن العلاقات بين بوركينافاسو وغانا نتيجة الاجتماعات بين قادة البلدين في منتصف عام ١٤٠٨ هـ (أوائل عام ١٩٨٨ م)، واستمّر الرئيس بليزكومباري في جولاته في منتصف عام ١٤١١ هـ (أواخر عام ١٩٩٠ م) لكسب التأييد لنظامه إلا أن سمعته الدولية لم تكن حسنةً لطغيانه وبطشه في قمع محاولة الانقلاب عليه في صفر ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م).

الفصل الثالث



الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة بوركينافاسو ٢٧٤.٢٠٠ كيلو متراً مربعاً، وهي دولة قارية بعيدة عن مياه البحار والمحيطات، تجاور عدداً من الدول، وتبلغ طول حدودها معها ٣.١٩٢ كيلو متراً، منها ألف كيلومتر مع مالي، و٥٨٤ كيلو متراً مع ساحل العاج، و ٥٤٨ كيلو متراً مع غانا، و ١٢٦ كيلو متراً مع التوغو، و ٣٠٦ كيلو مترات مع بنين، و٦٢٨ كيلو متر مع النيجر.

ويبلغ عدد سكانها حسب تقديرات ١٤١٢ هـ (١٩٩١م) ثمانية ملايين وسبعمائة ألف إنسان، وبذا تكون كثافة السكان فيها حوالي ٣٢ شخصاً في الكيلو المتر المربع الواحد.

الصراع العنصري:

تسكن بوركينافاسو قبائل كثيرة قد يزيد عددها على الأربعين جماعة، ولكن أهمها وأكثرها عدداً قبائل «الموسي» التي تتوزّع في معظم أنحاء البلاد وخاصة في الوسط من الشمال إلى الجنوب، ويشكل أبناؤها ٣٥٪ من مجموع السكان، ولا تصل نسبة غيرها إلى ١٠٪، ومن أكبرها: قيرونسي، وسينوفو، ولوبي، وبوبو، والفولاني، والماندينغ، والهاوسا، والطوارق.

ولما كان هذا التوزّع لذا لا نجد صراعاً عنصرياً واسعاً إذ أن قبائل الموسي لها السيطرة والنفوذ. ولما كان أكثر هذه القبائل لا يزال على الوثنية

لذا لم يقف الاستعمار الفرنسي منها موقف العداء، بل عمل على دعمها، وإبقاء الهيبة لها، وإن سعى وحثَّ الجماعة الوثنية منها للوقوف في وجه الجماعة التي اعتنقت منها الإسلام.

الصراع العقيدي:

لم تكن نسبة المسلمين لتزيد على ٤٠٪ من مجموع السكان عندما جاء المستعمرون الصليبيون، وكانت تتمثّل في قبائل الفولاني، والماندينغ، والهاوسا، والبل، وبعض بطون من قبائل الموسي. وحارب المسلمون الدخلاء، ووقف إلى جانب المسلمين بعض السكان فاعتنقوا الإسلام بالاختلاط والمعرفة الصحيحة فارتفعت نسبة المسلمين ٤٥٪، فلما سيطر الغزاة وقف انتشار الإسلام نتيجة السياسة الصليبية التي سار عليها المستعمرون والحرب الضروس التي شنّوها على المسلمين، وأكثر من ذلك على من يعتقد الإسلام.

ولما جلا المستعمرون الصليبيون عن أرض بوركينافاسو عاد الإسلام إلى الانتشار رغم أن السياسة بقيت على ما كانت عليه، واستمرّ تنفيذ المخططات الصليبية، وأصبح أكثر من نصف قبائل الموسي من المسلمين، وغدت نسبة المسلمين ٦٥٪ من مجموع السكان.

ولا يزال ٢٥٪ من أبناء البلاد على الوثنية، وأكثرهم من قبائل الموسي.

ووصلت نسبة النصارى في بوركينافاسو إلى ١٠٪ نتيجة جهود الإرساليات التنصيرية، والسياسة الاستعمارية الصليبية التي منحت الحرية للمنصّرين، وقدّمت من تنصّر، وسلمتهم المراكز الحساسة، وأعطتهم الأرض، وأطلقت يد الإرساليات في فتح المدارس، وإقامة المشافي، ووضع المناهج، هذا إلى جانب نشر المفاسد وإطلاق العنان للشهوات وتيسير الأمور أمام أصحابها. وأكثر النصارى في بوركينافاسو من أتباع كنيسة الروم الكاثوليك نتيجة الاستعمار الفرنسي، ويقدّر عددهم بسبعمائة ألف

نصراني، كما يوجد ما يزيد على مائة ألف من أتباع الكنائس البروتستانتية.

وتقف الحكومات التي تعاقبت على السلطة في بوركينافاسو موقف المعاداة من الإسلام وأتباعه، إذ ليست إلا صنائع المستعمرين من نصارى، ووثنيين، وعلمانيي المسلمين، وأصحاب الأهواء والشهوات منهم. كما أن الضغط والحكم العسكري له دوره في كمّ الأفواه والوقوف في وجه الدعوة.

الصراع الحزبي:

لم يكن هناك صراع حزبي عنيف على الساحة في بوركينافاسو، وذلك لتعدد الانقلابات المتعاقبة، وكلما وقع انقلاب تبنّى قادته حزبهم الذي ينتمون إليه أو أنشأوا جماعةً خاصةً بهم لتدعم حكمهم، وقد تكون منظمةً عسكريةً، أو حزباً سياسياً، وربما تجمعاً مسلحاً يضمّ أفراداً مدنيين، يخضعون لتدريب عسكري، ويوزّع عليهم السلاح، يستفيدون من السلطة لتحقيق بعض مصالحهم، ولإرضاء غرورهم في حمل السلاح، وإظهار القوة، وتنفيذ آرائهم وربما متطلباتهم، وفي الوقت نفسه تستفيد منهم السلطة في دعم سلطانها، وإبراز شعبيتها عن طريقهم.

لم يكن الاستعمار الفرنسي الصليبي ليسمح بقيام أي تنظيم سياسي إن لم يكن يسير في فلكه، ويعمل على تنفيذ مخططه، ويتلقّى التوجيه منه، وإن كان ينادي بالوطنية، ويرفع شعار الابتعاد عن التبعية، ومحاربة الاستعمار، ولكن الواقع كان يكذبه إذ كانت هذه التنظيمات تسير على نهج المستعمرين، وتقلّدهم في أسلوب حياتهم، فيفقد أعضاؤها شخصياتهم، ويصبحون مع الزمن جزءاً من المجتمعات النامية لا يفكرون، ولا يحلّلون - مع الأسف - وما يكون في السر أكثر خطراً من حيث الارتباط، ومتابعة النظام.

كانت هناك عدة تنظيماتٍ سياسيةٍ عند الاستقلال، ولكن برز حزب اتحاد فولتا الديمقراطي كفرعٍ للتجمع الديمقراطي الإفريقي. وهو الذي تسلّم السلطة، وتسلّم زعيمه «موريس ياميغو» الحكم. وعندما قام الانقلاب

بزعامة «سانغولي لاميزانا» في غرة جمادى الآخرة ١٣٨٦ هـ (١٦ أيلول ١٩٦٦ م) ومنع النشاط الحزبي إلا أنه اضطر أن يُعطي رئاسة الوزارة إلى زعيم حزب اتحاد فولتا الديمقراطي «جيرارد أودراغو» رئاسة الحكومة.

وعاد سانغولي لاميزانا فسمح للأحزاب بالنشاط في الأول من ذي القعدة ١٣٩٧ هـ (١٢ تشرين الأول ١٩٧٧ م) وشاركت أربعة أحزاب بالانتخابات، وهي حزب اتحاد فولتا الديمقراطي، وحصل على ثمانية وعشرين مقعداً، والاتحاد الوطني للدفاع عن الديمقراطية وحصل على ثلاثة عشر مقعداً، وحزب اتحاد فولتا التقدمي، والمجموعة الشيوعية، كما وجدت أحزاب ثلاثة أخرى ذات اتجاه يساري. وشكّل أخيراً زعيم حزب اتحاد فولتا الديمقراطي «جوزيف كونومبو» الحكومة، واتخذ الاتحاد الوطني للدفاع عن الديمقراطية موقف المعارضة.

وفي مطلع عام ١٤٠١ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٠ م) وقع انقلاب جديد بقيادة «ساي زيربو» فمنع الأحزاب السياسية من النشاط، وشكّل لجنةً عسكريةً تضمّ واحداً وثلاثين عضواً تُشرف على الحكم.

وفي مطلع عام ١٤٠٣ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٢ م) وقع انقلاب آخر بقيادة العقيد «جان بابتيست اودراغو» فأنشأ مجلس تحية الشعب، وبدأ الصراع داخله عنيفاً.

وفي العام نفسه قام «توماس سانكارا» بانقلاب، وشكّل لجان الدفاع عن الثورة. ولكن بدأ الصراع داخل مجلس تحية الشعب، وانشقّ الجناح اليساري، وشكّل الائتلاف الوطني للتطور.

وفي ٢٢ صفر ١٤٠٨ هـ (١٥ تشرين الأول ١٩٨٧ م) قام «بليز كومباري» بانقلاب، وسحب السلاح من لجان الدفاع عن الثورة، وأنشأ اللجنة الثورية.

وظهرت «المنظمة الديمقراطية الشعبية حركة العمل» في رمضان ١٤٠٩ هـ (نيسان ١٩٨٩ م) بزعامة «كلمنت أمارو أودراغو» زعيم المجتمعات

في بوركينا السابق التي تجزأت بالانشقاقات فكان منها: «الاتحاد الشيوعي» و «المنظمة الديمقراطية».

وتوجد الآن المنظمات السياسية الآتية:

١ ـ الجبهة التقدمية في الفولتا: وهي تكتل سياسي لحزب اتحاد فولتا التقدمي مع بعض الأحزاب اليسارية الأخرى، وهي محظورة رسمياً، وأمينها العام «جوزيف ـ كي ـ زيربو» ويمارس نشاطه في المنفى.

٢ ـ مجموعة شيوعي بوركينا، وأمينها العام «جان مارك بالم».

٣ ـ الائتلاف الوطني للتطوّر: وهو ذو اتجاه ماركسي، وميل للروس، والأمين العام هو «حميدو كوليبالي».

٤ ـ الحركة الديمقراطية التقدمية: وأمينها العام «هيرمان يامبغو».

٥ ـ المنظمة الديمقراطية الشعبية/حركة العمل: ورئيسها «كلمنت أمارو أودراغو» وهي مجموعة تكتلات شيوعية.

٦ ـ حزب الاستقلال الإفريقي: ومقره العاصمة «أوغادوغو».

٧ ـ التجمع الديمقراطي الشعبي: ويضم أتباع الرئيس «توماس سانكارا» وزعيمه الآن «فينسنت أودراغو». وهو حركة مقاومة سرية.

٨ ـ اتحاد فولتا الديمقراطي: شعبة بوركينافاسو للتجمع الديمقراطي الإفريقي، وهو حزب محظور رسمياً، ويتزعمه «مالو تريورو».

٩ ـ اتحاد الائتلافات الشيوعية: ومقره في العاصمة أوغادوغو، ورئيس هذا الاتحاد هو «اليان زوغباه».

١٠ ـ اتحاد إعادة تنظيم الائتلافات الشيوعية: ومقره في العاصمة، ومن قادته «فاليري سومي» و «باسيل غويسو».



الباب السابع
سيراليون

مصور رقم [٧]



لمحة تاريخية حتى إلغاء الخلافة

عُرفت المنطقة الساحلية جنوب غينيا باسم سيراليون عام ٨٦٧ هـ، إذ أطلقه عليها الرحالة البرتغالي (داسترا) إذ عندما وصل إلى تلك الجهات كثرت الغيوم ووميض البرق، وارتفعت أصوات الرعد التي تشبه زئير الأسد، فأطلق عليها هذا الاسم، ويعني جبال الأسد، حيث ترتفع سواحل شبه جزيرة جنوب (فريتاون) إلى ٦٥٠ متراً.

اعتنقت قبائل الماندينغ والفولاني الإسلام فوصل إلى أفرادها الذين يعيشون في داخل منطقة سيراليون، أما الساحل والغابات فكانت القبائل البدائية تعيش فيهما، وعُرفت المنطقة لدى سكانها القدماء باسم (رومارونغ).

خضعت المنطقة في القرن السابع الهجري لمملكة مالي، ولما كانت هذه المملكة تتركّز في الداخل، لذا لم تهتم بالبحر بل ربما وجدته منطقة أمانٍ لها، حيث لا أرض بعده، ولا سفن تصل إليه، وفي الوقت نفسه ليس لها قوة بحرية أو تجارية لتستفيد منه، وقد جاء الخطر منه، حيث أصبح بحارة المستعمرين الصليبيين يلجؤون إليه لأنهم يعلمون أنه لا توجد قوة تمنعهم من ذلك أو تحول دون اللجوء إليه، وهذا ما جعل تلك السواحل مراكز للملاحين من أية جنسيةٍ كانوا، ومن أي مكانٍ أتوا.

وصل البرتغاليون إلى سواحل تلك المنطقة ـ كما ذكرنا ـ عام ٨٦٧ هـ، وأعطوا ذلك الجزء الاسم الذي يحمله الآن، ولم تمض مدة

بسيرة حتى أصبح للبرتغاليين مراكز يتخذونها منطلقاً للسلب والنهب والاستغلال.

وجاء الإنكليز أيضاً إلى تلك النواحي وامتهنوا تجارة العبيد، وتمكّنوا من أن يكون لهم موطئ قدم، ونقلوا من السكان ما استطاعوا نقله. ثم تغيّرت معهم الحال، وأصبحوا يرغبون في إعادة ما نقلوه بعد الذي حدث لهم بالتجارة، وبعد حرب الاستقلال الأمريكية، وغدوا يحاربون تجارة الرقيق بعد أن كانوا أكبر تجارها. واشتروا في بداية القرن الثالث عشر الهجري قطعة أرض من أحد زعماء القبائل الوثنية في سيراليون لتكون مستعمرةً لهم، ينقلون إليها الزنوج المسرحين من الجيش والبحرية بعد انتهاء حرب الاستقلال الأمريكية، ويحملون إليها كذلك الزنوج الذين التجؤوا إلى لندن، وأقاموا في ضاحيةٍ من ضواحيها، وكانت هذه المستعمرة شبه جزيرةٍ صخريةٍ تقع جنوب مدينة فريتاون الحالية، وكان نواة سكانها أربعمائة زنجي وستين أوروبياً معظمهم من النساء السيئات السيرة والسلوك، غير أن هذه المستعمرة قد فشلت فشلاً ذريعاً في وضعها وإنشائها.

وبعد أربع سنوات وفي عام ١٢٠٦ هـ (١٧٩١ م) أُنشئت مستعمرة جديدة من قبل شركة سيراليون ونُقل إليها بعد عامٍ من إنشائها ألف ومائة زنجي للعمل فيها، ولكن لم تمر ثلاثة أعوامٍ حتى نهب الفرنسيون هذه المستعمرة التي عُرفت باسم (فريتاون).

وفي عام ١٢٢٢ هـ (١٨٠٧ م) نقلت الشركة حقوقها إلى التاج البريطاني، وفي العام نفسه أُلغيت تجارة العبيد، وعدّها المجلس النيابي البريطاني تجارةً غير مشروعةٍ، وذلك مصلحةً لانكلترا لا إنسانية.

كان يقوم نزاع دائم بين سكان فريتاون الغرباء، وبين رجال قبائل المنطقة، لذا عُرفت تلك البقعة باسم «قبر الرجل الأبيض» لما يحدث من قتال بين الفريقين ويذهب ضحيته الكثير من المستعمرين، إضافةً إلى أمراض الملاريا والأوبئة الاستوائية التي تُسبب موت الكثير من الأوروبيين،

ولكن قلّ هذا فيما بعد لارتفاع المستوى الصحي.

وضمّت إنكلترا إلى المستعمرة أراضيَ جديدةً مجاورةً لها عن طريق الشراء الرسمي من زعماء القبائل، تارةً بالإغراء، وأخرى بالإكراه والتهديد، فالقبائل متفرقة مفككة، ولا تملك من الأسلحة إلا الرماح، والقسي، والحدائد، على حين يملك المستعمرون السلاح الآلي، كما يُستخدم في تملّك الأرض الخداع والمكر والتخطيط ولا يحفظ المستعمر عهداً، بل تُسيّره مصالحه، ويُوجّهه توسّعه، وكثيراً ما كان الزعماء الإفريقيون لا يعرفون من نصوص المعاهدة أو الاتفاقية شيئاً بل يُوقّعون عليها على أنها نصوص صداقةٍ وتعاونٍ مع الدول الأوروبية، وفي المعاهدة من النصوص الغامضة والعبارات المرنة التي يمكن تفسيرها وتأويلها حسب الرأي الاستعماري، وبالشكل الذي يريده، وهو فرض السيطرة على الأراضي التي جرى عليها الاتفاق أو نصّت عليها المعاهدة.

وفي عام ١٢٩٠ هـ (١٨٧٢ م) بدأ الإنكليز بالتوسّع نحو الشمال الشرقي، واستطاعوا ضمّ منطقة (فالابا) الإسلامية إلى مناطق نفوذهم، بينما خضعت المناطق المجاورة لها للاستعمار الفرنسي.

وخضعت منطقة سيراليون لحكم مملكة فوتاجالون التي أسّسها التوكلور برئاسة الحاج عمر الذي توفي عام ١٢٨١ هـ (١٨٦٤ م) فاختلف أبناؤه من بعده فضعف أمرها.

ودان شرقي سيراليون لحكم ساموري توري الذي جمع قبائل الماندينغ تحت سلطانه، ولكن لم يطل عهده، أيضاً إذ قضى الفرنسيون على دولته، وألقوا القبض عليه عام ١٣١٦ هـ (١٨٩٨ م)، ونفوه إلى الغابون حيث توفي عام ١٣١٨ هـ (١٩٠٠ م).

كانت فرنسا تتوسّع في الداخل فيما يسمى اليوم (غينيا) فحصرت النفوذ الإنكليزي من ناحية الشرق، لذا أسرعت بريطانيا ففرضت حمايتها على المناطق الشرقية التي وقّع زعماؤها معها معاهدات عليه، وعلى الأجزاء

التي كانت قد نهبتها بالغارات المتكررة، وأُطلق على مجموع هذه الأراضي اسم سيراليون، وهي تتألف من:

١ ـ المستعمرة: وتضم شبه جزيرة صغيرة لا تزيد مساحتها على ٦٦٤ كيلومتراً مربعاً.

٢ ـ المحمية: وتشمل باقي أجزاء سيراليون اليوم، وتبلغ مساحتها ٧٢,٠٠٠ كيلومتراً مربعاً.

وفي عام ١٣١٣ هـ (١٨٩٥ م) وقّعت إنكلترا وفرنسا معاهدةً بينهما لتقسيم مناطق النفوذ بين الدولتين الاستعماريتين، وبعد عام أعلنت انكلترا فرض حمايتها على المناطق التي سُمّيت سيراليون.

ولما كانت مالية انكلترا في عهد (غلادستون) مثقلةً، ولا يمكن للدولة أن تتحمّل أية زيادةٍ في النفقات وبالتالي لا يمكنها أن تحدث جهازاً إدارياً جديداً يتولّى إدارة شؤون سيراليون، وتدفع النفقات الكبيرة، كما أن الإنكليز يرفضون السفر إلى سيراليون لتولّي الأعمال خوفاً من الأمراض المنتشرة حسب الشائعات المبالغ فيها، لذا فقد رأت الحكومة البريطانية أن يستمرّ حكام المناطق في تسيير شؤون مناطقهم تحت إشراف مندوبين إنكليز، وارتبط هذا النظام في حكم غربي إفريقية الإنكليزية. وهكذا كان البريطانيون هم الذين يتولّون المناصب العليا في محمية سيراليون.

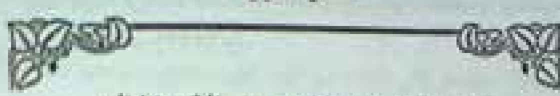
قُسمت البلاد إلى ١٤٤ زعامةً، يُشرف على كل منها زعيم من أبناء البلاد، ويساعده في الإدارة مجلس محلي يتألف من الطاعنين في السنّ من أهل المنطقة وذلك في سبيل إضعاف شؤون البلاد، وعدم وجود وحدةٍ بين أبنائها على طريقة المستعمرين في سياسة تفرقة المجتمع إلى أقسام متعددة.

ثم عمّ ذلك النظام على المستعمرة. وتقدّم الطب، وذهب الخوف من السفر إلى سيراليون بسبب الأمراض فأقبل الشباب البريطانيون إلى العمل هناك، وتقلّص عدد الموظفين المحليين حتى الذين تولّت الإدارة

الإنكليزية تعليمهم لهذه الغاية، وأصبحت الإدارة السيراليونية في بداية القرن الرابع عشر الهجري بيد الإنكليز.

إذن كانت فريتاون مستعمرةً خاصةً، وسيراليون محميةً، واستمرّ ذلك حتى عام ١٣٤١ هـ (١٩٢٣ م).

الفصل الأول



من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

أُلغيت الخلافة الإسلامية في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ م)، وسيراليون تحت الحماية البريطانية، ومدينة فريتاون وما حولها مستعمرة بريطانية، وكان النظام الإداري قد تغيّر قبل عامٍ فيهما، حيث أصبحتا تحكمان عن طريق مجالس تشريعية وأخرى تنفيذية موحدة. فكان يمثّل (فريتاون) ثلاثة أعضاء عن طريق الانتخاب، ويُمثّل المحمية ثلاثة أعضاء من رؤساء القبائل، وبقي ذلك حتى الحرب العالمية الثانية.

بعد الحرب اقترح مشروع انتخاب عام وإقامة حكومةٍ تُمثّل السكان جميعاً بصورةٍ متساويةٍ ولكن (الكريول) رفضوا هذا المشروع، وذلك لأنهم رأوا في هذه المساواة إضاعةً لسيطرتهم، وكانوا يشعرون بالتفوق على بقية السكان بثقافتهم التي هيأها لهم المستعمرون.

وضع دستور عام ١٣٧٠ هـ (١٩٥١ م)، وجرت الانتخابات النيابية، وفاز فيها حزب الشعب السيراليوني بقيادة «ميلتون مارغاي» والذي أصبح عام ١٣٧٢ هـ (١٩٥٣ م) وزيراً أول، ورئيساً للوزراء عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م).

كان المجلس التشريعي يضمّ واحداً وثلاثين عضواً، منهم الحاكم، ونائبه، وعضوان يُمثّلان المصالح التجارية، واثنا عشر عضواً يمثّلون زعماء القبائل، وينتخب باقي الأعضاء انتخاباً، وهم خمسة عشر عضواً.

أما المجلس التنفيذي فيتكون من ثمانية أعضاء، نصفهم يُعيّن تعييناً،

والنصف الآخر ينتخب انتخاباً، واستطاع الكريول أن يحصلوا على أربعة مقاعد في المجلس التنفيذي، وحصل حزب الشعب السيراليوني الذي نشأ حديثاً على مقعدين من المقاعد التي تمّ انتخابها، ونتيجة ذلك انضم الكريول إلى حزب الشعب الأمر الذي جعل الحاكم يمنح مقعدي العضوين الباقين للحزب نفسه.

وفي عام ١٣٧٤ هـ (١٩٥٤ م) سُمّي أعضاء المجلس التنفيذي وزراء، وتخلّى الحاكم الإنكليزي عن السلطات التي كان يتمتع بها، وبدأت الحكومة في أفرقة بعض الإدارات المدنية.

وفي عام ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م) حدثت ثورة الفلاحين التي كانت تُطالب باستقلال البلاد، والحدّ من سلطة زعماء القبائل الأمر الذي أجبر الحكومة على توقيف الزعماء القبليين، وأصبح الاستقلال مطلباً وطنياً.

جرت انتخابات عامة عام ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧ م)، وحصل حزب الشعب السيراليوني فيها على ستةٍ وعشرين مقعداً من أصل واحدٍ وثلاثين مقعداً. وفي العام التالي صدر مشروع بالحدّ من سلطة الحاكم البريطاني، وفي الوقت نفسه ظهر على الساحة حزب جديد هو حزب الشعب الوطني الذي بدأ يطالب بالاستقلال. وقد انتشرت هذه الفكرة بسرعةٍ بعد استقلال غينيا الجارة الكبيرة في ذلك العام.

وكثرت الأحزاب السياسية على الساحة السيراليونية حتى بلغ عددها تسعة أحزاب، منها: المجلس الإسلامي، والحزب الاشتراكي، أجمعت كلها على المطالبة بالاستقلال، ثم اندمجت في جبهةٍ واحدةٍ، وطالبت بريطانيا بالجلاء عن البلاد، وشكّلت وفداً يمثّلها، وسافر الوفد إلى لندن عام ١٣٨٠ هـ (١٩٦٠ م)، وعندما عاد شكّل أعضاؤه حكومةَ ائتلافية استطاعت أن تظفر بالاستقلال في ١٢ ذي القعدة ١٣٨٠ هـ (٢٧ نيسان ١٩٦١ م) ضمن رابطة الشعوب البريطانية، وقُبلت في عضوية الأمم المتحدة، وكانت العضو رقم المائة.

السياسة الاستعمارية:

كانت جموع التنصير ترافق جنود الاستعمار، وقد ركّزت الإرساليات التنصيرية جهودها على الجماعات البدائية، وتعهدت مجموعة (الكريول) المولّدين في جزر الأنتيل (جزر الهند الغربية) إذ عُمّدوا هناك، وانتموا إلى النصرانية اسماً، ولقد حرصت تلك الإرساليات على تعليم هؤلاء الكريول، وتثقيفهم ثقافةً نصرانيةً خاصةً، ثم اعتمدتهم في كثيرٍ من الوظائف والأعمال الإدارية حيث غدوا متميزين على غيرهم من سكان مستعمرة فريتاون ومحمية سيراليون، كما اعتنت بهم صحياً.

والمستعمر بحاجة إلى أعدادٍ كبيرةٍ من البشر يستخدمهم في الأعمال الزراعية، واستغلال الأرض، والتعدين، والمؤسسات الحكومية، وحفظ الأمن وما إلى ذلك من أعمالٍ، ويرى أنه لا يمكن أن يعتمد على أشخاصٍ لا يعتقدون عقيدته، فالعقيدة هي التي تربط بين الجماعات، وتصل بعضهم مع بعضٍ، والدول الاستعمارية كلها تدين بالنصرانية لذا يمكن أن يدعم بعضها بعضاً في هذا المجال بغض النظر عن اختلاف المذاهب والتباين بين الفرق، وعلى الرغم من وجود المنافسة الاستعمارية بينهم، تترك الكنائس والإرساليات النصرانية الصراعات الاستعمارية والنزاعات السياسية وتعمل لتثبيت دعائم النصرانية. كما يرى المستعمرون أن هؤلاء النصارى من أبناء البلدان المتخلفة يمكن في يومٍ من الأيام أن يحلّوا مكانهم في الحكم دون أن يتغير شيء، أو دون أن يحدث اختلاف واضح في السياسة، إذ أن الديانة تجمع بين الطرفين، وربما وقفوا أكثر منهم أمام انتشار عقائد وديانات أخرى، بل ويمكن أن يحاربوا بجانبهم إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك حيث تربط العقيدة بين الجانبين، فعدوهم واحد وهو المباين لهم في العقيدة، وصديقهم واحد هو ابن ديانتهم أينما وجد، وهدفهم واحد، وإذا حدث ما يعكر الصفو بين الجانبين بسبب بعض المصالح عملت على حلّه الكنيسة وإرسالياتها. ونصارى أبناء البلدان المستعمرة هم عين المستعمرين على سكان البلد، والأذن التي تسترق لهم

السمع، وتنقل ذلك لهم سواء ادعوا ما يُسمّونه بالوطنية ونادوا بها أم جاهروا بالارتباط، وأعلنوا صلتهم بأبناء عقيدتهم.

وعملت الإرساليات التنصيرية على الوقوف في وجه الإسلام فمنعت أبناءه من الانتساب إلى مدارسها، والدخول في مشافيها، والإفادة من خيرات الأرض، إذ حرصت على سلب أملاكهم في سبيل إفقارهم، ولتجعلهم يلتجئون إليها نصارى مستسلمين. ولم تكن المدارس الرسمية التي افتتحتها الحكومة الاستعمارية لتختلف كثيراً عن مدارس الإرساليات التنصيرية إذ كانت المناهج موجهةً حسب التعاليم النصرانية، وحسب مقتضيات المصالح الاستعمارية، ولم تسمح للمسلمين بالانتساب إليها إلا ضمن شروطٍ وهي أن يُغيّر الطالب اسمه الإسلامي ليصبح اسماً نصرانياً على الأقل، أو ليقبل عقيدة المستعمرين كلياً، وهذا ما جعل المسلمين في حالة من الجهل والتأخر.

ولم تعتن إنكلترا بالصحة المطلوبة، بل تركت السكان عرضةً للأمراض والأوبئة المنتشرة، واقتصرت في بناء بعض المستوصفات في (فريتاون) وما حولها حيث يُقيم المستعمرون والكريول، وأما بقية المناطق فظلّت كما هي، وكذلك أقامت الإرساليات التنصيرية بعض المشافي لأتباعها الذين جاءوا مع الجيش الاستعماري أو ممن كسبتهم من الوثنيين، وإذا ما توجّه إليها أحد المسلمين فلا بد له من أن يمرّ بمرحلةٍ قبل أن يتلقّى العلاج، رغم ما يعاني من الآلام، ومهما كانت شدّتها، وفي هذه المرحلة يتلقّى مبادىء التنصير وعقيدة التثليث، ويجب أن يُسرع في إظهار الموافقة والقناعة حتى يصل إلى مرحلة العلاج، وقد يُسجّل في عداد النصارى، ولذا بقي المسلمون يُعانون من أمراض البيئة ما يُعانون، وينتابهم المرض، وهم صابرون.

وعمل المستعمرون على نشر الفساد، وإشاعة المنكرات، ومعاقرة الخمرة، والتعليم المختلط، والاختلاط في المجتمع على أن ذلك كله من

ضرورات الحياة، وأنه مظهر من مظاهر المدنية الحديثة.

وأشاع المستعمرون أن الإسلام دين خاص بالعرب، جاءوا به من جهة الشمال ليتسلّطوا به على الزنوج وسكان إفريقية السوداء، وأنه لا ينسجم مع طبيعتهم، ولا مع طبيعة هذه البيئة الحارة حيث لا يمكن للمرأة أن تحتجب ولا تلبس لباس الحشمة الذي يصعب مع شدة الحرارة.

وعمل البريطانيون على التفرقة بين القبائل حيث شجعوا أكبر القبائل وهي الماندي، والتمني بالأحقاد بعضهم على بعضٍ، وقدّموا الكريول على غيرهم، وجعلوهم يشعرون بالتفوّق على كل من سواهم من سكان المنطقة، كما أن النظام الإداري قد جعل البلاد ١٤٤ وحدةً حسب القبائل، وأبقوا نقاط خلافٍ بين هذه الوحدات حيث يمكن إثارتها في كل وقتٍ.

وعجزت الإرساليات التنصيرية كما عجز المستعمرون على تغيير المسلمين لذلك عملوا على تهديم عقيدة المسلمين فإضافةً إلى نشر المفاسد، وإشاعة الخرافات، وتبنّي أصحاب الأفكار المنحرفة فسحوا المجال لانتشار القاديانية التي هي من غراس انكلترا، وتقوم على وجوب طاعة الإنكليز بصفتهم الحكام، والاعتقاد بأن غلام أحمد هو المسيح المنتظر، وهو نبي الأمة الجديد، وقد جاء ليُجدّد ما أتى به رسول الله ﷺ، والادعاء بأن الروح الإلهية تحلّ بغلام أحمد هذا، وباختصار فإن من يعتقد بهذا يعدّ كافراً، ومع هذا الكفر والبعد الصريح عن الإسلام يدعي أتباع القاديانية أحياناً الإسلام في سبيل التهديم، وسمحت بريطانيا لمن يعتنق هذه الفكرة أن يُهاجر إلى أي بلدٍ يخضع لنفوذها، وتعهدت لمن يهاجر أن يجد كل حريةٍ ومساعدةٍ، وفتحت للقادمين منهم ميادين العمل والدعوة لفكرتهم الخبيثة، ومدّتهم بكل وسائل الدعم والتأييد، وكان أولهم قدوماً إلى سيراليون نظير أحمد علي الذي جاء إليها من غانا، واستقرّ هناك عام ١٣٥٨ هـ (١٩٣٩ م)، وقد فشل بعد أن لقي بعض النجاح في مدينة (باوماهون) حيث أسّس مدرسةً ابتدائيةً في تلك المدينة، غير أن انتشار

مرض الجدري هناك قد أضعف شأن المدينة فهجرها كثير من الناس، واضطر هو لتركها. وأخيراً وجد النجاح في مدينة (بو) التي أصبحت مركز قيادة العمل القادياني في سيراليون، إذ أقام أتباعها داراً للطباعة، وقاعة للمطالعة ومدرسةً ابتدائيةً، ومتجراً كبيراً، وبقي نظير أحمد علي حتى مات عام ١٣٧٥ هـ (١٩٥٥ م).

وقلّ شأن القاديانية بعد الاستقلال في سيراليون، ويقدّر عدد أتباعها اليوم هناك بألفين وخمسمائة إنسان، ولهم عشر مدارس، وثانوية واحدة، وأكثر الموظفين من هذه الجماعة في سيراليون إنما هم من الغرباء، ومن باكستان بصورةٍ خاصة إذ استقدمتهم بريطانيا أثناء استعمارها البلاد لنشر هذه الفكرة الزائفة خدمةً لمصالحها هناك.

العمل الإسلامي:

كان المسلمون في منطقة سيراليون لا يزيدون على ٢٥ ٪ في مطلع القرن الرابع عشر الهجري (أواخر القرن التاسع عشر الميلادي)، غير أن نسبتهم بدأت ترتفع بسرعةٍ فوصلت إلى ٤٠ ٪ في منتصف القرن، ولم ينته حتى وصلت إلى ٧٥ ٪، وهي الآن تزيد على الثمانين، وذلك نتيجة التسابق للإسلام حيث كانوا يعدّون ذلك ارتقاءً في الحضارة لنظرتهم إلى الإسلام وإلى أتباعه، ولأنهم وجدوا في الوثنية تخلّفاً، وفي النصرانية اقترانها مع الاستعمار والظلم والامتهان، إضافةً إلى ما في النصرانية من طقوس الوثنية، ثم محاولة النصارى للتعاون مع الوثنيين والتقرّب منهم لمحاربة الإسلام.

بدأت القبائل تتسابق للدخول في الإسلام وبناء المساجد، إذ تبني كل قبيلةٍ مساجدها لنفسها، ومسجدها الخاص في المدينة العاصمة، وعلى الرغم من وجود خطأ في هذا العمل حيث فيه تفرقة للمسلمين وإثارة للنعرة العصبية، وهذا ما يرفضه الإسلام ويُحاربه إلا أنه كان إسراعاً لانتشار الإسلام والإقبال عليه. ولكن تطبيق تعاليم الإسلام بشكلٍ سليمٍ أفضل من

انتشاره بصورةٍ غير صحيحةٍ، وبذا كثر عدد المساجد.

وأخذ المسلمون يرسلون أبناءهم إلى الكتاتيب التي افتتحت في أكثر المدن والقرى السيراليونية لتعليم الأحداث قصار السور على طريقة الألواح المشهورة التي تكاد تكون الطريقة الوحيدة للتعليم في أنحاء إفريقية جميعها، حيث يتحلّق الطلاب في أوقاتٍ مُعيّنةٍ من النهار، وفي الليل حول شعلةٍ من نارٍ توقد في باحة دار المعلم لحفظ ما كتبه على ألواحهم وذلك لقاء عملٍ يقوم به الطلاب في حقل المعلم، وفي قشر الأرز، والاحتطاب، وجلب الماء ويبقى الطالب كذلك إلى أن يُتمّ مرحلة تلاوة القرآن بالنظر، وحفظ بعض قصار السور، ويُمنح بعدها لقب (ألفا)، فإن أراد التفرغ للعلم يبدأ مرحلةً تعليميةً ثانيةً، وهي مرحلة تفسير معاني القرآن وترجمتها إلى لغته، مع دراسة بعض الكتب الفقهية المالكية، وعند إتمام هذه المرحلة الدراسية التي تستغرق أحياناً عشر سنواتٍ، يُمنح بعدها لقب (فودي) باحتفالٍ كبيرٍ يحضره أعيان القبيلة وعلماؤها حيث تلفّ على رأسه عمامة (فودي)، ثم يُرفع كرسيه على الأعناق، وهو جالس عليه ليُطاف به في البلدة، ويُؤهّل من مُنح لقب (فودي) لأن يكون إماماً في جماعة[1].

وعلى الرغم ما في هذه الطريقة من بساطةٍ لفقر المسلمين وعدم مساعدة الدولة لهم بل ومحاربتهم فقد استطاعت أن تلعب دوراً هاماً في نشر الثقافة الإسلامية في تلك الجهات إذ دخلت إلى مجاهل الغابات، وأدخلت سوراً من القرآن الكريم وبعض الأحكام الفقهية، والمفهومات الإسلامية على حين لم تستطع ذلك الثقافة النصرانية ثقافة المستعمر مع أنها تملك إمكاناتٍ ماديةً ضخمةً ومغرياتٍ كبيرةً.

ومع ما في هذه الطريقة من صعوبةٍ وبدائيةٍ إلا أن المسلمين قد

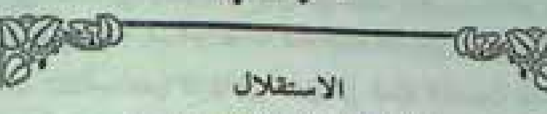
(1) مجلة الجامعة الإسلامية شوال ١٣٩٦ هـ، مقال: المسلمون في سيراليون للشيخ أحمد بن صالح المحايري.

تمسكوا بها خوفاً على عقيدتهم من مدارس المستعمرين الصليبيين التي تتمثل في المدارس الرسمية، ومدارس الإرساليات التنصيرية، وكلها تملك وسائل تعليمٍ حديثةٍ غير أنها موجهة ضدّ عقيدة المسلمين.

أما المساجد فتعود كثرتها إلى أهميتها في الحياة الاجتماعية الإسلامية في سيراليون، فالمسجد هو المكان الأول الذي يهتم بقضايا المسلمين، لذا فقد بنت كل جماعةٍ إسلاميةٍ مسجدها الخاص، وعيّنت له إماماً ليكون كلامه الفصل في المشكلات التي يتعرّض لها المجتمع، ففي المسجد يعقد النكاح، ويكون الطلاق، ويفصل في الخصومات، ويُجهّز الميت، ويعلن عن الدعوات، وتوزّع الزكاة. وكل جماعةٍ مسؤولة عن تغطية نفقات مسجدها، وتأتي الواردات إليه من الاشتراكات الشهرية التي يدفعها الأعضاء، والتبرعات، والرسوم على الزواج، وعلى الطلاق، وعلى تجهيز الموتى، وتشمل مصروفات المسجد: البناء، والترميم، والإنارة، وجلب المياه، وراتب الإمام، وغالباً ما يكون هذا الراتب قليلاً. لذا لا نجد الإمام متفرغاً للدعوة بل يزاول أعمالاً أخرى، وربما يكون منها ـ مع الأسف ـ كتابة الحجب والتمائم التي تنتشر عادةً بين الشعوب المتأخرة وبخاصة البدائية منها، والذين دانوا بالإسلام لم يتحرّروا تماماً في تلك الجهات من تلك العادات، بل استمرّت بصورةٍ شتى، وتنتشر أيضاً مع الخرافات، وقد يكون الإمام ممن يقبل ذلك بل ويقوم بنشره أيضاً.

لم يكن بالعاصمة فريتاون قبل مائة عامٍ غير مسجدٍ واحدٍ، ويزيد عدد جوامعها الآن على خمسةٍ وعشرين جامعاً.

الفصل الثاني



الاستقلال

١٢ ذي القعدة ١٣٨٠ هـ

٢٧ نيسان ١٩٦١ م

حصلت سيراليون على الاستقلال في ١٢ ذي القعدة ١٣٨٠ هـ (٢٧ نيسان ١٩٦١ م)، ولكن لم تلبث الحكومة أن وجدت في وجهها معارضةً شديدةً، تُطالبها بإجراء انتخاباتٍ عامةٍ، وتتهمها بالتفاهم مع الاستعمار البريطاني، ولكنّ الدستور كان قد تمّ الموافقة عليه. وتمثّلت هذه المعارضة بحزب المؤتمر الشعبي العام الذي تشكّل من أعضاء حزب الشعب الوطني السيراليوني الذين تركوا حزبهم، وانضموا إلى أعضاء من الحزب التقدمي المتّحد، وأسّسوا حزب المؤتمر الشعبي العام الذي أخذ في معارضة الحكومة.

وكان دستور سيراليون ينصّ على أن المملكة البريطانية تُنيب عنها الحاكم العام الذي تُعيّنه بناءً على توصيةٍ من رئيس الحكومة الوطنية.

وتتألف الوزارة من رئيسٍ يختاره الحاكم العام الذي يُعيّن أيضاً بقية الوزراء بناءً على توصيةٍ من رئيس الوزراء، ويجب أن يكون الوزراء أعضاء في المجلس النيابي، ومن بين الوزراء خمسة مسلمون.

أما المجلس النيابي فيتألف من ستين عضواً، ويشترط في العضو أن يكون قد تجاوز الخامسة والعشرين من عمره، وأن يجيد اللغة الإنكليزية لغة المجلس النيابي.

جرت الانتخابات في ذي الحجة ١٣٨١ هـ (أيار ١٩٦٢ م)، وفاز فيها أيضاً حزب الشعب السيراليوني، ومات رئيس الوزراء «ميلتون مورغاي» في

ذي الحجة ١٣٨٣ هـ (نيسان - ١٩٦٤ م)، وخلفه في رئاسة الوزراء أخوه من أبيه «روبرت مارغاي» والذي كان يشغل منصب وزير المالية.

وجرت الانتخابات العامة في ١٣٨٧ هـ وفاز فيها حزب المؤتمر الشعبي العام، وأصبح رئيسه (سياكا ستيفنز) رئيساً للوزراء.

وفي ١٠ ذي الحجة ١٣٨٦ هـ (٢١ آذار ١٩٦٧ م) وهو اليوم الذي تسلّم (سياكا ستيفنز) رئاسة الوزارة وقع انقلاب عسكري بقيادة (دافيد لانسانا).

وبعد يومين فقط من الانقلاب الأول أي في ١٢ ذي الحجة ١٣٨٦ هـ (٢٣ آذار ١٩٦٧ م) وقع انقلاب مضاد قاده زعماء الجيش والشرطة، وبعد نجاح الانقلاب قرر قادته إنشاء (جبهة الإصلاح الوطني) برئاسة العميد (اندروجاكسون سميث).

وبعد عامٍ وفي ٢٠ محرم ١٣٨٨ هـ (١٨ نيسان ١٩٦٨ م) أطاح زعماء الجيش والشرطة بجبهة الإصلاح الوطني، وشكّلوا حركةً ثوريةً ضد الفساد عُرفت باسم «الحركة الثورية العامة».

وسلمت الحكم للمدنيين، وشكّلت حكومة من أعضاء الحزبين الكبيرين، وهما: حزب المؤتمر الشعبي العام، وحزب الشعب الوطني السيراليوني، ورجع (سياكا ستيفنز) رئيساً للوزراء.

وقد اعترف بعد الاستقلال بالإسلام كدينٍ رسمي، على الرغم من أن المسلمين هم الأكثرية غير أن الأقلية النصرانية هي التي تتحكم بشؤون البلاد، وتعطي إحصائياتٍ خاطئةً ليبقى لها نفوذها وسيطرتها، ومع هذا فإن عيد الفطر، وعيد الأضحى، والثاني عشر من شهر ربيع الأول تُعدّ عطلاً رسميةً، ويسمح للمسلمين يوم الجمعة بمغادرة أعمالهم ودوائرهم لتأدية فريضة الجمعة، وتنقل وقائع صلاة الجمعة من إذاعة فريتاون أسبوعياً، ومن مساجدها الكبيرة بالتناوب، ويُوجّه مساء ذلك اليوم برنامج تلفزيوني خاص.

وتفتتح الاحتفالات الرسمية بالقرآن الكريم مقابل دعاءٍ من قسيس، وتفتح وزارة المعارف مدارس إسلامية، ويسمح بإقامة جمعياتٍ إسلاميةٍ تمارس النشاط الإسلامي، ولكن لا توجد محاكم شرعية في البلاد، وإنما يمارس أئمة المساجد هذا العمل، وكذلك لا توجد مقابر خاصة بالمسلمين.

وفي صفر ١٣٩١ هـ (نيسان ١٩٧١ م) وضع دستور جديد على أساس الجمهورية وأصبح «سيكا ستيفنز» رئيساً تنفيذياً.

ولم يشترك حزب الشعب السيراليوني في الانتخابات الفرعية التي جرت عام ١٣٩١ هـ (١٩٧١ م)، والانتخابات العامة التي تمت عام ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م)، وبالتالي لم يتم تمثيل الحزب المعارض في مجلس الشعب، وتمّ بالإجماع انتخاب الرئيس «سيكا ستيفنز» لمدة خمسة أعوامٍ أخرى رئيساً للجمهورية.

وتمخضت الانتخابات التي جرت في جمادى الأولى ١٣٩٧ هـ (أيار ١٩٧٧ م) والتي شارك فيها حزب الشعب الوطني السيراليوني عن فوز حزب مؤتمر الشعب العام، ولكنها كانت انتخابات مصحوبة بالعنف والادعاءات بالتزوير والتهديد والإكراه.

وجدّد حزب مؤتمر الشعب العام مطالبه بحكومة الحزب الواحد، وأعلن رئيس الهيئة التشريعية في رجب ١٣٩٧ هـ (تموز ١٩٧٧ م) أن حزب الشعب السيراليوني غير قادرٍ على إدارة حكومةٍ للبلاد، وبالتالي لا يحق له أن يكون حزب المعارضة الرسمي.

ووضع دستور جديد في البلاد في جمادى الآخرة ١٣٩٨ هـ (أيار ١٩٧٨ م) اعتمد على حكومة الحزب الواحد وتمت الموافقة عليه باستفتاءٍ عام، ووافق عليه مجلس النواب في رجب ١٣٩٨ هـ (حزيران ١٩٧٨ م) وبهذا أصبح حزب مؤتمر الشعب العام هو الحزب الرسمي الوحيد في سيراليون، وتم تجديد مدة الرئاسة للرئيس «سيكا ستيفنز» لمدة سبع سنواتٍ أخرى وذلك في ١٠ رجب ١٣٩٨ هـ (١٤ حزيران ١٩٧٨ م). وقام الرئيس

بعد ذلك بإطلاق سراح السجناء السياسيين، وأعطى عدة حقائب وزاريةٍ لعددٍ من الأعضاء السابقين في حزب الشعب الوطني السيراليوني.

وواجهت الحكومة معارضة شديدةً عام ١٤٠١ هـ (١٩٨١ م) إثر فضيحةٍ طالت عدداً من الوزراء وآخرين من كبار الموظفين لسوء التصرف بالأموال العامة واختلاسها. وفي شهر شوال ١٤٠١ هـ (آب ١٩٨١ م) أعلنت حالة الطوارئ، في محاولةٍ لاحتواء إضرابٍ عام، تذمّراً من ارتفاع الأسعار ونقص المواد الغذائية. وتسلّم الرئيس «سيكا ستيفنز» بنفسه منصب وزارة المالية في صفر ١٤٠٢ هـ (كانون الأول ١٩٨١ م) وذلك إثر فضيحةٍ ماليةٍ جديدةٍ كان أبطالها بعض كبار موظفي الحكومة.

وجرت الانتخابات التشريعية في رجب ١٤٠٢ هـ (أيار ١٩٨٢ م) وسط حوادث عنفٍ بالغة الخطورة، وأثارت نتائج انتخاباتٍ مختلف عليها أجريت في أول شعبان ١٤٠٣ هـ (أيار ١٩٨٣ م) أحداث عنفٍ بين القبائل، وتمّ إرسال قوات أمن إلى المنطقة في صفر ١٤٠٤ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٣ م) وذلك لقطع دابر العنف. وانفجرت المظاهرات في العاصمة «فريتاون» في ربيع الثاني ١٤٠٤ هـ (كانون الثاني ١٩٨٤ م)، وقد أثارها طلاب كلية خليج فوره احتجاجاً على نقص المواد الغذائية، وارتفاع الأسعار، وقُتل في هذه المظاهرات أربعة أشخاص مما أدى إلى إغلاق الكلية لمدة شهرين. وتلا ذلك إضرابات قام بها موظفو الحكومة في ربيع الأول وربيع الثاني من عام ١٤٠٥ هـ (كانون الأول ١٩٨٤ م وكانون الثاني ١٩٨٥ م) احتجاجاً على عدم استلام رواتبهم، وحدثت مظاهرات أخرى قام بها الطلاب في ربيع الثاني ١٤٠٥ هـ (كانون الثاني ١٩٨٥ م) على أثر إجراءاتٍ تأديبيةٍ اتخذت ضد زعماء الطلبة.

أعلن الرئيس «سيكا ستيفنز» في ربيع الثاني ١٤٠٥ هـ (كانون الثاني ١٩٨٥ م) أنه ينوي ترشيح نفسه لمدةٍ جديدةٍ، وكانت رئاسته تنتهي في رمضان ١٤٠٥ هـ (حزيران ١٩٨٥ م)، وكان عمره قد ناهز الثمانين، غير

أنه عاد فعدل عن رأيه إذ أعلن في رجب ١٤٠٥ هـ (نيسان ١٩٨٥ م) أنه لن يُرشّح نفسه مرةً أخرى. وفي الشهر نفسه وافق مجلس النواب على تعديلٍ دستوري، تمتدّ بموجبه ولاية الرئيس «سيكا ستيفنز» مدة ستة أشهرٍ لإعطاء فرصةٍ لتسجيل الناخبين وتسمية المرشحين للرئاسة. ثم عاد المجلس فوافق في رمضان ١٤٠٥ هـ (حزيران ١٩٨٥ م) على تعديلٍ دستوريٍ آخر يقوم بمقتضاه مجلس رئاسي بدلاً من نائب الرئيس المنصوص عنه في الدستور يحكم البلاد في حالة غياب الرئيس أو استقالته أو وفاته.

وفي مؤتمرٍ للحزب الحاكم «حزب مؤتمر الشعب العام» في ذي القعدة ١٤٠٥ هـ (آب ١٩٨٥ م) كان اللواء «جوزيف موموه» الذي كان وزيراً للدولة، وقائداً للجيش هو المرشح الوحيد لزعامة الحزب، ولمنصب رئاسة الجمهورية، وتمت الموافقة على ترشيحه من قبل أعضاء المؤتمر الذين كان عددهم سبعمائة عضو.

وفي الانتخابات الرئاسية التي جرت في شهر صفر ١٤٠٦ هـ (تشرين الأول ١٩٨٥ م) حصل «جوزيف موموه» على ٩٩٪ من مجموع الأصوات، وتم تنصيبه رئيساً في ١٦ ربيع الأول ١٤٠٦ هـ (٢٨ تشرين الثاني ١٩٨٥ م). وعلى الرغم من احتفاظه بوضعه العسكري إلا أنه شكل وزارة مدنية شملت عدداً من أعضاء الوزارة السابقة. وقد قلّص عدد أعضاء مجلس الوزراء من ٢٩ إلى ١٩ عضواً، وقلّص عدد الوزراء من ٥١ إلى ٣٣ وزيراً.

وأجريت الانتخابات النيابية في رمضان ١٤٠٦ هـ (أيار ١٩٨٦ م) ولم يقع خلالها سوى حوادث قليلة من العنف، والتجاوزات الانتخابية، وقد خاض هذه الانتخابات ٣٣٥ مرشحاً جميعهم من أعضاء حزب مؤتمر الشعب العام لملء ١٠٥ مقاعد نيابية، وقد خسر ما يقارب من نصف عدد النواب مقاعدهم، وأغلبهم من السياسيين المحنّكين الذين شغلوا مناصب مهمة في إدارة الرئيس السابق «سيكا ستيفنز» ومن بينهم أربعة أعضاءٍ في مجلس الوزراء.

شكّل الرئيس «جوزيف موموه» وزارةً جديدةً في شوال ١٤٠٦ هـ (حزيران ١٩٨٦ م) دخلها خمسة أعضاء جدد، وسبعة وزراء دولة إضافيين. وفي ربيع الثاني ١٤٠٧ هـ (كانون الأول ١٩٨٦ م) أطلق الرئيس سراح سبعة وعشرين سجيناً سياسياً منهم اثنا عشر سجيناً كانوا مُدانين بتهمة الخيانة لاشتراكهم في المحاولة الانقلابية التي جرت عام ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م).

وبسبب فشل إدارة الرئيس «جوزيف موموه» في تحسين الوضع الاقتصادي الحرج، وبسبب تأثير الإجراءات التقشفية التي فرضها مجلس النقد الدولي الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع الأسعار كل هذا سبّب تناقصاً في شعبية الرئيس التي كان يتمتع بها عند توليه منصب الرئاسة عام ١٤٠٦ هـ (١٩٨٥ م)، وكذلك الاحتفاظ بأعضاء في مجلس الوزراء من حكومة الرئيس السابق «سيكا ستيفنز» قد أثار موجةً من النقد.

وصادرت سلطات الجمارك الفرنسية في جمادى الآخرة ١٤٠٦ هـ (شباط ١٩٨٦ م) معداتٍ حربيةٍ من سفينة شحن، ادعت حكومة سيراليون أنها كانت في طريقها إلى سيراليون لاستخدامها في محاولةٍ لقلب نظام الحكم فيها.

وفي جمادى الأولى ١٤٠٧ هـ (آذار ١٩٨٧ م) أعلنت الحكومة أنها أجهضت محاولةً انقلابيةً، وتمّ اعتقال ستين شخصاً، وأنها قد وضعت يدها على كمياتٍ كبيرةٍ من الأسلحة والمعدات الحربية ذات الفعالية. وفي أوائل رمضان ١٤٠٧ هـ (نيسان ١٩٨٧ م) تمّ اعتقال «فرانسيس ميناه» النائب الأول لرئيس الجمهورية، وأُقيل من منصبه لارتباطه بالمحاولة الانقلابية، وأعقب ذلك تغييرات واسعة في المناصب الحكومية، وعُيّن وزير جديد للمالية، كما استحدثت وزارة مختصة بالتنمية الريفية والخدمات الاجتماعية.

وفي صفر ١٤٠٨ هـ (تشرين الأول ١٩٨٧ م) بعد محاكمة دامت

خمسة شهور حُكم على فرانسيس ميناء، وخمسة عشر متهماً آخرين بالإعدام بناءً على اتهامهم بالتخطيط لاغتيال الرئيس ومحاولة قلب نظام الحكم، وحُكم على آخرين بالسجن لمدة أربع سنواتٍ وسبع سنواتٍ لتسترهما على جريمة خيانة قيادة الحركة. واستأنف الحكم الذين قضت المحكمة عليهم بالإعدام وذلك في شعبان ١٤٠٨ هـ (نيسان ١٩٨٨ م) ولكن تم تأييد الأحكام في ربيع الأول ١٤٠٩ هـ (تشرين الأول ١٩٨٨ م) عدا أربعةٍ منهم، ثم أيدت المحكمة العليا أحكام الإعدام على المتهمين الاثني عشر في صفر ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م) إلا أن ستةً من هذه الأحكام قد استبدل بها عقوبة السجن المؤبّد فيما بعد. وتمّ إعدام فرانسيس ميناء والخمسة الذين معه في ربيع الأول ١٤١٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨٩ م) على الرغم من طلبات العفو التي تقدمت بها الدول الأوربية، والحملة التي قامت بها منظمة حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية.

بدأ الرئيس «جوزيف موموه» في ١٤٠٧ هـ (١٩٨٧ م) حملةً على الممارسات المالية السيئة في القطاع الحكومي، فاستقال وزير الزراعة والثروات الطبيعية والغابات في ذي القعدة ١٤٠٧ هـ (تموز ١٩٨٧ م) بعد اتهامه بالفساد، وقد أمره الرئيس جوزيف موموه بإعادة ستة ملايين من الوحدة النقدية السيراليونية إلى الخزانة العامة.

واتهم أحد النواب فيما بعد وزيرين وعدداً آخر من كبار الموظفين في الحكومة، وفي مصرف سيراليون بالنصب، والاحتيال، وفساد الذمة.

وفي ربيع الأول ١٤٠٨ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٧ م) بعد سلسلةٍ من إضراب العاملين في القطاع العام احتجاجاً على قلّة السيولة المالية التي أدّت إلى عجز الحكومة عن دفع الرواتب أعلن الرئيس «جوزيف موموه» حالة الطوارئ، في قطاع الاقتصاد، وأعلن عن تسعةٍ وخمسين إجراءً تهدف إلى منع احتكار العملة والبضائع الأساسية، كما واصل الحملة ضد التهريب، وطبقاً لهذه الإجراءات عدّ الفساد جنايةً، وأصبح من الممكن

محاكمة أي متهم بأية جريمةٍ حتى في حالة غيابه، ولقد تمّ فرض عقوباتٍ شديدةٍ على اتخاذ الصحف في نشر مقالات التشهير، وأصبح من الممكن تفتيش البريد الخاص، وعيّنت الحكومة رقيباً على النشر.

وفي رجب ١٤٠٨ هـ (آذار ١٩٨٨ م) مُدّد العمل بإجراءات حالة الطوارئ، الاقتصادية لعامٍ جديدٍ، ووافق مجلس النواب على ذلك.

وفي ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٨ م) أعلن الرئيس عن تغييراتٍ في الوزارة فقد بمقتضاها نائبا الرئيس منصبيهما الوزاريين، وأصبحت وظيفتاهما شكليتين تماماً، وتمّ فصل أربعة وزراء هم: وزراء الإذاعة والإعلام، والنقل والمواصلات، والتجارة والصناعة، والزراعة، واستحدثت وزارة للصناعة والمشروعات الحكومية.

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٩٨٩ م) انعقد المؤتمر العاشر للنواب الوطنيين (نواب حزب مؤتمر الشعب العام)، وأكّد الرئيس «جوزيف موموه» على ضرورة استفتاء قوى الشعب عامةً لتحقيق التنمية الوطنية وكرر التزامه بإزالة الفساد، ولهذا الغرض تمّ إعلان ميثاق السلوك الشريف للقادة السياسيين، والموظفين الحكوميين، والذي بمقتضاه يُنقد باستغلال النفوذ الرسمي. ولم يكن هذا الكلام إلا للاستهلاك المحلي، والدعاية الرسمية في محاولة لتأييد الشعب للنظام، حيث يظن الحاكم أن الشعب غافل، وليس له أية وزن. وما يجري ويرتكب غير ما يذاع رسمياً وما تتناقله وسائل الإعلام، وما يشيعه أعوان السلطة. وتمت إعادة انتخاب الرئيس «جوزيف موموه» أميناً عاماً للحزب دون معارضة.

وفي مطلع عام ١٤١٠ هـ (آب ١٩٨٩ م) وافق مجلس النواب على تشريع يقضي بضرورة استقالة موظفي الحكومة الذين يريدون ترشيح أنفسهم للانتخابات النيابية المقرر إجراؤها عام ١٤١١ هـ (١٩٩١ م) من مناصبهم قبل ٧ ذي القعدة ١٤١٠ هـ (نهاية أيار ١٩٩٠ م).

وفي جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (كانون الأول ١٩٨٩ م) تمّ تعيين وزير

جديد للمالية بعد اتهام وزارة المالية بالتلاعب وسوء التصرف.

وأجريت انتخابات المقاطعات في جمادى الآخرة ١٤١٠ هـ (أوائل عام ١٩٩٠ م) إلا أنها أُلغيت في ثلاث دوائر عقب شكاوى من ممارساتٍ خاطئةٍ. وارتفعت بعدها نسبة التأييد الشعبي لنظام الحكم المتعدد الأحزاب غير أنه في رمضان ١٤١٠ هـ (نيسان ١٩٩٠ م) اتخذ مؤتمر الشعب العام في مقاطعة (بو) الجنوبية قراراً مؤلفاً من خمس نقاطٍ ينتقد فيه التعددية الحزبية.

تقوم السياسة الخارجية لسيراليون رسمياً على مبدأ عدم الانحياز، وهذا شأن أكثر دول العالم الثالث التي تسير في فلك الدول الغربية، وتعلن عدم الانحياز من أجل الاستهلاك المحلي، والتضليل على الشعوب.

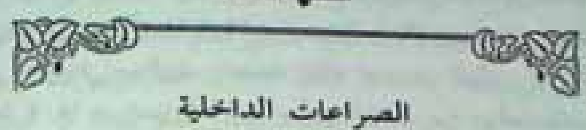
اتهم رئيس ليبيريا صموئيل دوو في ربيع الأول ١٤٠٦ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٥ م) حكومة سيراليون بالتورط المباشر بالمحاولة الانقلابية الفاشلة في ليبيريا، وأغلق الحدود بين البلدين، ولكن أُعيد فتحها في ذي الحجة ١٤٠٦ هـ (آب ١٩٨٦ م)، وفي الشهر التالي وقّعت كل من سيراليون، وليبيريا، وغينيا اتفاقية عدم اعتداء، وتعاون أمني. وتلا ذلك توقيع سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية مع نيجيريا عام ١٤٠٦ هـ (١٩٨٦ م).

عادت العلاقات مع ليبيريا إلى التدهور عام ١٤٠٨ هـ (١٩٨٨ م) إثر طرد مواطنين سيراليونيين من ليبيريا في أوائل ذي الحجة ١٤٠٨ هـ (تموز ١٩٨٨ م)، ثم في صفر ١٤٠٩ هـ (أيلول ١٩٨٨ م) عقد رئيسا الدولتين بالاشتراك مع رئيسي نيجيريا والتوغو مؤتمراً للمصالحة، وأصدر الرؤساء الأربعة بياناً يؤكد التزامهم بأهداف السوق الاقتصادية لدول غربي إفريقية.

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٩٨٩ م) تمّ إنشاء لجنةٍ مشتركةٍ من سيراليون ونيجيريا لتحسين التعاون الثقافي بين البلدين، وأدّى الأمر إلى تبادل الموارد بعد توقيع عدة اتفاقيات أخرى تغطي الجوانب العلمية والثقافية والاقتصادية.

وفي رجب ١٤٠٩ هـ (شباط ١٩٨٩ م) تمّ قطع العلاقات السياسية مع الامبراطورية الروسية (سابقاً) وذلك عقب طرد اثنين من الصحفيين الروس، واحتجاز سفينة روسية للأبحاث، غير أن العلاقات عادت إلى حالتها الطبيعية في ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (حزيران ١٩٨٩ م) بعد تعيين سفير روسي جديد في سيراليون، وتجددت اتفاقية الصيد بين الدولتين. وفي ذي الحجة ١٤٠٩ هـ (تموز ١٩٨٩ م) تحسّنت العلاقات بين سيراليون وليبيريا نتيجة إطلاق ستةٍ من مواطني سيراليون كانوا محتجزين في ليبيريا.

الفصل الثالث



الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة سيراليون ٧٢,٦٤٤ كيلومتراً مربعاً، وتشرف على المحيط الأطلسي من ناحية الغرب بساحلٍ يبلغ طوله ٤٠٢ كيلومتراً، ويبلغ طول حدودها البرية ٩٥٨ كيلومتراً، فتحدها غينيا من الشمال والشرق، ويبلغ طول حدودها معها ٦٥٢ كيلومتراً، وتحدّها ليبيريا من الجنوب، ويبلغ طول حدودها معها ٣٠٦ كيلومترات.

ويبلغ عدد سكانها حسب تقديرات عام ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م) أربعة ملايين ومائة ألف إنسان، ويشكل الأفارقة ٩٩ ٪ من مجموع السكان، ولا يزيد الأوروبيون على ١ ٪ من السكان. وتصل الكثافة إلى ٥٨ شخص في الكيلو المتر المربع الواحد. وتكون زيادة السكان السنوية حوالي ٢,٥ ٪.

وتقسم البلاد إدارياً إلى أربع مقاطعات وهي:

١ ـ فريتاون: وتضم العاصمة، وشبه الجزيرة التي تقع إلى الجنوب من العاصمة، والتي كانت المستعمرة الأولى، وهي أصغر المقاطعات من حيث المساحة.

٢ ـ المقاطعة الشمالية: وهي أوسع المقاطعات مساحة، وأكثر سكانها من أفراد قبيلة (التمني).

٣ ـ المقاطعة الجنوبية: وقاعدتها مدينة (بو)، وأكثر سكانها من أفراد قبيلة (الماندي).

٤ ـ المقاطعة الشرقية: وأكثر أراضيها مرتفعة عدا منطقة (كينيما)، ومدينة كينيما هي قاعدتها، ويكثر أفراد قبيلة الفولاني في هذه المقاطعة.

الصراع الإقليمي:

يقع صراع دائم بين سكان الغابة وسكان مناطق المراعي التي تحيط بالغابة، وعندما جاء الكريول وأقاموا في شبه جزيرة على الساحل حدث صراع بينهم وبين الداخل، ولكن هذا الصراع يحمل المعنى العنصري أكثر من المعنى الإقليمي.

الصراع العنصري:

يوجد في سيراليون أكثر من ثلاثين مجموعة قبلية، وأهمها:

١ ـ التمني: وينتشر أفراد هذه القبيلة في الشمال، وكانوا يشكلون السكان الرئيسيين لشبه الجزيرة التي كانت نواة الاستعمار الإنكليزي في المنطقة، أو المستعمرة الأولى، عندما تأسست مدينة فريتاون. وتبلغ نسبة أفراد هذه القبيلة ٢٥ ٪ من مجموع السكان، وللقبيلة عدة جوامع في العاصمة فريتاون، ومنها: جامع الجليل، وجامع التوحيد، وجامع كونتورود، وجامع أوب كون.

٢ ـ الماندي: وهي عدة بطون، ويعيش أكثرها في المناطق الجنوبية، وتشكل مجموعها ما يزيد على ثلث السكان، ويعيش بعض بطونها في الجنوب. وللقبيلة جامع القدوس في العاصمة، وقد بناه تجار القبيلة القادمون من غينيا.

٣ ـ الفولاني: ويطلق عليهم هنا اسم «الفولا»، ويعيش أكثرهم في الأجزاء الشرقية، وتزيد نسبة أفراد هذه الجماعة على ١٠ ٪ من مجموع السكان، وللقبيلة مسجدان في العاصمة، يحمل أحدهما اسمها.

هذه هي القبائل الرئيسية في سيراليون، وهناك قبائل كثيرة أخرى ـ كما ذكرنا ـ ومنها:

٤ ـ الكريول: وأُعيدوا من جزر الهند الغربية (الأنتيل) بعد إلغاء تجارة الرقيق، ويُشكِّلون ربع سكان مدينة فريتاون العاصمة، وكان الغرض من إعادتهم اتخاذهم قاعدةً للانطلاق بالتنصير بصفتهم نصارى، وأما المستعمرون فيرغبون اتخاذهم قاعدةً لإلغاء تجارة الرقيق، وللإدارة البريطانية هناك. وقد اشترت لهم الحكومة الإنكليزية أرض شبه الجزيرة الواقعة جنوب مدينة فريتاون من ملك قبيلة التمني آنذاك، وهو الملك (توم)، وتعهدتهم الكنيسة والحكومة معاً، فاعتنقوا النصرانية، وأخذوا الثقافة الغربية، وتعلّموا، وهذا ما جعل لهم امتيازات واسعة في المستقبل.

٥ ـ السوسو: ويسكنون في شمالي السهل الساحلي، ويعملون في زراعة النخيل الزيتي، أو في الإقطاعات الأجنبية. ولهذه الجماعة مسجد في العاصمة فريتاون منذ عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧ م)، ولما لم يعد يتسع للمصلين بنت مسجدين آخرين لأن انتشار الإسلام بين أبناء هذه الجماعة قد أخذ يزداد في الأونة الأخيرة، كما أسست ثلاث مدارس ابتدائية بجانب هذه المساجد.

٦ ـ الليمبا: ولهذه القبيلة مسجد في العاصمة يدعى مسجد الأمين، وبدأت بنائه عام ١٣٧٠ هـ، وانتهت منه عام ١٣٨٥ هـ، وهو مسجد واسع، وعلى الرغم من اتساعه فقد شيدت هذه القبيلة مسجدين آخرين، كما شيدوا أربع مدارس ابتدائية في العاصمة فقط.

وتعد هذه القبيلة ثالث قبائل سيراليون من حيث العدد، وتبلغ نسبة أبنائها ١٥ ٪ من مجموع سكان البلاد.

٧ ـ الفاي:

٨ ـ الكرو:

٩ ـ الجالنا:

١٠ ـ الكونو:

١١ ـ الكورنكو:

١٢ ـ اللوكو:

١٣ ـ الشبرو:

١٤ ـ الكيسي:

١٥ ـ الهاوسا: وقد جاءوا من نيجيريا، ولهم مسجد وسط المدينة، بناه أحد تجار القبيلة، وهو (أحمد ترولي).

١٦ ـ اليوروبا: وجاءت من نيجيريا أيضاً، وتعرف هنا باسم (فوره بي)، ولها مسجد العتيق في العاصمة، ثم أقامت مسجداً آخر.

١٧ ـ الأوكو: ولها فرع يدعى (فولانانون) له جامع في العاصمة يعرف باسم ذلك الفرع، وكان هذا الجامع كنيسةً، اشتراها أفراد هذه القبيلة، وحوّلوها إلى جامع.

ويوجد في البلاد جالية عربية وبخاصة من الشاميين اللبنانيين الذين يزيد عددهم على الخمسين ألفاً.

لقد كان الصراع بين القبائل قوياً فيما مضى، فلما انتشر الإسلام غدا النزاع بين المسلمين والوثنيين، فمثلاً حزّب المسلمون في غينيا وجلّهم من قبيلتي الفولاني والماندينغ طبل الوثنيين في سيراليون فوقع صراع عنيف وعد المسلمون قتالهم جهاداً، وكانوا بإمرة المعلم (صوري) فطاردوا الوثنيين، واحتلوا مدن (كارينا)، و(فالابا)، و(كابالا)، و(بورت لوكو)، واستوطن كثير من المسلمين في هذه المناطق التي احتلوها.

ولما تسلّل المستعمرون الصليبيون إلى الداخل، واحتلّوا تلك الجهات أخذوا يثيرون القبائل بعضها ضدّ بعض من أجل التفرقة بين السكان وإبقاء السيطرة لهم، وفي الوقت نفسه فقد قوّوا الكريول، وجعلوا لهم السيادة على غيرهم بصفتهم أعوان المستعمرين ورجالهم المعتمدين آنذاك.

وبعد الاستقلال وجد الصراع الحزبي، وتأثير المستعمرين فيه أكبر

من الصراع القبلي، حيث إنه صراع فكري، ويهدم غالباً العقيدة ما دام يسير بتوجيه المستعمرين، ومن صنعهم، ومن ضمن مخططهم، على حين أن الصراع العنصري لا يخضع إلا للعصبية العنصرية ويبقى الارتباط بالعقيدة مع المخالفة بالسير بتلك العصبية المنتنة التي يُحاربها الإسلام.

الصراع العقيدي:

يُشكّل المسلمون أكثر من ٨٠٪ من سكان سيراليون على الرغم من تقديم إحصاءات غير صحيحة من قبل الحكومة النصرانية التي لا ترتفع عندها تلك النسبة إلى أكثر من ٣٠٪، ويبدو هذا في أن قبائل الماندي، والتمني، والفولاني، والليمبا تُشكّل ٨٣٪ من سكان البلاد وهي قبائل معظمها مسلمة إن لم نقل كلها، وأن بقية القبائل فيها نسب متفاوتة من المسلمين. وبذا تزيد نسبة المسلمين على ٨٠٪ من مجموع السكان.

ومن ناحية ثانية فإن حكومةً نصرانيةً لا يمكنها أن تُقدّم للمسلمين ما تقدمه حكومة سيراليون إن لم تزد نسبة المسلمين على ٧٥٪، فالوزراء المسلمون كثيرون، والبرنامج التلفزيوني، والعطل الرسمية أيام الأعياد الإسلامية، والسماح بمغادرة الأعمال لأداء صلاة الجمعة، لم يكن ليحدث هذا كله لو لم تكن نسبة المسلمين كما ذكرنا.

ويُشكّل الوثنيون ١٠٪ من مجموع السكان، وهم غالباً سكان الغابات، ومن القبائل التي تعيش في المناطق الساحلية.

ويُشكّل النصارى ١٠٪ من مجموع السكان أيضاً، وهم من الكريول، والمستعمرين الصليبيين، وبعض الشاميين، والذين كسبتهم الإرساليات التنصيرية، ورجال الاستعمار من الوثنيين.

لا يمكن أن يكون صراع عقيدي ظاهر لارتفاع نسبة المسلمين. وإنما يأخذ شكلاً آخر هو التقاء النصارى، والوثنيين، وأصحاب الأهواء والمصالح من المسلمين ضدّ المسلمين الملتزمين، وهذا ما يشكل خطراً كبيراً ما دام

لا يحمل صفة التعصّب النصراني فلا يقاوم، ولا يلتقي المسلمون في صف واحد، بل يكون قسم منهم في صف الأعداء، وهم ينتسبون اسماً إلى الإسلام، وكل منهم يسعى وراء أهوائه ومصالحه، وينهج نهج المستعمرين الصليبيين في حياتهم وسلوكهم. وبهذا يضعف أمر المسلمين وتتحكّم بهم الأقلية النصرانية، وتوجّه وتعطي الإحصاءات التي تريد، وترسيخاً لهذا ظهرت التجمعات الحزبية العلمانية.

الصراع الحزبي:

في الوقت الذي بدأ فيه بعض الزعماء في سيراليون يدعون إلى قيام تنظيم سياسي للمطالبة بالاستقلال، حسب الطريقة الغربية حرصاً على تسلّم المناصب والوظائف العليا مكان الأوروبيين الذين سيجلون عن البلاد، وإبقاء السلطة بأيديهم بصفتهم زعماء التنظيم القائم الذي يستطيع أن يقوم بهذا الدور كانت بريطانيا نفسها حريصةً على وجود مثل هذا التنظيم الذي يضمّ أصحاب مصالح ورجال دنيا لا هدف لهم سوى أهوائهم ولا غاية لهم سوى القبض على زمام السلطة، وفي الوقت نفسه تستطيع بريطانيا معرفتهم وترويضهم واختيار المناسب لها منهم الذي يُوافق على تطبيق المنهج الذي تريده والسير في فلكها، وهذا أصلاً من ضمن سياستها وذلك خوفاً من أن يتسلّم السلطة رجال لا توافق عليهم لأنهم لا يرون رأيها أو يرون السير فيما تقتضيه مصلحة أكثرية سكان سيراليون الذين هم من المسلمين حيث لهم عقيدة ومنهج حياة تفرضه تلك العقيدة عليهم.

وتأسس حزب الشعب السيراليوني وفاز بأكثرية مقاعد المجلس التشريعي، ونشأ أيضاً حزب الشعب الوطني منافساً للحزب الأول على طريقة ما يُعرف بالسياسة الديمقراطية، كما وجد المجلس الإسلامي، والحزب الاشتراكي، والحزب التقدمي المتحد. وأخذت كل هذه التنظيمات تُطالب بالاستقلال، وبما أن هدفها جميعها هو انسحاب البريطانيين من سيراليون، وتسلّم أبناء البلاد السلطة. دون أن يكون هناك

لية إشارة إلى منهج الحياة، ولما كان الهدف واحداً لذا لا يمكن أن يكون هناك صراع لذا شكّلت تلك التنظيمات جميعها جبهةً واحدةً تطالب بالاستقلال، وألفت وفداً واحداً سافر إلى لندن للمفاوضة وعندما عاد الوفد شكل حكومةً ائتلافيةً، ووجدت بريطانيا راحةً في هذا الوفد ورجال الأحزاب إذ أنهم جميعاً ذات تطلعاتٍ إلى السلطة فقط، ويمكنها تنفيذ مخططاتها عن طريقهم.

وكان انسحاب بريطانيا في ١٢ ذي القعدة ١٣٨٠ هـ (٢٧ نيسان ١٩٦١ م)، وقامت حكومة من أبناء البلاد حسب مفهوم ما يعرف بالوطنية، وحصل حزب الشعب الوطني السيراليوني فيها على نصيب الأسد، ولم تسلم الأحزاب الحكم حتى بدأ الصراع فيما بينها، وتشكل حزب المؤتمر الشعبي العام من أعضاء تركوا حزب الشعب الوطني مغاضبين له لأنهم لم يحصلوا على ما كانوا يرغبون فيه، أو اقتنعوا أن حقّهم قد هُضم، ظلمهم رفاقهم في الحزب، وانضم إليهم أعضاء كانوا أيضاً في الحزب التقدمي المتحد. وأخذ الحزب الجديد بمعارضة الوزارة واتهامها بالتفاهم التام مع بريطانيا الدولة المستعمرة.

وفاز حزب المؤتمر الشعبي العام بانتخابات ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م)، وتسلّم الحكم ولكن في اليوم نفسه قام الجيش والشرطة بانقلاب أعقبه بعد يومين انقلاب مضاد وتشكل مجلس وطني إصلاحي، ولكن ما مرّ عام أو أكثر بقليل إلا وقام انقلاب ثالث، وشكّل حركة ثورية سلّمت السلطة للمدنيين فكانت حكومة من حزبي المؤتمر الشعبي العام، وحزب الشعب الوطني السيراليوني.

لم يشترك حزب الشعب الوطني السيراليوني بالانتخابات التي جرت عام ١٣٩١ هـ (١٩٧١ م)، ولا بالانتخابات التي جرت بعد عامين، وبقي حزب مؤتمر الشعب العام وحده في الساحة. ثم عاد فشارك حزب الشعب الوطني السيراليوني في انتخابات عام ١٣٩٧ هـ (١٩٧٧ م) غير أنه فشل،

وادّعى أن الانتخابات لم تكن نزيهة وإنما رافقتها التهديدات إضافةً إلى ما وقع من عمليات تزوير. ولما بقي حزب مؤتمر الشعب وحده دون معارضة وضع دستوراً يقوم على الحزب الواحد، ويمنع التعددية الحزبية. وهكذا بقيت الحياة السياسية دون منافسة، ولا معارضة، ولا صراع، وانطلق قادة الحزب الوحيد الحاكم يرعون في السلطة كالسوائم فكثرت الفضائح المالية والاقتصادية وعانى الشعب الكثير منها، حيث لم يكن هناك رادع إيماني، ولا وازع ديني.

بدأت المطالبة بالتعددية الحزبية، ولكن رفضت هذه المطالبة، وانتقدت بشدة. ولكن إن لم توجد تنظيمات سياسية لها صفة الرسمية والاعتراف بها إلا أنها توجد بالواقع بصفة سرية منها:

١ ـ حركة التجمع السيراليوني: ويمارس نشاطه في لندن.

٢ ـ حزب التجمع الوطني: ويقوده الرئيس السابق «أندرو جاكسون سميث»، ومقره الولايات المتحدة.

٣ ـ الحزب الديمقراطي السيراليوني: ويمارس النشاط من لندن.

وهذه الأحزاب تعارض نظام حكم الحزب الوحيد المعترف به رسمياً، والحاكم في سيراليون «حزب مؤتمر الشعب العام» الذي يقوده الرئيس الحالي «جوزيف سعيدو مومو»، وقد تأسس عام ١٣٨٠ هـ (١٩٦٠ م).

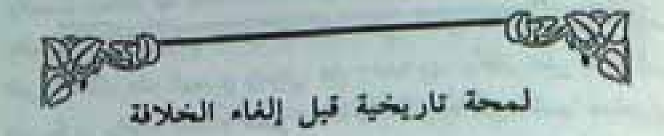


الباب الثامن

سَاحِلُ العَاجِ



المصور رقم [٨]



لمحة تاريخية قبل إلغاء الخلافة

انتشر الإسلام في المناطق الداخلية من ساحل العاج أيام كانت جزءاً من الممالك الإسلامية التي قامت في الداخل، وخاصةً مملكة مالي الإسلامية التي قامت في النصف الأول من القرن السابع الهجري، واستمرّ انتشار الإسلام حتى وصل إلى الساحل، وبنى المسلمون مساجد هناك، وكانوا يدعون فيها إلى خليفة المسلمين، وتعود بعض الوثائق إلى أيام السلطنة العثمانية حيث كانوا يدعون إلى السلطان محمد الفاتح العثماني، ويطلبون من الله رعايته وحماية عاصمته، ومن المعلوم أن محمد الفاتح قد دخل القسطنطينية عام ٨٥٧ هـ (١٤٥٣ م) وحوّل اسمها إلى استانبول أي مدينة الإسلام، وجعلها عاصمة السلطنة.

ووصل التجار العرب إلى الساحل، وأطلقوا على الشاطىء حيث توجد بعض الصخيرات تشبه بما فيها من تراجع الشفاه الضاحكة والبسّام العظيم.

ووصل المستعمرون الصليبيون إلى سواحل المنطقة في النصف الثاني من القرن التاسع الهجري، وأخذوا يبنون المراكز التجارية لهم على الشاطىء، وكان تجار الداخل الإفريقيون يجمعون عاج الفيل (الأنياب)، وينقلونها إلى الساحل، ويعرضونها للبيع على شكل أكوام، فيأتي المستعمرون الصليبيون، ويشترون منها، لذا أطلقوا على شاطىء المنطقة اسم «ساحل العاج» وعمّ هذا الاسم، وساد حتى صار علماً على تلك المنطقة.

وفي القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي) وصلت قبائل «الشانتي» و«أغني» من الشرق، واستقرّت في جنوبي منطقة ساحل العاج، وأسّست ممالك لها هناك. أما القسم الشمالي فقد كان جزءاً من مملكة «الموسي» الوثنية رغم انتشار الإسلام، التي أسلم حاكمها في منتصف القرن الثالث عشر الهجري (حوالي عام ١٨٥٠ م)، وأطلق على نفسه اسم «أبو بكر»، وأصبح سلطانه ضمن مملكة «فوتاجالون» التي أسّسها «ساموري توري»، ولما هُزم ساموري توري عام ١٣١٦ هـ (١٨٩٨ م) التجأ إلى هذا القسم من ساحل العاج فقبض عليه الفرنسيون، ونفوه إلى الغابون، وبقي هناك حتى توفي عام ١٣١٨ هـ (١٩٠٠ م)، ودخل المستعمرون الصليبيون من الفرنسيين هذا الجزء لأول مرة.

أما الجزء الجنوبي من ساحل العاج فقد فرضت فرنسا الحماية عليه بموجب اتفاقية عقدتها مع ملك «أغني» عام ١٢٥٨ هـ (١٨٤٢ م). ولما سيطرت على القسم الشمالي ضمّته إلى الجزء الجنوبي عام ١٣٣٣ هـ (١٩١٤ م) وجعلتهما مستعمرةً فرنسيةً، ثم جزءاً من إفريقية الغربية الفرنسية.

وفي الحرب العالمية الأولى جنّدت فرنسا ما استطاعت تجنيده من سكان البلاد، وساقتهم إلى ساحات القتال.

الفصل الأول

من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

٢٧ رجب ١٣٤٢ - ١٤ صفر ١٣٨٠ هـ

٣ آذار ١٩٢٤ - ٧ آب ١٩٦٠ هـ

ضمّت فرنسا جزءاً من فولتا العليا إلى ساحل العاج في ٥ رمضان ١٣٥١ هـ (١ كانون الثاني ١٩٣٣ م) وذلك عندما أرادت إزالة فولتا العليا بعد ثورة المسلمين فيها، ثم عادت فشكّلت فولتا العليا، وانتزعت من ساحل العاج ما سبق أن ضمّته إليه وذلك في ١٩ صفر ١٣٦٧ هـ (الأول من كانون الثاني ١٩٤٨ م).

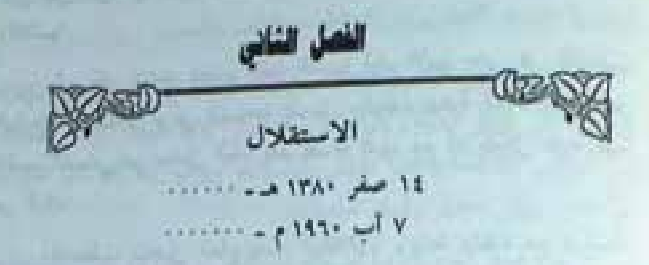
وبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت دولة ساحل العاج ضمن الاتحاد الفرنسي، وانتخبت أول جمعية وطنية عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧ م). وبعد عشر سنواتٍ تشكّلت فيها أول حكومة تتمتع بالاستقلال الذاتي.

وجاء ديغول إلى حكم فرنسا عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م) وفكّر بالحفاظ على مستعمرات فرنسا فيما وراء البحار، ففرض دستوره، وأعطى لكل إقليم حرية الموافقة على هذا الدستور أو رفضه، وإن كان الأمر لم يخل من ضغوطٍ، ووعودٍ، وتهديداتٍ، فالإقليم الذي يصوّت سكانه بالموافقة على هذا الدستور يصبح عضواً في مجموعة الشعوب الفرنسية، ويُشكّل حكومةً محليةً تتمتع بالاستقلال الداخلي، على أن تكون السلطة المركزية لفرنسا في الدفاع، والاقتصاد، والشؤون الخارجية، كما يمكن أن يتمّ اتحاد بين إقليمين أو عضوين في المجموعة الفرنسية، أما الأقاليم التي يرفض

الدستور الديغولي، فتُعطى الاستقلال التام، ولكن تقطع عنها فرنسا مباشرةً كل معونة فنية، أو مادية، أو إدارية.

وعندما طُرح دستور ديغول صوّت السكان بساحل العاج، إلى جانبه، ومعنى ذلك أن الإقليم سيحصل على الاستقلال الداخلي، وتمّ هذا في جمادى الآخرة ١٣٧٨ هـ (كانون الأول ١٩٥٨ م). فأعلنت في البلاد الجمهورية ضمن مجموعة الشعوب الفرنسية، وشكّل «فيلكس هوفوييه بوانييه» الحكومة.

كان في إفريقية الغربية الفرنسية حزباً وحيداً هو «حزب التجمع الديمقراطي الإفريقي»، وكان له فرع في كل إقليمٍ من أقاليم تلك المجموعة، وكان زعيمه من ساحل العاج، وهو فيلكس هوفوييه بوانييه، وقد تأسّس هذا الحزب إثر الحرب العالمية الثانية. فلما انفصلت بعض الأقاليم، واستقلت عن المجموعة الفرنسية مثل غينيا. أصبح كل فرعٍ للحزب في الأقاليم المختلفة حزباً خاصاً في إقليمه، وعُرف هذا الحزب في إقليم ساحل العاج باسم «الحزب الديمقراطي لساحل العاج»، ثم تطوّرت البلاد، وحصلت على الاستقلال التام في ١٤ صفر ١٣٨٠ هـ (٧ آب ١٩٦٠ م).



الفصل الثاني

الاستقلال

١٤ صفر ١٣٨٠ هـ ......

٧ آب ١٩٦٠ م ......

بعد الاستقلال أصبحت دولة ساحل العاج عضواً في الأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٣٨٠ هـ (٢٠ أيلول ١٩٦٠ م)، ووضع دستور جديد للبلاد بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٣٨٠ هـ (٣١ تشرين الأول ١٩٦٠ م)، وجرت انتخابات الجمعية الوطنية التي تألفت من خمسةٍ وثمانين عضواً، وعقدت الجمعية أول جلساتها بتاريخ ٨ جمادى الآخرة ١٣٨٠ هـ (٢٧ تشرين الثاني ١٩٦٠ م) وكان أعضاؤها جميعاً من أعضاء حزب التجمع الديمقراطي، وفي التاريخ نفسه انتخب زعيم الحزب «فيلكس هوفوييه بوانييه» رئيساً للجمهورية. وغدا حزب التجمع الديمقراطي لساحل العاج هو الحزب الحاكم، والوحيد، فلا معارضة.

ومع أن أكثرية السكان من المسلمين إلا أن الوظائف كانت من اختصاص النصارى الذين تلقّوا تعليمهم في مدارس الإرساليات التنصيرية، تبعاً للسياسة الاستعمارية التي اتبعتها فرنسا في مستعمراتها كلها، واتبعها المستعمرون الصليبيون جميعاً، ومن هذه السياسة أن فرنسا امتنعت من فتح المدارس في الجزء الشمالي من البلاد الذي يغلب عليه الطابع الإسلامي، فما كان على المسلمين إلا أن يلتحقوا بمدارس الإرساليات التنصيرية أو يبقوا في ظلامة الجهالة، ففضلوا الجهل عن التخلي عن العقيدة. كما أن

مدارس الدولة لم تكن جيدة من حيث البرامج والتوجيه بل سيئة، وعلى كلٍ فهي أقلّ سوءاً من مدارس الإرساليات التنصيرية على اختلاف أنواعها وكنائسها.

ولم يكن يسمح بتعليم اللغة العربية أول الأمر حتى في الكتاتيب الملحقة بالمساجد أو في المساجد نفسها. وتتوقّف نهضة البلاد على إعمار القسم الشمالي من ساحل العاج بعد إهماله كلياً، مع أنه يُشكّل جزءاً مهماً من البلاد.

واحتفظت ساحل العاج بعد استقلالها بروابط وثيقة مع فرنسا، والسياسة الخارجية للبلاد تسير بصورةٍ عامةٍ في فلك المعسكر الغربي.

وأسهم المعدل المرتفع للنمو الاقتصادي في أواخر القرن الرابع عشر الهجري، وكذلك الدعم القوي من جانب فرنسا من استقرار النظام، وحصلت قلاقل سياسية متفرقة من غير قيادات. وتم اكتشاف مؤامرتين عام ١٣٨٣ هـ (١٩٦٣ م) تمثّلان بوضوح اتجاه الشباب الثوري، واستياء الشماليين من سيطرة الجنوبيين على الحكومة، وضعف الجيش لتقليل نسبة الخطر الذي قد يأتي من التدخل العسكري، وقد استجابت الحكومة لبعض الانتقادات وأخذتها بعين الاعتبار فبدأت بتنفيذ سياسة التنمية الإقليمية، وزيادة الإدارة المحلية للمشروعات التجارية.

كان رئيس الجمهورية يشغل إضافةً إلى منصبه رئاسة حزب التجمع الديمقراطي لساحل العاج، ووزارة المالية، والدفاع، والزراعة. وأعيد انتخابه للمرة الثالثة بتاريخ ٦ شوال ١٣٩٠ هـ (٤ كانون الأول ١٩٧٠ م) وسيبقى لمدة خمس سنواتٍ أخرى. ومعروف عنه وعن أمين عام حزبه فيليب ياسي، أنهما من أتباع السياسة الغربية، ومن مؤيدي فكرة الحوار مع كل من حكومة جنوبي إفريقية العنصرية، والحكومة البرتغالية التي كانت تستميت في قتالها ضد الوطنيين الإفريقيين في أنغولا، وموزامبيق، وغينيا- بيساو وباقي مستعمراتها.

أعاد الرئيس تشكيل الوزارة عام ١٣٩٧ هـ (١٩٧٧ م) فاستبدل وزراء المالية، والاقتصاد، والتخطيط، والشؤون الخارجية، ثم أصدر قانوناً لمحاربة الفساد التجاري من احتكارٍ، وتلاعبٍ بالأسعار.

وفي جمادى الآخرة ١٣٩٨ هـ (أيار ١٩٧٨ م) تساهل في سيطرة الحزب على دوائر الدولة، حيث تقرر أن يتولّى إدارة الدوائر رؤساء بلديات يتم تعيينهم بالانتخاب عدا مدينتي أبيدجان، وبواكيه بعد أن كان الحزب هو الذي يتولّى اختيار رؤساء البلديات.

وفي أوائل عام ١٤٠١ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٠ م) جرت انتخابات الجمعية الوطنية، ولأول مرةٍ سُمح لأكثر من مرشحٍ بالتنافس على مقعدٍ واحدٍ. ومن قبل كان يختار الحزب المرشح ولا يسمح بمنافسٍ له.

وفي شهر صفر ١٤٠١ هـ (كانون الأول ١٩٨٠ م) بدأت سلسلة من المظاهرات شارك فيها الطلاب، والمجموعات المهنية، واستمرت أكثر من سنتين، وأشرف على تنظيمها المدرسون المحتجون على سحب حقوق السكن المجاني، وأيّدها أعضاء في نقابة الأطباء، وانتهى الإضراب بقرارٍ من رئيس الجمهورية دعا فيه بالعودة إلى العمل، وتمّ طرد وزيرين للتربية والتعليم من الحكومة.

وقامت الحكومة عام ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م) باتخاذ تدابير ضدّ الفساد، وسجنت عدة موظفين حكوميين في قطاع إسكان الدولة بعد أن اتهمتهم بسوء الإدارة.

وفي عام ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥ م) رفع المصرف الوطني للتنمية الزراعية قضيةً إلى المحكمة بشأن ديونٍ بمبلغ ٥٨ مليون دولار أمريكي ضدّ شركة (كوجكسيم)، ورئيسها عمدة العاصمة أبيدجان وعمانويل ديولو، وهي شركة تختص بتصدير الكاكاو، والبن، وانتشرت الشائعات، فهرب عمانويل ديولو إلى بلجيكا في شهر جمادى الآخرة ١٤٠٥ هـ (آذار ١٩٨٥ م)، ثم

صدر عفواً عنه بعد ستة أشهر، وأخيراً عاد إلى ساحل العاج في جمادى الآخرة ١٤٠٦ هـ (شباط ١٩٨٦ م).

جرى تعديل وزاري في صفر ١٤٠٤ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٣ م) نقص فيه عدد الوزراء من ٣٥ وزيراً إلى ٢٨ وزيراً في محاولة لخفض النفقات الإدارية. وقد صادق المؤتمر العادي الثامن للحزب الديمقراطي لساحل العاج المنعقد في أبيدجان على تبنّي تعديلٍ دستوري، يضغط فيه منصب نائب رئيس الجمهورية، ويسمح لرئيس الجمعية الوطنية التأسيسية بتولّي مهمة رئيس الجمهورية بصورةٍ مؤقتةٍ عند خلو منصب الرئاسة. وبعد شهرٍ أُعيد انتخاب الرئيس «فيلكس هوفويه بوانييه» للمرة السادسة.

وجرت انتخابات بلدية وتشريعية في ربيع الأول ١٤٠٦ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٥ م)، وفي جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م) أُعيد انتخاب «هنري كونان بيديه» لرئاسة الجمعية الوطنية التأسيسية.

وجرى تعديل وزاري في ذي القعدة ١٤٠٦ هـ (تموز ١٩٨٦ م) ارتفع عدد الوزراء إلى أربعين وزيراً استجابةً للارتياح الواضح من انحسار الأزمة الاقتصادية في البلاد.

وعلى الرغم من أن الدستور في ساحل العاج يسمح بتعدد الأحزاب إلا أنه لم يحقق أي تجمع للمعارضة حتى الآن الاعتراف الرسمي، والحكومة مستمرة بالتعامل بحزم مع الانشقاق أو المعارضة الواضحة. ففي مطلع عام ١٤٠٨ هـ (أيلول ١٩٨٧ م)، اعتقل ثلاثة أعضاء من اتحاد المدرسين عقب انقسام في الاتحاد، واختلاف على نقل وتوزيع القيادات، وألقوا في السجن بعد إدانتهم بجريمة الاختلاس، بينما أرسل أحد عشر عضواً آخرون من الاتحاد إلى معسكرٍ للجيش مدةً وإعادة تربية وتثقيف، وأخيراً تمّ الإفراج عنهم جميعاً في ذي الحجة ١٤٠٨ هـ (تموز ١٩٨٨ م).

وفي صفر ١٤٠٩ هـ (أيلول ١٩٨٨ م) تمّ اكتشاف مؤامرةٍ انقلابية، فطُرد بصورةٍ مفاجئةٍ وزير الشؤون البحرية «لامين فاديكا» بعد اتصاله من

مكتب رئيس أركان القوات المسلحة، وكذلك طرد أربعة مسؤولين من الحزب الديمقراطي لساحل العاج.

وفي هذه المدة عاد «لورنت غباغبو» زعيم الجبهة الشعبية العاجية، وهي حركة معارضة إلى ساحل العاج بعد ست سنواتٍ قضاها في منفاه في باريس. ولكن بعد مدةٍ اعتقل مع عددٍ من زعماء الجبهة لزمنٍ قصير.

وفي الوقت نفسه جرى تعديل وزاري نقص فيه عدد أعضاء الحكومة، واستحدثت وزارة مكافحة المخدرات.

دعا الرئيس «فيلكس هوفويه بوانييه» في صفر ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م) إلى عقد سلسلةٍ من الاجتماعات في مقره، تمت فيها مناقشة مشكلات ساحل العاج السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وحضر هذه الاجتماعات التي خصصت للحوار الوطني أعضاء من الحكومة، ومن الحزب الديمقراطي لساحل العاج، والرسميون الحكوميون البارزون، وكبار ضباط القوات المسلحة، ومُمثّلون عن النقابات العمالية، والمنظمات المهنية في البلاد، وفي الشهر التالي تشكّلت هيئة وطنية لفحص واستقصاء التظلّمات والشكاوى الواردة في الاجتماعات.

بقي «فيلكس هوفويه بوانييه» يُؤكّد أن التعددية الحزبية تُعيق العمل الوطني، وفرض إجراءات أمنية قاسية وشديدة حيث أمر بنشر القوات المسلحة على طول حدود البلاد في محاولاتٍ لمنع التهريب، والانتقال غير النظامي، وكذلك أمر نشر هذه القوات في المدن الرئيسة لمساعدة قوى الشرطة في مكافحة الجريمة. وفي الشهر التالي تمّ إنشاء مؤسسة اجتماعي مالي أمني، دعت جميع المقيمين في ساحل العاج إلى المساهمة فيها بهدف تطوير وإعادة تجهيز قوى الأمن بالسلاح.

وجرى إعادة توزيع الحقائب الوزارية في ربيع الأول ١٤١٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨٩ م) اختفى فيها عدد من الوزراء وظهر آخرون، وانخفض العدد إلى تسعةٍ وعشرين وزيراً، وعين «موسى كوموا كوفي» وزيراً

للاقتصاد والمالية، وكان وزيراً للمالية غير أن هذا المنصب قد أُلغي، وحاز هذا الوزير على احترام وتقدير الدائنين الخارجيين لساحل العاج، وربما كان يهدف الرئيس من هذا التغيير تأمين التمويل من المشرعين الخارجيين وخاصةً صندوق النقد الدولي، والمصرف الدولي لمساعدة بلاده في جهود التسوية الاقتصادية.

لقد أدّى وجود أعدادٍ كبيرةٍ من الأوروبيين والشرقيين ومواطني الدول المجاورة في ساحل العاج إلى وقوع مصادماتٍ متفرقةٍ بين العاجيين وهؤلاء المقيمين، ففي عام ١٤٠١ هـ (١٩٨١ م) كان يقيم في ساحل العاج أكثر من مليون غريب عنها. وكذلك أدّت البطالة المتزايدة بين خريجي الجامعات (وهذا الأمر من ضمن هموم ملء الوظائف بمواطني ساحل العاج) والحاجة إلى تخفيض الإنفاق العام لأن تتخذ الحكومة قراراً لتخفيض مستوى المساعدة الخارجية في البلاد. وفي عام ١٤١٠ هـ (١٩٨٩ م) كان في ساحل العاج حوالي ١٦٠٠ فرنسي متعاون بينما كان عام ١٤٠٠ هـ (١٩٨٠ م) أربعة آلاف.

العلاقات الخارجية:

استأنفت دولة ساحل العاج علاقاتها مع دولة اليهود في فلسطين في جمادى الآخرة ١٤٠٦ هـ (شباط ١٩٨٦ م) بعد انقطاع دام ثلاث عشرة سنة نتيجة الحرب بين الدول العربية وتلك الدولة المزروعة في فلسطين.

وجدّدت علاقاتها كذلك مع الامبراطورية الروسية وعدة دولٍ شرقية أخرى.

والتزم الرئيس «فيلكس هوفويه بوانييه» بسياسة الحوار بين الإفريقيين السود وبين البيض الحاكمين في دولة جنوبي إفريقية تلك السياسة التي عرّضته لانتقاداتٍ حادةٍ من قبل القادة الإفريقيين الآخرين. وفي ربيع الأول ١٤٠٩ هـ (تشرين الأول ١٩٨٨ م) زار رئيس دولة جنوبي إفريقية «بوتا» دولة

ساحل العاج، وكذلك لقي خلفه «دي كليرك» حفاوةً بالغةً من «فيلكس هوفويه» عندما التقى به زائراً لساحل العاج أيضاً.

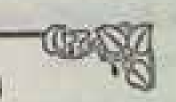
واستمرّ الرئيس العاجي في عام ١٤٠٩ هـ (١٩٨٩ م) في جهوده لتوطيد الحوار بين حكومة أنغولا، وحركة الاتحاد الوطني الإنغولي الإفريقي المعارضة.

وفي عام ١٤١٠ هـ (١٩٨٩ م) ادّعت حكومة ليبيريا أن قوات الثوار التي حاولت الإطاحة بالنظام القائم في بلادها قد دخلت من ساحل العاج، ولكن الرئيس العاجي قد نفى مساعدة المنشقين. وناشد الرئيس الليبيري «صموئيل دوه» في منتصف عام ١٤١٠ هـ (كانون الثاني ١٩٩٠ م) السلطات العاجية طالباً منها تأكيداتٍ بضمان سلامة نحو عشرة آلاف لاجىء فرّوا من بلاده إلى ساحل العاج في محاولةٍ للهرب من القتال الدائر بين القوات المسلحة الليبيرية والثوار.

وفي شعبان ١٤٠٦ هـ (نيسان ١٩٨٦ م) أعلن الرئيس العاجي رغبة البلاد بأن تُعرف دولياً باسمها الفرنسي «كوت دي فوار» وليس بترجمة ذلك الاسم، وقد قُبل هذا الطلب فيما بعد لدى الأمم المتحدة.

وكان من المتوقّع أن يقوم البابا يوحنا بولس الثاني بزيارةٍ إلى ساحل العاج خلال عام ١٤١٠ - ١٤١١ هـ (١٩٩٠ م) لمباركة كاتدرائية في «ياموسوكرو» تمّ إنشاؤها كما أعلن رسمياً على نفقة فيلكس هوفويه بوانييه شخصياً، بتكلفة أربعة مليارات فرنك.

الفصل الثالث




الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة دولة ساحل العاج ٣٢٢،٤٦٠ كيلومتراً مربعاً، وتُشرف من ناحية الجنوب على المحيط الأطلسي «خليج غانا»، ويبلغ طول ذلك الساحل ٥١٥ كيلومتراً، وتجاور من ناحية الشرق غانا، ويبلغ طول الحدود بينهما ٦٦٨ كيلومتراً. ومن الشمال بوركينا فاسو وطول الحدود بينهما ٥٨٤ كيلومتراً، ومالي ويبلغ طول الحدود بينهما ٥٣٢ كيلومتراً، ومن ناحية الغرب غينيا وطول الحدود بينهما ٦١٠ كيلومترات، وليبريا ويبلغ طول الحدود بينهما ٧١٦ كيلومتراً.

ويبلغ عدد سكان ساحل العاج حسب تقديرات ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م) أحد عشر مليوناً وستمائة ألف إنسان، وبذا تكون الكثافة العامة ٣٦ شخصاً في الكيلو المتر المربع الواحد.

واللغة الرسمية هي الفرنسية.

الصراع الإقليمي والعنصري:

يعيش على أرض ساحل العاج أكثر من خمسين قبيلة أهمها: الماندينغ بفروعها المختلفة، الديولا، والبمبارا، والماندي، وتُعدُّ الديولا أكثر اللهجات شيوعاً في ساحل العاج كلها، وتعيش هذه القبائل في منطقة الشمال الغربي،

الفولاني حيث تعيش بعض فروع منها في الشمال.

والسينوفا وتعيش في الشمال أيضاً.

وهذه القبائل مسلمة بمعظمها.

وفي الشرق قرب حدود غانا تعيش قبائل أشانتي، وهي ذات أكثرية مسلمة أيضاً.

وتعيش في الجنوب قبائل أغني، والكرو، والكوا، وهي بأكثريتها لا تزال وثنية.

والصراع بين الشمال والجنوب كناحية إقليمية وبين القبائل كناحية عنصرية إنما يحمل المعنى العقيدي، حيث كانت تعمل قبائل الشمال للتوسع جنوباً، للتجارة، والإفادة من ثروات الغابة، والدعوة فتقف في وجهها قبائل الجنوب معتصمةً في منازلها داخل الغابة الكثيفة.

وعندما جاء المستعمرون الصليبيون شجّعوا ودعموا الجنوب للوقوف في وجه الشمال، وحين تمت لهم السيطرة قدّموا أهل الجنوب من الوثنيين، وممن كسبوهم إلى ديانتهم نتيجة العمل المستمر، والإغراءات المختلفة، وعندما رحل الفرنسيون سلّموا أتباعهم السلطة، فاستمرت السياسة الإدارية والتعليمية كما كانت من قبل. وإذا اضطرت السلطة لأخذ بعض أبناء الشمال لإبعاد الجانب الإقليمي أو العنصري، فإنما يأخذون أقلّهم التزاماً، وأكثرهم تقليداً للصليبيين سلوكاً ومنهجاً في الحياة.

الصراع العقيدي:

تقدر نسبة المسلمين في دولة ساحل العاج بـ (٦٠ ٪)، وتشمل أكثرية أفراد قبائل الشمال، وتبلغ نسبة الوثنية (٢٨ ٪) وتؤلف أكثرية قبائل الجنوب، حيث توجد نسبة قليلة فيها من المسلمين، ومثلها تقريباً من النصارى، ووصلت نسبة النصرانية إلى (١٢ ٪)، وهي ما ربحته على حساب الوثنية، وتتناقص الوثنية باستمرار لصالح المسلمين بنسبة ٣/٢، ولصالح النصارى بنسبة ٣/١، وإن ما تأخذه النصرانية لن يكون لو لم تكن السلطة بأيديها



أيام الاستعمار، وبعده أيضاً. وتعني السلطة القوة، والمال، والمنصب و...

والصراع الواضح في ساحل العاج إنما هو عقيدي، وقد لاحظنا أن الصراع الإقليمي والعنصري إنما يحمل المعنى العقيدي، ولما كانت النصرانية هي الحاكمة والمسيطرة لذا فإن أكثر الوظائف الحساسة، والمراكز إنما هو بيد أتباعها. وكذلك فإن الإحصاءات التي تقدمها هي إحصاءات مغلوطة تحاول أن تُقلّل من نسبة المسلمين كثيراً، وتزيد من نسبة الوثنية والنصرانية.

الصراع الحزبي:

لا توجد تعددية حزبية ليكون هناك صراع أو منافسة رغم أن الدستور يسمح بذلك، غير أن الحزب الحاكم منذ الاستقلال، بل منذ وجدت دولة ساحل العاج لا يفسح المجال لظهور أحزاب أخرى، بالضغط، والملاحقة، والاتهامات، وبثّ الشائعات.

ورئيس الحزب الديمقراطي لساحل العاج وهو الحزب الحاكم هو الرئيس فيلكس هوفويه بوانيه، ولا يزال رأس السلطة من انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى الآن.

وهناك الجبهة الشعبية العاجية، وتأسست في فرنسا عام ١٤٠٢ هـ (١٩٨٢ م)، ورئيسها لورنت غباغبو، وتعد جبهة المعارضة الرئيسية، غير أنها ضعيفة.

والحزب الجمهوري لساحل العاج، وتأسس في فرنسا عام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م)، ويعارض الحكم، ولكن لا أثر له على الساحة السياسية.





مصورة رقم [٩]



لمحة عن التوغو قبل إلغاء الخلافة

انتشرت بعض القبائل في أرض التوغو، ففي الشمال عاشت بطون من قبائل الهاوسا، والبيل، والفرما، وفي الجنوب بين الغابات وقرب الساحل عاشت مجموعات من زنوج العاني، والمينا، والرواتاشي، وفي القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) تحركت قبيلة الأيوي من جهات النيجر، واستقرّت في جنوبي التوغو اليوم.

وانتشر الإسلام بين قبائل الشمال عن طريق التجارة، والدعاة، وبعثات دولة المرابطين، ومن بعدهم دولة الموحدين، وكان للفولانيين دور في نشر الإسلام بين قبائل الهاوسا، وعملت الطرق الصوفية عملها، وعلى طريقتها في الإقبال على الإسلام، وخاصةً الطريقة التيجانية.

وجاء المستعمرون الصليبيون عن طريق البحر حيث وصل البرتغاليون إلى شواطىء التوغو في القرن التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي)، ثم جاء الفرنسيون، وأنشأوا مراكز لهم على تلك السواحل في القرن الحادي عشر الهجري (السابع عشر الميلادي)، وأخيراً جاء الألمان واستطاعوا أن يُوحّدوا بين أجزاء التوغو تحت سيطرتهم عام ١٣١٢ هـ (١٨٩٤ م)، واعترفت فرنسا بوضع التوغو تحت النفوذ الألماني عام ١٣١٥ هـ (١٨٩٧ م)، ثم اعترفت انكلترا بذلك عام ١٣١٧ هـ (١٨٩٩ م).

واندلعت نار الحرب العالمية الأولى، وكان القتال شديداً بين الحلفاء الذين من بينهم الفرنسيون والإنكليز، وبين الألمان، ولم تقتصر دائرة القتال

على الأرض الأوروبية بل تجاوزتها إلى المستعمرات فدخل الإنكليز التوغو من جهة الغرب من مستعمرة غانا (ساحل الذهب سابقاً)، واحتلّوا ما يقرب من ثلث أراضي التوغو، وتقدّم الفرنسيون من جهة الشرق من مستعمرة بنين (الداهومي سابقاً)، واحتلّوا ما يقرب من ثلثي أراضي التوغو، ووضع كل فريق ما احتلّ تحت سيطرته الاستعمارية، وتأكّد هذا التقسيم أو هذا الاستعمار بقرار من عصبة الأمم المتحدة عام ١٣٤٠ هـ (١٩٢٢ م)، ونُسب كل قسم للدولة التي استعمرته، فيقال التوغو الإنكليزية، والتوغو الفرنسية. وطُبّقت عليهما السياسة الاستعمارية المعروفة، وحسب نوع الاستعمار القائم في البلد.

الفصل الأول



التوغو من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

٢٧ رجب ١٣٤٢ - ٢ ذي القعدة ١٣٧٩ هـ

٣ آذار ١٩٢٤ - ٢٧ نيسان ١٩٦٠ م

خضعت التوغو للسياسة الاستعمارية الفرنسية والبريطانية واستمر ذلك حتى انتهت الحرب العالمية الثانية، حيث وُضع الجزآن تحت الوصاية الدولية. بمعرفة الأمم المتحدة عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦ م)، وكُلّفت الدولتان المستعمرتان فرنسا وبريطانيا للقيام بهذه المهمة، إذ أعطيت كل منهما الوصاية على ما تحت يدها من التوغو.

أجرت بريطانيا انتخابات في الجزء الذي تحت وصايتها عام ١٣٧٥ هـ (١٩٥٦ م)، وتقرر إثر هذه الانتخابات انضمام هذا الجزء من التوغو إلى دولة غانا وغدا قسماً منها وانتهى الأمر. أما الجزء الذي وضع تحت الوصاية الفرنسية فقد بقي يحمل اسم «التوغو»، وصوّت إلى جانب دستور ديغول فحصل على الاستقلال الذاتي ضمن مجموعة الشعوب الفرنسية.

كان في التوغو قبل الاستقلال حزبان رئيسان هما: حزب اتحاد التوغو برئاسة «سيلفانوس أوليمبو» وحزب التوغو التقدمي. وعندما أُجريت الانتخابات بعد الحصول على الاستقلال الذاتي فاز بها حزب اتحاد التوغو، وشكل رئيسه «سيلفانوس أوليمبو» الحكومة.

ونالت التوغو استقلالها التام في الثاني من ذي القعدة ١٣٧٩ هـ (٢٧ نيسان ١٩٦٠ م).

الفصل الثاني



الاستقلال

٢ ذي القعدة ١٣٧٩ هـ ......

٢٧ نيسان ١٩٦٠ م ......

بعد أن حصلت التوغو على الاستقلال التام أجريت الانتخابات لتولى الحكومة المُمثِّلة للشعب مهمة إدارة البلاد الحرة، غير أن حكومة حزب اتحاد التوغو القائمة لم تقبل أي مرشح للانتخابات من الأحزاب الأخرى، واكتفت بمرشح حزبها الذي حصل بطبيعة الحال على مقاعد المجلس الوطني كلها، وبالتالي فاز زعيم الحزب «سيلفانوس أوليمبو» بمنصب الرئاسة، وتقلّده عام ١٣٨١ هـ (١٩٦١ م).

وفي ١٨ شعبان ١٣٨٢ هـ (١٣ كانون الثاني ١٩٦٣ م) وقع انقلاب عسكري، وقُتل الرئيس «سيلفانوس أوليمبو» وتسلّم رئاسة البلاد مكانه عديله «نيقولا غرو نيتزكي»، الذي كان يُقيم بالمنفى باختياره في الداهومي، وأمر بإجراء الانتخابات العامة، وسمح للأحزاب كلها بالمشاركة فيها على قدم المساواة، وإثر الانتخابات فاز بالرئاسة بشكلٍ قانوني. واتخذ حزب اتحاد التوغو موقف المعارضة.

ومرةً أخرى في الثاني من أيام عيد الفطر ١٣٨٦ هـ (١٣ كانون الثاني ١٩٦٧ م) قامت القوات العسكرية بإمرة العميد «ايتين أباديماء» بانقلاب لم ترق فيه دماء، وكان قد ساهم في انقلاب ١٣٨٢ هـ (١٩٦٣ م) فحلّ المجلس الوطني، وألغى الدستور، وتسلّم أمر البلاد قائد الانقلاب فشكّل حكومةً مدنية، ثم أعلن نفسه رئيساً للجمهورية في ٥ محرم ١٣٨٧ هـ (١٤

نيسان ١٩٦٧ م) وألغى الأحزاب السياسية، وكان يعتمد في حكمه على اتخاذ القرار الشخصي دون قانون يرجع إليه، ويقيد حكمه، ومن غير استشارة أو مناقشة. وأنشأ حزباً جديداً أسماه «حزب شعب التوغو».

وفي عام ١٣٩٠ هـ (١٩٧٠ م) جرت محاولة انقلاب، غير أنها فشلت، وألقي القبض على بعض أعوان الرئيس السابق «سيلفانوس أوليمبو»، وأعضاء سابقين في حزب اتحاد التوغو غير الرسمي.

قرر الرئيس «ايتين غناسينغب أباديماء» في ذي القعدة ١٣٩١ هـ (كانون الثاني ١٩٧٢ م) الرجوع إلى الشعب في حكمه، فأبدى الأهالي تأييدهم له، فأبدى رغبته بالعودة إلى الحكم المدني، ولكنه جعل أفضلية الحكم للمجلس التنفيذي لحزبه «حزب تجمع شعب التوغو».

جعل الرئيس «ايتين أباديماء» من نفسه الممثل الوحيد للقوات العسكرية في مجلس الوزراء في مطلع عام ١٣٩٧ هـ (كانون الثاني ١٩٧٧ م)، وجرت محاولة انقلاب فاشلة في ذي القعدة ١٣٩٧ هـ (تشرين الأول ١٩٧٧ م) وبعد ذلك وقعت الدولة في فتنة سياسية عمياء.

وبعد مرور ستة عشر عاماً من حرمان البلاد من هيئة تشريعية جرت الانتخابات العامة في مطلع عام ١٤٠٠ هـ (كانون الأول ١٩٧٩ م) جُدِّد انتخاب الرئيس لمدة سبع سنوات أخرى، ووُضع دستور جديد بعد اثني عشر عاماً من تعطيل الدستور.

أعلن الرئيس الجمهورية الثالثة (المرة الثالثة لتجديد رئاسته بعد مرور ثلاث عشرة سنة على حكمه) فنظّم مجلس الوزراء من جديد حيث فصل عدداً من كبار الوزراء.

اهتزّ وضع الأمن الداخلي خلال عام ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥ م) حيث سُجن عدد كبير من المواطنين، وغدا الحكم محط أنظار منظمة حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية.

وفي مطلع عام ١٤٠٧ هـ (أيلول ١٩٨٦ م) تسوّأت العلاقات بين التوغو والدول المجاورة لها بعد الهجوم الإرهابي على منزل الرئيس، وعلى محطة الإذاعة الوطنية إذ وجّه الرئيس أصابع الاتهام إلى جارتيه غانا وبوركينا فاسو، وأمر بإغلاق الحدود البرية معهما حتى آخر أيام عيد الفطر ١٤٠٧ هـ (أيار ١٩٨٧ م) بعد أن تردّد في اتهام غانا، وطلب بعض الجنود من فرنسا لحمايته وللدفاع عن حكمه، فلبّت فرنسا الطلب وأرسلت إليه قوةً، ولكن لم تُرابط في التوغو إلا مدةً محدودةً لا تزيد على أيام. وفي شعبان ١٤٠٩ هـ (آذار ١٩٨٩ م) طرد وزير العدل وحكم عليه بالسجن مدة سنتين.

وفي جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (كانون الأول ١٩٨٩ م) أجرى الرئيس تعديلاً في الحكومة ففصل ثلاثة وزراء منها، وفي الشهر نفسه عاد فطرد وزير التجارة والمواصلات، وأمين عام اتحاد التجارة الوطني لاتهامهم باختلاس أموال الدولة.

وفي جمادى الآخرة ١٤١٠ هـ (كانون الثاني ١٩٩٠ م) أفرج عن وزير العدل السابق، وفي الشهر نفسه أفرج عن المخالفين للنظام بمناسبة مرور ثلاث وعشرين سنة على استلام الرئيس للسلطة، ثم أعقب ذلك الإفراج عن أربعمائة وأربعين سجيناً، وأعلن بعدها عن مراجعة النظام ومعاملة أعضاء الحزب الحاكم.

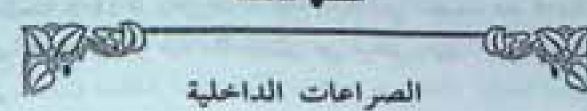
وفي رجب ١٤١٠ هـ (شباط ١٩٩٠ م) ارتفع عدد أعضاء مجلس الوزراء إلى تسعة عشر عضواً، وفي الشهر التالي جرت انتخابات المجلس الوطني.

ساءت العلاقات السياسية بين التوغو وبين جارتيها غانا وبنين، وأغلقت كلتا الدولتين حدودهما لمكافحة التهريب، والنشاط السياسي الذي يمارسه المنفيون عن وطنهم.

وفي ربيع الأول ١٤٠٥ هـ (كانون الأول ١٩٨٤ م) تمت الاتفاقية الأمنية بين كل من التوغو، ونيجيريا، وبنين، وغانا. وتحسنت العلاقة مع غانا بعد زيارة الرئيس الغاني اللواء الطيار «جيري راولينغس» إلى التوغو في ذي القعدة ١٤٠٨ هـ (حزيران ـ ١٩٨٨ م)، وفي منتصف عام ١٤٠٩ هـ (مطلع ١٩٨٩ م) تمّ طرد مائة وثلاثين من مواطني غينيا الموجودين في التوغو.

وتحسّنت العلاقة مع بوركينا فاسو بعد طرد الرئيس «توماس سانكارا» عام ١٤٠٨ هـ (١٩٨٧ م).

الفصل الثالث



الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة التوغو ٥٦,٧٩٠ كيلومتراً مربعاً، وتشرف على المحيط الأطلسي من ناحية الجنوب بساحل طوله ستة وخمسون كيلومتراً، ويبلغ طول حدودها البرية ١٦٤٧ كيلومتراً منها: ٨٧٧ كيلومتراً مع غانا في الغرب، و٦٤٤ كيلومتراً مع بنين في الشرق، و١٢٦ كيلومتراً مع بوركينا فاسو في الشمال.

ويبلغ عدد سكانها ثلاثة ملايين ونصف حسب تقديرات عام ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م).

الصراع العنصري:

يعيش في التوغو عدد كبير من القبائل منها:

أ ـ في الجنوب: الإيوي، والواتاشي، والميتا وتتحدث كلها لغة الإيوي أو تتفاهم فيما بينها بهذه اللغة.

ب ـ في الشمال: الهاوسا، والغرما، والبيل، وتعدّ لغة الهاوسا الجامعة فيما بينها. هذا بالإضافة إلى بعض جماعات الفولاني و...

وفي التوغو ما يزيد على ١٪ من مجموع السكان من الأوروبيين والشاميين.

وكان الصراع بين قبائل الشمال والجنوب قديماً فالشماليون يريدون التوسع نحو الجنوب للتجارة، والاستثمار، والدعوة، وقبائل الجنوب تقف

في وجههم، وتصدّهم حفاظاً على ديارها، وعلى البقاء في عزلتها، وكراهيةً للغرباء عنها.

ولما جاء المستعمرون الصليبيون أذكوا نار هذا الصراع للحدّ من انتشار الإسلام نحو الجنوب.

الصراع العقيدي:

تعدّ قبائل الشمال مسلمةً إذ أن أكثر أفرادها يدينون بالإسلام على حين تُعدّ قبائل الجنوب وثنيةً حيث أن أكثر أبنائها لا يزالون على البدائية حياةً وعقيدةً، وقد اعتنق بعضهم النصرانية تحت تأثير المستعمرين الصليبيين مصلحةً، وإغراءً.

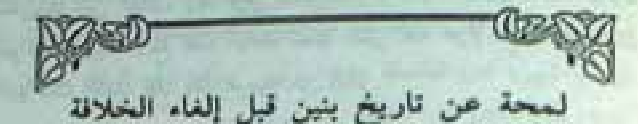
تبلغ نسبة المسلمين ٥٥٪ من مجموع السكان، وتزيد هذه النسبة في الشمال وتنقص في الجنوب. ولا يزال ٣٠٪ من السكان على الوثنية، والباقي وهو ١٥٪ من النصارى الذين اعتنقوا هذه الديانة من أبناء الجنوب، وممن جاء من الأوروبيين، وبعض الشاميين.

الصراع الحزبي:

كانت هناك منافسة بين الحزبين الأساسيين القائمين قبل الاستقلال وهما: حزب اتحاد التوغو، وحزب التوغو التقدمي، ثم استأثر حزب اتحاد التوغو بالسلطة وحال دون غيره من المشاركة في الانتخابات حتى قام الانقلاب الأول، وسُمح بعد مدة للأحزاب بالنشاط، ولكن لم يلبث أن قام الانقلاب الثاني عام ١٣٨٦ هـ (١٩٦٧ م)، وحظر النشاط السياسي، وتسلّم السلطة «ايتين غناسينغبي أياديما»، واستأثر بالحكم، وانشأ الحكم، ولا يزال الأمر إلى اليوم، لذا فالصراع الحزبي مفقود في التوغو.


الباب العاشر
بَنِينَ

مصور رقم [١٠]



لمحة عن تاريخ بنين قبل إلغاء الخلافة

إن تاريخ منطقة بنين القديم غير معروف، وإن وجدت بعض قطع من البرونز تدل على قيام حضارة في الماضي، والذي يعرف أن الإسلام قد انتشر في شمالي البلاد، كما انتشر في المناطق المجاورة، قادماً من الشمال مع قوافل التجارة التي تجتاز الصحراء من شمالي إفريقية حيث عمّ الإسلام إلى الجنوب حيث المناطق السودانية وسكانها من الزنوج، وكان شمالي بنين جزءاً من مملكة مالي القديمة، وتنقلت في تلك الديار قبائل الفولاني، والهاوسا والتي اعتنق كثير من أفرادها الإسلام، وعملوا على نشره، أما قبائل «باريباس» فقد اعتنقت الإسلام، ولكن لم تهتم بانتشاره. ولكن زاد انتشار الإسلام بعد الاحتلال الفرنسي إذ كان ردَّ فعل ضدَّ الاستعمار الصليبي، حيث انضمَّ السكان إلى المقاومة التي كانت من المسلمين فأسلموا بعد أن قارنوا بين المسلمين وبين ما هم عليه من معتقداتٍ وثنيةٍ، كما قارنوا بين المسلمين وبين عقيدة المستعمرين الصليبيين فوجدوا أنفسهم قد أصبحوا مسلمين. ولم تعرف إمارات أو ممالك قامت في الشمال.

أما في الجنوب فتعيش قبائل وثنية في الغابات، وقد أسَّست تلك القبائل أربع ممالك في منطقة ضيقة في القرن الحادي عشر الهجري (السابع عشر الميلادي)، وهذه الممالك هي: أويدا، الادا، بورتونوفو، داهومي، وكانت الأخيرة أقواها جميعاً، وتتألف الكلمة من مقطعين هما: (دان) ويعني منزل، و(هومي) وهو اسم قبيلة معروفة هناك، فأصبح الاسم

يعني ديار قبيلة هومي، كما أن ملكاً لتلك القبيلة قد حمل اسم دان.

وكانت قبيلة هومي قبيلة مقاتلة شرسة، وكان بينها فرقة من النساء المدربات على القتال، وقد عرفن بالشراسة والوحشية، وحملت هذه الفرقة اسم «الأمازون»، وبلغ عدد أفرادها ثمانية عشر ألف امرأة. كما أن الملك (دان) ملك القبيلة كان يأكل فريسته من البشر.

واستطاعت مملكة داهومي أن تحتلّ كلاً من مملكتي «أويداء» عام ١٢٣٦ هـ (١٧٢٤ م)، و«ألاداء» بعد خمس سنوات، وبلغت هذه المملكة أوج قوتها عام ١٢٣٣ هـ (١٨١٨ م) عندما بدأ حكم الملك «جيزو» والذي استمرّ مدة أربعين سنةً.

وفي عام ١٢٦٧ هـ (١٨٥١ م) وقّعت فرنسا معاهدةً تجاريةً مع الملك «جيزو» الذي توفي عام ١٢٧٤ هـ (١٨٥٨ م)، وخلفه ابنه «جليجل».

وفي عام ١٢٨٠ هـ (١٨٦٣ م) استولت فرنسا على «بورتونوفو» بعد أن استولت بريطانيا على «لاغوس» في نيجيريا، كما أن الألمان كانوا قد ثبّتوا أقدامهم في «التوغو» وأخذوا يتسلّلون إلى الداهومي، غير أنهم قبلوا أن يحصروا منطقة نفوذهم فيما عُرف باسم «التوغو» بعد توقيع معاهدة في ذلك العام بين فرنسا وألمانيا. غير أن الألمان فكروا مرةً ثانيةً في التوسّع في الداهومي، ولكن وقّعت معاهدة أخرى عام ١٣٠٣ هـ (١٨٨٥ م) وضعت فيها الحدود بين منطقتي النفوذ.

وفي عام ١٢٨١ هـ (١٨٦٤ م) وقّعت فرنسا وبريطانيا معاهدة وضعت فيها الحدود من مستعمرة بريطانيا في الشرق، والتي عُرفت باسم نيجيريا فيما بعد، وبين مستعمرة فرنسا في الغرب في داهومي، غير أن هذه الحدود لم تثبت نهائياً إلا بعد اتفاقية عقدت عام ١٣٠٧ هـ (١٨٨٩ م) التي تنازلت بريطانيا بموجبها عن منطقة «كوتونو».

وفي عام ١٣٠٧ هـ (١٨٨٩ م) وقع الصراع بين ملك داهومي وبين فرنسا التي رغبت تطبيق سياستها الاستعمارية على بلاد الملك المذكور ما

دامت قد عقدت مع سلفه معاهدةً تجاريةً، وقد استبسل السكان بالدفاع عن أراضيهم، ولعبت فرقة «الأمازون» من النساء دوراً بارزاً في قتال الفرنسيين الذين وقّعوا مع الملك «جليجل» معاهدةً عام ١٣٠٨ هـ (١٨٩٠ م) استولت فرنسا بموجبها على «بورتونوفو» و«كوتونو» وخصصت له مقابل ذلك راتباً تقاعدياً شهرياً قدره ثمانمائة جنيه استرليني. ولكن توفي الملك جليجل عام ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ م)، وخلفه ابنه «بيهانزين».

أشعل الملك بيهانزين الحرب على فرنسا مرةً ثانيةً، غير أنه هُزِم، فأشعل النار في مقر ملكه، وفرّ إلى الشمال، وأخيراً اضطر إلى تسليم نفسه بعد سنتين ١٣١٢ هـ (١٨٩٤ م)، فنُفي إلى خارج البلاد.

قسّمت فرنسا ما استولت عليه إلى قسمين: أولهما «أبومي»، ونصّبوا عليه شقيق الملك بيهانزين، ثم عادوا فنفوه عام ١٣١٨ هـ (١٩٠٠ م) إلى «الكونغو»، وثانيهما «ألاداء» وجعلوه تحت سيطرتهم المباشرة مع باقي أجزاء المنطقة.

رُسمت الحدود بين نيجيريا وداهومي بشكلٍ دقيقٍ بعد اتفاقيةٍ بين بريطانيا وفرنسا وُقّعت عام ١٣١٦ هـ (١٨٩٨ م)، ثم رُسمت الحدود مع التوغو بعد اتفاقيةٍ مع ألمانيا عام ١٣٣٠ هـ (١٩١٢ م)، وأخذت داهومي شكلها الحالي تقريباً.

منذ أن وطئت أقدام المستعمرين المنطقة عام ١٢٦٧ هـ (١٨٥١ م) ركّزت الإرساليات التنصيرية جهودها على التعليم خاصةً، وذلك أكثر من أية منطقةٍ ثانيةٍ في غربي إفريقية، وكان نتيجة ذلك أن وجد ١٦٣ ألف نصراني كاثوليكي، و١٨ ألف نصراني بروتستانتي.

ووقفت القبائل الوثنية الشرسة في الجنوب أمام المدّ الإسلامي من الشمال أول الأمر، وبعدها وقف المستعمرون الموقف نفسه، وشجّعوا الوثنيين على وقوفهم في وجه المسلمين، غير أن الدعوة الإسلامية قد تمكّنت من إيجاد جماعات إسلامية في الجنوب، وأخذت تزداد مع الأيام.

أثناء الحرب العالمية الأولى احتلت فرنسا ثلثي المستعمرة الألمانية (التوغو)، وجعلتها تحت نفوذها، فأصبحت المستعمرات الفرنسية تحيط بالداهومي، من الغرب (التوغو) ومن الشمال (بوركينافاسو) والنيجر، أما من الشرق فتحيط بها المستعمرة البريطانية (نيجيريا).

الفصل الأول

بنين من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

٢٧ رجب ١٣٤٢ - ٨ صفر ١٣٨٠ هـ

٣ آذار ١٩٢٤ - ١ آب ١٩٦٠ م

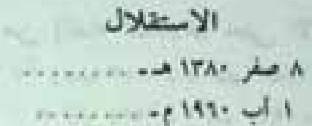
استمرت فرنسا في تطبيق سياستها الاستعمارية على شعب وأرض داهومي، وأثناء الحرب العالمية الثانية ساقت أعداداً من أبنائها إلى ساحات القتال، ودفعتهم إلى الصفوف الأولى في الجبهات، ولكن كانوا يمنون الشعوب التي يستعمرونها بالاستقلال بعد الحرب.

تشكلت حكومة شبه مستقلة في الداهومي بعد الحرب عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧ م)، وبعد عشر سنواتٍ وفي شوال ١٣٧٦ هـ (أيار ١٩٥٧ م) حصلت على الاستقلال الذاتي.

وصوتت الداهومي إلى جانب دستور ديغول أي أصبحت ضمن المجموعة الفرنسية وعضواً فيها، في جمادى الآخرة ١٣٧٨ هـ (كانون الأول ١٩٥٨ م). ووضعت دستوراً لنفسها في شعبان ١٣٧٨ هـ (شباط ١٩٥٩ م)، وجرت الانتخابات في شوال ١٣٧٨ هـ (نيسان ١٩٥٩ م) لاختيار مجلس تشريعي لمدة خمس سنوات، ويتألف من سبعين عضواً. وشكّل (هيوبرت ماغا) حكومة اتحاد وطني.

وفي ٨ صفر ١٣٨٠ هـ (الأول من آب ١٩٦٠ م) أعلنت داهومي استقلالها التام، وأصبح (هيوبرت ماغا) رئيساً للدولة.

الفصل الثاني



الاستقلال

٨ صفر ١٣٨٠ هـ ....

١ آب ١٩٦٠ م ....

قُبلت داهومي عضواً في الأمم المتحدة في ٢٩ ربيع الأول ١٣٨٠ هـ (٢٠ أيلول ١٩٦٠ م)، وجرت الانتخابات في جمادى الآخرة ١٣٨٠ هـ (كانون الأول ١٩٦٠ م)، وفاز فيها حزب الوحدة الداهومي بقيادة (هيوبرت غاما) الذي انتخب رئيساً للجمهورية في الشهر الذي تلا الانتخابات (رجب) أي في كانون الثاني ١٩٦١ م، وتمتع بالسلطات كاملةً. وخرجت داهومي بعد استقلالها من مجموعة الشعوب الفرنسية غير أنها في الوقت نفسه وقّعت اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والفني والعسكري مع فرنسا.

وقعت اضطرابات قام بها العمال والطلاب في جمادى الأولى ١٣٨٣ هـ (تشرين الأول ١٩٦٣ م) أدّت إلى قيام انقلاب عسكري قاده العقيد (كريستوف سوغلو) رئيس أركان القوات المسلحة، وتسلّم رئاسة الدولة مؤقتاً حتى شعبان ١٣٨٣ هـ (كانون الثاني ١٩٦٤ م) حيث جرت انتخابات فاز بها (سورو ميغان ابيثاي) الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية في عهد الرئيس (هيوبرت غاما)، والرئيس الجديد (سورو ميغان ابيثاي) من الجنوب على حين أن سابقيه من الشمال.

وعُيّن (جوستين أهوماد إغبي) رئيساً للوزراء، وهو من الجنوب أيضاً، لذلك فإن الحكم كان مرفوضاً من الشمال، وقامت اضطرابات عديدة،

وأجبر رئيس القوات المسلحة العقيد (كريستوف سوغلو) رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه على الاستقالة من منصبيهما وذلك في رجب ١٣٨٥ هـ (تشرين الثاني ١٩٦٥ م)، وتشكّلت حكومة مؤقتة، ولكن الجيش تدخّل مرةً أخرى في شعبان ١٣٨٥ هـ (كانون الأول ١٩٦٥ م) أي لم يمضِ سوى شهر أو أقل على الحكومة المؤقتة، وشكّل العقيد (كريستوف سوغلو) حكومةً عسكريةً.

أُلغي الحكم العسكري عام ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م) فوقعت اضطرابات في القطاع الصناعي نتيجة نشاطات العمال في رمضان ١٣٨٧ هـ (كانون الأول ١٩٦٧ م) وهذا ما أدّى إلى وقوع انقلاب عسكري قاده ضباط شباب بزعامة الرائد موريس كواندنه، وتشكلت حكومة عسكرية مؤقتة برئاسة اللواء الفونس آليه رئيس الأركان السابق، وتسلّم الرائد موريس كواندنه رئاسة الحكومة.

وفي عام ١٣٨٨ هـ (١٩٦٨ م) جرت محاولة لعودة الحكم المدني، ففي ذي الحجة ١٣٨٧ هـ (آذار ١٩٦٨ م) جرى استفتاء حول وضع دستور جديد للبلاد يرتكز على وجود رئاسة قوية، وفي صفر ١٣٨٨ هـ (أيار ١٩٦٨ م) جرت انتخابات للرئاسة، ومُنع القادة السياسيون من الاشتراك فيها بما فيهم الرؤساء القدامى الذين دعوا أعوانهم لمقاطعة الانتخابات، ونتيجة لذلك فإن نسبة الناخبين لم تزد على ٢٦٪ من مجموع الذين يحق لهم الاقتراع، ولكن نسبة مقاطعة الانتخابات في الشمال كانت كبيرة حيث لم تصل نسبة الناخبين إلى ١٪ فقط، وهذا ما أدّى إلى إلغاء الانتخابات.

وفي ربيع الأول ١٣٨٨ هـ (حزيران ١٩٦٨ م) عيّن النظام العسكري وزير الخارجية (إميل ديرلن زنسو) رئيساً للجمهورية، وبعد شهر أدّى الرئيس اليمين الدستورية.

وفي شوال ١٣٨٩ هـ (كانون الأول ١٩٦٩ م) وقع انقلاب عسكري بقيادة اللواء (موريس كواندنه) الذي أصبح رئيساً للأركان، وتشكلت إدارة

عسكرية برئاسة اللواء (بول إميل دي سوزا).

وفي مطلع عام ١٣٩٠ هـ (آذار ١٩٧٠ م) جرت انتخابات للرئاسة لكن وقع أثناءها اضطرابات واسعة فألغيت الانتخابات بعدما تبين أن المرشحين الثلاثة (جوستين أهوماد إغبي) و(سورو ميغان ابيناي) و(هيوبرت غاما) قد حصلوا على نسبٍ متساوية.

وفي شهر ربيع الأول ١٣٩٠ هـ (أيار ١٩٧٠ م) نُقلت السلطة العسكرية إلى مجلس رئاسي مدني تشكل من ثلاثة من السياسيين بعدما تمّ الاتفاق على تناوب هؤلاء الثلاثة على الرئاسة بصورة يتسلّم كل واحدٍ منهم الرئاسة مدة سنتين، وتكون على الشكل التالي:

١ - هيوبرت غاما يتولّى الرئاسة من أيار ١٩٨٠ - أيار ١٩٧٢ م.

٢ - جوستين أهوماد إغبي يتولى الرئاسة من أيار ١٩٧٢ - أيار ١٩٧٤ م.

٣ - سورو ميغان ابيناي يتولى الرئاسة من أيار ١٩٧٤ - أيار ١٩٧٦ م.

وساد الاعتقاد أنه قد جرى تنازل لصالح الشمال، حيث بدأت الرئاسة بأحد أبناء الشمال.

ووقع انقلاب جديد في رمضان ١٣٩٢ هـ (تشرين الأول ١٩٧٢ م) بقيادة الرائد (ماثيو كيركو) نائب رئيس الأركان بالقيادة المدنية الجماعية، وتشكّل نظام عسكري بإمرة الرائد المذكور، ويرتكز على تمثيل متساوٍ بين المناطق الثلاث: الشمالية، والوسطى، والجنوبية.

وتمّ تشكيل مجلس قيادة الثورة الوطني في شعبان ١٣٩٣ هـ (أيلول ١٩٧٣ م)، ثم أعلن الرائد (ماثيو كيركو) في ذي القعدة ١٣٩٤ هـ (تشرين الثاني ١٩٧٤ م) أن البلاد ستتبع نظاماً اشتراكياً علمانياً ينبع من المبادىء الماركسية اللينينية، وغدت الدولة تشرف على النواحي الاقتصادية كافة بما فيها المصارف وتوزيع المنتجات النفطية ثم جرت إعادة مناقشة اتفاقيات التعاون مع فرنسا.

وفي هذه الأثناء ١٣٩٤ - ١٣٩٨ هـ جرى إعداد إدارات محلية تعتمد

على نظام اللامركزية وهذا ما أدى إلى إعادة النظر في النظام التعليمي، والقانوني من الأساس.

وفشلت محاولة انقلابية قامت في مطلع عام ١٣٩٥ هـ (كانون الثاني ١٩٧٥ م) فعملت الدولة على دمج قوات الشرطة مع الجيش، وأصبحت تُعرف باسم قوات الدفاع الوطني. وكان الذي قاد تلك العملية الانقلابية وزير الإدارة العامة والعمل بالتعاون مع بعض ضباط الجيش.

ولم تلبث الحكومة أن اكتشفت محاولة انقلابٍ أخرى في شوال ١٣٩٥ هـ (تشرين الأول ١٩٧٥ م) بقيادة الرئيس السابق (إميل ديرلن زنسو). وتشكل إثر ذلك وبعد شهرٍ من هذه المحاولة الانقلابية الفاشلة حزب (بنين الثوري الشعبي) ليكون قاعدةً للسلطة، ويُعدّ أكبر تعبيرٍ سياسي عن الإرادة السياسية في البلاد. وتمّ بعد شهرٍ أيضاً تغيير اسم البلاد من (داهومي) إلى (بنين).

وفي الشهر الثاني من عام ١٣٩٧ هـ (كانون الثاني ١٩٧٧ م) قام العقيد الفرنسي (روبرت دينارد) بالهجوم على مدينة (كوتونو) الساحلية غير أن قوات الدفاع الوطني قد تمكنت من صده.

وفي رمضان ١٣٩٧ هـ (آب ١٩٧٧ م) تمت المصادقة على نظام الحكومة الإداري والذي ينصّ على إقامة سلطة عليا للدولة يُطلق عليها «الجمعية الوطنية الثورية»، وجرى اقتراع في ذي الحجة ١٣٩٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٧٩ م) من قبل أعضاء الجمعية البالغ عددهم ٣٣٦ عضواً على قائمةٍ واحدةٍ فقط. وفي مطلع عام ١٤٠٠ هـ عقدت الجمعية الوطنية الثورية أول اجتماعٍ لها، وتقرر أن يكون (ماثيو كيركو) المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية، وفي ربيع الأول ١٤٠٠ هـ (شباط ١٩٨٠ م) تمّ انتخابه بالإجماع.

وأُطلق سراح أعضاء المجلس الرئاسي الثلاثة الذين كانوا قد وضعوا تحت الإقامة الجبرية إثر انقلاب عام ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م) وذلك في

جمادى الآخرة ١٤٠١ هـ (نيسان ١٩٨١ م)، وهذا ما أدّى إلى الشعور بالفراغ في الحياة السياسية في البلاد.

وأبدت السلطة رغبتها في محاربة الفساد، وإعطاء المناصب لأصحاب الكفاءات وإبعاد غير المؤهلين، وظهر ذلك في التغييرات الوزارية التي تمّت في جمادى الآخرة ١٤٠٢ هـ (نيسان ١٩٨٢ م) وفي صفر ١٤٠٣ هـ (كانون الأول ١٩٨٢ م) حيث شملت هذه التغييرات أعضاء الجناح اليساري المتطرف من السلطة، وبعض العسكريين حيث أصبح أعضاء الحكومة من العسكريين قلّة ولأول مرة.

وفي جمادى الأولى ١٤٠٤ هـ (شباط ١٩٨٤ م) وفي اجتماعٍ غير عادي جرى تعديل الدستور (النظام الأساسي)، فزاد عدد أعضاء الجمعية العمومية، وزادت مدة الرئاسة من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، وبعد إعادة انتخاب (ماثيو كيركو) أصدر عفواً عاماً شمل عدداً من السجناء السياسيين بما فيهم رئيس الدولة السابق (ألفونس أليه).

وبعد قيام طلاب الجامعات والمدارس بمظاهرات تمّ اعتقال عددٍ كبير من الطلبة، والمعلمين، والمهندسين، والزعماء السياسيين، ولكن بعد إعادة انتخاب الرئيس للمرة الثانية أعلن أن العفو قد شملهم. غير أن منظمة حقوق الإنسان قد صرحت بأن عدداً كبيراً من السجناء السياسيين ما زالوا حتى عام (١٩٨٨ م) يُعانون ظروفاً صحيةً ونفسيةً بالغة السوء.

أعلن الرئيس (ماثيو كيركو) استقالته من الجيش ليكون رئيساً مدنياً وذلك في جمادى الأولى ١٤٠٧ هـ (كانون الثاني ١٩٨٧ م) وبعد شهر أجرى تغييراً على الوزارة شمل وزارات الخارجية، والمالية، والاقتصاد.

وتعاظم اهتمام ضباط الجيش بانتشار الفساد على نطاقٍ واسع، ويئسوا من الإصلاحات التي تقوم بها حكومة (ماثيو كيركو) المدنية فعملوا في رجب عام ١٤٠٨ هـ (آذار ١٩٨٨ م) على إعداد انقلاب ضمّ عدداً من ضباط الحرس الجمهوري الذي جرى اعتقالهم فيما بعد، وعلى الرغم من

ذلك فإن الرئيس (ماثيو كيركو) لم يعترف بتلك المحاولة الفاشلة صراحةً، وذلك لأنه كان في الوقت نفسه مع وفد يُمثّل صندوق النقد الدولي في مدينة (كوتونو) لمناقشة برنامج البلاد الاقتصادي. كما أُشيع وقوع محاولة انقلاب فاشلة أخرى في شهر ذي القعدة ١٤٠٨ هـ (حزيران ١٩٨٨ م) في الوقت الذي كان فيه الرئيس يحضر مؤتمر قمة اقتصادي لمجموعة بلدان غربي إفريقية في التوغو.

وسرى نبأ وفاة (هوتنجي) في السجن، وربما كانت وفاته نتيجة التعذيب الشديد الذي تعرّض له، وكان من محامي الدفاع عن الذين تورطوا في محاولة الانقلاب الفاشلة، وفرّ (فرانسوا كوباي) مع أربعةٍ من السجناء من داخل السجن قبل تقديمهم للمحاكمة.

وطلب الرئيس (ماثيو كيركو) فتح ملفّ التحقيق في حادث معسكر (كوتونو)، وأعلن أن المعتقلين سيحالون إلى سجون مدنية عدا الذين يثبت عليهم القيام باعتداءاتٍ على أمن الدولة فإنهم سيبقون في السجن العسكري، وذلك في ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (حزيران ١٩٨٩ م).

وكانت محكمة أمن الدولة قد حكمت على النقيب عبدالرحمن أمادو الضابط السابق في الحرس الجمهوري، وعلى وأحمد قاضي بوياء وهو مواطن من موريتانيا، وذلك في رجب ١٤٠٩ هـ (شباط ١٩٨٩ م) بالسجن لمدة عشرين سنة بعد أن ثبت لديها تورطهما في محاولة الانقلاب الفاشلة. وحُكم على ضابطين آخرين بالوضع تحت الإقامة الجبرية. وسبق كذلك أن صدر الحكم غيابياً في ذي الحجة ١٤٠٨ هـ (تموز ١٩٨٨ م) على (غباندامسي موداشيرو) بالسجن مدى الحياة، وفي الشهر نفسه تمّ تأجيل محاكمة باقي المتهمين لاستكمال جمع المعلومات.

وفي انتخابات الجمعية الوطنية في ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (حزيران ١٩٨٩ م) حصلت قائمة المستقلين على ٨٩,٦٪ من مجموع الأصوات، وزادت المعارضة على قائمة مرشحي الحزب الرسمي نتيجة عدم رضا

الشعب من السياسة الاقتصادية حيث غدت الضائقة الاقتصادية مزمنة في البلاد. وتمّ إعادة انتخاب الرئيس (ماثيو كيركو) في اليوم الأول من عام ١٤١٠ هـ (٢ آب ١٩٨٩ م)، وكان المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية. وأعاد تشكيل الوزارة، فانتدب إلى وزارة التخطيط والإحصاء (روبرت دوسو)، وكان في الشهر الماضي قد دعا إلى التعددية الحزبية في بنين، وطالب بمرونةٍ أكبر في تطبيق النظام السياسي القائم. كما عُيّن (دانيال تويما) وزيراً للخارجية والتعاون الدولي، وهو أحد المقربين من رئيس الجمهورية، وأُسندت وزارة الصحة العامة إلى (رافيالو كريمو) وهي أول امرأةٍ في بنين تدخل عضواً في الجمعية الوطنية.

وفي غرة صفر ١٤١٠ هـ صدر العفو عن مائة واثنين وتسعين سجيناً ممن تورّطوا في أحداث مطلع عام ١٣٩٥ هـ (كانون الثاني ١٩٧٥ م)، وأحداث شوال ١٣٩٥ هـ (تشرين الأول ١٩٧٥ م)، وأحداث صفر ١٣٩٧ هـ (كانون الثاني ١٩٧٧ م)، بمن فيهم من يُسمّى بأتباع الحزب الشعبي الديمقراطي (الشيوعي الداهومي)، وكذلك معتقلون تورطوا في المحاولات الانقلابية وما تبعها من أحداث.

وأعلن رئيس الجمهورية أن طرح فكرة التعددية الحزبية يعني إعادة موضوع الإقليمية والقبلية وما يتبعها من صراعاتٍ ومحنٍ.

الوضع المالي:

بدأت حكومة بنين في عام ١٤٠٦ هـ (١٩٨٦ م) مفاوضات مع صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي لتسهيل إعادة جدولة الديون الخارجية للبلاد، ومنح قروضٍ جديدةٍ.

وتمّ عزل خمسة وزراء عام ١٤٠٨ هـ (١٩٨٨ م) بتهمة عدم تمكّنهم من تصريف شؤون وزاراتهم، وأصبحت وزارتا المالية والاقتصاد وزارتين منفصلتين، وشملتا شؤون المالية، والصناعة، والطاقة. وأثارت محاولات الحكومة إرضاء الدائنين الخارجيين قلقاً بالغاً في بنين.

وقامت مظاهرات موظفي القطاع العام، والخدمة المدنية، والمعلمين، والمحاضرين في جامعة (كوتونو) في العاصمة (بورتونوفو) وفي مدينة (كوتونو) احتجاجاً على تأخير دفع الرواتب، وفي الوقت نفسه قاطع طلاب المنح والبعثات الدراسية الدراسة للسبب ذاته. وتدخلت القوات المسلحة بالأحداث، وأعطيت لها الأوامر بفتح النار على المتظاهرين، وذلك في منتصف عام ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٩٨٩ م)، ولكن لم ينته الشهر حتى اعتمد دفع الرواتب.

وتجمّعت المستحقات مرةً أخرى، وأثيرت فكرة تخفيضات كبيرة في الأجور في شعبان ١٤٠٩ هـ (آذار ١٩٨٩ م) كجزءٍ من ميزانية التقشف، فأثار هذا الاقتراح المزيد من المشكلات.

وتمّ الاتفاق مع صندوق التنمية الدولي والمصرف الدولي على إجراء تعديلاتٍ اقتصاديةٍ وذلك في ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (حزيران ١٩٨٩ م)، ورغم ذلك فقد تفاقمت موجة الغضب في الشهر التالي عندما ترك الموظفون في عشر وزارات أعمالهم، وأضرب المدرسون، وأعلن إلغاء العام الدراسي في المعاهد التي فيها إضراب.

ووعدت الحكومة في صفر ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م) بدفع جزء من رواتب المعلمين المتأخرة، وذلك عقب ضماناتٍ بمساعداتٍ مالية كديون من عدة جهات ممولة.

استؤنفت الدراسة في أواخر ربيع الأول ١٤١٠ هـ (أواخر تشرين الأول ١٩٨٩ م)، وفي الشهر نفسه أعلن اتحاد بنين الوطني للنقابات، وهو الاتحاد الوحيد المعترف به رسمياً، أعلن قطع علاقاته مع حزب بنين الثوري الشعبي، وطالب بدفع الرواتب المستحقة للموظفين المدنيين والبالغ عددهم سبعة وأربعين ألفاً، بالإضافة إلى تعهد من الحكومة بالدفع المنتظم في المستقبل.

انسحب اتحاد أساتذة الجامعات من اتحاد بنين الوطني للنقابات

لعلاقة الاتحاد الأخير الوطيدة بالحزب الحاكم. وعادت الدراسة فتعطّلت مرة أخرى في جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (كانون الأول ١٩٨٩ م)، بسبب فشل الحكومة بالالتزام بتعهداتها السابقة.

وفي الشهر نفسه أعلنت الحكومة أن الماركسية - اللينينية لن تكون الفكرة الرسمية للدولة، وأن دستوراً جديداً سيتم وضع مسودة له خلال عام ١٤١٠ هـ (١٩٩٠ م).

العلاقات الخارجية:

اتهمت بنين في عدة مناسبات قوى أجنبية بوقوفها خلف المعارضة في سبيل زعزعة نظام الحكم القائم، وقد تحسّن وضع بنين الدولي بعد تراخي نظام «ماثيو كيركو» عام ١٤٠٠ هـ (١٩٨٠ م).

تعرّضت العلاقات بين بنين وفرنسا لمنعطف حادٍ عام ١٣٩٧ هـ (١٩٧٧ م) بعد أن تعرض ميناء «كوتونو» لهجمة قوات من المرتزقة والمحمولة جواً، رغم أن فرنسا تعدّ صاحبة المكانة الأولى في تجارة بنين، ومقدمة المساعدات الرئيسية لها، ولكن عادت العلاقات إلى حالتها الطبيعية بين الدولتين في عام ١٣٩٨ هـ (١٩٧٨ م)، واستمرت بالتحسّن فقام الرئيس الفرنسي (ميتران) بزيارة إلى بنين عام ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣ م).

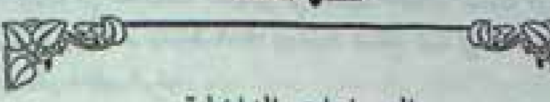
وتبادلت بنين السفراء مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣ م). ولكن عادت العلاقات فساءت بين الدولتين عام ١٤٠٨ هـ (١٩٨٨ م) عندما اتهمت الولايات المتحدة حكومة بنين بالسماح لعملاء ليبيين باستخدام أراضيها قاعدةً لنشاطات تخريبية. وعلى كل حالٍ فقد أمر رئيس دولة بنين «ماثيو كيركو» رئيس البعثة السياسية الليبية بمغادرة البلاد بحجة تورّطه بنقل المتفجرات، كما أمر بإغلاق مكاتب وكالة استيراد وتصدير مدعومة من ليبيا، وكان لها علاقة بالقضية. وفُرضت قيود جديدة على دخول الليبيين إلى بنين. كما رُفض عرض ليبي بتقديم مساعدات،

الأمر الذي أعطى مؤشراً لرغبة بنين في تقييد علاقاتها مع نظام معمر القذافي في المستقبل.

ونتج من محاكمات المتهمين في محاولة الانقلاب الفاشلة التي تمت في رجب ١٤٠٩ هـ (شباط ١٩٨٩ م) تورط مصالح ليبية في محاولة لزعزعة نظام حكم «ماثيو كيركو».

وتحسّنت العلاقات بين نيجيريا وبنين عقب اجتماع ممثلين عن البلدين عام ١٤٠٨ هـ (١٩٨٨ م) لبحث التعاون بين الدولتين فيما يتعلق بالحدود، وتمّ الاتفاق على أن دقة رسم الحدود سيُسهّل ضبط التهريب، والانتقال غير النظامي، كما تمّ بحث تشكيل قوة شرطة لحراسة الحدود.

الفصل الثالث



الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة جمهورية بنين ١١٢،٦٢٢ كيلو متراً مربعاً، وتشرف من ناحية الجنوب على المحيط الأطلسي (خليج غانا)، ويبلغ طول ساحلها ١٢١ كيلو متراً، أما حدودها البرية فتقع التوغو إلى الغرب منها، ويبلغ طول حدودها معها ٦٤٤ كيلو متراً، وتحدّها من الشمال بوركينافاسو، ويبلغ طول الحدود بينهما ٣٠٦ كيلو مترات، والنيجر وطول حدودها معها ٢٦٦ كيلو متراً، أما نيجيريا فتحدها من ناحية الشرق ويبلغ طول الحدود بينهما ٧٧٣ كيلو متراً، وبذا يكون مجموع طول حدودها البرية ١،٩٨٩ كيلو متراً.

ويبلغ عدد سكانها حسب تقديرات ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م) أربعة ملايين وستمائة ألف إنسان، وبذا تزيد الكثافة على أربعين شخصاً في الكيلو المتر المربع الواحد.

الصراع العنصري:

تمتد بنين بين خطي عرض ٦،٢ - ١٢،٢ تقريباً شمالاً، ونتيجة هذا الموقع يسود في الجنوب المناخ الاستوائي حيث الأمطار الغزيرة، والحرارة الدائمة، والأشجار الباسقة التي تشكل غابات تتشابك أطراف أشجارها، فتقيم فيها قبائل بدائية تنعزل في أقاليمها، أما الشمال فيسود فيه المناخ السوداني ذو الصيف الماطر والشتاء الجاف، وتقلّ الغابات، وتبعثر الأشجار، وتنتشر المراعي الطويلة، وتتنقل فيها قبائل على مساحاتٍ واسعة فتتعامل مع غيرها، ويتفاعل سكانها بعضهم مع بعضٍ، ومن هنا وصل

الإسلام إلى الشمال وقبلته قبائل تلك الجهات، على حين وقفت قبائل الجنوب أمامه، وتحصّنت في غاباتها، وتصلّبت له بشراستها التي عُرفت بها، وتحضّر الشمال بالتفاعل مع الآخرين، وانعزل الجنوب، وبقي على سذاجته أو بدائيته.

تنتقل في الشمال قبائل الباريباس، والهاوسا، وجاء الفولانيون ودانوا بالإسلام، وتشكل هذه القبائل ما يقرب من نصف سكان البلاد، وتعيش في الجنوب قبائل الفون، واليوروبا، والناغي، ولا يزال أكثرها على الوثنية، وإن كان بعضها قد اعتنق الإسلام، أو سار مع النصرانية، وهي أيضاً تقدر بنصف السكان أيضاً.

بدأ النزاع بين الشمال والجنوب من أجل التوغّل إلى الغابة والإفادة من خيراتها فوقفت قبائل الغابة بعنف وشراسة أمام قبائل الشمال وصدّتها، فكان الصراع إقليمياً بين الشمال والجنوب، وعنصرياً بين قبائل تلك الجهات وقبائل هذه النواحي، ثم أصبح عقيدياً بعد أن انتشر الإسلام ووقف الجنوبيون في وجهه. والواقع أن النزاع اقتصر على الجانب العقيدي لأن القبائل لم تكن لتتمايز بين بعضها بعضاً إلا بالعقيدة حيث لم يعد السكن له ذلك الدور الكبير بعد أن اخترقت الغابة.

ولما جاء المستعمرون الصليبيون حرّضوا أبناء الجنوب بصفتهم وثنيين ضد القبائل في الشمال، حيث يمكن التعاون بين المستعمرين والوثنيين ضد العدو المشترك، وهو المسلمون، فاشتدّ النزاع، ولما سيطر المستعمرون الصليبيون عملوا على إبقاء ذلك الخلاف، بل أشعلوا ناره، وزادوا أُواره ليتسنّى لهم البقاء وإمكانية التحكّم، فإذا قرّبوا أحداً من الشمال نقم أبناء الجنوب، وإذا عيّنوا أحداً من الجنوب ثار الشماليون، واستمرّ ذلك إلى ما بعد الاستقلال حتى لعب هذا دوراً أساسياً في الانقلابات العسكرية المتكررة التي وقعت في البلاد.

واللغة الرسمية هي اللغة الفرنسية، ولكل قبيلةٍ لغتها الخاصة بها.

الصراع العقيدي:

تبلغ نسبة المسلمين ٦٠٪ في بنين، وتزيد هذه النسبة كثيراً في الشمال إذ تشمل معظم قبائل تلك الجهات، الفولاني، والهاوسا، والباريباس، وتقلّ في الجنوب إذ أخذ الإسلام طريقه إلى قبائل الجنوب متأخراً وبنسبةٍ قليلة، وإن كان نصف قبائل اليوروبا أصبح من المسلمين.

وتبلغ نسبة الوثنيين ٣٠٪، وتزيد هذه النسبة في الجنوب، وخاصة بين القبائل المنعزلة في الغابات وكلما كانت أكثر انعزالاً ارتفعت بينهم نسبة الوثنية وقلّت نسبة الإسلام، وتنخفض هذه النسبة في الشمال حتى تكاد تنعدم لسيادة الإسلام هناك.

وتبلغ نسبة النصرانية ١٠٪، وتزيد هذه النسبة في الجنوب بين القبائل الوثنية حيث استطاع رجال الإرساليات التنصيرية أن يُحقّقوا بعض النجاح للتقارب بين الفكرين في عبادة المخلوقات إذ قبل بعض الوثنيين تجسيد قوى الطبيعة التي يعبدونها في بشر، كما تمكن رجال السلطة من المستعمرين الصليبيين جلب بعض أفراد الوثنيين إلى عقيدتهم بإغراءات المنصب والمادة، على حين عجز هؤلاء وأولئك مع المسلمين فاكتفوا منهم بالابتعاد عن دينهم، وقدّموهم بناءً على ذلك في الجهاز الإداري كي يظهروا بمظهر الابتعاد عن التعصّب للعقيدة. وأكثر النصارى من أتباع كنيسة الروم الكاثوليكية، وهذا الأمر طبيعي ما دام المستعمرون من الفرنسيين، وأقلّهم من البروتستانت حيث يوجد منهم في بنين ما يقرب من ثلاثمائة نصراني.

وقلنا: إن الصراع الإقليمي والعنصري قد حمل المعنى العقيدي بالواقع، واستمرّ بشكل النصرانية والوثنية متحدتين ضدّ الإسلام، إضافةً إلى ما كسبته السلطة من المسلمين، وإن لم يتخلّوا عن دينهم إذ اكتفى منهم المستعمرون الصليبيون بإهمال العقيدة والسير على منوالهم وحسب أسلوب حياتهم، لتقديمهم، وإعطائهم بعض المراكز حسبما تهوى أنفسهم.

الصراع الحزبي:

كان نتيجة الصراع العقيدي تلك الانقلابات المتكررة الأمر الذي أدّى إلى قيام حكمٍ عسكري يستبدّ بالسلطة، ويكمّ الأفواه، ويحول دون الحرية في أكثر الأوقات، ويفسح هذا الحكم المجال لتمرير المخططات الأجنبية وتنفيذها دون أن يجرؤ أحد على الكلام. وفي ذي القعدة ١٣٩٥ هـ (تشرين الثاني ١٩٧٥ م) تشكل حزب بنين الثوري الشعبي ليكون قاعدة للحكم ولم يسمح لغيره من التنظيمات لذا بقي الوحيد، حزب الحكام، ويستبدّ المتنفذون فيه بالسلطة كما كان يستبدّ العسكريون، لذا لم يكن صراع حزبي بالمعنى المعروف، وإنما متسلّطون، ومنتقدون بالسرّ لتصرّفات الحزبيين، وتجاوزاتهم تحت مظلة الحزب، وهذا ما يُشكّل نقمة داخلية لا يمكن الإفصاح عنها.



الباب الحادي عشر

النَّيْجَر



لمحة عن النيجر قبل إلغاء الخلافة

تمتد النيجر بين خطي عرض ١٢،٢٤ْ - ٢٣،٣٠ْ شمالاً، إذ يمرّ مدار السرطان من نقطة التقاء الحدود الليبية - الجزائرية - النيجرية، وبذا تشمل أرض النيجر على أجزاء من الصحراء في الشمال، وأقسام من المراعي الطويلة في الجنوب، وتعدّ الأخيرة هي المأهولة بالسكان على حين يعيش السكان في الشمال على شكل قبائل تتنقل في فيافيها، وقد توجد فيها بعض الواحات يستقر فيها جمع من الناس.

انتشر الإسلام في المناطق التي تقع شمال الصحراء، وارتحلت القوافل نحو الجنوب، واتجهت خاصةً نحو بحيرة تشاد، فنشأت على طرق تلك القوافل عدد من المراكز التجارية، أو أن أولئك الرحالة قد سلكوا طرقاً على عددٍ من الواحات ليجدوا فيها راحتهم، ويأخذوا منها حاجتهم، ويعرفوا فيها الأمن وسط تلك البيداء الواسعة، وكانت واحة «بيلماء» أشهر تلك المراكز، وأهم تلك الواحات، أو أن التجار خصّوها دون غيرها بالتوجه نحوها لأنها كانت أكثر مناطق الملح شهرةً في تلك الأرجاء.

وفي القرن الخامس الهجري انضمت قبائل الطوارق الأجزاء الشمالية إليها، وهي قبائل مسلمة، وكذلك دخلت قبائل الهاوسا إلى المنطقة، وكان أكثر أفرادها قد اعتنقوا الإسلام، وبقي بعضهم وهو القليل على الوثنية، وتمكنت هذه القبائل أن تسيطر على الأجزاء الجنوبية، ونتيجة ذلك أخذ الإسلام ينتشر على نطاق واسعٍ بين الجماعات المستوطنة هناك، وشكّل

الحكّام عدة سلطنات في تلك الجهات.

وفي عام ٩٢١ هـ (١٥١٥ م) سار جيش مملكة صنغاي من مدينة (غاو) بقيادة (إسكيا محمد الأول) إلى المنطقة فأخضع السلطنات فيها سواء أكانت إمارات الهاوسا في الجنوب أم إمارات الطوارق في الشمال، وتمكّن هذا الجيش من دخول مدينة «أغاديس»، وبعد مدةٍ انسحب جيش مملكة صنغاي، وعادت الإمارات إليها.

وفي بداية القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي) بدأت جماعات الفولاني تتدفّق إلى جنوب المنطقة، وتسيطر على إمارات الهاوسا، وتعمل على التوسّع نحو الشمال، وهي جماعات مسلمة. وفي الوقت نفسه دخلت قبيلة «غرماء» مع قبائل بدوية أخرى من جهة الشمال، وتمكّنوا بزعامة الطوارق أن يُقيموا تكتلاتٍ قوية في هضبة «آير»، وأن يقفوا في وجه الفولانيين. غير أن «عثمان بن فودي» استطاع إخضاع إمارات الهاوسا إلى سلطانه في المدة الواقعة ١٢١٩ - ١٢٢٥ هـ (١٨٠٤ - ١٨١٠ م)، وتمكّن خلفاؤه من بعده بالاحتفاظ بهذه السلطة بصفتهم زعماء دينيين.

وفي عام ١٣٠٠ هـ (١٨٨٢ م) وصل إلى المنطقة المقدّم «دنهم» والملازم «كلابرتن» الموفدان من الحكومة البريطانية لمعرفة نهر النيجر، والتقيا بـ(ابن عثمان بن فودي)، ودرسا المنطقة دراسةً جيدةً.

اتفقت إنكلترا وفرنسا عام ١٣٠٨ هـ (١٨٩٠ م) على تعيين الحدود، واقتسام مناطق النفوذ بينهما في منطقة وسط إفريقية، وكانت منطقة النيجر من نصيب فرنسا.

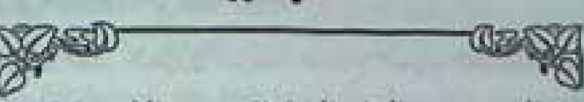
أرسلت فرنسا حملةً إلى المنطقة لتسيطر عليها عسكرياً بعد أن اطمأنت إلى عدم المنافسة من بقية المستعمرين الصليبيين بل إلى دعمهم وتأييدهم ما دام التفاهم قد تمّ مع إنكلترا أكثر الدول الاستعمارية منافسةً لها، وتمكّنت الحملة من إخضاع المنطقة الجنوبية، وتابعت طريقها نحو

الشمال فلقيت مقاومةً عنيفةً وسط تلك الصحارى الواسعة والمسالك غير المعروفة لديها. غير أن التعاون الفرنسي - الإنكليزي في العمليات العسكرية قد خضد من شوكة المقاومة.

لقد اغتنم الطوارق فرصة اندلاع الحرب العالمية الأولى فأرادوا أن يتخلّصوا من النفوذ الفرنسي، وكان أحمد السنوسي في واحة «الكفرة» في ليبيا قد أعلن الجهاد ضدّ المستعمرين الصليبيين، وكان للسنوسية دور في الصحراء لا ينكر، فاشتعلت الصحراء ناراً. وقام أحد الأعيان في منطقة «العير» شمال «أغاديس» «إيكازكارزان» في «دمروغو» إقليم «طانوت»، وكان قد هاجر إلى «كانم» في تشاد مع «الكيل غرس» وهم لم يخضعوا للاستعمار الفرنسي، فدخل «العير» بجيشٍ كاملٍ مزوّدٍ بخمسمائة بندقية ومدفع، وهذا الزعيم هو (كاوسن أخ محمد)، ووصلت طلائع جيشه إلى أغاديس في صفر ١٣٣٥ هـ (كانون الأول ١٩١٦ م) فحاصرها تسعين يوماً حتى ١٠ جمادى الأولى ١٣٣٥ هـ (٣ آذار ١٩١٧ م)، واضطر بعدها للانسحاب عندما هرعت قوات فرنسية ضخمة لدعم القوات المحاصرة. تراجع نحو (العين) فقاتل هناك، ثم انسحب إلى «دمروغو» وأخيراً تقهقر نحو (كعوار) حيث وقع في فخ نصبه له قطاع الطرق، وأبيدت قوته وقُتل معها في الثالث من ربيع الثاني ١٣٣٧ هـ (٥ كانون الثاني ١٩١٩ م)، وتمكّنت فرنسا من السيطرة على النيجر كاملةً عام ١٣٤١ هـ (١٩٢٣ م)، وأخذت تُطبّق سياستها الاستعمارية حقداً، وصليبيةً، واستعماراً.

عدّت فرنسا النيجر مستعمرةً لها، وجعلت عليها حاكماً عاماً. ثم أدخلت في جمع مستعمراتها ضمن وحداتٍ كبيرةٍ ومن هذه الوحدات كانت إفريقية الغربية الفرنسية التي كانت تضم: موريتانيا - السنغال - مالي - غينيا - ساحل العاج - النيجر - التوغو - الداهومي - فولتا العليا.

الفصل الأول



النيجر من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

٢٧ رجب ١٣٤٢ - ١٠ صفر ١٣٨٠ هـ
٣ آذار ١٩٢٤ - ٣ آب ١٩٦٠ م

جنَّدت فرنسا سكان مستعمراتها، ومنهم أهل النيجر، وساقتهم في الحرب العالمية الثانية إلى ساحات القتال. وكانت تمنّي السكان بالأماني بعد الحرب. وانتهت الحرب ولم يتغيّر شيء، إذ استمرت فرنسا في تطبيق سياستها الاستعمارية بصورها كلها، وألاعيبها جميعها.

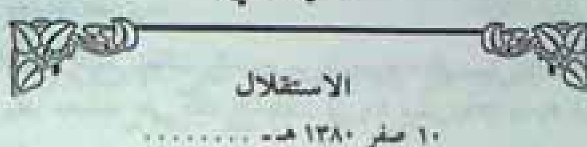
ونصّ دستور فرنسا بعد الحرب على إيجاد مجلسٍ عام في كلّ إقليم يحكم الإقليم، ويُختار أعضاؤه من بين الجمعيات الإقليمية التي يتم انتخابها. وجرت الانتخابات، ونجح الوطنيون الإفريقيون حسب المفهوم السائد، أو حسب الظاهر الذي يتراءى للعامة الذين لم يعرفوا ألاعيب الساسة، واللعب الدولية. وشكّل هؤلاء الوطنيون حكومة تدير أمور البلاد بإشراف فرنسا.

وعرض ديغول دستوره، وجرى الاستفتاء عليه في النيجر، وانجلت النتيجة عن تأييد السكان لهذا الدستور، وحصلت النيجر بهذا على الاستقلال الذاتي، وأُعلنت الجمهورية، وشكّل «هاماني ديوري» حكومةً جديدةً برئاسته، وأيّده الزعماء المسلمون، ورجالات حزبه المسمى «الحزب النيجري التقدمي» وذلك في جمادى الآخرة ١٣٧٨ هـ (كانون الأول ١٩٥٨ م). وكان هذا الاستقلال الذاتي ضمن المجموعة الفرنسية.

وفي ذي القعدة ١٣٧٨ هـ (أيار ١٩٥٩ م) دخلت النيجر حلفاً يضمّ: فولتا العليا، والداهومي، وساحل العاج لتنظيم السياسة الخارجية والاقتصادية لهذه الأقاليم، وكانت رئاسته دورياً، وقد تولّى رئاسته في السنة الأولى «هاماني ديوري».

أخذت النيجر تطالب بالخروج من المجموعة الفرنسية والاستقلال التام، وقد حصلت على ذلك الاستقلال في ١٠ صفر ١٣٨٠ هـ (٣ آب ١٩٦٠ م).

الفصل الثاني



الاستقلال

١٠ صفر ١٣٨٠ هـ - ....

٣ آب ١٩٦٠ م - ....

تولى «هاماني ديوري» زعيم الحزب النيجري التقدمي رئاسة الجمهورية. وانضمت النيجر إلى الأمم المتحدة في ٢٩ ربيع الأول ١٣٨٠ هـ (٢٠ أيلول ١٩٦٠ م)، وانفصمت عرا الحلف الذي انضمت إليه بعد أن استقلت هذه الأقاليم كلها استقلالاً تاماً عن فرنسا، وانفصلت عن المجموعة الفرنسية.

أخذت السلطة في النيجر تلاحق حزب الاتحاد النيجري الوطني الديمقراطي ذي الميول الاشتراكية والمعروف باسم «سوابا» أيضاً. وبقي الحزب النيجري التقدمي الوحيد في الساحة السياسية. وأعيد انتخاب هاماني ديوري ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م) و ١٣٩٠ هـ (١٩٧٠ م)، وقد حافظت الحكومة على صلاتٍ وثيقةٍ مع فرنسا، واتسم الوضع بانطلاق مظاهرات بين الحين والآخر نتيجة العاطفة الوطنية، ولكن رئيس الجمهورية اكتسب مركزاً دولياً بصفته كان المتحدث الرسمي باسم إفريقية التي كانت تحت النفوذ الفرنسي الرسمي.

وقع اضطراب مدني واسع النطاق متهماً الحزب النيجري التقدمي بالفساد وخاصة بعد ظهور كمياتٍ كبيرةٍ من المواد الغذائية المخزونة في منازل وزراء الحكومة. وأخيراً قامت القوات المسلحة بانقلابٍ

عسكري، واعتقلت الرئيس هاماني ديوري، وتسلّم القائد العام للقوات المسلحة اللواء «سيني كاونتشي» منصب الرئاسة، وتشكلت حكومة عسكرية تحت إشراف المجلس العسكري الأعلى. وقد حلّت المجلس الوطني، واستبدلته بهيئةٍ استشاريةٍ هي المجلس الوطني للإصلاح، وعلّقت الدستور، وحظرت النشاط السياسي، وأعلنت أن هدفها الرئيسي هو القضاء على الفساد، والحصول على مستوى أفضل لمعالجة أحوال المجاعة التي كانت منتشرة آنذاك. ورجع إلى البلاد قائد حزب «سوابا» السابق «ديبو باكاري» والذي كان يعيش في غينيا.

كان التخطيط لاقتصادٍ سليمٍ هو شغل الحكومة الشاغل إذ كان هناك قحط شامل ١٣٨٨ - ١٣٩٤ هـ (١٩٦٨ - ١٩٧٤ م)، وأثر على اقتصاد النيجر تأثيراً بالغاً، وفي الوقت نفسه فقد حصلت الحكومة الجديدة على انسحاب الجيوش الفرنسية من قواعدها التي كانت تحتفظ بها، كما تقلّص النفوذ الفرنسي في استغلال خامات اليورانيوم، المادة التي عملت فرنسا في التنقيب عنها عام ١٣٨٨ هـ (١٩٦٨ م).

وتطوّرت علاقات النيجر نحو الأفضل مع البلدان الغربية، وفي صفر ١٣٩٧ هـ (شباط ١٩٧٧ م) وقّعت النيجر وفرنسا على اتفاقيةٍ جديدةٍ للتعاون بينهما، وادّعت حكومة النيجر أن هذه الاتفاقية قد قضت على ذيول المشكلات المعلقة والتي كانت تعيق العلاقات بينهما.

وفي شعبان ١٣٩٥ هـ (آب ١٩٧٥ م) تمّ اعتقال قائد حزب سوابا السابق «ديبو باكاري»، ونائب رئيس المجلس العسكري، ورئيس الشركة الوطنية «غراوندنت» بتهمة التآمر للاستيلاء على السلطة. ثم ألقي القبض على أمين سر الدولة للإعلام في مطلع عام ١٣٩٦ هـ (كانون الثاني ١٩٧٦ م)، كما ألقي القبض في ربيع الأول ١٣٩٦ هـ (آذار ١٩٧٦ م) على النقيب موسى باير، وكان قد طرد من الحكومة قبل شهر، فقاد انقلاباً فاشلاً، وقد حُكم على تسعةٍ من هؤلاء المتهمين بالإعدام.

وجفاء عامين من القحط، وعملت الحكومة على توسعة قاعدة المساعدات المالية. وفي ربيع الثاني ١٣٩٨ هـ (آذار ١٩٧٨ م) أطلقت سراح عدد من السجناء السياسيين بمن فيهم من أعوان الرئيس السابق هاماني ديوري، وفي غرة جمادى الآخرة ١٤٠٠ هـ (نيسان ١٩٨٠ م) أطلق سراح كل من هاماني ديوري، وديبو باكاري مع الاحتفاظ بالإقامة الجبرية لهاماني ديوري.

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٢ هـ (نيسان ١٩٨٢ م) أُلقي القبض على أربعة عشر شخصاً في مدينة «أرليت» في الشمال، ثلاثة عشر منهم من أصحاب الأموال، واتهموا بأنهم كانوا يقومون بأعمال تخريبية، وكانوا على صلة مع عبدالله ديوري قائد الجبهة الشعبية لتحرير النيجر، ولد الرئيس السابق هاماني ديوري، وهذه الجماعة تعمل سراً في معارضة نظام الحكم القائم، ويعيش قادتها في المنفى.

رفعت الإقامة الجبرية عن الرئيس السابق هاماني ديوري في رجب ١٤٠٤ هـ (نيسان ١٩٨٤ م) بموجب عفو صدر في الذكرى العاشرة للانقلاب. ولكن لم يلبث أن أُعيد اعتقاله بعد غارة على المنطقة الشمالية في شعبان ١٤٠٥ هـ (أيار ١٩٨٥ م)، وذُكر أنها من أعمال فدائيي الجبهة الشعبية لتحرير النيجر.

بدأ نصيب الجيش في الحكومة يتناقص بدءاً من مطلع عام ١٣٩٨ هـ (كانون الأول ١٩٧٧ م)، حتى تسلّم رئاسة الوزارة أحد المدنيين وهو «عمارو مامين» في غرة ربيع الثاني ١٤٠٣ هـ (كانون الثاني ١٩٨٣ م)، وهذا ما أثار نقمة بعض العسكريين من أصحاب الطموحات، فأخذوا يعملون في الخفاء لبقاء سيطرتهم على الوضع، واستغلّوا غياب الرئيس «سيني كاونتشي» في فرنسا لحضور القمة الأفريقية الفرنسية فقاموا بحركة انقلاب غير أن أعوان الرئيس والوزراء المخلصين له قد تمكّنوا من إحباط هذه الحركة. وفرّ من البلاد ثلاثة من البارزين الرسميين في الدولة والذين كان لهم دور في فشل الحركة بتسرّب المعلومات عن طريقهم وعدم أداء

دورهم بالشكل المطلوب، غير أنه قد تمّ اعتقال وزيرين وبعض الموظفين المدنيين للاشتباه بهم بالتورّط في هذه المؤامرة التي تمّت في صفر ١٤٠٤ هـ (تشرين الأول ١٩٨٣ م).

وفي ربيع الأول ١٤٠٤ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٣ م) أعاد عمارو مامين تشكيل الوزارة، والذي كان منذ شهر (آب) قد عُيّن رئيساً للمجلس العسكري الذي أُعيد تشكيله، وبقي رئيساً له حتى مطلع عام ١٤٠٨ هـ (أيلول ١٩٨٧ م) حيث خلفه حامد العابد في رئاسة الوزراء. وفي غرة جمادى الأولى ١٤٠٤ هـ (كانون الثاني ١٩٨٤ م) أعلن الرئيس سيني كاونتشي عن إنشاء لجنة خاصة لعمل مسودة بحلد منهج العمل الوطني.

في رمضان ١٤٠٣ هـ (أواسط عام ١٩٨٣ م) قدّمت الحكومة منهجاً أساسياً لإعادة بناء النظام وتهدف به تصحيح مسار الاقتصاد الذي أرهقه القحط الذي عمّ سنتي ١٤٠٤ - ١٤٠٥ هـ (١٩٨٤ - ١٩٨٥ م) وإغلاق الحدود مع نيجيريا في تلك السنوات، وهذا ما أدّى إلى اعتماد النيجر على المساعدات المالية الخارجية بشكلٍ متزايد.

وفي جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م) انتهى وضع مسودة منهج العمل الوطني، واعتمدتها الحكومة في رمضان ١٤٠٧ هـ (أيار ١٩٨٧ م)، وأجري استفتاء شعبي لاعتمادها فصوّت بالموافقة عليها ٩٩,٦٪ من مجموع الذين أدلوا بأصواتهم في شوال ١٤٠٧ هـ (حزيران ١٩٨٧ م).

قرر الرئيس «سيني كاونتشي» في ربيع الثاني ١٤٠٧ هـ (كانون الأول ١٩٨٦ م) القيام بسلسلة من الزيارات الرسمية، وكانت أول زيارة رسمية له لفرنسا وعانى فيها من إصابة بشلل المخيخ، ودخل المستشفى العسكري وتوفي فيه في ربيع الأول ١٤٠٨ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٧ م). وقبل وفاته بساعات أصدر المجلس العسكري الأعلى قراراً بتعيين العميد «علي سايبو» قائد الجيش رئيساً مؤقتاً للدولة. وفي ٢٣ ربيع الأول ١٤٠٨ هـ (١٤ تشرين الثاني ١٩٨٧ م) أُعلن تسلّم علي سايبو رئيساً رسمياً للدولة، ورئيساً

للمجلس العسكري الأعلى. وبعد ستة أيام فقط أُعيد تشكيل الحكومة، ودخلت عشر شخصيات جديدة بالوزارة بما في ذلك امرأة، وهي أول وزيرة في تاريخ النيجر.

زاد عدد الشخصيات العسكرية في مجلس الوزراء من خمس إلى سبع، وتمّ تشكيل عددٍ من المؤسسات الحكومية، وأُطلق سراح الرئيس الأسبق هاماني ديوري من الإقامة الجبرية في منزله، ورُفع تظلم للمنفيين النيجريين الذين يرغبون بالعودة إلى بلدهم، واستقبل الرئيس كلاً من هاماني ديوري، وديو كاباري قائد حزب سوايا. (توفي هاماني ديوري في مراكش في رمضان ١٤٠٩ هـ (نيسان ١٩٨٩ م)).

وأعلن الرئيس علي سايبو عفواً عاماً عن جميع السجناء السياسيين في ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ (كانون الأول ١٩٨٧ م)، واقترح عقد مجالس محلية للقرى والأقاليم، وإنشاء لجنة للدستور. وتعهد بأن يواصل سياسة الرئيس السابق سيني كاونتشي التي تقوم على الصداقة والتعاون. وأعلن أن الجيش سيبقى مشاركاً في الحكم حتى تتمكن البلاد من تطبيق الدستور، وحتى يُعاد توزيع الحقائب الوزارية من جديد. وأُعيد تسمية عمارو مامين رئيساً للوزراء في ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٨ م) وزاد عدد الوزراء العسكريين إلى عشرة وزراء، وعُيّن وزير دولة مدني ليكون مسؤولاً عن المالية.

واجهت الحكومة النيجرية تحديات سياسية عندما قاطع طلاب جامعة نيامي الدروس لمدة اثنين وعشرين يوماً احتجاجاً على تخفيض المنح وتظلمات ثانية، وعاد الطلاب إلى دراستهم بناءً على تعهد الحكومة بدراسة طلباتهم وإنصافهم، وكان عدد هؤلاء الطلاب ثلاثة آلاف طالب.

وأُعطي المجلس العسكري الأعلى مهمة وضع مسودة للدستور في أول ذي الحجة ١٤٠٨ هـ (تموز ١٩٨٨ م) ثم تبنّى وثيقة دستورية من قبل مجلس الوزراء في جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٩٨٩ م)

وأجيزت باستفتاء شعبي جرى في صفر ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م)، وحصلت على موافقة ٩٩،٢٨٪ من الأصوات الذين استعملوا حقهم في الاستفتاء.

بقي الحظر على النشاط السياسي وعلى المنظمات الحزبية مدة أربع عشرة سنة، ثم أُلغي هذا الحظر في مطلع عام ١٤٠٩ هـ (آب ١٩٨٨ م) عندما أعلن الرئيس تشكيل الحزب الحاكم الجديد وهو «الحركة الوطنية للمجتمع الواحد والتطوير» ولكن في الوقت نفسه وقفت معارضة في وجه الرئيس للعمل بالتعددية الحزبية.

تمت في ربيع الأول ١٤٠٩ هـ (تشرين الأول ١٩٨٨ م) محاكمة المتهمين بالمشاركة في محاولة الانقلاب التي وقعت في صفر ١٤٠٤ هـ (تشرين الأول ١٩٨٣ م)، وحكمت محكمة أمن الدولة على أربعة من المتهمين بالموت غيابياً، وعلى ستة عشر بالسجن، وبرأت ساحة ثمانية من المتهمين، وكان هذا الحكم قد صدر بحق المتهمين سابقاً، غير أن محكمة الاستئناف قد نقضته حتى أكدته محكمة أمن الدولة الآن. وفي خطاب ألقاه الرئيس أثناء الاحتفال بذكرى تسلّم سيني كاونتشي السلطة قبل خمسة عشر عاماً أعلن الرئيس عن عفوٍ خاص لفئاتٍ محددةٍ من السجناء.

انتخبت «الحركة الوطنية للمجتمع الواحد والتطوير» في شوال ١٤٠٩ هـ (أيار ١٩٨٩ م) مجلساً أعلى للإرشاد الوطني ليحلّ محلّ المجلس العسكري الأعلى، وكان رئيسه علي سايبو المرشح الوحيد لانتخابات الرئاسة التي ستجري في وقت يتزامن مع الانتخابات للمجلس الوطني المقترح.

أجريت الانتخابات في جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (كانون الأول ١٩٨٩ م) وأُعيد انتخاب الرئيس علي سايبو لمدة سبع سنوات جديدة، ونال ٩٩،٦٪ من مجموع أصوات الذين أدلوا بأصواتهم، وفي الوقت نفسه كانت هناك قائمة مفردة للهيئة التشريعية الجديدة، والمرشحون جميعهم وعددهم

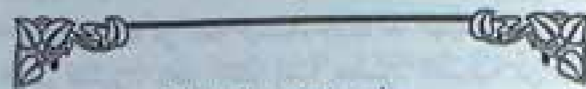
٩٣ مرشحاً اعتمدوا من قبل المجلس الأعلى للإرشاد الوطني، وحصلت القائمة على ٩٩,٥٢٪ من مجموع أصوات الذين استعملوا حقهم في الانتخابات. وبعد أسبوع أُعلن أن السجينين السياسيين المتبقيين يجب أن يُطلق سراحهما بمناسبة الاحتفال باستلام الرئيس علي سايبو منصبه كرئيس لما سيُدعى بالجمهورية الثانية.

وأُعيد تشكيل الحكومة من جديد، وأُلغي منصب رئيس الوزراء، وفي الوقت نفسه تخلى الرئيس علي سايبو عن حقيبة وزارة الداخلية التي كان يشغلها هو بنفسه، وأُعطيت لأمادو مادوقو، وهو من المدنيين، كما ألغيت وزارتان ودمجتا في بعض الدوائر.

تدخلت قوات الأمن في مظاهرات الطلبة الذين قاطعوا المحاضرات في جامعة نيامي في شهر رجب ١٤١٠ هـ (شباط ١٩٩٠ م) احتجاجاً على تغييرات مقترحة لنظام التعليم، ولوضع حدٍّ لوظائف الخريجين في الخدمات المدنية. وأفادت التقارير أنه قد قتل ثلاثة طلاب، وجرح خمسة وعشرون طالباً نتيجة تصرف الشرطة، وكان الرئيس علي سايبو في زيارة رسمية خارج البلاد أثناء الحادث فأعرب عن أسفه لتدخل قوات الأمن، وأعلن عن إغلاق الجامعة والمدارس إلى أجل غير مسمى، وتعيين لجنة للطلبة.

استؤنفت المحاضرات من جديد في الجامعة، وافتتحت المدارس في وقتٍ لاحقٍ من الشهر في شعبان ١٤١٠ هـ (آذار ١٩٩٠ م)، وتمّ طرد وزير الداخلية، ووزير التعليم العالي والأبحاث التقنية، وعُيّن وزير جديد للتعليم العالي، وهذا يشير إلى أن الرئيس عنده رغبة في استرضاء الطلاب. وعُيّن علوي محاميدو وهو من الشخصيات الصناعية البارزة في منصب رئاسة الوزراء حيث أُعيد هذا المنصب، وزاد عدد ضباط الجيش في الحكومة فأصبح سبعة وزراء من الضباط. وفي الوقت نفسه قدّم العقيد أمادو سيني مايغا أمين السر السياسي للمكتب التنفيذي للحركة الوطنية للمجتمع الواحد والتطوير استقالته. وقد طرد أمادو سيني مايغا، وأمادو مادوقو من المجلس الأعلى للإرشاد الوطني.

الفصل الثالث



الصراعات الداخلية

تقع دولة النيجر وسط القارة بعيدة عن البحار، فهي دولة قارية، تبلغ مساحتها ١,٢٦٧,٠٠٠ كيلو متراً مربعاً، ويبلغ طول حدودها ٥,٦٩٧ كيلو متراً، وغالباً ما تكون في الشمال مستقيمة لأنها وسط الصحراء، على حين تتعرج نسبياً في الجنوب. يبلغ طول حدودها مع الجزائر ٩٥٦ كيلو متراً، ومع ليبيا ٣٥٤ كيلو متراً، ومع تشاد ١,١٧٥ كيلو متراً، ومع نيجيريا ١,٤٩٧ كيلو متراً، ومع بنين ٢٦٦ كيلو متراً، ومع بوركينا فاسو ٦٢٨ كيلو متراً، ومع مالي ٨٢١ كيلو متراً.

ويبلغ عدد سكانها حسب تقديرات عام ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م) سبعة ملايين ونصف المليون، وبذا تكون الكثافة ستة أشخاص في الكيلو المتر المربع الواحد، وهي كثافة قليلة لانتشار الصحراء على نطاق واسع فيها.

الصراع العنصري:

يسكن على أرض النيجر مجموعات قبلية كثيرة وأهمها:

١ ـ الهاوسا: ويشكل أفراد هذه القبيلة ٥٦٪ من مجموع السكان، ويتجمع أكثرهم في الجنوب على حدود نيجيريا.

٢ ـ الفرما: وتصل نسبتهم إلى ٢٢٪ من مجموع السكان.

٣ ـ الكانوري: على حدود نيجيريا.

٤ ـ الصنغاي: ولهم تجمعات متفرقة في الشرق، ومثلها في الغرب على مجرى نهر النيجر.

٥ ـ الفولاني: في الشرق، ويشكلون ٨,٥٪ من مجموع السكان.
٦ ـ الطوارق: في الشمال الغربي، ويشكلون ٨٪ من مجموع السكان.
٧ ـ العرب: في الغرب، ويشكلون ١,٢٪، ويتجمعون في منطقة الزواغ.

واللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية، وتسود لغة الهاوسا، والغرما. كما أن التعليم الديني، وأهل العلم إنما يتعلمون العربية من مختلف المجموعات القبلية.

ليس هناك من صراع عنصري لأن الهاوسا أكثرية يصعب الدخول معهم في صراع، هذا من ناحية ومن ناحية ثانية فإن أغلب القبائل مسلمة كمجموعات، وغالبية أبنائها مسلمين كأفراد، والعقيدة هي التي تقارب بين الشعوب، وعلى أساسها يتمّ التباين.

وإذا كان يحدث في الماضي البعيد صراع بين القبائل من أجل الاعتداء على الديار أو الاختلاف على مناهل المياه إلا أنه صراع على مستوى محدود. وعندما جاء المستعمرون الصليبيون حاولوا إثارة العصبية القبلية لكنهم لم يفلحوا لأن القبائل جميعها مسلمة، وهم على عقيدة مخالفة للمستعمرين لذا كان مخططهم الرئيسي إبعاد الشعب عن عقيدته كي يتمكنوا من اختراق الحاجز الذي يفصلهم عنهم، وباختراقه يمكنهم التغلغل إلى داخل النفوس والعبث بالأفكار، وبالتالي تحقيق الأهداف، وتنفيذ المخططات.

الصراع العقيدي:

يشكل المسلمون أكثر من ٩٠٪ من مجموع السكان، إذ أن أكثر القبائل مسلمة، ويشكل الوثنيون ٩٪، وهم بعض من بقي من القبائل على بدائيتهم حياة وعقيدة، وهناك ١٪ من النصارى، وهم الذين استطاع المستعمرون الصليبيون التأثير عليهم من بعض أفراد القبائل تحت عوامل الإغراءات، وتحقيق المصالح، وتأمين الشهرة المزيفة بالمنصب. فقد نجد بعض أفراد من قبيلة الهاوسا يتبعون النصرانية وكذا من غيرها باستثناء العرب والطوارق.

ولما عجز المستعمرون الصليبيون عن إثارة النزاع القبلي أو العنصري لجؤوا إلى محاولة كسب بعض العناصر والعمل على تجميعهم مع الوثنيين، ثم محاولة إبعاد بعض المسلمين عن عقيدتهم ببث فكرة العلمانيين وتجميع هؤلاء جميعاً لمقاومة المسلمين من جانب، ثم التمكين لهذا الجميع بإعطائهم المراكز الحساسة في الإدارة والجيش وتسليطهم على الشعب.

وهكذا فالصراع العقيدي بين مجموعتين أولاهما الملتزمة بإسلامها، وهي مبعدة عن السلطة، مضطهدة من قبل الحكم تعيش بجهدها، وهذا ما يجعلها فقيرة، ومنصرفة إلى شؤونها، جاهلة بالأوضاع العامة غالباً، وثانيتهما وتضمّ النصارى والوثنيين والمستهترين من المسلمين، وهي صاحبة المسؤولية، وذات المكانة، والمترفة بما تناله، وبما تأخذه لا تبالي جاء بالحلال أم بالحرام، متجهة نحو السياسة لأنها تمسّها قبل كل شيء، وهذا ما يجعلها تعرف بعض الأوضاع العامة.

الصراع الحزبي:

إن هذا الصراع قائم في النيجر، ولكن على مستوى ضعيف حيث لم يسمح بالتعددية الحزبية إلا في وقتٍ محدود، ولم تكن الظروف متاحة بشكلٍ واحدٍ، فإما حزب بالسلطة والتنظيمات الأخرى مضطهدة، أو أنها تعمل من خارج الحدود.

ففي المرحلة الأولى كان على الساحة الحزب النيجري التقدمي، وقد تسلّم السلطة منذ بداية الاستقلال، وحصل على التأييد فأخذ بملاحقة المعارضة التي كانت تتمثّل بحزب الاتحاد النيجري الوطني الديمقراطي «سوابا» حتى شلّه، وأخرج زعيمه ليعيش في المنفى.

وقام الانقلاب العسكري عام ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م)، وحظر النشاط السياسي، وحاول حزب سوابا الحركة فكانت السلطة له بالمرصاد، واعتقل زعيمه. غير أن الحزب النيجري التقدّمي كان قوياً فزعيمه رئيس الجمهورية، وكان قادته أصحاب السلطة غير أن الحظر لا يسمح لهم

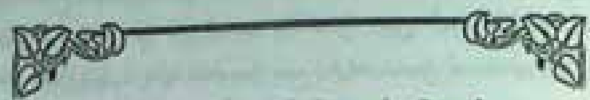
بالحركة، فالسيف مصلت، والقبضة قوية، لذا اتجه إلى العمل نحو الخارج، وظهر تنظيم جديد هو الجبهة الشعبية لتحرير النيجر لإبعاد النظر عن القادة السابقين للحزب إذ لو حمل التنظيم الجديد الاسم القديم لعرّض الذين في داخل البلد إلى الخطر. وقد قاد هذه الجبهة ابن قائد الحزب الحاكم السابق، ابن رئيس الجمهورية المعزول «عبدالله بن هاماني ديوري»، ويعمل من خارج الحدود، ويتحرّك سراً. فكان يقوم بغاراتٍ من الشمال على البلاد، وإذا وقعت أحداث في المدن والأرياف نُسبت إلى تلك الجبهة. وقد يقوم بعض المغرضين بأعمال شغب وفوضى، وينسبون أعمالهم إلى الجبهة.

واستمر الحظر السياسي مدة أربعة عشر عاماً، وتتحكم في الدولة جبهة عسكرية. وبعدها منع الحظر، وشكل الرئيس علي سايبو حزباً هو والحركة الوطنية للمجتمع الواحد والتطوير، ولم يسمح لغير حزبه بالعمل، وإن فكر بالتعددية الحزبية، لكن أعوانه وقفوا في وجهه معارضين له، فبقي حزب وحيد رسمياً، وإن كان الدستور يسمح بالتعددية، لكن الواقع شيء آخر. وهكذا لم يوجد صراع، وإن كان كامناً في النفوس لا يستطيع الظهور.





المصور رقم [١٢]



لمحة تاريخية قبل إلغاء الخلافة

جاءت قبائل «اليوروبا» من الشرق، وهم ليسوا من أصل زنجي، ولكنهم اختلطوا بالزنوج، واكتسبوا الكثير من صفاتهم، واتجهوا نحو الغرب، وكانوا إذا نزلوا إقليماً تركوا فيه فريقاً منهم، لذلك تدّعي هذه القبائل أن شعوب السودان كلها تنحدر منها، أو تعود لبعض بطونها. ووصل اليوروبا إلى جنوب غربي نيجيريا اليوم، وحطّوا رحالهم هناك، وأقاموا مملكةً يعتقد أنها دامت من سنة ٢٢ قبل الهجرة حتى سنة ٣٩١ هـ، ثم ضعف أمرها، وانفصل عنها إقليم كابا، وإيلورين. وأنشئت مملكة «بنين» نسبةً إلى الخليج الذي تُشرف عليه البلاد، أو أنه عُرف باسم تلك المملكة، وقد دامت من القرن السادس الهجري، واستمرت حتى قضى عليها المستعمرون الصليبيون الإنكليز عام ١٣٣٣ هـ (١٩١٤ م). كانت القبائل في بداية أمرها تقوم على الوثنية، ويُعرف أكبر كاهن بينهم باسم «أوباء»، وحكمه مطلق، ولا يخرج من قصره أبداً مهابةً وإجلالاً كي لا ترمقه عيون شعبه.

وجاءت قبائل الإيبو، واستقرّت في الإقليم الشرقي من نيجيريا اليوم، وتقوم حياتها الاجتماعية على الوثنية حيث تنظم حياتها على أساسها، ويلعب الكهان دوراً كبيراً في معيشة الإيبو.

وفي القرن الأول الهجري جاءت من الشرق أيضاً قبائل الهاوسا أي بعد مجيء اليوروبا بقليل، وتأثرت هذه القبائل بالزنوج، واستقرّت في

منطقة شمالي نيجيريا اليوم، وجنوبي النيجر، وهم ليسوا قبيلةً واحدةً وإنما يشمل هذا الاسم الشعوب التي تتكلّم لغة الهاوسا جميعها. وبقوا حتى القرن السابع الهجري على الوثنية. ويبدو أن قبائل الهاوسا مزيج من الساميين والحاميين أي من العرب والأحباش. وفي الوقت الذي أخذ الإسلام يصل إليهم، كانوا قد أسّسوا سبع إمارات تحمل أسماء أبناء ملكهم (باو) الذي قدم من الشرق، وهذه الإمارات هي: ١ ـ غوبير في الشمال. ٢ ـ دورا. ٣ ـ رانو. ٤ ـ زاريا. ٥ ـ كاتسينا. ٦ ـ كانو. ٧ ـ بيرام. وكانت هذه الإمارات تخضع لحكم الممالك التي حولها مثل صنغاي، وبورنو، أو يتوسّع بعضها على حساب بعض فتزول إحداها، وربما ظهرت نتيجة الصراعات الداخلية إمارات جديدة، وبالفعل اشتهر بعض هذه الإمارات الناشئة مثل زامفاريا، وكب، وبرغ، ونوبي، وساوري، وغرم، ويوروب.

واستقرت قبائل بورنو في شمال شرقي نيجيريا، وهم أيضاً مزيج من العرب والحاميين، وانتشروا في مناطق واسعة، وعاشوا حياة متنقلةً نتيجة لطبيعة بلادهم الرعوية.

هذه القبائل القادمة التي جاءت إلى المنطقة حديثاً نسبياً، وكانت قد سبقتها جماعات أخرى فارةً من غيرها والتجأت إلى الغابات، أو أنها ولجت إلى الأدغال عندما جاءت هذه القبائل فخافت منها، وتقوقعت على نفسها، وبقيت تعيش حياتها البدائية، وتُمارس طقوسها الوثنية، وتخضع لأقوى أفرادها، أو للكاهن الأكبر الذي يعتمد على قوة الزعيم الجبار، وهو بدوره يمهّد لذلك القوي حكم الأفراد بما يفتريه من أكاذيب وأباطيل، ويحصل مقابل ذلك على رضا الزعيم، وينال من الأفراد الكثير من الهدايا، وربما تصل به المرحلة إلى أن يتصرف بهم.

انتشار الإسلام:

انطلق التجار المسلمون عبر الصحراء، ووصلوا إلى المناطق

السودانية، وأخذوا طريقهم نحو بحيرة تشاد، وانتقل حكام دولة كانم المسلمة إلى منطقة بورنو في شمال شرقي نيجيريا، وخلّصوها من شعب (الصاو) فنشروا الإسلام هناك، وأقاموا حكومةً، ثم استعادوا منطقتهم من شعب (البلالا)، وأصبحت المنطقتان تحت إدارة حكومةٍ مسلمةٍ واحدةٍ فعمّ الإسلام منطقة بورنو، وأخيراً تبعت المنطقة حكومة الفولانيين بعد أن ضعفت دولة كانم.

ووصل الإسلام إلى إمارات الهاوسا عن طريق الشمال، وإن كان يختلف انتشاره بين إمارةٍ وأخرى، وربما تأخّر في دخول بعضها على حين يكون قد عمّ بعضها الآخر، كما أن الوثنية قد بقيت بين أفراد بعض هذه الإمارات حتى قامت دولة الفولانيين. فإمارة غوبير مثلاً وصل إليها الإسلام من الشمال، كما أنها خضعت لقوة بورنو المسلمة في الشرق، ودانت لمملكة مالي المسلمة في الغرب، ثم لمملكة صنغاي، وهي مسلمة أيضاً وفي الغرب، وبذا عمّ فيها الإسلام، وإن بقيت قلة فيها على الوثنية.

وبقيت إمارة زاريا على الوثنية، وإن انتشر الإسلام بين بعض أبنائها، وخضعت عام ٩٢١ هـ (١٥١٥ م) إلى دولة صنغاي، وبعد ضياع مملكة صنغاي في القرن الحادي عشر، أصبحت إمارة زاريا مركزاً لتجارة الرقيق، وفي مطلع القرن الثالث عشر دانت لدولة الفولانيين.

وأسلم ملك إمارة كاتسينا في القرن الثامن الهجري على يد أحد العلماء من مالي، وأصبحت من مراكز العلم، وتبعت لمملكة صنغاي عام ٩٢١ هـ، ثم خضعت لإمارة غوبير.

وكذلك انتشر الإسلام في إمارة كانو في القرن الثامن الهجري على يد علماء من مالي، وتبعت في القرن العاشر لمملكة صنغاي، وفي القرن الثالث عشر لدولة الفولانيين.

بدأ شعب الفولاني يفد إلى المنطقة منذ القرن السابع الهجري، وأخذ عددهم يتزايد مع الزمن، وغدوا يُنافسون شعب الهاوسا، ويُسيطرون

على إمارته، ويدين الفولانيون بالإسلام، وظهر بينهم عثمان بن فودي (وتعني كلمة فودي «الفقيه» واسمه الحقيقي محمد)، ولد عثمان في بلدة (طفل) عام ١١٦٨ هـ على أطراف مملكة غوبير، ولما شبّ درس اللغة العربية والعلوم الدينية، وأسّس حركةً عُرفت باسم الجماعة، وضمت أفراداً من عدة إمارات، ومن شعوب عدةٍ منها الهاوسا، والفولاني، والطوارق، والزنوج، وأخذ يدعو إلى ترك البدعة فخالفه مجتمعه، وحارب ملك غوبير هذه الجماعة، وعندها فأعلنت الجهاد، وتمكّنت من الانتصار على إمارة غوبير رغم مساعدة بقية إمارات الهاوسا، وأخيراً تمكّنت الجماعة من بسط نفوذها على إمارات الهاوسا كلها، وعلى مملكة برنو، وعلى إقليم الأداماوا في الكاميرون. واتخذ عثمان بن فودي مدينة سوكوتو قاعدةً له عام ١٢٣٠ هـ (١٨١٥ م)، وتوفي عام ١٢٣٢ هـ، وخلفه ابنه محمد بيلو، وكان عالماً ومؤلّفاً، واستمر حكمه حتى عام ١٢٥٣ هـ (١٨٣٧ م)، وتمكّنت هذه الدولة من نشر الإسلام بين رعاياها جميعاً، حيث لم يبق من الهاوسا إلا قلّة على الوثنية. وضعفت الدولة بعد محمد بيلو. فكان أمير المؤمنين يُقيم في سوكوتو، ويُدير بقية المناطق الأمراء من الفولاني تحت إشراف أمير المؤمنين مع أن أكثر الرعية من شعب الهاوسا

ثم أخذ الإسلام طريقه بشكل هادئ وبطيء نحو قبائل اليوروبا في الجنوب الغربي من نيجيريا.

الاستعمار:

وصل المستعمرون الصليبيون البرتغاليون عام ٨٩٠ هـ (١٤٨٥ م) إلى ساحل بنين الذي أصبح قاعدةً للتجارة بين بلاد اليوروبا وأوروبا، وكانت التجارة الرئيسة هي العبيد. ووصل الإنكليز إلى ذلك الساحل عام ٩٦١ هـ (١٥٥٣ م)، وساروا أيضاً حسب المخطط نفسه في تجارة الرقيق، واستمرّوا بذلك أكثر من مائتي سنة، ولكن إنكلترا حسب مصالحها التجارية والصناعية عدّت هذه التجارة غير شرعية عام ١٢٢٢ هـ (١٨٠٧ م)، لذا

أخذت تسعى في تطوير تجارة العاج والنخيل الزيتي، واقتصرت الاتصالات الأوروبية على المنطقة الساحلية فقط. ولكن عندما أحسّ المستعمرون بالقوة، وعرفوا ضعف سكان إفريقية عامةً، والمسلمين خاصةً، وهم سادة إفريقية الشمالية، والغربية، والشرقية، والوسطى، ولمّا تيقّنوا من ذلك أخذوا يتسلّلون نحو الداخل، ومن هذه المنطقة كان التسلّل باسم التعرف على نهر النيجر، وإمكانية الإفادة منه، أي أن الموضوع علمي، هذا مع معرفة ضعف المسلمين.

عرف (مونغو بارك) مجرى نهر النيجر الأعلى، وانطلق الرائد (دينهام)، والعميد (كلابرتون) مع مجرى النهر الأسفل، ووصلا إلى إمارات الهاوسا، وهما أول من دخلاها من المستعمرين الصليبيين، وأعقبهما الأخوان (لاندر)، وتمت للأوروبيين معرفة مجرى نهر النيجر كله عام ١٢٤٦ هـ (١٨٣٠ م)، وأنشأوا طريقاً للتوغّل فيه من سواحل نيجيريا إلى الداخل، وبعد روّاد المستعمرين الصليبيين هؤلاء، جاء المنصّرون، وجاء التجار منهم، وارتبط أوائل المنصّرين بمجتمع التنصير الكنسي. وفي عام ١٢٦٣ هـ (١٨٤٦ م) أُقيمت أول كنيسةٍ للتنصير السكوتلاندي في مدينة (كالابار) على ساحل المحيط الأطلسي.

وفي عام ١٢٧٨ هـ (١٨٦١ م) ضمّ البريطانيون (لاغوس) إلى ممتلكاتهم، بعد أن قبل الملك (دوسيمو)، التخلّي عنها نتيجة الضغط. فوضعتها بريطانيا تحت إمرة الحاكم الإنكليزي لسيراليون عام ١٢٨٤ هـ (١٨٨٦ م) بدعوى تنسيق محاربة الرقيق والمتاجرة به. وفي عام ١٢٩٢ هـ (١٨٧٤ م) انتزعتها من سيراليون، وضمّتها إلى ساحل الذهب (غانا)، وظلّت جزءاً منها حتى ربيع الثاني ١٣٠٣ هـ (كانون الثاني ١٨٨٦ م) عندما تأسّست مستعمرة (لاغوس)، وتوسّع نشاط التجار المستعمرين والمنصّرين من لاغوس وعلى ضفاف مجرى نهر النيجر نحو الداخل، وعندما اشتدّت المنافسة بين الشركات الاستعمارية الفرنسية والألمانية، والإنكليزية، دُمجت الشركات التجارية البريطانية في شركةٍ واحدةٍ هي «شركة إفريقية المتحدة»

في ١٢٩٧ هـ (١٨٧٩ م)، وفي شوال ١٣٠٣ هـ (تموز ١٨٨٦ م) سميت شركة النيجر الملكية، ووسّعت نشاطها، وامتدّت بأعمالها إلى (سوكوتو) في الشمال. ثم منحت الحكومة البريطانية هذه الشركة امتيازاً خاصاً لممارسة القانون والقضاء في المنطقة التي تعمل فيها.

وفي عام ١٣٠٤ هـ (١٨٨٦ م) أُنشئت محمية أنهار الزيت الممتدة من لاغوس حتى الكاميرون، وقامت محمية أخرى شملت تدريجياً بلاد اليوروبا كلها عدا الجزء الذي يحكمه أمير (أيلورين) الفولاني، وقامت حملة منها فضمت (بنين) إليها عام ١٣١٥ هـ (١٨٩٧ م). وفي العام التالي وقّع البريطانيون معاهدةً مع فرنسا بشأن الحدود الغربية بين منطقتي النفوذين.

وفي عام ١٣١٧ هـ (١٨٨٩ م) تسلّمت الحكومة البريطانية السلطات الإدارية بعد أن ألغت الامتياز المعطى للشركة.

وبعد أن وطّدت بريطانيا نفوذها في المنطقة الجنوبية من نيجيريا اتجهت نحو الشمال، وأخذت تتصل بالأمراء الفولانيين، وتعمل على محاولة إقناعهم بقبول الحماية البريطانية بحجة أن الألمان في الشرق (الكاميرون) والفرنسيين في الغرب والشمال (الداهومي والنيجر) يُهددون الدول الفولانية، وأكّدت لهم أنها سَتُبْقي الحكام الحاليين في مناصبهم، كما تعهّدت لهم بعدم التدخّل في شؤون الدين الإسلامي والتقاليد المرعية، شريطة أن يعدها الحكام بالولاء، ثم أغرت بعض الأمراء الفولانيين بعقد اتفاقاتٍ معها، فمن حرص على الإمرة وافق، ومن منعه دينه استعلى وأبى.

أعلنت بريطانيا عام ١٣١٨ هـ (١٩٠٠ م) قيام محمية نيجيريا الشمالية، وعيّنت (فريدريك لوغارد) مندوباً سامياً لها على تلك المحمية، وأرسلت الحملات العسكرية ضد أولئك الأمراء الفولانيين الذين رفضوا توقيع اتفاقاتٍ معها فاحتلّت (سوكوتو) و(كانو) عام ١٣٢١ هـ (١٩٠٣ م)، ثم اتجهت إلى (بورنو) واحتلتها عام ١٣٢٤ هـ (١٩٠٦ م). وبقي حكم

محمية الشمال بيد أمراء من الفولاني، ويساعدهم ضباط بريطانيون سياسيون يُسدون لهم المشورة.

ثم جمعت بريطانيا بين مستعمرة (لاغوس) ومحمية الجنوب، وهكذا أخذت نيجيريا امتدادها الطبيعي كما هو عليه اليوم، باستثناء الحدود الشرقية، حيث توسّعت نحو الشرق بعد الحرب العالمية الأولى بضمّ جزء من الكاميرون التي كانت تحت السيطرة الألمانية.

سارت بريطانيا على سياسة إبقاء الإمارات الإسلامية في الشمال وإيجاد الاختلاف فيما بينها، وخشيت من جمعها في إمارةٍ واحدةٍ خوفاً من قوة الإسلام على حين وحّدت الإمارات الجنوبية لتستطيع أن تقاوم الإمارات الإسلامية، ولتبقى في الساحة كفتان تكادان أن تكونا متكافئتين، لأنها إن أبقت الإمارات الكثيرة في الجنوب فلن تستطيع أقواها أن تقف أمام أصغر الإمارات الإسلامية، وبالتالي فإنها تذوب تدريجياً في بوتقتها، ويعتنق سكانها الإسلام، وبهذا التصرف يمكن لبريطانيا أن تأمن على الجنوب من انتشار الإسلام فيه ـ حسب تصورها ـ بينما تتولّى هي التنصير وإرسالياته، وقدّمت العروض المغرية للذين يعتنقون النصرانية من أجل أن يبقى الاستعمار في هذه البلاد تحت اسم الرابطة النصرانية، ويُدافع النصارى عن وجود الاستعمار حمايةً لأنفسهم، ومصلحةً لهم، ودافعاً صليبياً، ويجدون في أنفسهم، أنهم جزء من النصرانية الأوروبية.

وفي عام ١٣٣٣ هـ (١٩١٤ م) جاء الحاكم الإنكليزي (لوغارد) فحكم البلاد حكماً ثنائياً بين نيجيريا الشمالية، ونيجيريا الجنوبية، وجعل من الجنوبية مستعمرةً، ومن الشمالية محميةً، وكانت كل منهما تحت حكم مساعدٍ إداري، أما مستعمرة (لاغوس) فتُدار من قبل متصرِّف.

واندلعت نار الحرب العالمية الأولى، وانطلقت حملة بريطانية من نيجيريا نحو المستعمرة الألمانية (الكاميرون) وأسفرت الحملة عن بسط نفوذ البريطانيين على الأجزاء الغربية من الكاميرون، واتفق الحلفاء بعد الحرب

على تقسيم الكاميرون بين الفرنسيين والإنكليز، وجاءت معاهدة فرساي في ربيع الثاني ١٣٣٧ هـ (كانون الثاني ١٩١٩ م) مُؤيدةً لذلك. وفي ٢٦ ذي القعدة ١٣٤٠ هـ (٢٠ تموز ١٩٢٢ م) وطبقاً لنظام الانتداب الموضوع من قبل عصبة الأمم وضع كل قسم من الكاميرون تحت انتداب الدولة المسيطرة عليه باسم الوصاية من عصبة الأمم. وتبلغ مساحة القسم الإنكليزي ١٤٥,٢٦٥ كيلومتراً مربعاً، وقد ضُمَّ جزء منه إلى نيجيريا، وهو الجزء الشمالي، ويتألف من قطاعين متجاورين مع الحدود الشرقية لنيجيريا، ويفصل بعضهما عن بعض وادي (بنوي) في منطقة (يولا). وتولَّت إنكلترا إدارة هذين القطاعين كجزء من نيجيريا عام ١٣٤٢ هـ (١٩٢٤ م).



المصور رقم [١٣]

الفصل الأول

من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

٢٧ رجب ١٣٤٢ - ١٣ جمادى الأولى ١٣٨٣ هـ

٣ آذار ١٩٢٤ - الأول من تشرين الأول ١٩٦٣ م

منذ أن سيطرت بريطانيا على نيجيريا، وبسطت نفوذها على أجزائها كلها أخذت تُمارس سياستها الاستعمارية المعهودة، وكان همّها الأول تنصير جماعاتٍ كثيرةٍ من أبناء البلاد ليتسلّموا السلطة أثناء وجودها وسيطرتها وبعد غيابها وجلائها عن البلاد، هذا من ناحيةٍ ومن ناحيةٍ ثانيةٍ لتبقى السياسة البريطانية هي المطبّقة والمنفّذة من حيث المخططات الاستعمارية بكل جوانبها من استغلالٍ، واستثمارٍ، وصليبيةٍ، وسياسةٍ، ومن ناحيةٍ ثالثةٍ للعمل الدائم للتنصير والوقوف في وجه الإسلام، ومحاربة أتباعه، وكسبهم إلى النصرانية فإن تعذر وهو المتوقّع فلإبعادهم عن عقيدتهم بشتى الوسائل المختلفة سواء أكانت مشروعةً أم غير مشروعةٍ من إغراءات النساء، واللهو، واللعب، والعصبيات، والمخدرات و... ومن ناحيةٍ رابعةٍ لتكون هذه المستعمرات تتمة للحياة الأوربية السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، والدينية، والفكرية ومختلف جوانب الحياة الأخرى.

وكان لا بدّ لبريطانيا من أن تنهج سياسة مرنةً كي تستطيع تحقيق ما تهدف إليه وتُخطّط له، فالقسوة في الإدارة تنفر الناس من أصحابها، وتبعدهم عن أفكارها بل والسير في ركب المعارضين لها، لذا سارت بريطانيا على أسلوب المرونة، وكلّفت من قرّبتهم من أصحاب المصالح من

أهل البلاد ليقوموا بالعمل الذي تريد أن تقوم به هي، وليؤدوا الدور الذي كان من الواجب أن تؤدّيه جنودها، ورجال إدارتها، ليكون الهجوم عليهم من مواطنيهم، وتكون هي بعيدةً عن النقد والتجريح، ويكون موظفوها في منأى عن اللوم.

ومن الأساليب التي سارت عليها السماح للسكان بتنظيم أنفسهم كي تتعرّف على أصحاب الإمكانات فتبذل الجهد لكسبهم إلى سياستها، ولتعلم أهل المصالح فتبذر لهم الحبّ لإيقاعهم في شراكها، ولتدرك الذين يمكنهم قبول النصرانية فتبذل لهم العطاء الزائد، وهم غالباً من الوثنيين، ولتعرف الذين يمكنهم التخلّي عن عقيدتهم فتقدّم لهم الإغراءات كي ينصرفوا إلى الهوى بعيدين بأفكارهم عن دينهم مشغولين بهواهم في دنياهم، وفي الوقت نفسه يكون التنظيم وسيلةً للإدارة، وتعليماً للقيادة.

وقامت أول منظمة سياسيةٍ عام ١٣٤١ هـ (١٩٢٣ م)، وهي الحزب القومي الديمقراطي الذي أسّسه «هاربرت ماكولي»، وكانت منطقة (لاغوس) مركز نشاطه بالدرجة الأولى بل لعلّه اقتصر عليها وحدها، وكانت غايته منحصرةً بالاستفادة من أصوات الناخبين، والحصول عليها بأي شكلٍ، ثم الحصول على رئاسة بلدية (لاغوس)، وأن يكون معظمها من أعوانه. ومن المعلوم أن (لاغوس) كانت منطقةً تغلب عليها الوثنية، وكذلك ظهرت لبريطانيا إمكانات «هاربرت ماكولي» حيث استطاع أن يؤدّي الدور الذي تريده بريطانيا حتى توفي عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦ م).

ووجدت عدة تنظيماتٍ سياسيةٍ في الجنوب مثل: الاتحاد الشعبي الذي أسّسه (راندل)، واتحاد الشباب النيجيري، الذي ألّفه (أوريساديب)، ولم يكن لهذه التنظيمات أهداف معيّنة أو مخططات سياسية وإنما كان همّها التكتلات، والحصول على الأصوات، وكانت بريطانيا تعرف من خلال ذلك مواطن القوة، وإمكانات الرجال، والذين يُمكن أن تدفعهم للمستقبل.

ورغبت بريطانيا أن يوجد تنظيم واحد في الجنوب يستطيع أن يقف

أمام الشمال، ويصدّ المدّ الإسلامي، فظهرت حركة شباب نيجيريا عام ١٣٥٢ هـ (١٩٣٣ م) فكان الاعتماد على القبيلة، ثم يلتقي بعضها مع بعض ليشمل قبائل الجنوب جميعها، وكان من المفروض حسب المخطط أن تقف كلها ضدّ الشمال، غير أن التنظيم لم يكن على ما يظهر على المستوى المطلوب، إذ بقيت القبيلة هي محور العمل فجرى الاختلاف وحدث الانشقاق على الأساس القبلي.

عدلت بريطانيا عن خطتها، ورغبت في إيجاد حركة تشمل نيجيريا كلها شمالها وجنوبها على أن تتسلّم القيادة الفئة المتنصّرة، وتمثّل تقريباً صورة الحكم في المستقبل حيث تتوحّد أجزاء نيجيريا تحت مظلّة الطبقة النصرانية المثقّفة، والتي وإن كانت تمثّل الأقليّة من حيث العقيدة إلا أنها تتحكم باسم الفئة الواعية المتنوّرة، فظهر (نامدي ازيكوي) فوضع ميثاقاً للشباب ليشمل البناء الجديد للدولة، ولم يكن يعتمد في حركته على القبيلة، ولا على الدين، وإنما على أساس ما أسماه بالوطن النيجيري، أو هكذا رُسم له، ونستطيع أن نقول: إنه قد نجح للدعم الذي لقيه من قبل المستعمرين، ولتأييد قبيلته (الإيبو) له، ولتشجيع النصرانية له من إرسالياتٍ والحاد كنائس، وأفراد قبيلة الإيبو الذين تكثر بينهم النصرانية. وفي انتخابات مجالس البلدية والمجلس التشريعي اكتسح نامدي أزيكوي هذه الانتخابات، وأخذت وسائل الإعلام الاستعمارية والصليبية تبرزه، فغدا زعيماً. إذن أخذت معالم الدولة تظهر كما تريدها بريطانيا، الدولة المستعمرة، فأعطت الضوء الأخضر لنامدي أزيكوي كي يتحرّك في اتجاه المطالبة بالاستقلال ليكون زعيم البلاد وسيدها بعد أن تنسحب إنكلترا منها.

قدّم (نامدي ازيكوي) أثناء الحرب العالمية الثانية مذكرةً للحكومة الاستعمارية يُطالبها بالوحدة بين أجزاء نيجيريا كلها، وإنهاء الاستعمار في البلاد، وتأسيس إدارة وطنية لمدة عشر سنواتٍ كمرحلة انتقالية لتدريب المواطنين على الإدارة، تخلفها حكومة وطنية كتجربة للمارسة في الحكم،

وتحصل نيجيريا في نهايتها على الاستقلال التام، وبهذا ارتبط اسم نامدي ازيكوي بالاستقلال لدى السكان نفسياً، وغدا الناطق باسم الأهالي، وينظر إليه نظرة المخلص، وهذا ما تريده بريطانيا، وقد عملت له، ونجحت في تحقيق هدفها، وتنفيذ مخططها، ونتيجة ذلك تلاشت التنظيمات السياسية كلها، والجمعيات جميعها، وتأسّس حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون برئاسة نامدي ازيكوي، وكان مقرّ الحزب الرئيسي مدينة لاغوس، وانتشر الحزب بصورةٍ واسعةٍ بين أفراد قبيلة الإيبو التي يكثر فيها النصارى، والتي يعتمد عليها نامدي ازيكوي. وكان هذا الحزب يدعو إلى الانتخاب المباشر لكل بالغ في نيجيريا، ويُطالب بتعيين وزراء نيجيريين ليُديروا شؤون البلاد، كما يُطالب بالحكم الذاتي والوحدة بين أجزاء نيجيريا. وهذه مطالب مقبولة نظرياً من مختلف أبناء البلاد، ولكن ما الأهداف من ورائها؟ ومن يقف خلفها؟ وما المنهج الذي ستطبّقه الدولة الناشئة؟ ومدى ارتباطها بالدولة الاستعمارية بريطانيا؟ وهذه هي النقاط الجوهرية في حياة الدولة السياسية والفكرية.

وانتهت الحرب العالمية الثانية ووجدت القبائل الأخرى أن قبيلة الإيبو قد سبقتها في الميدان السياسي، وتفوّقت عليها في كل جوانب الحياة فتحرّكت عندها العصبية القبلية، وخرج زعماء قبيلة اليوروبا من الميثاق الوطني وبالتالي من الحزب الوطني لنيجيريا والكاميرون، أي حدث انشقاق في داخل صفوفه، وإن لم يرضَ عن ذلك من يُسمّون أنفسهم بالمثقفين. وكانت إنكلترا من وراء هذا أيضاً إذ كانت تريد أن تبقى القبلية سلاحاً بيدها تستعمله في الوقت الذي تشاء، غير أنها في الوقت نفسه قد رأت انتشار الإسلام بين قبائل اليوروبا فأرادت أن تشغلهم عن ذلك، وعن الارتباط بالشمال لوحدة العقيدة بالعصبية، فظهر عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م) حزب جماعة العمل برئاسة (أوباكيمي أوولو)، وهو نصراني متعصّب مع أن أكثر أفراد حزبه من المسلمين، وذلك لجهلهم وعدم معرفتهم بالمخططات وعصبيتهم القبلية، وحسب التعليمات المعطاة لهذا الزعيم أخذ يظهر

اعتنائه بأفراد قبيلته من المسلمين فيُطالب بتعليمهم الإسلام بلغة اليوروبا، والهدف من هذا الإساءة وليس الإحسان كما يفهم الجهلة، لأن في هذا زيادة للتعصّب القبلي، وبقاء البعد بين المسلمين من اليوروبا والمسلمين من بقية القبائل وخاصةً الهاوسا والفولاني، ولعدم أية صلة لهم مع العرب، ولبقاء الجهل قائماً عندهم بوجود هوةٍ سحيقةٍ بين مسلمي اليوروبا ولغة القرآن والسنة والفقه. وربما يسير على هذا من التقليد والتعصّب المسلمون من بقية القبائل، وفي الوقت نفسه كانت الدعاية تنطلق من أفواه أفراد القبيلة على أنه رجل يحترم أبناء قبيلته ولا يهتم بالخلافات الدينية فتراه يهتم بالمسلمين ويعطف عليهم رغم أنه نصراني، ويرعى شؤون تعليمهم ويُطالب به، ويعمل على إفهامهم دينهم بلغة قومهم، يقول هذا النصارى اليوروبا خديعةً ومكراً، ويقوله المسلمون جهلاً وغفلةً. ويدّعي هذا الحزب تهيئة الأعمال لأفراد الشعب، ويُعلن نظرياً، وللاستهلاك المحلي محاربة الاستعمار، وهذا أسلوب معروف لدى الدول المتخلّفة إذ يُنادي الزعماء بغير ما يعملون له ويؤمنون به، وينطلي ذلك على الشعب الجاهل لأن وسائل الإعلام تُردّد وتُكرّر ما يريده الرؤساء ولا وسيلة للرعية للتمييز، ولا معرفة لهم بالتحليل. ويُحدّد هذا الحزب تاريخاً للحكم الذاتي بعام ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م)، وبذلك يكون هذا الحزب أسبق الأحزاب والجماعات في موعد الحكم الذاتي، ووصل رئيسه إلى رئاسة وزراء نيجيريا الغربية. وكان يُعارض هذا الحزب من قبائل اليوروبا أحد الذين ينتمون إلى الإسلام، ويدعى (إيدالابو)، ويظهر العاطفة الإسلامية، وتسلّم منصب الوزارة، وهو من أنصار نامدي أزيكوي زعيم الإيبو وممثّل النصارى، ومن باب كسب تأييد المسلمين عمل على إيجاد مدرسةٍ لتعليم اللغة العربية، ونادى بقطع يد السارق كإقامة حدٍّ من حدود الله، وأدّى فريضة الحج، ثم قتل بحادث سيارة عام ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧ م).

وانتشر حزب الشعب في الساحل، ويعتمد على الأفراد الذين لا ينتمون إلى قبيلة الإيبو، ولذا فهو حزب صغير، وقاعدته نيجيريا الشرقية.

وهناك حزب شعب الوسط الذي ينتشر في الغرب والشمال ويعتمد على القبائل غير المسلمة الموجودة في هاتين المنطقتين، وكذلك على الأفراد غير الملتزمين من القبائل المسلمة في هذين الإقليمين.

أما الشمال حيث يعيش المسلمون من قبائل الهاوسا والفولاني فقد تأخر فيه التنظيم لتبقى الفوضى، وكي لا يبرز أحد على الساحة السياسية، ولا يعرف أحد خارج دائرة منطقته، حتى قام زعيم الشمال أحمدو بيللو وهو من الفولانيين، ويعدّ أمير المؤمنين، ونظّم حزب هيئة الشمال، ويعرف بلغة الهاوسا باسم (السلاما) ولما كان الشمال مسلماً لذا فلا بدّ لزعيمه أن يتحلّى ببعض الصفات ولو أمام رعيته لذا كان يرفض الانحناء أمام الأميرة ألكسندرا مندوبة الملكة إليزابيت ملكة بريطانيا كمظهر من مظاهر إسلامه الذي يأبى أن يكون الانحناء والخضوع لغير الله. وكذلك وجد حزب آخر هو حزب «اتحاد العناصر الشمالية»، ويُعرف بلغة الهاوسا باسم (الصوابا)، ويعد امتداداً لحزب المجلس الوطني، ويقوم على القبلية لذا لم يستطع التوسع بين المسلمين، لأنه يهمل الدين، وقد أسّسه المعلم أمين الذي اختلف مع أمير كانو الفولاني فذهب وأسّس هذا الحزب. وهكذا عمّ التنظيم مختلف جهات نيجيريا.

بعد الحرب العالمية الثانية جرى تطور سريع في الحياة الدستورية ففي عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦ م) صدر دستور جديد قسم الجنوب إلى مقاطعتين شرقية وغربية، وأقام مجالس نيابية للمقاطعات الثلاث (الشمالية - الغربية - الشرقية)، ويُشرف عليها مجلس تشريعي مركزي بأكثرية غير رسمية.

وفي عام ١٣٧٠ هـ (١٩٥١ م) طلبت المقاومة الشمالية بإصرار أن يكون تمثيل الشمال في أي مجلس تشريعي مركزي مساوياً لتمثيل الشرق والغرب مجتمعين على أساس أن سكان الشمال يفوقون مرتين عدد سكان الغرب والشرق مجتمعين، وقد تمّ الاتفاق على هذا الأمر. وفي العام نفسه

صدر قانون يدعو إلى قيام حكومة اتحادية شبه مسؤولة تتمتع بقدرٍ أكبر من الاستقلال الإقليمي.

وجرت الانتخابات عام ١٣٧١ هـ (١٩٥٢ م)، وظهر حزب هيئة مؤتمر الشمال مسيطراً على الشمال بزعامة أحمدو بيللو، وحزب جماعة العمل في الإقليم الغربي بزعامة أوباكيمي أوالولو، وحزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون في الإقليم الشرقي بزعامة نناندي إزيكوي. واتفق حزبا هيئة مؤتمر الشمال، وجماعة العمل، على تسلّم زمام الحكم مطالبين بإنشاء حكوماتٍ إقليمية قوية، ومُنَدِّدين بحزب المجلس الوطني. ولكن انفصل الحزبان بعضهما عن بعض عام ١٣٧٢ هـ (١٩٥٣ م)، وأُلغي الدستور بغية تأمين استقلال إقليمي أكبر. وأصبح مبدأ الانتخاب للتمثيل المركزي مباشرةً عوضاً عن قيام المجالس الإقليمية باختيار أعضائها الذين يمثّلونها في المجلس التشريعي المركزي.

وفي عام ١٣٧٣ هـ (١٩٥٤ م) جرت الانتخابات، وفاز حزب هيئة مؤتمر الشمال بأكثرية المقاعد رغم فوز حزب اتحاد العناصر الشمالية بعددٍ من المقاعد، وهذا الحزب الأخير يتفق مع حزب المجلس الوطني. وأخفق حزب جماعة العمل في الغرب، وفاز حزب المجلس الوطني في الغرب والشرق. وتشكّلت وزارة اتحادية ائتلافية من هيئة مؤتمر الشمال وحزب المجلس الوطني.

وفي شوال ١٣٧٦ هـ (أيار ١٩٥٧ م) قرّر المجلس النيابي الاتحادي بالإجماع المطالبة باستقلال نيجيريا بعد عامين، واختير أبو بكر تفاوة رئيساً للوزراء، وكان من قبل يشغل وزير المواصلات، وضمت وزارته عضوين من حزب جماعة العمل.

استقلّ الإقليم الشمالي في ٩ رمضان ١٣٧٨ هـ (١٥ آذار ١٩٥٩ م) أما بشأن الاستقلال للاتحاد كله فقد قالت الحكومة البريطانية إنها تُوافق على قرارٍ يطلب منح الاستقلال على أن يصدر ذلك القرار من مجلسٍ

نيابي يتمّ انتخابه من جديد.

جرت الانتخابات النيابية عام ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩ م) مباشرةً وبالاقتراع السري، وتخلّى كل من (أوباكيمي أوالولو) و(نناندي إزيكوي) عن منصبيهما كرئيسين إقليميين سعياً وراء الفوز بالانتخابات النيابية الاتحادية بينما استمرّ (أحمدو بيللو) في تسيير دفة الإقليم الشمالي، ونتيجة الانتخابات حصلت الأحزاب على المقاعد الآتية:

الحزب	العدد	
هيئة مؤتمر الشمال	١٤٣	مقعداً
المجلس الوطني	٨٩	مقعداً
جماعة العمل	٧٣	مقعداً
الأحرار	٨	مقاعد

وتألفت الحكومة من حزبي هيئة مؤتمر الشمال، والمجلس الوطني برئاسة أبو بكر تفاوة، وضمت عشرة أعضاء من هيئة مؤتمر الشمال، وسبعة أعضاء من المجلس الوطني، وعضوين من الأحرار.

وفي رجب ١٣٧٩ هـ (كانون الثاني ١٩٦٠ م) أثار رئيس الوزراء قضية قرار الاستقلال، مُطالباً منح الاستقلال لنيجيريا في ١٠ ربيع الثاني ١٣٨٠ هـ (الأول من تشرين الأول ١٩٦٠ م)، وقد اتخذ القرار بالإجماع، وهكذا أصبح الاتحاد دولةً مستقلةً ضمن رابطة الشعوب البريطانية. وبقيت الدولة تحت رئاسة بريطانيا، وعُيّن نناندي ازيكوي حاكماً عاماً للبلاد، وبقي أبو بكر تفاوة في منصبه رئيساً للحكومة الاتحادية، وجرت احتفالات الاستقلال، واشتركت فيها أكثر الدول الآسيوية والإفريقية.

وفي ربيع الثاني ١٣٨٣ هـ (أيلول ١٩٦٣ م) وافق المجلس النيابي النيجيري على دستور جمهوري، يُعلن قيام جمهورية اتحادية ضمن رابطة الشعوب البريطانية بدءاً من ١٣ جمادى الأولى ١٣٨٣ هـ (الأول من تشرين الأول ١٩٦٣ م). وبموجب هذا الدستور تنازلت ملكة بريطانيا عن رئاسة دولة نيجيريا. وتقرّر أن يتمّ انتخاب الرئيس من قبل أعضاء مجلسي الشيوخ

والنواب جميعهم، وأن تكون مدة رئاسته خمس سنوات. وبقيت أحكام الدستور السابق كافةً سارية المفعول باستثناء الحكم المتضمن أن رئيس الوزراء لا يجوز عزله من قبل رئيس الدولة، إلا في حالة حجب الثقة عنه في مجلس النواب، وفي الشهر نفسه انتخب نانمدي ازيكوي رئيساً للجمهورية، وبقي أبو بكر تفاوه بيلوه رئيساً للوزراء.

قضية الكاميرون:

سبق أن ذكرنا أن الكاميرون كان محمية ألمانية، وقد دخلته القوات الفرنسية والإنكليزية، أثناء الحرب العالمية الأولى، واحتلّت فرنسا منه ما مساحته ٤٣٢,٠٠٠ كيلومتراً مربعاً، ووضع تحت انتدابها ووصاية عليه من قبل عصبة الأمم المتحدة، وأن إنكلترا قد احتلّت من الغرب ما مساحته ١٤٥,٢٦٥ كيلو متراً مربعاً، ووضع أيضاً تحت انتدابها، وتولّت إدارته بهذه الصفة.

ويشمل القسم الذي وضع تحت الانتداب الإنكليزي جزأين شمالي وجنوبي. وشكّل الجنوبي اتحاداً مع نيجيريا عام ١٣٧٣ هـ (١٩٥٤ م)، وضمّ الشمالي إلى نيجيريا قبل أن تنال استقلالها، وأجرت الأمم المتحدة استفتاءً في هذين الإقليمين في شعبان ١٣٨٠ هـ (شباط ١٩٦١ م)، وأيّد سكان الإقليم الشمالي الانضمام إلى نيجيريا بأغلبية ٢٦٥ ١٤٥ صوتاً ضدّ ٦٥٤ ٩٧ صوتاً، وقرّر سكان الإقليم الجنوبي في الاستفتاء ذاته الانضمام إلى جمهورية الكاميرون بأغلبية ٨٣٠ ١٣٥ صوتاً ضدّ ٣٠ ٠٠٠ صوت، وقد تمّ ضمّه في ٢١ ربيع الثاني عام ١٣٨١ هـ (الأول من تشرين الأول ١٩٦١ م)، وبذا يكون قد انسحب من الاتحاد مع نيجيريا.

يضم الجزء الجنوبي من الكاميرون الغربي المنطقة الساحلية، ومرتفعات الكاميرون، وإقليم بامندا. أما الجزء الشمالي الذي ضُمّ إلى نيجيريا فيشمل قطاعين يفصل بينهما وادي بينوي عند (يولا)، ويؤلّف القطاع الجنوبي إقليم (أداماوا)، وأما الشمالي فهو قطاع (ديكوا)، ويُعرفان بإقليم (ساردونا).

الفصل الثاني

الاستقلال

١٣ جمادى الأولى ١٣٨٣ هـ

الأول من تشرين الأول ١٩٦٣ م

استقلت نيجيريا تحت اسم «جمهورية نيجيريا الاتحادية»، وتشمل الأقاليم الآتية:

١ - نيجيريا الشمالية. وعاصمتها «كادونا».

٢ - نيجيريا الغربية، وعاصمتها مدينة «ايابادان».

٣ - نيجيريا الشرقية. وتضمّ محمية أنهار الزيت مع جزء من الكاميرون الإنكليزي، وعاصمتها مدينة «اينوقو».

٤ - لاغوس. وتضمّ مدينة لاغوس مع بعض المناطق المحيطة بها.

٥ - الإقليم الغربي الأوسط الذي وُجد بتقسيم نيجيريا الغربية في ربيع الأول ١٣٨٣ هـ (آب ١٩٦٣ م)، وعاصمته مدينة «بنين» ويشمل الدلتا، وإقليم بنن.

انتخب المجلس النيابي الاتحادي (نانمدي ازيكوي) رئيساً للجمهورية، ويُعدّ منصبه شرفياً، وانتخب كل إقليم مجلسه النيابي الخاص به، وحكومته الإقليمية أي أن رؤساء الوزارات الإقليمية كانوا من الإقليم المعني ذاته. أما الحكومة الاتحادية فقد كان رئيسها أبو بكر تفاوه بيلوه الذي كان نائباً لـ (أحمدو بيللو) في رئاسة هيئة مؤتمر الشمال، وكان في العام السابق قد توفي وزير الدفاع الأسبق (محمود ريبادو) الذي كان في

المرتبة الثانية بعد (أحمدو بيللو).

أما الجيش فكان قائده إنكليزياً في السنوات الأولى للاستقلال، ثم استُبدل بقائدٍ نيجيري نصراني هو (جونسون أغوي إيرونسي) وعلاوةً على ذلك كان هناك عشرة ضباطٍ إنكليز يعملون مستشارين لأن البلاد لم يمض على استقلالها سوى مدةٍ وجيزة. وفكّر (أحمدو بيللو) باستبدال (جونسون إيرونسي) بقائدٍ مسلمٍ غير أنه اصطدم بموضوع الرتبة إذ كان أعلى الضباط المسلمين رتبةً كان بينه وبين المنصب الثاني من الضباط غير المسلمين أحدهما (جونسون أيرونسي)، ويبدو أن (أحمدو بيللو) وجد حرجاً في إحالتهم على الاستيداع فتسامح كي لا تُثار القضية الإقليمية، والعصبية القبلية، وموضوع الدين.

وعمل الإنكليز جهدهم أثناء انتخابات عام ١٣٨٣ هـ (١٩٦٣ م) لإقامة تحالفٍ بين الشرق والغرب للوقوف في وجه الشمال، فقد رأى (صاموئيل اكينتولا) أن يتعاون مع الشمال بعد أن كان حليفاً مع الشرق، وكذا حاول وزير المالية الاتحادي (فستوس أوكوتي أيبي) وهو من الإقليم الشرقي أن يقنع رئيس الجمهورية (نناندي أزيكوي) بأن من الحكمة الاعتراف بوزن الشمال، وأن يتعاون معه على هذا الأساس، فأصبح هذا الوزير هدفاً لحقد المتعصبين من النصارى والوثنيين، حيث أطلقوا عليه لقب (الحاج) من قبل السخرية والتشنيع، بمعنى أنه أصبح عميلاً للمسلمين الذين يعدّونهم أعداءً لهم. وقد اغتيل هذان الرجلان غداة الانقلاب (صاموئيل اكينتولا، وفستوس أوكوتي أيبي) على أنهما حلفاء للمسلمين. أما (أوباكيمي أوولو) فقد كان في السجن منذ أكثر من عام، وأصبح يُعادي الشمال.

بدأت الإشاعات تظهر ضدّ الحكومة الاتحادية، فأُشيع أنها عبثت بالإحصاء لكي يُؤكّد سيطرة الشمال على المجلس النيابي الاتحادي، وأنها المسؤولة عن سجن زعيم المعارضة في نيجيريا الغربية (أوباكيمي أوولو)،

وأنها تعيث الفساد، وتعتمد على القبلية.

وجرت الانتخابات في شعبان ١٣٨٤ هـ (كانون الأول ١٩٦٤ م) لاختيار مجلسٍ نيابيٍ اتحاديٍ جديد، وقبل الانتخابات مباشرةً حدث انفراط في عقد الائتلاف الذي كان قائماً بين هيئة مؤتمر الشمال وبين حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون، والذي أصبح اسمه حزب المؤتمر الوطني لنيجيريا. وجرى إعادة تنظيمٍ جديدٍ للأحزاب. وتمخضت الانتخابات عن الفوز بأغلبيةٍ كبيرةٍ للتحالف النيجيري الوطني المؤلف من سبعة أحزاب أكبرها هيئة مؤتمر الشمال، والحزب الديمقراطي الوطني النيجيري، وهو مجموعة تنظيمات تشكلت حديثاً وأمسكت بزمام السلطة بالإقليم الغربي. وأُشيع أن الحكومة الاتحادية قد تلاعبت لدرجةٍ أن حزب جماعة العمل بالإقليم الغربي قد قاطع الانتخابات، وأن حزب المؤتمر الوطني لنيجيريا قد هدّد بالانفصال بالإقليم الشرقي، وأن التحالف التقدّمي الذي يضمّ أربعة أحزاب أكبرها المؤتمر الوطني لنيجيريا، وحزب جماعة العمل قد دعوْا إلى مقاطعة الانتخابات التي كانت شاملةً في الإقليم الشرقي، وواسعةً في منطقة لاغوس.

وجرت الانتخابات التكميلية في الإقليم الشرقي في ذي القعدة ١٣٨٤ هـ (آذار ١٩٦٥ م) حيث فاز التحالف التقدّمي بالمقاعد جميعها، وجرت الانتخابات التكميلية في الإقليم الغربي في جمادى الآخرة ١٣٨٥ هـ (تشرين الأول ١٩٦٥ م) ففاز حزب شعب الوسط الذي يرأسه (صاموئيل اكينتولا) الذي يرى التعاون مع الشمال، فامتلأت قلوب جماعة العمل حقداً، وحزب المؤتمر الوطني لنيجيريا غيظاً بل إن كل أعوان التحالف التقدّمي، وأخذوا يُحكمون أعمال الفوضى والقتل على نطاقٍ واسعٍ في الإقليم الغربي، وغادر رئيسا حزبي جماعة العمل، والمؤتمر الوطني لنيجيريا إلى لندن بحجة الاستشفاء.

الانقلاب الأول:

منذ مطلع شهر شعبان ١٣٨٥ هـ (كانون الأول ١٩٦٥ م) بدأ (تشوكوما نزوغو) الضابط الذي يعمل مدرساً في الكلية الحربية في الشمال يقوم بمناورات ليلية على أنها تدريبات، ويجري فيها إطلاق النار بالذخيرة الحية، وتقوم القطعات العسكرية بالتحرك من مكانٍ إلى آخر، حتى غدت التحركات العسكرية، وأصوات الطلقات النارية، ودوّي القصف والانفجارات أمراً مألوفاً لدى سكان الشمال.

وفي فجر يوم ٢٤ رمضان ١٣٨٥ هـ (١٥ كانون الثاني ١٩٦٦ م) تحرّك (تشوكوما نزوغو) بمجموعةٍ من العسكريين نحو منزل (أحمدو بيللو) رئيس هيئة مؤتمر الشمال، وألقوا قنابلهم على الحرّاس القليلين، وانتزعوا (أحمدو بيللو) وزوجه من فراشهما، وأطلقوا عليهما الرصاص مباشرةً، ولم يشف غليل حقدهم إلا بعد أن قطّعوا الجثتين إرباً إرباً، ومثّلوا فيهما، وبعد أن تركوا المنزل طعمةً للنيران. وفي الإقليم الغربي قامت حركة مُماثلة حيث قتل المتآمرون رئيس وزراء الإقليم (صاموئيل اكينتولا) المتهم بممالأة المسلمين. وفي العاصمة لاغوس اختطف رئيس وزراء الحكومة الاتحادية (أبو بكر تفاوه بيلوه) ووزير المالية الاتحادي (فستوس أوكوتي) المتهم بممالأة المسلمين أيضاً، ونقلوهما إلى مكانٍ بعيدٍ عن العاصمة وقتلوهما بعد بضعة أيام. وكان هذا الفصل الأول من المؤامرة. وكان الهدف الأول المسلمين عامة، وأحمدو بيللو خاصةً مع أبو بكر تفاوه بيلوه، ثم الذين يظهرون الرغبة بالتعاون مع المسلمين من غيرهم. كان أحمدو بيللو رمزاً لقوة المسلمين في الشمال فقد ذكرنا أنه رفض الانحناء بصفته مسلماً أمام الأميرة إلكسندرا مندوبة الملكة إليزابيت ملكة بريطانيا في حفل استقلال نيجيريا. ورفض رفضاً قطعياً أي معونةٍ اقتصاديةٍ أو ثقافيةٍ أو فنيةٍ من دولة اليهود في فلسطين. وتوسّط الإنكليز لديه لزيارة (غولدا مائير) وزيرة خارجية اليهود لبلاده فأبى وردّهم، كما رفض أي وساطةٍ أو زيارةٍ بقصد الوساطة أو أي زيارةٍ لأي يهودي، قائلاً: إن بلده بلد إسلامي، ولا يسمح شعبه المسلم

لمن دنّس حرمة فلسطين ومناطقها المقدّسة أن يدخل بلاده. وكان (أحمدو بيللو) رئيس وزراء نيجيريا الشمالية قد زار مصر والشام أثناء الوحدة في صفر ١٣٨١ هـ (تموز ١٩٦١ م) وكان من تصريحاته يومذاك أن قال وإن التغلغل الصهيوني في بعض الدول الإفريقية سيكون له الأثر الخطير بين أفراد هذه الشعوب فإننا نعلم أن سياسة مصّ دماء الشعوب الإفريقية المتحرّرة والتي تريد أن تبني اقتصاداً ذاتياً وتحاول التقدّم سريعاً متخطية ظلام استعمارٍ عاش سنواتٍ طويلةٍ في القارة الإفريقية. وسياسة مصّ الدماء هي سياسة صهيونية، وقد استطاعت الدول الاستعمارية أن تُثبّت أقدام دولة اليهود في بعض البلدان الإفريقية، وبعد مدةٍ غير قصيرةٍ سنجد أن الدول التي أغلقت الأبواب أمام سياسة مصّ الدماء قد تقدّمت، أما الدول التي تركت اقتصادها في يد بعثات النصب الصهيونية فهي دول لا شك ستتأخر كثيراً لأن خيرات البلاد ستصبح في أيدي هذه البعثات... وهناك كثير من البلدان الإفريقية وخاصةً التي نالت استقلالها حديثاً تشعر تماماً بالخطر الصهيوني فلا تُفكّر بالارتباط أو بالوقوع في الفخ، فعندنا في الإقليم الشمالي من نيجيريا حاولت بريطانيا أن تبثّ بعض النفوذ الصهيوني، ولكننا منعنا تثبيت أقدام العصابة في بلادنا، وأعلنا أننا غير ملزمين بأي ارتباطٍ سواء أكان على شكل اتفاقيةٍ أم على أي شكلٍ آخر مع دولة اليهود تعقدها الحكومة الاتحادية أو بقية الحكومات الإقليمية، كان هذا قبل الاستقلال عندما كانت الأمور بيد بريطانيا. ثم حاولت دولة اليهود بعد استقلالنا أن تُرسل إحدى بعثات النصب، ولكننا منعنا هذه البعثات من دخول أراضينا، وحاولت مرةً أخرى أن تعقد اتفاقياتٍ فرديةً مع التجار لتكون السوق مليئةً بالبضائع اليهودية، ولكننا أغلقنا كل متجرٍ فيه بضاعة يهودية.

إن الشعب عندنا يكره دولة اليهود لعلمه تماماً بعدم شرعية قيامها كدولةٍ، وعدم تكامل شروط الدولة في مجموعة الناس الذين يعيشون في رقعة أرضٍ سرقوها أصلاً من أصحابها المسلمين، والشعب يعرف الدور الخطير الذي لعبته دولة اليهود في العدوان الثلاثي على إقليمكم الجنوبي

عام ١٣٧٦ هـ(١٩٥٦ م) والذي وضعت فيه دولة اليهود العالم على حافة هاوية لحربٍ عالميةٍ ثالثةٍ، ضاربةً عرض الحائط بأصوات السلام التي انبعث من كل مكانٍ من العالم.

والشعب النيجيري يكره دولة اليهود لأنه يعلم موقفها من التمييز العنصري في اتحاد جنوبي إفريقية، ومن رغبة الشعب الجزائري في الحرية، ومن قضايا الاستقلال في الكونغو، وأنغولا.

وكان (أحمدو بيللو) رغم هذا كله يمتاز بالبساطة، والفهم السطحي للإسلام، وقد تغيّر هذا التفكير في آخر عمرة آتاها عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م) حيث تكلم في حديث تلفزيوني عن هذا التغيير، فقال عندما سئل عن منهجه الجديد: إنه ينوي إنشاء مدارس إسلاميةٍ جديدةٍ تُدرِّس الإسلام الصحيح حتى تُخرِّج جيلاً جديداً يحمل بين جوانحه عقيدة الإسلام. حتى اعتقد الذين سمعوا حديثه أن الاستعمار الصليبي، وإرساليات التنصير، واليهودية ستحرِّك كلها للقضاء عليه. وقد تمّ فعلاً ـ بأمر الله ـ ما توقّعوه.

وكان قد أنشأ قبل مقتله جريدة نيجيريا الجديدة، كما شيّد مدرسةً سمّاها «نصر الإسلام» واختلف التوجيه في هاتين المؤسستين قبل وفاته بقليل عما كان عليه من قبل.

ولا شكّ أن هذا كان السبب الأساسي في الحقد على هذا الرجل الكبير، رئيس وزراء نيجيريا الشمالية وزعيم حزب هيئة مؤتمر الشمال. ونتيجة هذا الحقد كان مصرع هذا الرجل بهذه التمثيلية.

الانقلاب الثاني:

كان هذا هو الفصل الأول من التمثيلية، أما الفصل الثاني فكان ادعاء قائد الجيش (جونسون أغوي إيرونسي) بأنه قام بانقلابٍ مضادٍّ لحركة التمرّد، موالٍ للحكومة الشرعية بعد أن قُتل أهم وزرائها، بيد المتمردين،

غير أن سير الأحداث قد فضح المؤامرة، ولم يدع مجالاً للشك في أن العمليتين كانت فصلين من روايةٍ واحدةٍ يكمل أحدهما الآخر، ذلك أن قائد الجيش الذي زعم أنه موالٍ للحكومة، وسحق التمرد لم يفعل شيئاً يُؤيِّد ما ذهب إليه، بل عمل على تعطيل أهم مواد الدستور، وأقال الحكومة الاتحادية، والحكومات الإقليمية، وعيّن حاكماً عسكرياً لكل إقليمٍ وجعله مسؤولاً أمامه، وجعل الشرطة الإقليمية تخضع للمفتش العام للشرطة في العاصمة الاتحادية بدلاً من خضوعها للسلطات الإقليمية، ثم وجه الصحافة في العاصمة إلى مهاجمة الحكام السابقين أي المسلمين والذين يرون التعاون معهم، ولم يكن ذلك إلا لمصالحهم، لأن المسلمين هم الأكثرية، والغريب أن هذا القائد وأمثاله من الإقليم الشرقي كانوا ينادون بزيادة الاستقلال الإقليمي، ويهدِّدون بالانفصال، وعندما استلموا السلطة بدأوا يُمهِّدون لإلغاء الحكم الإقليمي، ويدعون إلى اتحادٍ قويٍ ليذلّوا المسلمين ويستبدّوا بمصالحهم. أما المتمرِّدون الذين زعم قائد الجيش أنه سيسحقهم فقد قال: إنه وجدهم غير راغبين بالقتال لذا أوقف زحف قواته عليهم، ثم أذاع أن قائد التمرُّد قد سلّمه سيفه، واستسلم هو وقواته، وأضاف أنه طلب من قائد التمرّد أن يُقدِّم له تفسيراً لاغتيال أحمدو بيللو وزوجته، وإحراق بيته على أن يُقدِّم هذا التفسير في مؤتمرٍ صحفيٍ، مع العلم أنه قد اغتيل ستون من الزعماء المدنيين، وخمسون ضابطاً، معظمهم من المسلمين، ومن كان من غيرهم اتُّهم بممالأتهم.

عقد (تشوكوما نزوغو) مؤتمراً صحفياً، هاجم فيه ما أسماه حكم الفساد، والاستبداد، والقبلية، وصرّح أنه استسلم هو وقواته بعد أن اشترط على قائد الجيش (جونسون إيرونسي) خمسة شروطٍ قبلها كلها منها: سلامة الأشخاص الذين اشتركوا بالمؤامرة، وعدم تعرّضهم لأي أذىً، وطرد رجال الحكم السابقين من مناصبهم، والقضاء على الحكم القبلي.

وفي اليوم الثاني للانقلاب الأول ٢٥ رمضان ١٣٨٥ هـ (١٦ كانون الثاني ١٩٦٦ م) قام من تبقّى من الوزراء الاتحاديين بتسليم السلطة إلى

قائد الجيش (جونسون إيرونسي) الذي شكّل بدوره مجلساً عسكرياً أعلى، ثم قام فوراً بتعليق صلاحيات رئيس الجمهورية (ناندي أزيكوي) الذي كان خارج البلاد وقت وقوع الانقلاب، ورئيس الوزراء الاتحادي (أبو بكر تفاوه) الذي كان قد اختطف.

أعلنت السلطة العسكرية مقترحات في شوال ١٣٨٥ هـ (شباط ١٩٦٦ م) لإلغاء الدولة الاتحادية، وإقامة دولة وحدوية، وتبعاً لذلك وقعت موجة من أحداث العنف المتبادل قُتل فيها الكثير ممن ينتمون إلى قبائل الإيبو الذين يعيشون خارج إقليمهم، أو أُجبروا على الرحيل، وأدّت هذه الأحداث إلى زعزعة استقرار البلاد، وانهيار السلطة المركزية.

خلا الجو أمام دولة اليهود للتسلّل إلى الإقليم الشمالي بعد أن كان مُغلقاً أمامها أيام (أحمدو بيللو) ، وخلا الجو لقبائل الإيبو للسيطرة على نيجيريا كلها بعد القضاء على (أحمدو بيللو) الرجل القوي الذي كان يقف في وجهها، ومن المعلوم أن الضباط الخمسة الذين تمرّدوا في الشمال، وقائد الجيش المتفق معهم (جونسون إيرونسي) ورئيس الجمهورية المتمارض والموجود خارج البلاد كانوا كلهم من قبائل الإيبو، وهم وراء الانقلاب الأول، وتمثيل دور الانقلاب الثاني لخداع الشعب والرأي العام العالمي.

وأظهرت الصحافة الأجنبية والدوائر الاستعمارية والإرساليات التنصيرية سرورها بما حصل في نيجيريا. واستقبل النصارى والوثنيون الأخبار بالابتهاج والفرح والرقص في الشوارع. وأما المنطقة العربية فقد سادها الصمت عدا مظاهرة إسلامية ضخمة في السودان نظّمتها التنظيمات الإسلامية، وشارك فيها كبار المسؤولين.

وغيّرت السلطة العسكرية اسم البلاد فأصبحت «جمهورية نيجيريا الاتحادية» بعد أن كانت « اتحاد نيجيريا» وذلك يوم ٤ صفر ١٣٨٦ هـ (٢٤ أيار ١٩٦٦ م)، وجمّدت الأحزاب اسمياً، وكان حزب المؤتمر الوطني لنيجيريا هو اليد المحركة للانقلاب، وبقي حزب جماعة العمل في الإقليم

الغربي، وحزب اتحاد العناصر الشمالية (الصوابا) في الإقليم الشمالي يعملان بتكليف من الحكومة.

أما الأقاليم، فإن أهل الإقليم الشمالي قد عدّوا الانقلاب مُوجّهاً ضدهم، وأخذوا يتحينون لحظة الانتقام، وكانت العاطفة عندهم قويةً، وحدثت اضطرابات راح ضحيتها آلاف من أبناء الإقليم الشرقي الذين ينتمون لقبائل الإيبو، وشُرِّد بعضهم، وطُرد بعضهم الآخر من وظائفهم. وأما الإقليم الغربي فإن قسماً منه كان مُؤيّداً للانقلاب، وهم حزب جماعة العمل، وقسماً آخر كان ناقماً عليه، وقد أصابه بعض شروره لأنه عُدّ موالياً للمسلمين وهو حزب شعب الوسط، وقد قُتل زعيمه (صاموئيل اكينتولا). وأما الإقليم الشرقي فقد كان صاحب الانقلاب، ومُؤيّداً له، ومسروراً جداً، ولم يُصب الشرر سوى وزير المالية الاتحادي (فستوس أوكوتي أيبو) لأنه عُدّ من موالي المسلمين، ولكن عامة الإقليم كانوا بجانب (جونسون ايرونسي) وقد تحدّوا الإسلام وأذاعوا أنهم قتلوا اليوم الصنم في نيجيريا، وغداً سيحطّمون الصنم في مكة، وتنتهي خرافة الإسلام، وعبادة الأشخاص، وبدت عليهم سمات الغطرسة وإحراز النصر.

الانقلاب الثالث:

كان الإقليم الشمالي يتميّز غيظاً على قبائل الإيبو، وإمكاناته العددية ضخمة، وخوفاً من أن يتحرك أهله فجأة، وينقضّوا على الإيبو، وتذهب أعداد من النصارى قتلاً، فإن التعليمات والتخطيط قد جاءت لحركة النصارى على قلتهم من الشمال، فتعود للشماليين سيطرتهم، ويشفى حقدهم، ولكن تحت قيادة نصرانية، وبذلك تضمن حماية النصارى في الإقليم الشرقي حيث يُشكّلون الأكثرية هناك، ففي ١١ ربيع الثاني ١٣٨٦ هـ (٢٩ تموز ١٩٦٦ م) تحرّك العقيد (يعقوب غاوون)، وهو نصراني من قبائل الهاوسا سكان الإقليم الشمالي فنصّب نفسه قائداً أعلى للقوات المسلّحة، وأعلن النظام الاتحادي، وقيام حكومات محلية في

الأقاليم الأربعة، وعيّن حاكماً عسكرياً على كل إقليم، وفي الشهرين التاليين وقعت مجازر ضدّ عدة آلاف من عناصر قبيلة الإيبو الذين بقوا في الشمال على أيدي قواتٍ من قبيلة الهاوسا. واستغلّ هذا المستعمرون الصليبيون، فعدّوا القضية إسلامية، وأرادوا إثارة النقمة على المسلمين مع أن الذين قاموا بالانقلاب جلّهم من النصارى الشماليين، ولا يزيد عددهم على ثلاثمائة جندي، ولكن أخذتهم العصبية القبلية، وهم الذين اختطفوا قائد الجيش السابق (جنسون ايرونسي) ثم انتقلوا إلى المعسكرات واحداً بعد الآخر يقتلون الضباط الذين ينتمون لقبائل الإيبو، وهم أكثر الضباط في كل مكان، ولكن أكثر الجنود كان من الهاوسا، ولذا أصبح الجنود يقتلون ضباطهم في كل معسكر، عندئذٍ أمرت القيادة بجمع هؤلاء الجنود، ووزّعتهم في مدن الشمال، حيث تكون كل فئةٍ، وعددها ٣٣ عنصراً في مدينة، والفئة التي أُرسلت إلى مدينة (كانو) هي التي لعبت دوراً كبيراً في هذه الأحداث.

وفي شوال ١٣٨٦ هـ (بداية عام ١٩٦٧ م) تدهورت العلاقات بين الحكومة الاتحادية والحاكم العسكري للإقليم الشرقي المقدم (تشوكوميكا اوديميغو اوجوكو) عندما تمّ اكتشاف النفط بكمياتٍ كبيرةٍ في الإقليم الشرقي إذ نشب النزاع حول توزيع عائدات النفط. وبلغ النزاع أوجه عندما أعلن (يعقوب غاوون) في ١٨ صفر ١٣٨٧ هـ (٢٧ أيار ١٩٦٧ م) عن إلغاء نظام الأقاليم، وتقسيم البلاد إلى اثنتي عشرة ولاية.

طلب المقدم (تشوكوميكا اوجوكو) من جميع قبائل الإيبو في كل مكانٍ وجدوا فيه أن يعودوا إلى الإقليم الشرقي، وأعطى مهلةً لذلك مدة شهرٍ، ثم مدّدها أسبوعاً آخر، فكان أن انتقل أكثر الناس من الإيبو الذين في خارج إقليمهم إليه عدا المسؤولين الكبار، وموظفي المصارف فلم يلبوا الطلب حيث بقوا في مراكزهم، وفضلوا البقاء ما داموا قد أعطوا الأمان، وبقوا في وظائفهم أحراراً.

أمر الحاكم العسكري للإقليم الشرقي المقدم (تشوكوميكا اوجوكو) جميع المسلمين وأبناء قبيلة الهاوسا جميعاً الذين هم في الإقليم الشرقي في مدينة (أونيتشا) والقضاء عليهم جميعاً، وتمّت المذبحة، ولم ينج إلا أفراد فرّوا بمساعدة أبناء قبيلة (الكالابار) التي تقطن في الإقليم الشرقي.

انتقل الخبر إلى الشمال، وعندها قامت الفئة التي تكلمنا عنها في مدينة (كانو)، وطلبت من رئيسها النقيب (هارون موسى)، وهو ضابط مسلم، أن يُعطيهم السلاح، ولكنه رفض، فطلب منه أحدهم أن يصلي ركعتين فإن الموت آتيه ـ بإذن الله ـ لا محالة، فأخبرهم أن القيادة لا تقبل ذلك ، وقد أعطى الأوامر بعدم تسليم السلاح إليهم، فأطلقوا عليه النار، فقُتل حالاً، وأخذوا مفتاح المستودع، واستلموا السلاح، وأقبلوا على الموظفين من الإقليم الشرقي المجتمعين في المطار، وهم من كبار الموظفين فقتلوهم جميعاً، وانتقل هذا التصرّف إلى كل من مدن (زاريا) و (كادونا) حيث قتل أفراد قبائل الإيبو المجتمعين في محطة القطار لعودتهم إلى الإقليم الشرقي، واستثنى الجنود أفراد قبيلة (الكالابار) من ذلك لموقفهم من مذبحة (أونيتشا). وعندما طوّقت القيادة هؤلاء الجنود، وعلموا أنهم مقتولون لا محالة، جمعوا حولهم عدداً من الأشرار وأقبلوا على المدن يعيثون الفساد يقتلون ويسلبون.

وأما في بلاد (برنو) في شمال شرقي نيجيريا، فعندما وصل إليهم نبأ مذبحة (أونيتشا)، وأنه كان لأبناء شعبهم نصيب من القتل، وأن قبيلة الإيبو لم تفرق بين القبائل، وإنما كان الذبح للمسلمين جميعاً من أي قبيلةٍ كانوا، قام سلطان البرنو، ولبس الثوب الأحمر دليل إعلان الحرب، وقتلوا أفراد قبيلة الإيبو الذين هم في منطقتهم جميعاً واستثنوا النساء والأطفال إذ سلّموهم إلى الشرطة التي قامت بدورها، وتولّت نقلهم إلى إقليمهم، كما استثنوا من أبناء الإقليم الشرقي أفراد قبيلة (الكالابار).

لم يتوقف الصراع عند هذا الحدّ بل تطورت انقلابات الدم إلى حربٍ أهليةٍ، وقد مهد المقدم (تشوكوميكا أوجوكو) الحاكم العسكري

للإقليم الشرقي في نيجيريا لأحداث الانفصال بإعلانه بأنه سيمضي بمخططه المتعلّق بجعل الحكم لا مركزياً في نيجيريا، وقال: إن تضميم الإقليم الشمالي في نيجيريا على حكم الاتحاد هو السبب الرئيسي في متاعب البلاد، وإن النيجيريين لا يريدون الوحدة، بل مجرد الترابط، وإن علاقات الإقليم الشرقي بالحكومة الاتحادية قد بلغت مرحلة غير العودة.

حكومة بيافرا:

وفي ٢١ صفر ١٣٨٧ هـ (٣٠ أيار ١٩٦٧ م) أعلن العقيد (تشوكوميكا أوجوكو) انفصال الإقليم الشرقي، وأعلن الجمهورية فيه، وأطلق على الدولة اسم «جمهورية بيافرا»، ولكن الحكومة الاتحادية عدّت هذا الانفصال غير مشروع، وأصدرت الأوامر إلى القوات العسكرية بالتوجّه إلى «اينوغو» عاصمة الإقليم الشرقي لإنهاء الحكم الانفصالي بعد أن اتهمت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بتقديم التسهيلات لتجار السلاح الغربيين لتزويد حكومة بيافرا الانفصالية بالمعدات الحربية والأسلحة.

بدأت الحرب بين الفريقين في ٢٣ ربيع الأول ١٣٨٧ هـ (٣٠ حزيران ١٩٦٧ م)، وأحرزت في بداية القتال القوات الانفصالية بعض التقدّم في الإقليم الغربي، والغرب الأوسط، ولكن القوات الاتحادية تغلّبت في النهاية، وانهارت المقاومة الانفصالية في رجب ١٣٨٩ هـ (أيلول ١٩٦٩ م)، وأخذت قوات بيافرا تتراجع، ودخل الاتحاديون مدينة اينوغو، وغادر (تشوكوميكا أوجوكو) البلاد يوم السبت ٣ ذي القعدة ١٣٨٩ هـ (١٠ كانون الثاني ١٩٧٠ م) بعد أن ترك (أوفيغ) قائداً لقوات الإقليم الشرقي مكانه، وبعد يومين من فرار (أوجوكو) أي يوم الاثنين ٥ ذي القعدة ١٣٨٩ هـ (١٢ كانون الثاني ١٩٧٠ م) أصدر (أوفيغ) أوامره لقوات الإقليم الشرقي بالاستسلام وإلقاء السلاح، وظهر (أوجوكو) بعد أسبوعٍ في ساحل العاج، وهي إحدى الدول الإفريقية التي اعترفت بدولة بيافرا الانفصالية إضافة إلى زامبيا، وتانزانيا، كما أن فرنسا كانت تعطف على الحركة

الانفصالية وتسعى لدعمها. وقطعت نيجيريا علاقاتها مع هذه الدول، ثم استأنفت في رمضان ١٣٩١ هـ (تشرين الأول ١٩٧١ م).

بدأت المؤسسات الاستعمارية والتنصيرية تتحدّث عن المذابح الجماعية، وعن المجاعات في الإقليم الشرقي، وأذاعت أنه قد مات بالحرب والمجاعة ما بين ٥٠٠,٠٠٠ إلى مليوني شخص جلّهم من قبائل الإيبو وبدأت ترسل المساعدات إلى الإقليم الشرقي، وأخيراً أعلن (يعقوب غاوون) أن نيجيريا ترفض هذه المساعدات وأنها ستتكفّل بالأمر، وأن كل ما تتحدّث به الدوائر الأجنبية إنما هو عارٍ عن الصحة، وليس هناك من مجاعة بالشكل الواسع الذي تُصوّره الدعايات والإذاعات، وأن عفواً عاماً سيصدر عن الذين غُرّر بهم، واشتركوا بحركة الانفصال. كما أعلن في شعبان ١٣٩٠ هـ (تشرين الأول ١٩٧٠ م) أن الحكم العسكري سيستمر ستة أعوام أخرى، غير أنه عاد فأعلن في رمضان ١٣٩٤ هـ (تشرين الأول ١٩٧٤ م) أن عودة الحكم المدني ستتأخر إلى أجلٍ غير محدود.

الانقلاب الرابع:

وفي ٢١ رجب ١٣٩٥ هـ (٢٩ تموز ١٩٧٥ م) وفي احتفالات الذكرى التاسعة للانقلاب الذي جاء بـ(يعقوب غاوون) إلى السلطة، وبينما كان الرئيس النيجيري يحضر مؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد آنذاك في أوغندا اختار القادة العسكريون النيجيريون الجدد العميد (والذي أصبح لواء) مرتضى الله رحمة محمد المفوض الاتحادي السابق للاتصالات كي يتولّى منصب رئيس الدولة.

شنّ النظام الجديد حملاتٍ نشطة ضدّ الإهمال والفساد، وتلقّى تأييداً شعبياً واسعاً لأنه مسلم من الشمال، وأعلن في شوال ١٣٩٥ هـ (تشرين الأول ١٩٧٥ م) جدولاً زمنياً تفصيلياً للانتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني، واقترح تشكيل حكومةٍ مدنيةٍ في ١٠ ذي القعدة ١٣٩٩ هـ (في الأول من تشرين الأول ١٩٧٩ م)، ومهما يكن من أمرٍ فقد اغتيل اللواء

مرتضى الله رحمة محمد في صفر ١٣٩٦ هـ (شباط ١٩٧٦ م) في محاولة انقلابية تورّط فيه سلفه (يعقوب غاوون).

تولّى الفريق (أولسيغن أوباسانجو) رئيس أركان القوات المسلّحة مقاليد السلطة فوراً، فوعد على اعتبار أنه الرئيس الجديد للبلاد بتنفيذ برنامج سلفه لتسليم الحكم للمدنيين في الموعد المقرّر له. وجعل عدد الولايات ١٩ ولايةً بعد أن كانت ١٢ ولايةً، واتخذ عاصمةً جديدةً قرب «أبوجاء» وسط البلاد، وتم انتخاب مجالس الحكومات المحلية بنهاية عام ١٣٩٦ هـ (كانون الأول ١٩٧٦ م)، وتمّ افتتاح جمعيةٍ عموميةٍ تأسيسيةٍ (انتخبتها هذه المجالس بصورةٍ رئيسيةٍ) في ذي القعدة ١٣٩٧ هـ (تشرين الأول ١٩٧٧ م) لمناقشة الدستور الجديد المقترح.

وفي شوال ١٣٩٨ هـ (أيلول ١٩٧٨ م) صدر الدستور الجديد، وتمّ إلغاء حالة الطوارئ، التي بقيت سارية المفعول مدة اثنتي عشرة سنة، وفي الوقت نفسه أُلغي الحظر على النشاط السياسي المفروض كذلك المدة نفسها، وسجّلت الهيئة الانتخابية الاتحادية خمس مجموعاتٍ على أنها أحزاب سياسية في شهر صفر ١٣٩٩ هـ (كانون الثاني ١٩٧٩ م).

جرت الانتخابات في شهر شعبان ١٣٩٨ هـ (تموز ١٩٧٨ م) لأعضاء مجلسي الجمعية الوطنية التأسيسية الجديدة (مجلس الشيوخ ومجلس النواب) وكذلك للجمعيات العمومية بالولايات وحكام الولايات، واتضح من هذه الانتخابات الأربعة أن الحزب الذي حقق أوسع تأييد شعبي هو الحزب الوطني النيجيري الذي كان يضم أعضاء بارزين كثيرين من حزب هيئة مؤتمر الشمال وممثلين من الأحزاب الرئيسية الأخرى جميعها والتي كانت قبل انقلاب يعقوب غاوون ١٣٨٦ هـ (١٩٦٦ م)، وكان الحاج شيخو شاغاري هو المرشح الرئاسي للحزب الوطني النيجيري حيث سبق له العمل وزيراً لحزب هيئة مؤتمر الشمال قبل عام ١٣٨٦ هـ، كما عمل مفوضاً اتحادياً في ظل الحكم العسكري بين عامي ١٣٩٠ - ١٣٩٥ هـ (١٩٧٠ - ١٩٧٥ م).

حصل شيخو شاغاري على أعلى نسبةٍ من الأصوات في انتخابات الرئاسة في رمضان ١٣٩٨ هـ (آب ١٩٧٨ م)، وتولّى مهام منصبه على أنه أول رئيس جمهورية تنفيذي لنيجيريا في ١٠ ذي القعدة ١٣٩٩ هـ (١ تشرين الأول ١٩٧٩ م) عندما نقل النظام العسكري السلطة إلى السلطات المدنية المنتخبة حديثاً، وتمّ تطبيق الدستور.

استفادت الحكومة الجديدة من دخل النفط غير أن انخفاض أسعاره قد أدّى إلى أزمةٍ اقتصاديةٍ في ١٤٠٢ - ١٤٠٣ هـ (١٩٨٢ - ١٩٨٣ م) ونجم عنها صعوبات متزايدة لغالبية السكان وإلى انتشارٍ واسعٍ للفساد. وبدءاً من عام ١٤٠١ هـ (١٩٨١ م) كان على الرئيس شيخو شاغاري أن يدخل في منافسة مع حزب الشعب النيجيري لانهيار التحالف في المجلس النيابي مع الحزب الوطني النيجيري، حيث شكّل حزب الشعب النيجيري ائتلافاً انتخابياً هو «تحالف الأحزاب التقدمية»، الذي كان يضمّ «حزب الوحدة النيجيري»، وأجنحةً من حزب «التحرير الشعبي»، والحزب الشعبي لنيجيريا الكبرى استعداداً لانتخابات عام ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣ م) ذات المراحل الست التي يتمّ فيها انتخاب رئيس الجمهورية، وحكام الولايات، وأعضاء مجلس الشيوخ، ومجلس النواب، والجمعيات الوطنية للولايات، والحكومات المحلية. وعندما بدأت أعمال الحملات الانتخابية جديةً وجد «تحالف الأحزاب التقدمية» نفسه منقسماً على نفسه بشأن قضية اختيار المرشح الرئاسي فقد عاد (أشوكويكا أوجوكو) من المنفى في رجب ١٤٠٢ هـ (أيار ١٩٨٢ م) وانضمّ مؤخراً إلى الحزب الوطني النيجيري.

جرت الانتخابات في شهر ذي القعدة وذي الحجة ١٤٠٣ هـ (آب وأيلول ١٩٨٣ م)، وتنافست فيها ستة أحزاب، وفاز في الاقتراع الرئاسي (شيخو شاغاري) لمدة رئاسية ثانية، وفاز لاحقاً الحزب الوطني النيجيري بثلاثة عشر منصباً لحكام الولايات من الولايات التسع عشرة، وحقق أغلبية ساحقة في مجلسي الشيوخ والنواب، بينما سار التصويت بالنسبة لاختيار

الجمعيات الوطنية بالولايات والحكومات المحلية حسب طريقة الانتخابات الحاكمية على نطاقٍ واسعٍ حيث يُفضّل المقترعون الحزب الذي تمّ اختيار مرشحه حاكماً. وبعد الانتخابات سرت شائعات واسعة الانتشار عن التلاعب بالبطاقات الانتخابية من قبل الحزب الوطني النيجيري والهيئة الانتخابية الاتحادية، وكان مصدر هذه الشائعات أحزاب المعارضة التي نجحت في تحقيق أمورٍ مثيرةٍ للجدل والنزاع.

أقسم الرئيس شيخو شاغاري اليمين الدستورية لمدةٍ رئاسيةٍ ثانيةٍ في ٢٤ ذي الحجة ١٤٠٣ هـ (١ تشرين الأول ١٩٨٣ م)، فأجرى تعديلاً وزارياً سريعاً تمّ فيه استبدال أغلبية الوزراء السابقين.

الانقلاب الخامس:

وفي ٢٧ ربيع الأول ١٤٠٤ هـ (٣١ كانون الأول ١٩٨٣ م) قام انقلاب عسكري بقيادة اللواء محمد بخاري الذي كان مفوضاً اتحادياً للنفط، وتشكلت إدارة عسكرية جعله رئيساً للدولة، وحلّت الجمعية الوطنية التأسيسية وفرض الحظر على الأحزاب السياسية جميعها، واعتقلت المئات من السياسيين ورجال الأعمال ومن بينهم الرئيس السابق شيخو شاغاري، ونائبه اليكس ايكويم بتهم الفساد، وأُدين عدد من السياسيين من بينهم حكام ولايات سابقون بسوء التصرّف في الشؤون المالية، ومن ثم سُجنوا.

وفي ربيع الثاني ١٤٠٤ هـ (شباط ١٩٨٤ م) أصدر المجلس العسكري الأعلى الجديد مرسوماً علّق فيه الدستور، وأعطى الحكومة السلطة لاستصدار قوانين لا يمكن الاعتراض عليها أمام المحاكم، وقيّد مرسوم آخر حرية الصحافة، وسمح بإغلاق الصحف، ومحطات الإذاعة، وسجن الصحفيين لمجرد نشر أخبار غير صحيحة. ثم حظرت الحكومة في شوال ١٤٠٥ هـ (تموز ١٩٨٥ م) كل نقاشٍ حول المستقبل السياسي لنيجيريا بحجة مصلحة أمن الدولة، وصرّح محمد بخاري أنه ليس هناك تاريخ مُحدّد لاستعادة الحكم المدني.

الانقلاب السادس:

وفي ثاني أيام العيد الأضحى ١٤٠٥ هـ (٢٧ آب ١٩٨٥ م) جرى انقلاب جديد بقيادة اللواء (إبراهيم بابا نغيدا) كبير أركان الجيش، وأحد أعضاء المجلس العسكري الأعلى، أطاح بنظام الحكم السابق، وتشكّلت إدارة عسكرية جديدة جعلت اللواء (إبراهيم بابا نغيدا) رئيساً للجمهورية، وحلّت المجلس الحاكم للقوات المسلّحة محلّ المجلس العسكري الأعلى (رغم أن معظم أعضائه كانوا أعضاء في المجلس العسكري الأعلى السابق) هذا بينما بقيت مؤسسات أخرى على حالتها السابقة نسبياً دون تغيير كالحكومة مثلاً إذ بقيت كما هي. ثم أصدر الرئيس الجديد مرسوماً ألغى فيه مرسوم مراقبة المطبوعات، وأطلق سراح ما يزيد على مائة معتقلٍ سبق لهم أن سجنوا دون محاكمةٍ في العهد السابق. غير أن الضيق والتبرم بالسياسات الاقتصادية الصارمة للنظام الجديد والإصلاحات الثورية كان قائماً، وهذا ما أدّى إلى قيام عددٍ من الضباط في ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ (كانون الأول ١٩٨٥ م) بمحاولة انقلابٍ فاشلةٍ، وألقي القبض على المشتركين بالحركة، وفي الشهر التالي أعلن الرئيس إبراهيم بابا نغيدا أن النظام سينقل السلطة إلى حكومةٍ مدنيةٍ يتمّ اختيارها بحريةٍ في ١٢ ربيع الأول ١٤١١ هـ (١ تشرين الأول ١٩٩٠ م). ولكن سمعة النظام قد تدهورت في رجب ١٤٠٦ هـ (آذار ١٩٨٦ م) عندما قام بإعدام عشرةٍ من كبار الضباط من الثلاثة والعشرين ضابطاً الذين اتهموا بالتورّط بمحاولة الانقلاب والتآمر على النظام.

وشكّل النظام في رجب ١٤٠٦ هـ (آذار ١٩٨٦ م) مكتباً سياسياً للنظر في التوصيات المقترحة من مختلف المجموعات الوطنية حول تشكل الحكومة المدنية المقترحة.

وفي جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (شباط ١٩٨٦ م) أصبحت نيجيريا عضواً كامل العضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي، وكان هناك احتجاج

عنيف من الأقلية غير المسلمة. وانطلقت مظاهرات في جامعة (أحمدو بيللو) في مدينة زاريا ووقعت صدامات بين المتظاهرين ورجال الشرطة فقتل خلالها خمسة عشر طالباً، فوضعت الحكومة قوات عسكرية كحرس في الجامعات الأخرى للحيلولة دون انتشار الاضطرابات، وفرضت حظراً على المظاهرات.

وفي شوال ١٤٠٦ هـ (حزيران ١٩٨٦ م) صادقت الحكومة على إنشاء ثلاثة أجهزةٍ للقيام بمهمة «مؤسسة الأمن الوطني» وهي عبارة عن قوة شرطةٍ شبه عسكريةٍ. وفي الشهر نفسه أصدر الرئيس قراراً بمنع المسؤولين الرسميين الذين أدينوا بتهمة الفساد من تولّي أي منصب في الدولة مدة عشر سنواتٍ، وكذلك سحب جوازات سفرهم لمدة خمس سنوات، وتجميد أو مصادرة أملاكهم، وقد أثار هذا القرار كثيراً من الجدل.

وكانت قد بُرئت ساحة الرئيس السابق (شيخو شاغاري) ونائبه (اليكس ايكويم) من تهم الفساد، ثم أطلق سراحهما في ذي القعدة ١٤٠٦ هـ (تموز ١٩٨٦ م) بعد بقائهما رهن الاعتقال مدة ثلاثين شهراً، ولكن بقي الحظر عليهما من ممارسة النشاط السياسي. وكذلك أطلق سراح ١٧ آخرين من المسؤولين السابقين في حكومة شيخو شاغاري.

وفي شهر ذي الحجة ١٤٠٦ هـ (آب ١٩٨٦ م) جرت إعادة توزيعٍ شاملةٍ لحكام الولايات، فتمّ تعيين ثمانية حكامٍ جددٍ، بينما تبادل المناصب خمسة حكام آخرون. وفي شهر صفر ١٤٠٧ هـ (تشرين الأول ١٩٨٦ م) طُرد رئيس الأركان العامة من المجلس الحاكم للقوات المسلحة، وفي الوقت نفسه تمّ تعيين أربعة أعضاء جدد فيه. وفي شهر ربيع الأول ١٤٠٧ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٦ م) اتُّهم رئيسا جهازين من أجهزة أمن الدولة بارتكاب جرائم بعد أن قُتل محرر إحدى المجلات ذات النفوذ بطردٍ متفجرٍ (غير أن هذه التهم قد سُحبت بعد كثيرٍ من الجدل بعد مرور سنةٍ وثلاثة أشهرٍ).

وفي رجب ١٤٠٧ هـ (آذار ١٩٨٧ م) فرضت الحكومة حظر التجول على ولاية كادونا، وأمرت بإغلاق المدارس والجامعات في الولايات الشمالية بعد وقوع مصادماتٍ بين المسلمين والنصارى أسفرت عن قتل ما لا يقلّ عن خمسةٍ وعشرين شخصاً واحتجاز خمسمائة فردٍ.

وفي شهر شوال ١٤٠٧ هـ (حزيران ١٩٨٧ م) أنشأت الحكومة مجلساً استشارياً وطنياً للشؤون الدينية يضم أعضاء مسلمين وآخرين من النصارى للبحث في وسائل تحقيق التسامح الديني في نيجيريا، ومع ذلك استمرّت المظاهرات الغاضبة لدى الطلاب بقية العام، والعام الذي تلاه. ووقعت أعمال فوضى في المدن والجامعات قُتل خلالها ستة أشخاصٍ، وكانت احتجاجاً على زيادة الأسعار، وأجور المنازل، والوقود فأمرت الحكومة بإغلاق عدة جامعاتٍ، ولم تفتح ثانيةً إلا ما بعد ما يقرب من الشهرين.

وفي ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٨ م) كان اختيار (إبراهيم دسوقي) لمنصب سلطان سوكوتو الجديد سبباً لوقوع شغبٍ بين أعوانه وبين أعوان ابن السلطان السابق.

وفي ذي القعدة ١٤٠٧ هـ (تموز ١٩٨٧ م) وعلى أثر تلقي توصيات من المكتب السياسي في شهر رجب ١٤٠٧ هـ (آذار ١٩٨٧ م) أعلن الرئيس (إبراهيم بابا نغيدا) تفاصيل منهجٍ لنقل السلطة إلى حكومةٍ مدنيةٍ في ١٤١٢ هـ (١٩٩٢ م) أي بتأخير سنتين عما كان مقرراً أصلاً، رغم أنه كان من المفروض أن تتم على أساسٍ غير حزبيٍ، حيث أن الحظر على الأحزاب السياسية كان لا يزال ساري المفعول.

وفي عام ١٤٠٩ هـ (١٩٨٩ م) كان ينبغي الحظر على المصادقة على تشكيل حزبين سياسيين فقط، ومن ثم يتنافس هذان الحزبان في انتخابات الولايات عام ١٤١٠ هـ (١٩٩٠ م)، والانتخابات المحلية عام ١٤١١ هـ، وكان من المقرر إجراء تعدادٍ سكانيٍ قبل انتخابات الهيئة التشريعية

الانتخابية ذات المجلسين، ورئيس الجمهورية المدني المقرر إجراؤها عام ١٤١٢ هـ (١٩٩٢ م).

وفي شهر ذي الحجة ١٤٠٧ هـ (آب ١٩٨٧ م) شكّلت الحكومة هيئةً انتخابيةً وطنيةً لإجراء انتخاباتٍ حرةٍ ونزيهةٍ. وفي مطلع عام ١٤٠٨ هـ (أيلول ١٩٨٧ م) تمّ إنشاء لجنة مراجعة الدستور لبحث مقترحات وضع دستور جديد، وأعلن الرئيس (إبراهيم بابا نغيدا) في الشهر نفسه حرمان أي عضوٍ في أي دائرةٍ من خوض الانتخابات إذا ثبتت إدانته بالفساد منذ ثلاثين سنةً، وكذلك حرمان الذين تولّوا مناصب رفيعة أثناء الحكم المدني، وكذلك حظر على منسوبي القوات المسلحة الذين يتولّون حالياً أو سبق لهم تولّي مناصب سياسيةٍ رفيعةٍ من خوض الانتخابات أثناء مرحلة الانتقال إلى الحكم المدني، كما استحدث ولايتين جديدتين هما: ولاية كاتسينا التي تمّ استحداثها من أحد أجزاء ولاية كادونا، وولاية أكوا إيبوم التي شُكّلت من ولاية نهر كروس.

وفي ٢١ ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ (١٢ كانون الأول ١٩٨٧ م) جرت انتخابات الحكومات المحلية التي تنافس فيها حوالي خمسة عشر ألف مرشحٍ غير حزبي على المقاعد في (٣٠١) منطقة انتخابية. وقد نجم عن عدم اتخاذ الهيئة الوطنية الاستعدادات الكافية للانتخابات ادعاءات تفيد بحدوث سوء تصرّفٍ في الانتخابات فأدّى إلى إلغاء ٣١٢ دائرة حكومية محلية، وتم إجراء انتخاباتٍ جديدةٍ في رجب ١٤٠٨ هـ (آذار ١٩٨٨ م)، وأعلن الرئيس بعدها أنه سيُعلن دستوراً جديداً للجمهورية الثالثة عام ١٤٠٩ هـ (١٩٨٩ م)، ويقضي إلى العودة إلى الحكم المدني في عام ١٤١٢ هـ (١٩٩٢ م).

افتتحت جمعية عمومية تأسيسية في شوال ١٤٠٨ هـ (أيار ١٩٨٨ م) لمناقشة الشروط الموصى بها من قبل لجنة مراجعة الدستور بشأن مسودة الدستور المقرّر صياغته على غرار دستور (١٩٧٩ م)، وتشكّلت الجمعية التأسيسية من أربعمائةٍ وخمسين عضواً بواقع عضوٍ واحدٍ عن كل دائرةٍ

انتخابيةٍ اتحاديةٍ ينتخبهم أعضاء المجالس الحكومية المحلية إضافةً إلى ١١٧ عضواً تعينهم الحكومة. واختيرت مدينة أبوجا العاصمة الاتحادية المستقبلية مقراً للجمعية التأسيسية.

وفي ذي القعدة ١٤٠٨ هـ (حزيران ١٩٨٨ م) أعلنت الجمعية التأسيسية أن مسودة الدستور ستحول دون وقوع انقلاباتٍ، وأن التغييرات جميعها ستتم بوسائل (ديمقراطية)، وطالب المسلمون بتطبيق الشريعة الإسلامية إلا أن الرئيس (إبراهيم بابا نغيدا) حظر في ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٨ م) أي نقاشٍ آخر حول هذا الموضوع حيث أن سير عمل الجمعية التأسيسية تكتنفه عوائق كثيرةٌ.

وأقرت الجمعية التأسيسية في جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٩٨٩ م) قراراً بموجب الدستور الجديد يقضي بانتخاب رئيس جمهوريةٍ مدني لمدة ست سنواتٍ.

وفي جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ (كانون الأول ١٩٨٨ م) أطلق سراح رئيس الدولة السابق محمد بخاري بناءً لاعتباراتٍ إنسانيةٍ كما قيل حينذاك بعد اعتقال دام ثلاث سنواتٍ.

وفي رجب ١٤٠٩ هـ (شباط ١٩٨٩ م) تمّ حلّ المجلس الحاكم للقوات المسلّحة، وأعاد الرئيس (إبراهيم بابا نغيدا) تشكيله من جديدٍ، وانقص عدد أعضائه من تسعةٍ وعشرين عضواً إلى تسعة عشر عضواً مع بقاء الهدف المعلن، وهو تقليص سلطة القوات المسلحة أثناء المرحلة الانتقالية المؤدية إلى الحكم المدني. وأعيد توزيع أعضاء مجلس الوزراء في شعبان ١٤٠٩ هـ (آذار ١٩٨٩ م) مع تشكيل هيئةٍ انتخابيةٍ وطنيةٍ جديدةٍ بشكل يتيح للمجلس الحاكم للقوات المسلحة تحديد أي المجموعات السياسية الموصى بها من قبل الهيئة التشريعية الوطنية يحقّ لها التسجيل حيث كان هناك حزبان سياسيان رسميان حين رفع الحظر عن النشاط السياسي فيما بعد في تلك السنة. وفي شهر رمضان ١٤٠٩ هـ (نيسان ١٩٨٩ م) قدّمت

الجمعية الوطنية التأسيسية تقريرها مع مسودة الدستور إلى الرئيس (إبراهيم بابا نغيدا) رافضةً تضمين شروط عن المرحلة الانتقالية حيث سيجيز ذلك الحكم العسكري إلى درجة ما.

وفي شوال ١٤٠٩ هـ (أيار ١٩٨٩ م) أعلن الرئيس نهاية الحظر على الأحزاب السياسية، وتمّ الإعلان عن الدستور الذي كان مقرراً سريان مفعوله في ٤ ربيع الثاني ١٤١٣ هـ (الأول من تشرين الأول ١٩٩٢ م) وعليه فقد أعلن عن تشكيل حوالي خمسة وثلاثين حزباً سياسياً، رغم تمكّن ثلاثة عشر حزباً فقط من إكمال مسوغات التسجيل حسب الزمن المنصوص عليه وهو ذي الحجة ١٤٠٩ هـ (تموز ١٩٨٩ م).

وقبل مطلع عام ١٤١٠ هـ (تموز ١٩٨٩ م) تمّ حلّ مجلس الحكومات المحلية، ووضعت تحت إدارةٍ واحدةٍ إلى ما بعد انتخابات الحكومات المحلية المقرر إجراؤها في وقتٍ لاحقٍ من تلك السنة. وأوصت الهيئة التشريعية الوطنية في صفر ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م) بقائمةٍ تضمنت ست هيئاتٍ سياسيةٍ رفعتها إلى المجلس الحاكم للقوات المسلحة، ومهما يكن من أمرٍ فقد أعلن الرئيس (إبراهيم بابا نغيدا) في ربيع الأول ١٤١٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨٩ م) قرار المجلس الحاكم للقوات المسلحة بحلّ الهيئات السياسية جميعها التي تشكّلت مؤخراً على أساس أنها بعد كل الجهود قد أخفقت في تلبية متطلبات التسجيل، وأنها كانت متحالفةً مع أحزابٍ سابقةٍ سيئة السمعة، فتشكّل محلّها حزبان جديدان هما: الحزب الديمقراطي الاجتماعي، وحزب المؤتمر الجمهوري الوطني. وقد نُشرت مسودات الدستور والبيانات الرسمية للحزبين التي أعدتها الهيئة الانتخابية الوطنية في شهر جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (كانون الأول ١٩٨٩ م)، وفي الشهر ذاته أعلن عن إعادة توزيع الحقائب الوزارية، حقق فيها الرئيس (إبراهيم بابا نغيدا) الذي تسلّم حقيبة وزارة الدفاع السيطرة الكاملة على قوات الأمن، وتأجلت انتخابات الحكومات المحلية التي كان مقرراً إجراؤها في جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (كانون الأول ١٩٨٩ م) إلى مدة سنةٍ كاملةٍ.

وفي شوال ١٤٠٩ هـ (أيار ١٩٨٩ م) ورد في التقارير أن هناك ما يزيد على مائة قتيل أثناء مظاهرات الطلاب احتجاجاً على الإجراءات الاقتصادية الصارمة للحكومة، وأنه تمّ إلقاء القبض على سبعٍ وعشرين طالباً أثناء المظاهرات إلا أنه قد أطلق سراحهم في ربيع الأول ١٤١٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨٩ م). وفي شهر ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (حزيران ١٩٨٩ م) أعلنت لجنة وطنية برئاسة الرئيس (إبراهيم بابا نغيدا) عن «برنامج إنعاش» تضمن اقتراحاً بإيجاد اثنين وستين ألف وظيفة جديدة.

وجرى تعديل للتشريع الذي يسمح باعتقال المجرمين المشتبه بهم لمدة تصل إلى ستة أشهرٍ دون توجيه تهمةٍ، وتشكلت هيئة مستشارين لمراجعة واستقصاء الحالات الفردية، وذلك في شعبان ١٤١٠ هـ (آذار ١٩٩٠ م).

وقام صغار ضباط الجيش بمحاولةٍ للإطاحة بالحكومة في ٢٧ رمضان ١٤١٠ هـ هـ٢٢ نيسان ١٩٩٠ م) فاستولوا على محطة الإذاعة الاتحادية، وهاجموا مقر إقامة رئيس الجمهورية، ووقعت إصابات كثيرة، وأعلن الانقلابيون في رسالةٍ إذاعيةٍ اتهامهم الحكومة بالفساد، وزعموا أنهم يتصرّفون نيابةً عن النيجيريين في وسط البلاد، وجنوبها الذين ادعوا أنهم لا يُمثّلون تمثيلاً عادلاً في الحكومة ولا في القوات المسلحة، وأعلنوا أيضاً أن الولايات الإسلامية الشمالية الخمس قد استبعدت من الاتحاد النيجيري، وتمّ قمع المحاولة الانقلابية في اليوم نفسه، وذُكر أن عشرة ضباطٍ، وما يزيد على مائة وخمسين فرداً آخرين من القوات المسلحة قد اعتقلوا.

العلاقات الدولية:

لعبت نيجيريا دوراً قيادياً في الشؤون الإفريقية، وهي عضو بارز في منظمة الوحدة الإفريقية. وأدانت الحكومات النيجيرية المتعاقبة التدخّل العسكري في شؤون القارة سواء أكان هذا التدخل من القوى الغربية أم الشرقية، وكانت توجّه انتقادات حادة لنظام الأقلية البيضاء الذي يقوم على

التمييز العنصري في جنوبي إفريقية.

وتحسّنت علاقات نيجيريا مع غانا، تلك العلاقات التي توتّرت في السابق نتيجة الطرد الجماعي للمهاجرين الغانيين غير الشرعيين في أعوام ١٤٠٣ - ١٤٠٥ هـ (١٩٨٣ - ١٩٨٥ م)، وتحسّنت هذه العلاقات إثر الزيارة التي قام بها الزعيم الغاني الملازم الطيار (جيري راولنغ) إلى نيجيريا في شعبان ١٤٠٨ هـ (نيسان ١٩٨٨ م) وتمت أثناءها مناقشة تعاون اقتصادي وعسكري أكبر بين البلدين. وفي جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٨٨٩ م) قام الرئيس النيجيري (إبراهيم بابا نغيدا) بزيارة غانا ردّاً لزيارة الزعيم الغاني، وهذه أول زيارة يقوم بها رئيس دولة نيجيريا منذ عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م).

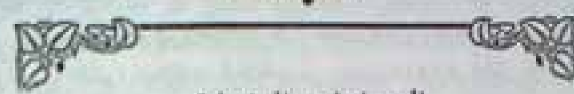
وأُغلقت حدود نيجيريا البرية عام ١٣٨٤ هـ (١٩٦٤ م) لمنع التهريب، ثم أُعيد فتحها في جمادى الآخرة ١٤٠٦ هـ (شباط ١٩٨٦ م) عدا الحدود مع تشاد، التي أُعيد فتحها في ربيع الأول ١٤٠٧ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٦ م)، وتمّ توقيع اتفاقية تعاون مع تشاد في ربيع الثاني ١٤٠٧ هـ (كانون الأول ١٩٨٦ م).

وبدأ العمل برسم الحدود بين نيجيريا وبنين في شعبان ١٤٠٨ هـ (نيسان ١٩٨٨ م) وكان من المتوقّع الانتهاء من تخطيطها عام ١٤١٠ هـ (١٩٩٠ م).

وتأثرت العلاقات بين نيجيريا وبريطانيا في شوال ١٤٠٤ هـ (تموز ١٩٨٤ م) نتيجة اختطاف (عمارو ديكو) في لندن، وهو وزير مواصلات سابق في إدارة (شيهو شاغاري)، وكان قد فرّ إلى لندن، حيث كان مطلوباً للمحاكمة في نيجيريا بتهمة الفساد. ونجم عن الإدعاء تورّط سياسيين نيجيريين في محاولة الاختطاف، فأدّى إلى قطع العلاقات السياسية بين البلدين، وسحب كلتا الدولتين لكبار ممثليها في الدولة الأخرى. وفي جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م) وافق وزير الخارجية

النيجيري على محاكمة (عمارو ديكو) المطلوب للعدالة أمام المحاكم البريطانية، ثم أعلن في جمادى الآخرة ١٤٠٦ هـ (شباط ١٩٨٦ م) أن نيجيريا وبريطانيا ستستأنفان علاقاتهما السياسية الكاملة. وبعد اجتماع تمّ بين الرئيس النيجيري (إبراهيم بابا نغيدا) وبين رئيسة وزراء بريطانيا (مارغريت تاتشر) استؤنفت العلاقات في رجب ١٤٠٨ هـ (آذار ١٩٨٨ م). وانتهت التحريات التي أجرتها الحكومة البريطانية إلى أن طلب (عمارو ديكو) حق اللجوء السياسي لا أساس له، فطلبت منه مغادرة البلاد في ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (حزيران ١٩٨٩ م).

الفصل الثالث



الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة نيجيريا ٩٢٣،٧٦٨ كيلو متراً مربعاً، وتُشرف على المحيط الأطلسي بساحل طوله ٨٥٣ كيلو متراً، ويبلغ طول حدودها البرية ٣٩٦٠ كيلو متراً مع العلم أن الدول التي تشترك معها بالحدود هي ثلاث دول فقط، وهي: بنين، ويبلغ طول حدودها معها ٧٧٣ كيلو متراً، والنيجر، ويبلغ طول حدودها معها ١٤٩٧ كيلو متراً، والكاميرون، ويبلغ طول حدودها معها ١٦٩٠ كيلو متراً. أما تشاد فإن الحدود بينهما مائية داخل بحيرة تشاد، وطولها ٨٧ كيلو متراً. كما أن جزءاً من حدودها مع النيجر ومع الكاميرون هي حدود مائية داخل بحيرة تشاد أيضاً.

ويبلغ عدد سكانها حسب تقديرات ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م) مائة وخمسة عشر مليوناً وثلاثمائة ألف إنسان، فهي بذلك أكبر دول القارة الإفريقية سكاناً، بل يعدّ سكانها أكثر من ضعف سكان الدولة الثانية التي تليها مباشرة، وهي مصر، والتي بلغ عدد السكان في العام نفسه أربعة وخمسين مليوناً وثمانمائة ألف شخص.

وتكون كثافة السكان ١٢٥ شخصاً في الكيلو المتر المربع الواحد.

الصراع الإقليمي والعنصري:

تعيش في نيجيريا عدة قبائل، ولكن خمساً منها كبيرة وهي التي يحدث بينها الصراع، وهي:

١ ـ الهاوسا: وتعيش في الشمال، وتُشكّل ٤٠٪ من مجموع السكان، والغالبية أبنائها ينتمون إلى الإسلام.

٢ ـ الفولاني: وتعيش في الشمال أيضاً، وتشكل ١٠٪ من مجموع السكان، وهي قبائل مسلمة، ومنها حكام الإقليم الشمالي وأمراؤه.

٣ ـ الكانوري: وتنتقل في الشمال الشرقي، وتشكل ١٠٪ من مجموع السكان، وهي قبائل مسلمة.

وهذه القبائل الثلاث شمالية مسلمة، وتعدّ في طرف واحد، إذ أن الصراع بجوانبه كلها يُعدّ صراعاً عقيدياً، وهذا الذي يجعل هذه القبائل تلتقي معاً، وهي بمجموعها تشكل أكثر من ٥٢،٨٪ من مجموع السكان، وفي الوقت نفسه تعدل مساحة الأرض التي تعيش عليها ٧٩،٦٪ من مساحة نيجيريا، وهي ما يُسمّى بالإقليم الشمالي.

٤ ـ الإيبو: وتعيش في الإقليم الشرقي، وتشكل ٢٤،٥٪ من مجموع السكان، وتقرب مساحة إقليمها من ٨،٣٪ من مساحة نيجيريا. وأكثر أفرادها ينتمون إلى النصرانية، وتحوّلوا إليها تحت تأثير الاستعمار الصليبي، والإرساليات التنصيرية، وقد أخذ الإسلام بالانتشار بينهم على نطاق ضيق.

٥ ـ اليوروبا: وتعيش في الإقليم الغربي، وتشكل ١٨،٧٪ من مجموع السكان، وسكانها من المسلمين وقد تجاوزوا النصف، ومن الوثنيين، وقلة من النصارى، وتبلغ مساحة إقليمها ٨،٣٪ من أرض نيجيريا.

وهناك مجموعات صغيرة مثل الكالابار، والأكوجا، وأكثرها في الجنوب ضمن أراضي الإقليم الشرقي، وقد عملت الإرساليات التنصيرية بينهم، وتمكّنت من كسب بعضهم.

كان الصراع في الماضي بين الفولاني الذين حكموا بلاد الهاوسا والكانوري، في الشمال، وهو من الخلاف بين الحاكم إذا كان من شعب وبين المحكوم إن كان من شعبٍ آخر ويُشكّل الأكثرية. كما كان هناك

صراع في الجنوب بين القبائل على المنازل والديار، فلما جاء المستعمرون الصليبيون عملوا على جمع الجنوب كله بإقليميه الغربي والشرقي وما يتبعهما للوقوف في وجه الشمال. غير أن العصبية القبلية كانت أقوى، مما حال دون نجاح المخطط الاستعماري بالشكل المرسوم له، ومع ذلك وجد صراع بين الشمال والجنوب وإن كان قد حمل المعنى العقيدي أكثر من حمله المعنى العنصري أو الإقليمي، سواء قبل مجيء الاستعمار الصليبي حيث كان الصراع بين الإسلام الذي يريد أتباعه أن يمتدوا به نحو الجنوب وبين القبائل الوثنية التي تريد التمسّك بمبادئها والمحافظة على مواطنها، ولكن بعد مجيء الاستعمار أصبح بين الإسلام الذي يريد أتباعه الاحتفاظ بقوتهم والتمسّك بمبادئهم، والدفاع عن أرضهم، والجهاد ضد أعدائهم وبين غير المسلمين في الجنوب. وظهر الصراع بين الأقاليم وبين القبائل غير أنه صراع عقيدي واضح، التقت فيه النصرانية والوثنية بجهود استعمارية ضدّ الإسلام.

ومما عمله بريطانيا وسارت عليه إبقاء الإمارات الإسلامية في الشمال، وإيجاد الخلاف بينها، والعمل على اقتتال بعضها مع بعض إذ خشيت من وحدتها في إمارة واحدة، بينما وحّدت الإمارات الجنوبية لتستطيع أن تقاوم الشمال، وليبقى في الميدان كفتان تكادان تكونان متكافئتين، لأنها لو بقيت متفرقة في الجنوب فلن تستطيع أقواها أن تقف أمام أصغر إمارة في الشمال، وبالتالي تذوب تدريجياً في بوتقتها، وتعتنق الإسلام. وبهذا تكون قد عملت سرّاً - حسب رأيها - ضدّ الإسلام. وكذلك بقيت السيطرة للشمال عندما قُسّمت نيجيريا إلى ولايات، وهي الآن واحدة وعشرون ولاية إضافة إلى العاصمة الاتحادية، كل ذلك نتيجة كثرة عدد المسلمين، والولايات، هي حسب إحصاء ١٤٠٦ هـ (١٩٨٦ م):

الرقم	الإقليم	الولاية	المساحة	السكان	العاصمة	ملاحظات
١	الشمالي	سوكوتو	١٠٢.٥٣٥	٨.٤٨٨.٠٠٠	سوكوتو	
٢	الشمالي	النيجر	٦٥.٠٣٧	٢.٠١٩.٠٠٠	منّا	
٣	الشمالي	كادونا	٧٠.٢٤٥	٧.٦٦٤.٠٠٠	كادونا	
٤	الشمالي	كوارا	٦٦.٨٦٩	٣.١٩٩.٠٠٠	إيلورين	
٥	الشمالي	كانو	٤٣.٢٨٥	١٠.٨٠٠.٠٠٠	كانو	
٦	الشمالي	باوتشي	٦٤.٦٠٥	٤.٥٤٧.٠٠٠	باوتشي	
٧	الشمالي	بنوي	٤٥.١٧٤	٤.٥٣٩.٠٠٠	ماكوردي	
٨	الشمالي	بورنو	١١٦.٤٠٠	٥.٦٠٦.٠٠٠	ميدوغري	
٩	الشمالي	بلاتو	٥٨.٠٣٠	٣.٧٦٦.٠٠٠	جوس	
١٠	الشمالي	كونغولا	٩١.٣٩٠	٤.٨٧٢.٠٠٠	يالا	
١١	الشمالي	كاتسينا	ــــــ	٤.٧٣٨.٠٠٠	كاتسينا	أخذت المساحة من كادونا
١٢	الشمالي	العاصمة الاتحادية	٧.٣١٥	٢٥٤.٠٠٠	أبوجا	
			٧٣٠.٨٨٥	٦٠.٤٨٤.٠٠٠		
١٣	الغربي	أيو	٣٧.٧٠٥	٩.٧٤٤.٠٠٠	إيبادان	
١٤	الغربي	أوندو	٢٠.٩٥٩	٥.١٠٥.٠٠٠	أكوري	
١٥	الغربي	أوغون	١٦.٧٦٢	٢.٩٠١.٠٠٠	أبيكوتا	

الرقم	الإقليم	الولاية	المساحة	السكان	العاصمة	ملاحظات
١٦	الغربي	لاغوس	٣،٣٤٥	٣،٧٧٤،٠٠٠	لاغوس	
			٧٨،٧٧١	٢١،٥٢١،٠٠٠		
١٧	الغربي الأوسط	بندول	٣٥،٥٠٠	٤،٦٠٢،٠٠٠	بنين	
			٣٥،٥٠٠	٤،٦٠٢،٠٠٠		
١٨	الشرقي	أنامبرا	١٧،٦٧٥	٦،٧٢٦،٠٠٠	إينوغو	
١٩	الشرقي	ريفرز	٢١،٨٥٠	٣،٢١٧،٠٠٠	بورت هاركورت	
٢٠	الشرقي	كروس ريفر	٢٧،٢٣٧	٦،٥٠٥،٠٠٠	كالابار	
٢١	الشرقي	أكوا أيبوم	——	٤،٧٣٨،٠٠٠	يو	أخذت المساحة من كروس ريفر
٢٢	الشرقي	إمو	١١،٨٥٠	٦،٨٦٨،٠٠٠	أويري	
			٧٨،٦١٢	٢٨،٠٦٤،٠٠٠		
	الشمالي		٧٣٠،٨٨٥	٦٠،٤٨٤،٠٠٠		
	الغربي		٧٨،٧٧١	٢١،٥٢١،٠٠٠		
	الغربي الأوسط		٣٥،٥٠٠	٤،٦٠٢،٠٠٠		
	الشرقي		٧٨،٦١٢	٢٨،٠٦٤،٠٠٠		
			٩٢٣،٧٦٨	١١٤،٦٧١،٠٠٠		إحصاء ١٤٠٧هـ (١٩٨٧م)

الإقليم	المساحة	النسبة	السكان	النسبة
الشمالي	٧٣٠،٨٨٥	٧٩،٦٪	٦٠،٤٨٤،٠٠٠	٥٢،٨٪
الغربي	٧٨،٧٧١	٨،٣٪	٢١،٥٢١،٠٠٠	١٨،٧٪
الشرقي	٧٨،٦١٢	٨،٣٪	٢٨،٠٦٤،٠٠٠	٢٤،٥٪
الغربي الأوسط	٣٥،٥٠٠	٣،٨٪	٤،٦٠٢،٠٠٠	٤،٠٪
	٩٢٣،٧٦٨	١٠٠٪	١١٤،٦٧١،٠٠٠	١٠٠٪

كما يوجد بعض الأوربيين وخاصةً من البريطانيين في العاصمة ومدن الجنوب الكبرى، وفي كادونا العاصمة الإدارية للشمال. ويوجد كذلك بعض الجاليات العربية، وخاصةً من الشاميين في كانو في الشمال، وفي لاغوس في الجنوب.

واللغة الإنكليزية هي اللغة الرسمية، ولكل قبيلةٍ لغتها، وإن كانت تنتشر لغة الهاوسا في الشمال، ولغة الإيبو في الشرق، والغربي الأوسط، ولغة اليوروبا في الغرب. غير أنه في الشمال تُعرف اللغة العربية في الأوساط الدينية، وبعض المدارس والجامعات. إذ نجد مدرسة القضاء الشرعي الإسلامي التي افتتحت في مدينة (كانو) عام ١٣٥٢ هـ (١٩٣٤ م)، واللغة العربية هي لغة التعليم فيها للمواد كلها، كما تُعلّم لغة الهاوسا. وهناك جامعة أحمدو بيللو في مدينة (زاريا)، وتتبعها كلية عبدالله بايرو في (كانو)، وهناك مدارس كثيرة على المستوى الابتدائي، ومدارس جمعية أنصار الدين. ومن المعلوم أن لغات الشمال (الهاوسا، والفولاني، والكانوري، والطوارق) تكتب كلها بالحرف العربي، بل إن بعض الكلمات وهي كثيرة في هذه اللغات من أصلٍ عربي، ولكن بريطانيا عملت على تغيير الحرف العربي إلى الحرف اللاتيني. والمحاكم الوطنية في بلاد الهاوسا كلها يتمّ فيها التقاضي باللغة العربية. كما يوجد المعهد الديني في

(أكيكه) في بلاد اليوروبا، والتعليم فيه باللغة العربية أيضاً.

وقد عملت بريطانيا أثناء استعمارها نيجيريا على إضعاف لغات الشمال لما لها من صلة باللغة العربية، وعلى إبعاد سكان تلك الجهات عن العرب، على حين عملت على إحياء لغات الجنوب الزنجية التي ليست لها كتابة، وليس فيها أدب، وحاولت جعل الحرف اللاتيني هو الحرف الذي تُكتب به تلك اللغات الزنجية، ليتمّ لها نشر لغتها بسهولة، وقامت مدارس الإرساليات التنصيرية بهذا العمل، وكان نصيب إحدى هذه البعثات التنصيرية أن ذُبحت عام ١٣١٤ هـ (١٨٩٦ م) في مدينة (بينان) فثارت بريطانيا لهذه المذبحة فقتلت من السكان ما شاء لها هواها أن تقتل.

الصراع العقيدي:

تبلغ نسبة المسلمين في نيجيريا ٧٥٪، وتشمل قبائل الشمال كلها سوى نفرٍ يسيرٍ تأثر بالإرساليات التنصيرية وما قدّمته، وبالاستعمار الصليبي ومغرياته، وعلى كلٍ فلا تقلّ نسبة المسلمين بين تلك القبائل عن ٩٨٪، كما يشمل المسلمون أكثر من نصف قبائل اليوروبا، وقلّة من قبائل الإيبو، ومثلها في الجنوب على السواحل، وفي العاصمة السابقة لاغوس.

وتبلغ نسبة النصارى ١٥٪، وترتفع هذه النسبة بين قبائل الإيبو إذ وجّهت بريطانيا لهذه القبائل عنايةً خاصة لما وجدت من تجاوبٍ عندها، وتوجد قلّة بين قبائل الجنوب، وأقل من ذلك بين اليوروبا، وأفراد بين قبائل الهاوسا، والمجموعات الثانية، والأوربيين، وبين الشاميين أيضاً.

وتبلغ نسبة الوثنية ١٠٪، وترتفع هذه النسبة بين قبائل الجنوب التي تعيش على الساحل، وفي الغابات، وقلّة في قبائل اليوروبا، والإيبو، وقلّة أخرى تعيش في نجد باوتشي في الشمال.

كانت القبائل في نيجيريا تعيش على الوثنية حتى جاء الإسلام من الشمال، واندفع أبناؤه نحو الجنوب، فأخذ الإسلام ينتشر بين القبائل، وإن

كانت بعض الوثنيات قد فرّت أمام المسلمين، واعتصمت في نجد باوتشي، ولا تزال بقاياها إلى الآن. وأخذ الفولانيون المسلمون يفدون إلى المنطقة منذ القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي)، حتى استطاعوا التأثير على قبائل الهاوسا، وحكموا المنطقة، فعمّ الإسلام الشمال، إذ كان قد انتشر في الشمال الشرقي قبل ذلك، وأراد المسلمون متابعة زحفهم نحو الجنوب غير أن قبائل تلك الجهات قد وقفت في وجههم رغم أن الإسلام قد تسرّب إلى أفراد وجماعات بين قبائل الجنوب بشكل هادئ وبطيء.

وجاء المستعمرون الصليبيون من الجنوب، وأرادوا الوقوف أمام المدّ الإسلامي، ونشر النصرانية بين قبائل الجنوب لكسبهم إلى عقيدتهم، والإفادة منهم في المستقبل، وللوقوف بجديةٍ أمام المسلمين. فدعموا الوثنية وقدّموا لها الإمكانات كافةً، وأغروا أبناءها لكسبهم إلى النصرانية، ولمحاربة الإسلام. وتمكّنوا من تحقيق بعض النجاح، فكسبوا إليهم بعض الجماعات، ووجدوا تجاوباً أكبر لدى قبائل الإيبو فركّزوا جهودهم عليها، أو أعطوا أفرادها عنايةً أكثر. وأطلقوا العنان للإرساليات التنصيرية أن تؤدّي دورها، ومدّوها بالوسائل جميعها، فتكوّنت لديهم فئة نصرانية أخذت تتلقى التوجيهات منهم، وتعمل على تنفيذ مخططاتهم.

عمل المستعمرون الصليبيون البريطانيون على تشكيل جبهةٍ من النصارى والوثنيين للوقوف في وجه المدّ الإسلامي أو لوقوف الجنوب في وجه الشمال، وبذلوا جهدهم، بل عملوا على غزو الشمال بوسائلهم المختلفة من فسادٍ وإغراءٍ، بعد أن عجزوا عن كسب جماعاتٍ من المسلمين إلى نصرانيتهم، أو ردّهم عن دينهم، فكانوا مما لجؤوا إليه أنهم كانوا يُقيمون مخيماتٍ على مقربةٍ من المدن الإسلامية ويملؤونها بالمغريات وعناصر الفساد من نساءٍ، وخمرٍ، ولهوٍ، ولعبٍ، ورقصٍ و... ويشّون الدعايات لها في داخل المدن الإسلامية بين الشباب المراهقين والطائشين، فكان يتسلّل بعضهم إلى تلك المخيمات، وينال منها ما ينال بالمجان إغراءً

وتشجيعاً، ثم يعودون في آخر الليل إلى منازلهم بالمدن، ومع هذه الأساليب الشيطانية فلم يُفلحوا بكسب جماعاتٍ كبيرةٍ إليهم بل عناصر معدودة، ولكن في الوقت نفسه كانوا قد أفسدوا هؤلاء الشباب، وأبعدوهم عن دينهم، وغدوا أقرب إلى العلمانية.

ومع كل جهود المستعمرين الصليبيين والإرساليات التنصيرية بالوقوف أمام انتشار الإسلام بين قبائل الجنوب إلا أنه قد تجاوز العقبات التي وُضعت، وتخطّى الحواجز التي نُصبت، ويكفي أن نعلم أن قبائل اليوروبا قد زاد عدد المسلمين بين أبنائها على النصف، واخترق كل الحدود، ولنذكر حادثةً واحدةً بين قبائل الإيبو التي عُدّت ركيزةً للنصرانية، وكثر فيها المتنصّرون الكبار، وكان أحدهم ويُدعى (نواغواي) وأحبّ أن يطّلع على الإسلام ليُجادل أهله، وليعرف نقاط الضعف - حسب ظنّه - فيدخل منها، فإذا به يعرف الحقيقة فيعتنق الإسلام بعد أن سافر إلى السنغال والتقى بأحد العلماء، والكنيسة عادةً تُحرّم على أتباعها عامةً وعلى المتنصّرين منهم خاصةً الإطلاع على الإسلام، والإلتقاء بأهل العلم من المسلمين كي لا يعرفوا عن الإسلام إلا ما يُعطى لهم من قبل قساوستها والبطارقة فيها. ولما أسلم (نواغواي) إذ بستة آلاف من أهل البلدة التي يعيش فيها يعتنقون الإسلام، فيقوم بهدم الكنيسة التي كان قد أنشأها، ويشعل فيها النار، ويقيم مكانها مسجداً، ولا يرضى أن يُقام المسجد على أعمدةٍ شُيّدت عليها كنيسة. وتُقام عليه الدعوى، ويقف أمام المحكمة ليقول: إنه هو الذي بناها، وجمع لها التبرعات من سكان البلدة، وها هم أهل البلدة، ويمكن أن يُسألوا عن رأيهم؟ فإذا هم يُجيبون أنهم هم الذين بنوها، ودفعوا التكاليف، وهم الذي هدّموها بأيديهم، وأحرقوها. ولو طلب منهم (نواغواي) بناءها مرةً أخرى وهدمها ثانيةً لفعلوا، وهم على رأيه، يفعلون ما يأمرهم به الإسلام. وقد قضت المحكمة عليه بدفع غرامة الهدم لأنه خرّبها دون إذن البلدية، وغرامة بناء المسجد كذلك وأخذ (نواغواي) يدعو إلى الإسلام بحماسةٍ في بلاد الإيبو، فأسلم على يده في قريةٍ مجاورةٍ ما يقرب

من ألف وخمسمائة شخص. وطلب من أمراء الشمال المساعدة، فوعدوا وأخلفوا، وقبلوا ثم رفضوا، ولم يفتّ هذا من عضده بل زاد من نشاطه، ويُطالبه السكان بزيادة المعرفة غير أنه لا يملكها، وليس هناك من جهةٍ تلبّي طلبه، واستمر يعمل حسب إمكاناته وطاقاته.

بقي البريطانيون يُقاومون الدعوة الإسلامية، ويعملون بروحٍ صليبيةٍ، ويسعون لنشر النصرانية، فلم يكتب لهم ما يرون، فكان الإسلام ينتشر رغماً عنهم أضعاف ما يدخل في النصرانية. وانسحب المستعمرون الصليبيون من نيجيريا بعد أن خلّفوا وراءهم من يُؤدّي دورهم، ويعمل على تنفيذ مخططاتهم ممن ربّوهم على أيديهم، وتحت سمعهم وبصرهم، فإن لم يستطع أحدهم أن يقوم بما عُهد له، استُبدل بآخر أكثر سمعاً لهم، وأكثر حيويةً ونشاطاً، وإذا تهاون مسؤول تسلّم غيره مكانه، لذا كثرت الانقلابات وتعدّدت، والدعوة إلى الإسلام يتيمة، والنشاط النصراني ربيب لكثيرٍ من الجهات كاتحاد الكنائس العالمي، والإرساليات التنصيرية المختلفة، والدول الصليبية الكبرى التي توجه السياسة العالمية، والأمم المتحدة، والشرعية الدولية و...

الصراع الحزبي:

لقد حمل الصراع الحزبي في نيجيريا منذ نشأته المعنى العقيدي حيث رغبت إنكلترا بصفتها دولةً استعماريةً أن تتولّى تنظيماتٌ سياسيةٌ في الجنوب لتمرّسها على القيادة فتُساعدها بالإدارة أثناء وجودها، وتخلفها بعد رحيلها، تخلفها في تطبيق السياسة الاستعمارية الصليبية. ولتستطيع هذه التنظيمات حسب الخطة الموضوعة الوقوف في وجه الشمال، والسيطرة عليه، والعمل دون انتشار الإسلام نحو الجنوب، بل ومحاربة الإسلام، والعمل على تهديمه بإفساد أبنائه وإبعادهم عن عقيدتهم، ثم محاولة كسبهم إلى النصرانية. ولتستطيع بريطانيا من خلال قيام هذه التنظيمات من اصطفاء العناصر القادرة على الإدارة، المؤثّرة على الشعب، المتمكّنة من جمع

الناس حولها، والمؤهّلة لتنفيذ السياسة الاستعمارية الصليبية، وعلى هذا المخطط بدأت التنظيمات الحزبية تقوم في نيجيريا.

أسّس (هاربرت ماكولي) الحزب القومي الديمقراطي عام ١٣٤١ هـ (١٩٢٣ م)، وكان نشاطه مركزاً في مدينة لاغوس، وما حولها، وكان زعيمه صاحب إمكاناتٍ استطاع من خلالها أن يستقطب حوله الكثير من الزعماء، غير أنه بقي في منطقته، ولم يتمكّن نشاطه من تجاوزها إلا بحدودٍ ضيقةٍ، وعندما مات الزعيم بعد الحرب، حدثت الانشقاقات، فكل رغب بالزعامة، وكان من قبل تحت جناح الزعيم الهالك.

ووُجد أيضاً الاتحاد الشعبي الذي أسّسه «راندل».

وتأسّس اتحاد الشباب النيجيري برئاسة «أوريساديبه»، وكانت الرغبة بالزعامة، والغرور باللقب العلمي هو الحافز لقيام هذه التنظيمات لذا لم تجد بريطانيا ضالتها بهم، رغم إظهار العطف والتأييد.

ورأت بريطانيا الدولة المستعمرة ضرورة قيام تنظيمٍ واحدٍ في الجنوب لتنشأ عند الأعضاء فكرة وحدة الجنوب، فتأسّست عام ١٣٥٢ هـ (١٩٣٣ م) حركة شباب نيجيريا، واعتمدت على وحدة القبيلة، وقيام قيادةٍ تُنظّم القبائل في عقدٍ واحدٍ، غير أن وحدة القبيلة كانت أقوى من هذا التنظيم الذي ليس له هدف واضح، وكان الهدف فعلاً غير ظاهرٍ إلا هو الوقوف في وجه الإسلام كعقيدةٍ، وفي وجه الشمال كإقليمٍ حيث يضمّ ثقل المسلمين، لذا حدث الانشقاق على أساسٍ قبلي.

فكرت الدولة المستعمرة بريطانيا بقيام تنظيمٍ يشمل نيجيريا كلها تحت شعار الوطنية على أن تكون الزعامة للنصارى، وهذا أمر ممكن ما دامت نسبة النصارى كبيرة نسبياً، ويعتمدون على دعم قبلي كبيرٍ نسبياً أيضاً، وأخيراً يتفوّقون على غيرهم من حيث التعليم نتيجة الاهتمام الزائد بهم من قبل المستعمرين الصليبيين، ومن قبل الإرساليات التنصيرية و. . . وأعطي الضوء الأخضر لأحد أولئك الذين يحملون لقباً علمياً، كي يقبله

زعيماً ولكم الذين يعيشون عقدة نقصٍ في هذا الموضوع، فيرون فيه قائداً عظيماً للإدارة، ولو كان ذلك اللقب في البيطرة فهم من الذين يترددون عليه. وانطلق الدكتور (نامدي إزيكوي) عام ١٣٥٧ هـ (١٩٣٨ م) ووضع ميثاق الشباب، ولما برزت إمكاناته، ونجحت الفكرة، أخذ يُنادي بالاستقلال، وتأسّس حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون، ومقرّه في العاصمة لاغوس، وذابت في كيانه بقية التنظيمات التي تتلقّى التوجيه من بريطانيا، وكثر أتباعه لدى قبيلة الإيبو، قبيلة الزعيم، والقبيلة التي يكثر فيها النصارى أتباع عقيدة الدولة المستعمرة، وزاد النشاط أثناء الحرب العالمية الثانية.

وبعد الحرب وجد رجال قبيلة اليوروبا أن قبيلة الإيبو قد ذهبت بالقيادة، وتدعمها القواعد التي هي أيضاً من أبناء القبيلة نفسها، فتحركت العصبية، وأسّس «أباكيمي أوأولو» حزب «جماعة العمل» عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م)، ولكن بقي أتباع في قبيلة اليوروبا لحزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون، وقاموا يُعارضون حزب جماعة العمل، ويتزعم هذه المعارضة «إيدالايو»، وهو ممن ينتمي إلى الإسلام، ولكنه يعدّ من أعوان «نامدي إزيكوي».

ووجد حزب الشعب، وهو حزب صغير في الجنوب، ويقوم على أبناء القبائل من غير الإيبو.

وقام حزب شعب الوسط في الغرب والشمال معتمداً على المجموعات غير المسلمة التي تعيش في كلتا المنطقتين، ويتزعّم هذا الحزب «صاموئيل اكينتولا» من الإقليم الغربي، ويحصل هذا الحزب على تأييد حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون.

وهكذا فقد عمّ التنظيم أقاليم الجنوب على اختلافها، وتُعادي هذه التنظيمات الشمال كإقليمٍ لأن أهله ممن ينتمون إلى الإسلام، وتعادي المسلمين أيضاً كعقيدةٍ، وبرز زعماء هذه التنظيمات في الأوساط السياسية،

وعُرفوا في المجتمعات، أما الشمال فلا تنظيم فيه، ولكلٍ رأيه يتعصّب له. عند ذلك رأى أمير الشمال وأحمدو بيللو إيجاد تنظيمٍ، وحدةً للرأي، وتنظيماً للجهود، ووقوفاً واحداً أمام بقية التنظيمات التي تستهدف الشمال والإسلام، فتأسّس حزب «هيئة مؤتمر الشمال» الذي عُرف باسم «السلام» برئاسة الأمير نفسه وأحمدو بيللو، وهم من سلالة الملوك الفولاني، ورئيس وزراء الإقليم الشمالي، وله نفوذ بين المسلمين. غير أنه لم يلبث أن تأسّس حزب آخر هو اتحاد العناصر الشمالية (الصوابا) برئاسة المعلم أمين، وهو ذو اتجاهٍ علماني، ويُعدّ امتداداً لحزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون.

ولما ابتدأت الانتخابات أخذت تظهر القوة العددية، وقد مرّ معنا أن سكان الإقليم الشمالي يُشكّلون ٥٢،٨٪ من مجموع السكان، وبالتالي فإن مُمثّلي هذا الإقليم سيتفوقون على بقية ممثلي الأقاليم جميعها عددياً، أي أن كلمتهم هي المسموعة، ورأيهم هو المعمول به، وهذا ما تقف ضده بريطانيا لذا لم يلبث أن فرط عقد الائتلاف بين هيئة مؤتمر الشمال وجماعة العمل الذي قام لاستلام السلطة، ولم يمض على قيامه سنةٌ واحدةٌ وخاصةً أن هذا الائتلاف قد فضح أهداف المعارضة المتمثّلة في حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون.

وأُعيدت الانتخابات كلعبةٍ من ألاعيب الاستعمار فنجح حزب هيئة مؤتمر الشمال، ولكن حصل منافسه حزب اتحاد العناصر الشمالية على بعض المقاعد، وفشل حزب جماعة العمل في الإقليم الغربي، وفاز حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون في الإقليم الشرقي، كما نجح أعوانه في الإقليم الغربي، وبذا انتقض قيام ائتلافٍ بين حزب هيئة مؤتمر الشمال وحزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون، وارتاحت الدولة الاستعمارية لهذا إذا أخذ يتغلغل أعوانها في الدولة كلها باسم حزب المجلس الوطني لنيجيريا حسب اللعبة الديمقراطية. ومرت المرحلة الانتخابية أي خمس سنواتٍ بشكلٍ هادئٍ.

وجاءت الانتخابات الجديدة ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩ م)، وعاد الائتلاف كما كان، وتشكّلت الحكومة من هيئة مؤتمر الشمال، والمجلس الوطني، وعضوين من الأحرار. وفي عهد هذا الائتلاف تمّ الاستقلال.

وجاءت الانتخابات الأولى بعد الاستقلال، وجرى تنظيم جديد للتكتلات الحزبية، إذ انتهى التحالف السابق بين هيئة مؤتمر الشمال والمجلس الوطني، وتشكّل التحالف الوطني النيجيري الذي يضمّ سبعة أحزابٍ أكبرها هيئة مؤتمر الشمال، والديمقراطي الوطني النيجيري الذي يضمّ مجموعة تنظيماتٍ وُجدت حديثاً، ونجح هذا التحالف في الشمال والغرب، وتسلّم السلطة في الإقليمين. كما تشكّل التحالف التقدّمي الذي يضمّ أربعة أحزابٍ أكبرها حزب المؤتمر الوطني لنيجيريا (حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون سابقاً) ومعلوم أن الكاميرون قد ترك الاتحاد مع نيجيريا وانضمّ إلى الكاميرون الفرنسي سابقاً، ومن أحزاب التحالف التقدّمي حزب جماعة العمل في الإقليم الغربي. ولما ظهر رجحان كفّة التحالف الوطني النيجيري أخذ حزب المؤتمر الوطني لنيجيريا، وحزب جماعة العمل يدعوان لمقاطعة الانتخابات، وكذلك بقية أحزاب التحالف التقدّمي، وبدأت الدعايات ضدّ الحكومة، والإشاعات عن عدم نزاهة الانتخابات، وكانت المقاطعة شاملةً في الإقليم الشرقي، وواسعةً في منطقة لاغوس، وهذا ما دعا إلى إجراء انتخاباتٍ تكميليةٍ في الإقليم الشرقي، ومنطقة لاغوس، وبعض الدوائر في الإقليم الغربي، أما الشمال فقد أسفرت الانتخابات فيه عن فوز حزب هيئة مؤتمر الشمال بلا نزاعٍ.

وعندما أُجريت الانتخابات التكميلية تمخّضت عن فوز مرشحي التحالف التقدّمي بالمقاعد كلها في الإقليم الشرقي، أما الإقليم الغربي فقد فاز حزب شعب الوسط بزعامة أكينتولا، وهو من التحالف الوطني النيجيري، وفشل حزب جماعة العمل وهذا ما جعل الحقد يملأ قلوب قادة التحالف التقدّمي وأتباعهم

ولما كانت الأكثرية بجانب الإقليم الشمالي نتيجة العدد فإن الذين يرغبون بالزعامة لا بدّ من أن يطلبوا التعاون مع حزب هيئة مؤتمر الشمال، كما أن الذين يريدون للبلاد الاستقرار، والعمل على وحدة الصف، وجمع الكلمة، لا بدّ من أن يطلبوا الطلب نفسه، وكذلك فإن الذين لا يعرفون ألاعيب الاستعمار وأساليبه، ولم يرتبطوا به، أو بأتباعه لا شكّ أنهم يطلبون التعاون مع المسلمين، وأخيراً فإن الذين اقتنعوا بالحياة السياسية الديمقراطية، من حكم الأكثرية، والائتلاف، والمنافسة الحزبية هؤلاء أيضاً لا يرون بدّاً من التعاون مع الشمال، وأخذ بعض هؤلاء يشرح ويُقدّم المطالب صراحةً فحمل الاستعمار الحقد عليهم، وامتلأت قلوب النصارى وحتى الوثنيين غيظاً منهم، ومن هؤلاء (صاموئيل اكينتولا) زعيم حزب شعب الوسط في الإقليم الغربي، و(فستوس أوكوتي إيبو) أحد زعماء الإقليم الشرقي، ووزير المالية الاتحادي، وعُدّوا عملاء للمسلمين، وستقع عليهم العقوبة التي تقع على المسلمين.

رأت الدوائر الاستعمارية الصليبية، ومن سار إلى جانبها من يهودٍ وغيرهم أن الحبل طويل، وأن المسلمين سيكون لهم دور كبير ما داموا هم الأكثرية، وما دامت اللعبة الديمقراطية هي المتبعة، لذا لا بدّ من حلٍّ، ولو أن الكثير من المسلمين غير ملتزمين بل إن بعضهم علمانيون، ويسيرون في فلك أوربا، ويُقلّدون أسلوب حياة أبنائها كلياً ويتبعونهم، ولكنهم مع ذلك لا يوثق بهم، فقد يتبدّل الواحد منهم فجأةً، ويعود إلى عقيدته، وربما يكون أبناؤهم وأحفادهم من الملتزمين بأمور دينهم لذلك لا يركن إليهم، ولا يصحّ الاعتماد عليهم، ما دام هناك نصارى، وما دام يوجد غير مسلمين من وثنيين... فالحاجة إليهم غير ضرورية، والحلّ الوحيد إقامة حكم عسكري يذلّ المسلمين، ويخيفهم، ويقضي على رؤوسهم، وعلى من كان يرى التعاون معهم ليكون عبرة فيخيف الآخرين من اعتناق الإسلام، أو يُحاول السير مع أهله أو مساعدتهم.

وتحرّك الانقلابيون وقتلوا بعض رؤوس المسلمين ورموزهم أحمدو

بيللو، وأبو بكر تفاوه بيلوه، وعشرات آخرين، وقتلوا أيضاً من أبدى ضرورة التعاون معهم من النصارى أمثال: صاموئيل اكينتولا، وفستوس أوكوتي إيبو في فجر ٢٤ رمضان ١٣٨٥هـ (١٥ كانون الثاني ١٩٦٦م)، وإخفاءً لحقيقة الانقلاب تحرّك قائد الجيش ضد الانقلابيين، ولكن استسلموا له فلم يعاقبهم، فكانت اللعبة مفضوحةً، وصبيانيةً. وأُلغيت التنظيمات السياسية كلها باستثناء حزب المؤتمر الوطني لنيجيريا في الإقليم الشرقي، وحزب جماعة العمل في الإقليم الغربي، وكُلّف بإدارة الإقليم، وحزب اتحاد العناصر الشمالية (الصوابا) وكُلّف أيضاً رغم قلّة أتباعه وضعفه على إدارة ذلك الإقليم، وهذان الحزبان يؤيّدان إدارة الإقليم الشرقي وحزب المؤتمر الوطني لنيجيريا.

ولما اشتدّت النقمة على عناصر الإيبو النصارى، وتعرّضوا للقتل في عدة جهاتٍ، قام نصارى الشمال من الهاوسا باستلام السلطة منهم لحمايتهم، وبذا انتقلت الرئاسة من أيدٍ نصرانيةٍ إلى نصرانيةٍ أخرى ولكنها في الشمال، وللتمويه ادعت الدوائر الاستعمارية أن الحركة مسلمة ما دامت شماليةً، فالرأي العام العالمي لا يعرف الشمال إلا مسلماً، ولا يعرف أن هناك نصارى، أما المسلمون في بقية الأمصار فلا يعرفون شيئاً، لا شرق ولا غرب، ولا شمال ولا جنوب.

وقامت قبائل الإيبو في الإقليم الشرقي بذبح المسلمين الذين يعملون في ذلك الإقليم، وقامت ردّة فعلٍ في الإقليم الشمالي ضدّ رجال قبائل الإيبو الذين انفصلوا بإقليمهم باسم حكومة (بيافرا).

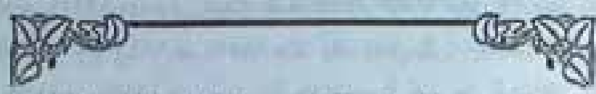
غير أن الخوف على قبائل الإيبو كان قد انتهى موقتاً، ولذلك وحتى لا تتكرر المشكلات رأت الدوائر الاستعمارية أنه من الأفضل قيام حكمٍ عسكري، أو مدني، يترعّمه قادة علمانيون، وتبقى دولة نيجيريا موحدةً، وحدث انقلاب، ورفع الحظر عن النشاط السياسي، ووجدت خمسة أحزابٍ تُمثّل كافة أقاليم نيجيريا غير أنها بعيدة عن التمثيل الإقليمي أو

العقيدي، ووُجد في مقدمتها الحزب الوطني النيجيري بزعامة شيخو شاغاري الذي نجح في منصب رئاسة الجمهورية، وحزب الشعب النيجيري، وجرى ائتلاف بين هذين الحزبين، وتسلّم السلطة، غير أن الائتلاف قد فُصمت عُراه، وشكّل حزب الشعب النيجيري ائتلافاً جديداً باسم (ائتلاف الأحزاب التقدّمية)، ويضمُّ حزب الوحدة النيجيري، وحزب التحرير الشعبي، والحزب الشعبي لنيجيريا الكبرى، ووقف هذا الائتلاف موقف المعارضة.

وعاد (تشوكوميكا أوجوكو) من المنفى، وانضم للحزب الوطني النيجيري إشارةً إلى أن الأحزاب لم تقم على أساسٍ إقليمي أو عقيدي، وجرت الانتخابات، وتنافست فيها ستة أحزاب، ولكن لم يلبث أن وقع انقلاب محمد بخاري، ففرض الحظر على النشاط السياسي، وبقي الحظر، وجاء انقلاب (إبراهيم بابا نغيدا) الذي لا يزال في السلطة، واستمرّ الحظر على الأحزاب السياسية. ثم سمح بإنشاء حزبين سياسيين فقط ولكن كان هذا نظرياً، وكانا تحت جناحه. ولما أعلن رفع الحظر عن النشاط السياسي تشكّل مباشرةً خمسة وثلاثون حزباً، غير أن ثلاثة عشر منها فقط هي التي استكملت إجراءات التسجيل، ثم رجع الرئيس فألغى التنظيمات السياسية التي تأسّست جميعها، وكان يوجد الحزب الديمقراطي الاجتماعي، وحزب المؤتمر الجمهوري الوطني، وحُلّت الأحزاب كلها، ولا يزال الحظر قائماً.



المصور رقم [١٤]



لمحة عن تاريخ الكاميرون قبل إلغاء الخلافة

وصل الإسلام إلى الكاميرون عن طريق الشمال إذ أن التجار المسلمين في شمالي إفريقية قد اجتازوا الصحراء الكبرى بقوافلهم، ووصلوا إلى المناطق السودانية، وعن طريقهم انتشر الإسلام في هذه الجهات، وتمتدّ الكاميرون نحو الشمال حتى خط العرض ١٣° شمالاً لتضمّ مناطق سودانيةً واسعةً شمال خط الاستواء، بل إن بعض القبائل التي تنتقل في جهات الكاميرون الشمالية تدّعي أنها من أصل عربي، ومن بين هذه القبائل قبائل «الشواه» المعروفة.

ووصل الإسلام إلى الكاميرون أيضاً من جهة الغرب عن طريق الدعاة الذين كانت تُرسلهم دولة المرابطين، كما أن الموحدين الذين خلفوا المرابطين في حكم شمال غربي إفريقية قد ساروا على نهج أسلافهم في إرسال الدعاة، وكثرت المناطق الإسلامية، ونشأت سلطنات إسلامية في مناطق شمالي الكاميرون ومنها: سلطنة «غاروا» وسلطنة «لاميدو» المعروفة بـ «دقي بوباء».

وبقيت المناطق الشمالية إسلاميةً عدة قرون، على حين بقي سكان الغابات وثنيين حتى جاء المستعمرون الصليبيون.

وصل البرتغاليون في مطلع القرن العاشر الهجري (أواخر القرن الخامس عشر الميلادي) إلى دلتا الكاميرون، وقد سُميت المنطقة باسم «كاميرونه» نسبةً إلى بعض أنواع سمك الجمبري «القريدس» التي وُجدت

هناك، ومن الساحل عمّ الاسم على المناطق الداخلية التي تحتها.

عرف الرحالة البريطاني «كلابرتون» منطقة الكاميرون الأصلية عام ١٢٧٨ هـ (١٨٦١ م) قادماً من الشمال بعد أن عرف بحيرة تشاد عام ١٢٣٩ هـ (١٨٢٤ م)، وفي الوقت نفسه كان الرحالة الألماني «بارت» يتقدّم من الجنوب عام ١٢٦٦ هـ (١٨٥٠ م)، وقد وصل إلى المناطق الداخلية عام ١٢٨٩ هـ (١٨٧٢ م) وأسّس الألمان محميةً لهم من المناطق التي عرفوها، وبسطوا نفوذهم عليها، وذلك عام ١٣٠٢ هـ (١٨٨٤ م) وأخذوا في استثمارها.

ونتيجة المنافسة الاستعمارية والصراع بين دول أوربا على الغنائم كانت الأزمة المراكشية عام ١٣٢٢ هـ (١٩٠٤ م)، وقد أرادت ألمانيا أن تحول دون عزم فرنسا على توطيد نفوذها في مراكش (المغرب)، غير أن ألمانيا لم تنل من هذه الأزمة سوى نجاحٍ جزئي لأن مؤتمر الجزيرة الذي انتهى في شهر صفر من عام ١٣٢٤ هـ (نيسان ١٩٠٦ م) أعاق عمل فرنسا بحلّ القضية المراكشية تحت ضمانٍ دولي، ولكنه خوّل فرنسا وكذلك إسبانيا حق تنظيم الضابطة (الشرطة المراكشية).

وظهرت أزمة أغادير عام ١٣٢٩ هـ (١٩١١ م) إذ أرسلت ألمانيا طراداً إلى أغادير كنوعٍ من التهديد، وكمحاولة لإثبات المكانة والعمل على حصول نصيبٍ من الغنيمة، فهي تعلم حقاً أنها لا تستطيع الآن أن تحول دون توطيد نفوذ فرنسا في مراكش، ولكنها تريد أن تجبر فرنسا على دفع شيءٍ لرضا ألمانيا، أي لتحصل على جزءٍ من الأراضي أينما كان، وكما يقول الألمان أنفسهم على تعويضات. والواقع أن فرنسا قد أرضت ألمانيا بإعطائها القسم الداخلي من الكونغو الخاص بها (الكونغو الفرنسي)، وهكذا توسّعت أراضي المحمية الألمانية، وحملت كلها اسم الكاميرون.

وفي الحرب العالمية الأولى دخل البريطانيون والفرنسيون عام ١٣٣٤ هـ (١٩١٦ م) المحمية الألمانية واتفق الحلفاء بعد الحرب فيما

بينهم على تقسيم الكاميرون الألمانية بين الفرنسيين والإنكليز، وجاءت معاهدة فرساي في ربيع الثاني ١٣٣٧ هـ (كانون الثاني ١٩١٩ م) مؤيدةً ذلك.

وفي ٢٦ ذي القعدة ١٣٤٠ هـ (٢٠ تموز ١٩٢٢ م) أصبح القسم الأكبر من الكاميرون بموجب نظام الانتداب الموضوع من قبل عصبة الأمم تحت الانتداب الفرنسي (٤٣٢,٠٠٠ كيلومتر مربع) بينما وضع نطاق ضيق صغير في الغرب تحت الانتداب الإنكليزي (١٤٥,٢٦٥ كيلومتر مربع)، وضُمّ الجزء الشمالي منه إلى نيجيريا زيادة، وتولّت إدارته بهذه الصفة عام ١٣٤٢ هـ (١٩٢٤ م).

الفصل الأول

من إلغاء الخلافة إلى الاستقلال

اتبعت الدولتان الصليبيتان انكلترا وفرنسا سياسةً استعماريةً في الأجزاء الكاميرونية التي وضعت تحت انتدابهما من استغلالٍ وتفرقةٍ بين القبائل والسكان، وتنصيرٍ، ومحاربةٍ للإسلام، واستمرّ ذلك ما يقرب من ربع قرنٍ، عاش الأهالي خلال هذه المدة في ضيقٍ نفسيٍ مما يُعانون من الفقر، والذلّ، والجهل، وجرّ أبنائهم نحو الكفر والفساد بما يُهيّأ لهم من أسباب ذلك كله.

وبعد الحرب العالمية الثانية وُضعت الكاميرون بموجب قرارٍ من هيئة الأمم المتحدة تحت نظام الوصاية الدولية بموجب اتفاقية الوصاية المؤرّخة بـ (١٣ كانون الأول ١٩٤٦ م) ١٩ محرم ١٣٦٦ هـ، وبدأت فرنسا تحكم المناطق التي تحت يدها باسم الوصاية الدولية، ولكنها جابهت حركة مقاومة قوية من قبل السكان، تُطالب بالحكم الذاتي، ثم الاستقلال، وحاولت تهدئة الأوضاع بتأليف حكومة برئاسة النصراني الكاثوليكي «أندريه ماري أمبواه» الموالي للحزب النصراني الكاثوليكي الفرنسي، وذلك عام ١٣٧٦ هـ (١٩٥٧ م) غير أن حركات المطالبة بالاستقلال لم تهدأ.

وفي ١١ ربيع الثاني ١٣٧٨ هـ (٢٤ تشرين الأول ١٩٥٨ م) أعلن مجلس الكاميرون التشريعي رسمياً بتصميم شعب الكاميرون على وصول دولته إلى الاستقلال في بداية عام (١٩٦٠ م) ٣ رجب ١٣٧٩ هـ.

وفي ٢٢ ربيع الثاني ١٣٧٩ هـ (٢٤ تشرين الأول ١٩٥٩ م) أخبرت

فرنسا الأمم المتحدة عن نيتها في منح الكاميرون الاستقلال في مطلع العام القادم (١٩٦٠ م) ٣ رجب ١٣٧٩ هـ. وفي اليوم المحدد فعلاً احتفلت الكاميرون باستقلالها برئاسة «أحمدو أهيدجو» الذي تسلّم رئاسة الوزارة منذ عامين، وهو زعيم حزب اتحاد الكاميرون.

وجرت انتخابات المجلس الوطني في ٥ شوال ١٣٧٩ هـ (الأول من نيسان ١٩٦٠ م) فاز فيها حزب اتحاد الكاميرون الذي تدعمه قبائل الشمال المسلمة، وقد ألّف «أحمدو أهيدجو» اتحاداً بين حزبه «حزب اتحاد الكاميرون» وبقية الأحزاب التي كان أقواها «حزب الكاميرون التقدّمي» برئاسة شارل عسّال.

وفي ذي القعدة ١٣٧٩ هـ (أيار ١٩٦٠ م) انتخب المجلس الوطني الجديد «أحمدو أهيدجو» أول رئيسٍ للبلد، وعُيّن شارل عسّال رئيساً للوزراء. واندمج الحزبان بعضهما مع بعض، كما التحقت بهما أحزاب أخرى، وكان للتجمع الحاكم ٧٤ مقعداً في المجلس الوطني، من أصل مائة مقعدٍ، وهو عدد مقاعد المجلس الوطني التشريعي الكاميروني يومئذٍ.

أما الكاميرون الذي تحت الانتداب الإنكليزي ثم تحت نظام الوصاية الدولية فيتألف من إقليمين شمالي، وجنوبي، وقد ضُمّ الشمالي إلى نيجيريا قبل أن تنال نيجيريا استقلالها الذي تمّ في شهر ربيع الثاني ١٣٨٠ هـ (تشرين الأول ١٩٦٠ م). وقد أجرت الأمم المتحدة استفتاءً في هذين الإقليمين في شعبان ١٣٨٠ هـ (شباط ١٩٦١ م)، وأيّد سكان الإقليم الشمالي الانضمام إلى نيجيريا بأغلبية ١٤٥,٢٦٥ صوتاً ضدّ ٩٧,٦٥٤ صوتاً. وقرّر سكان الإقليم الجنوبي في الاستفتاء ذاته الانضمام إلى جمهورية الكاميرون بأغلبية ١٣٥,٨٣٠ صوتاً ضدّ ٣٠,٠٠٠ صوت.

وفي ٢١ ربيع الثاني ١٣٨١ هـ (الأول من تشرين الأول ١٩٦١ م) تمّ ضمّ إقليم الكاميرون الجنوبي الإنكليزي إلى جمهورية الكاميرون ضمن اتحادٍ حملت الدولة بعده اسم «جمهورية الكاميرون الاتحادية»، وأصبح

وجون نيجو فونشا رئيس وزراء الكاميرون الغربية، وزعيم حزب الكاميرون الديمقراطي نائباً لرئيس الجمهورية وأحمدو أهيدجو.

وأصبحت اللغتان الفرنسية والإنكليزية رسميتين في البلاد، أما الدستور فقد أخذ من دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة. وللبلاد مجلس نيابي موحد. وغدا الكاميرون الإنكليزي يُعرف بالكاميرون الغربي، والكاميرون الفرنسي بالكاميرون الشرقي.

الفصل الثاني



الاستقلال

٣ رجب ١٣٧٩ هـ ......

١ كانون الثاني ١٩٦٠ م ......

حصل الكاميرون الشرقي على الاستقلال في ٣ رجب ١٣٧٩ هـ (الأول من كانون الثاني ١٩٦٠ م)، وحمل اسم جمهورية الكاميرون، وتمّ ضم الكاميرون الغربي إلى جمهورية الكاميرون في ٢١ ربيع الثاني ١٣٨١ هـ (الأول من تشرين الأول ١٩٦١ م)، وأصبح اسم الدولة «جمهورية الكاميرون الاتحادية».

أُعيد انتخاب أحمدو أهيدجو رئيساً في شهر المحرم ١٣٨٥ هـ (أيار ١٩٦٥ م)، وفي جمادى الأولى ١٣٨٦ هـ (أيلول ١٩٦٦ م) اتبعت سياسة الحزب الواحد عندما اتحد الحزبان الرئيسان «حزب اتحاد الكاميرون» و «حزب الكاميرون الديمقراطي» مع المعارضة، وتشكّل من الجميع حزب «الاتحاد الوطني الكاميروني»، وتوسّع هذا الحزب أيضاً ليضمّ منظمات البلد السياسية كلها من ثقافية، واجتماعية، وحرفية. وكان الحزب الوحيد المعارض هو حزب «اتحاد شعب الكاميرون» وعُدّ حزباً يسارياً متطرفاً، وشيوعياً موالياً للصين لذا فقد صدر مرسوم بحلّه، وسُحق نهائياً عام ١٣٩١ هـ، غير أن قادته قد تابعوا نشاطهم في المنفى، ويُقيم أكثرهم في باريس.

وأُعيد انتخاب أحمدو أهيدجو رئيساً للبلاد من جديدٍ في شهر المحرم ١٣٩٠ هـ (آذار ١٩٧٠ م) وأصبح «سولومون مونا» نائباً للرئيس،

وكان قد جاء رئيساً لوزراء الكاميرون الغربي منذ عامين بدلاً من «جون نجو فونشا».

وفي جمادى الأولى ١٣٩٢ هـ (حزيران ١٩٧٢ م) انتهى نظام الجمهورية الاتحادي، وأصبحت البلاد جمهورية متحدة بعد موافقةٍ تمّت باستفتاءٍ شعبي، لوضع دستورٍ جديدٍ ينصّ على ذلك، وأُلغي مكتب نائب الرئيس الذي كان يشغله رئيس وزراء الكاميرون الغربي، وتمّت صياغة نظامٍ سياسي وإداري متكاملٍ بشكلٍ سريع.

وفي ربيع الثاني ١٣٩٣ هـ (أيار ١٩٧٣ م) جرت انتخابات المجلس الوطني لمدة خمس سنواتٍ، وأُعيد انتخاب أحمدو أهيدجو رئيساً في جمادى الأولى ١٣٩٥ هـ (نيسان ١٩٧٥ م) تمّ تعديل الدستور، واختير (بول بيا) من الكاميرون الغربي رئيساً للوزراء، رغم قيام معارضةٍ تدعو إلى العودة إلى النظام الاتحادي لإبعاد أصحاب الثقافة الإنكليزية عن السلطة التنفيذية، وكان ذلك في رجب ١٣٩٥ هـ (حزيران ١٩٧٥ م). وأُعيد انتخاب أحمدو أهيدجو رئيساً بالإجماع في جمادى الأولى ١٤٠٠ هـ (نيسان عام ١٩٨٠ م) ولمدة خمس سنوات.

وفي مطلع عام ١٤٠٣ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٢ م) أعلن رئيس الجمهورية أحمدو أهيدجو تقديم استقالته وعيّن رئيس الوزراء «بول بياه» خلفاً له، ولم يُعط أية أسبابٍ رسمية لتقديم تلك الاستقالة. واختير «بيلو بويا ميجاري» من شمالي الكاميرون رئيساً للوزراء. واحتفظ الرئيس السابق «أحمدو أهيدجو» لنفسه بمنصب رئاسة حزب الكاميرون الوطني الاتحادي، وأخذ يُتابع عمله السياسي.

وفي رمضان عام ١٤٠٣ هـ (حزيران ١٩٨٣ م) اختار الرئيس «بول بياه» وزارة فنية، وأخذ يعمل على إبعاد الرجال المؤيّدين للرئيس السابق. وفي ١٤ ذي القعدة ١٤٠٣ هـ (٢٢ آب ١٩٨٣ م) أعلن الرئيس «بول بياه» عن اكتشافه لمؤامرةٍ تهدف الإطاحة بحكومته، وقام بطرد رئيس الوزراء،

ووزير الدفاع، وكلاهما مسلمان من شمالي الكاميرون.

وفي ١٩ ذي القعدة ١٤٠٣ هـ (٢٧ آب ١٩٨٣ م) أعلن الرئيس السابق «أحمدو أهيدجو» استقالته من رئاسة حزب الكاميرون الوطني الاتحادي، وأخذ ينتقد بشدةٍ نظام الحكم القائم ورئاسة «بول بياه».

وفي ذي الحجة ١٤٠٣ هـ (أيلول ١٩٨٣ م) انتخب الرئيس «بول بياه» رئيساً لحزب الكاميرون الوطني الاتحادي خلفاً أيضاً للرئيس السابق «أحمدو أهيدجو».

وفي ربيع الأول ١٤٠٥ هـ (كانون الأول ١٩٨٤ م) أُعيد انتخاب «بول بياه» رئيساً، وأذيع أنه حصل على ٩٩,٩٨٪ من مجموع أصوات الناخبين، وعندما أعاد تشكيل الوزارة ألغى منصب رئاسة الوزراء، وأصبح الحكم رئاسياً، وأعاد اسم «جمهورية الكاميرون» وألغى التسمية السابقة «جمهورية الكاميرون المتحدة».

وكان الرئيس السابق «أحمدو أهيدجو» واثنان من مستشاريه العسكريين قد قُدّموا للمحاكمة لاشتراكهم في محاولة الانقلاب المزعومة عام ١٤٠٣ هـ، وحُكم عليهم بالإعدام، ولكن بعد أسبوعين من صدور الحكم خُفّف، واستُبدل بالسجن مدى الحياة، وكان الرئيس السابق «أحمدو أهيدجو» يعيش في المنفى في باريس، وداكار، وصدر الحكم عليه بالإعدام غيابياً، وبقي في منفاه حتى توفي في ربيع الثاني من عام ١٤١٠ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٩ م).

وفي ٦ رجب ١٤٠٤ هـ (٦ نيسان ١٩٨٤ م) حدث تمرّد في عناصر الحرس الجمهوري بقيادة العقيد صالح إبراهيم، وهو مسلم من الشمال، وقد حاول استلام السلطة، وطرد حكومة «بول بياه»، وبعد قتالٍ شرس دام ثلاثة أيامٍ ذهب ضحيتها المئات من القتلى حسبما أُذيع وقتذاك، سُحق التمرّد من قبل قواتٍ مواليةٍ للرئيس «بول بياه»، وتشكّلت محاكم عسكرية

حسب رأي الرئيس، وقُدّم الذين اشتركوا في محاولة الانقلاب للمحاكمة في شعبان ١٤٠٤ هـ وصفر ١٤٠٥ هـ (أيار وتشرين الثاني ١٩٨٤ م)، وصدر الحكم بإعدام واحدٍ وخمسين منهماً، ونُفّذ فيهم الحكم. ثم أُذيع فيما بعد أن ستةً وأربعين منهماً آخرين قد نُفّذ فيهم حكم الإعدام بعد ساعاتٍ من صدور الحكم بحقهم.

وتبع تلك الأحداث تغييرات واسعة في الهيئة العسكرية، واللجنة المركزية لحزب الكاميرون الوطني الاتحادي، وفي مؤسسات الدولة، وأُبعد الكثير من المسلمين تحت اسم مُؤيّدي الرئيس السابق، ومناصري حركة الانقلاب، وشفى أعداء الإسلام شيئاً من حقدهم تحت شعار الإصلاح، وفي الوقت نفسه وُضعت رقابة شديدة على الصحافة ووسائل الإعلام كلها. وأعاد الرئيس «بول بيا» تشكيل حكومته من جديدٍ في شوال ١٤٠٤ هـ (تموز ١٩٨٤ م).

وفي اجتماعٍ خاصٍ لحزب الكاميرون الوطني الاتحادي، الحزب الحاكم في جمادى الآخرة ١٤٠٥ هـ (آذار عام ١٩٨٥ م) أعطي الحزب اسماً جديداً هو «حركة الكاميرون الديمقراطية الشعبية» وفي شهر ذي القعدة من العام نفسه أُبعد عشرة وزراء كجزءٍ من التغييرات المكثّفة التي قام الرئيس بها.

وفي جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م) ادّعى أعضاء حزب الكاميرون الوطني الاتحادي في المنفى أنه قد تمّ اعتقال ٢٠٠ - ٣٠٠ رجل من معارضي الحكم في الأشهر القليلة الماضية، وأن بعض هؤلاء قد تعرّض لأنواع من الضرب والإهانة والعذاب الشديد، وإن كان قد أُفرج عن قليلٍ منهم.

وفي جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (مطلع عام ١٩٨٦ م) جرت انتخابات امتدت ثلاثة أشهر، ونتج عنها تغيرات شاملة في البنية الداخلية لحركة الكاميرون الديمقراطية الشعبية، الحزب الحاكم، حيث استبدل أكثر من

نصف رؤساء الحزب البالغ عددهم تسعة وأربعون قائداً. وتمّت المنافسة على عددٍ من المراكز الإدارية الرئيسية بين أكثر من مرشحٍ واحدٍ من القادة الحزبيين.

وأُعيد أيضاً في ربيع الأول ١٤٠٧ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٦ م) تنظيم مكتب الرئيس، وعُيّن أربعة وزراء جدد في إعادة تشكيل الحكومة.

وفي جمادى الأولى ١٤٠٧ هـ (مطلع عام ١٩٨٧ م) طُرد وزير الخارجية «وليم انكي ميوماوا» من منصبه طرداً بعنف وتشهيرٍ لأنه وقّع على اتفاقيةٍ مع المجر لإعادة العلاقات السياسية بينهما دون معرفة الرئيس الكاميروني. كما اعتقل عدد من الصحفيين لنشرهم بعض الأسرار أو الموضوعات ذات الحساسية الخاصة، وفيهم عدد من الصحفيين الرسميين لجريدة الحكومة اليومية، وفي الوقت نفسه شهدت مؤسسات النشر التي تملكها الدولة تغيرات واسعة.

وفي ذي القعدة ١٤٠٧ هـ (تموز ١٩٨٧ م) وضع المجلس الوطني علامةً سريةً جديدةً تمّ تأمينها للترشيح المتعدد في الانتخابات العامة، وفي شهر صفر ١٤٠٨ هـ (تشرين الأول ١٩٨٧ م) أعطى أكثر من ٤٠٪ من عامة الشعب أصواتهم لمرشحي حركة الكاميرون الديمقراطية الشعبية المعتمدين من قبل الحكومة للمقاعد المائة والستة والتسعين كأعضاء للمجلس البلدي.

فرضت الحكومة في شوال ١٤٠٧ هـ (حزيران ١٩٨٧ م) سياسة تقشفٍ على الشعب، وفي ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ (كانون الأول ١٩٨٧ م) وقعت أحداث شغبٍ في جامعة ياوندي إذ خرج الطلاب محتجين على تأخير دفع المنح الجامعية، فاعتقل ثلاثمائة طالبٍ. وفي الوقت نفسه أُشيع أنه جرت محاولة انقلابٍ بقيادة رئيس أركان القوات الجوية العقيد «نانس».

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ (مطلع عام ١٩٨٩ م) قُدّمت انتخابات الرئاسة لتتزامن مع الانتخابات العامة للمجلس الوطني في رمضان ١٤٠٩ هـ (نيسان ١٩٨٩ م) بحجة التقليل في النفقات. وإن التعديلات

الدستورية هي التي أعطت الصلاحيات للرئيس بإمكانات تقديم الانتخابات، كما مكّنته من زيادة عدد أعضاء المجلس الوطني من ١٥٠ عضواً إلى ١٨٠ عضواً، وقد اعتُمدت هذه التعديلات في شعبان ١٤٠٩ هـ (آذار ١٩٨٩ م) من قبل المجلس الوطني. وفي انتخابات الرئاسة أُعيد انتخاب «بول بيا» رئيساً دون منازع، وحصل على ٩٨,٧٥٪ من مجموع الأصوات، وكان للناخبين في انتخابات المجلس الوطني ولأول مرة الخيار بانتخاب مرشحين من قبل حزب «حركة الكاميرون الديمقراطية الشعبية» الحزب الحاكم، لذا كان مائة وثلاثة وخمسون ممثلاً جديداً في المجلس الوطني.

وأعاد الرئيس «بول بيا» تشكيل الحكومة في شوال ١٤٠٩ هـ (أيار ١٩٨٩ م)، كما أعاد تنظيم البناء الإداري، فدمجت بعض الوزارات بعضها مع بعض، واقتضى ذلك إلى إعفاء بعض الوزراء من مناصبهم، ودمج منصب أمين سر الحكومة مع مدير الحكومة الرئاسية وأصبح يحمل اسم الأمين العام للرئاسة. وقامت حملة ضدّ الفساد أدّت إلى اعتقال أكثر من مائة ضابط، وموظّفي الصناعات التي تملكها الدولة، واتهم الجميع بسوء التصرف بالأموال العامة.

وتشكّلت وحدة شرطة خاصة في رجب ١٤٠٩ هـ (شباط ١٩٨٩ م) لمحاربة الإرهاب والجريمة، وتمّ تعيين ثلاثة ضباط كبارٍ في وظائف أمنيّةٍ بارزةٍ.

وفي مطلع عام ١٤١٠ هـ (آب ١٩٨٩ م) أعربت لجنة حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية عن قلقهما على أوضاع السجون السياسية في «ياوندي» العاصمة، وفي مدينة «دوالا»، وذكرت عن وجود ما لا يقل عن أربعين سجيناً سياسياً، وأن عدداً منهم قد احتجزوا دون محاكمةٍ بعد حادثة التمرّد التي وقعت في رجب ١٤٠٤ هـ (نيسان ١٩٨٤ م).

وفي جمادى الأخرة ١٤٠٩ هـ (مطلع عام ١٩٨٩ م) قام المحامون

بإضراب عام احتجاجاً على التجاوزات الدستورية التي يقوم بها الحكم وأعوانه.

السياسة الخارجية:

كانت العلاقات وطيدةً بين الكاميرون وفرنسا، وكانت الكاميرون عضواً في منظمة الدول التي تتكلم اللغة الفرنسية، والتي كانت عاصمة الكاميرون «ياوندي» إحدى قواعدها الرئيسية. وفي جمادى الأخرة ١٣٩٣ هـ (تموز ١٩٧٣ م) أعلن الرئيس «أحمدو أهيدجو» أن بلاده ستنسحب وشيكاً من هذه المنظمة. وفي عام ١٣٩٤ هـ قامت حكومة الكاميرون بإجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية لإعادة النظر في اتفاقيات التعاون بينهما، حسب النهج السياسي الذي تبنّاه الرئيس الكاميروني، وهو اتباع سياسةٍ خارجيةٍ مستقلةٍ.

وفي ذي الحجة ١٤٠٦ هـ (آب ١٩٨٦ م) اضطرت الكاميرون إلى طلب مساعدة الطوارئ الدولية عقب انفجار الغازات البركانية من قاع بحيرة «نايوس» في شمال غربي البلاد، والذي أدّى إلى مقتل أكثر من ١٧٠٠ إنسانٍ، وسبّب فزعاً نفسياً واسعاً.

بعد حرب رمضان ١٣٩٣ هـ (تشرين الأول ١٩٧٣ م) بين البلدان العربية ودولة اليهود في فلسطين انقطعت العلاقات السياسية بين الكاميرون ودولة اليهود، واستمرّت منقطعةً مدة ثلاث عشرة سنةً، ثم عادت إلى حالتها الطبيعية بعد زيارةٍ قام بها رئيس وزراء دولة اليهود «شمعون بيريز» إلى الكاميرون في ذي الحجة ١٤٠٦ هـ (آب ١٩٨٦ م)، وقد تزامنت هذه الزيارة مع الثوران البركاني في الكاميرون.

وكانت العلاقات معلقةً مع فرنسا على الرغم من أن الكاميرون تحرص ألا تكون معتمدةً عليها من الناحية الاقتصادية على الأقلّ مع أن فرنسا كان بيدها أكثر من ثلث العمليات التجارية الخارجية للكاميرون.

وتوطدت العلاقة بين الكاميرون وفرنسا بعد زيارة الرئيس «بول بياه» لفرنسا عام ١٤٠٨ هـ (١٩٨٨ م) حيث كانت زيارة رسمية طُرحت فيها أوجه التعاون الاقتصادي.

وكانت آمال الكاميرون متجهةً في السنوات الأخيرة نحو زيادة الاستثمارات الأجنبية فيها، وخاصةً الاستثمارات الألمانية حيث زار المستشار الألماني «هلموت كول» الكاميرون عام ١٤٠٧ هـ (١٩٨٧ م).

وكانت تقوم نزاعات على الحدود بين الكاميرون ونيجيريا، ثم تحسّنت الأوضاع بعد زيارة الرئيس النيجيري رسمياً للكاميرون، وأعلن أن ضوابط حدودية مشتركة سيتم إنشاؤها قريباً.

وجرت مفاوضات بين الرئيس «بول بياه» وبين رؤساء كلٍ من الكونغو والغابون عام ١٤٠٩ هـ (١٩٨٩ م)، وصدر بيان عن الرؤساء الثلاثة يستعطفون فيه الدائنين من الخارج وضع برنامج لسداد الديون.

الفصل الثالث

الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة جمهورية الكاميرون ٤٧٥,٤٤٠ كيلومتراً مربعاً. وتُشرف من ناحية الغرب على المحيط الأطلسي، ويبلغ طول سواحلها ٤٠٢ كيلومتراً، ويصل طول حدودها البرية إلى ٤,٥٩١ كيلومتراً، منها ١٦٩٠ كيلومتراً مع نيجيريا، و١٠٩٤ كيلومتراً مع تشاد، و٧٩٧ كيلومتراً مع جمهورية إفريقية الوسطى، و٥٥٣ كيلومتراً مع الكونغو، و٢٩٨ كيلومتراً مع الغابون، و١٨٩ كيلومتراً مع غينيا الاستوائية (إقليم ريوموني).

ويبلغ عدد سكانها حسب تقديرات عام ١٤١٢ هـ (١٩٩٢ م) أحد عشر مليوناً، وبذا تكون الكثافة ٢٣ شخصاً في الكيلو المتر المربع الواحد. وإن كانت هذه الكثافة تختلف بين منطقة وأخرى.

وتمتد بين خطي عرض ٢° شمالاً و١٣° شمالاً فتشمل بذلك منطقتين مناخيتين أولاهما استوائية بين ٢ - ٨° غير أن الارتفاع يجعل المناخ الاستوائي لا يظهر إلا في بعض المناطق الساحلية. وثانيتهما سودانية (السافانا) بين ٨ - ١٣° حيث تنتشر المراعي الطويلة. وتشمل الغابات ٥٤٪ من المساحة العامة، و١٨٪ مراعي، و١٣٪ مساحات زراعية، و١٥٪ مرتفعات ومستنقعات و...

الصراع الإقليمي:

تألفت الكاميرون سياسياً من إقليمين كان أحدهما، وهو الشرقي

والأكبر تحت الانتداب الفرنسي، وكان ثانيهما، وهو الغربي تحت الانتداب الإنكليزي، فنشأ في كلٍ منهما ثقافة تختلف عن ثقافة الآخر، وترتبط بثقافة الدولة المستعمرة لذلك الإقليم، فلما ضُمّ بعضهما إلى بعضٍ في ٢١ ربيع الثاني ١٣٨١ هـ (الأول من تشرين الأول ١٩٦١ م) بقي هذا التباين، وقضى الاتحاد بينهما أن يكون زعيم الإقليم الشرقي رئيساً للدولة، وزعيم الإقليم الغربي نائباً للرئيس. واستمرّ ذلك حتى مطلع عام ١٤٠٣ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٢ م) أي ما يزيد على العشرين سنة حيث تسلّم زعيم الإقليم الغربي رئاسة الدولة ولا يزال إلى الآن وذلك بعد تعيينه من قبل سلفه الرئيس الأول للكاميرون. وكان لكل طرفٍ جماعته الخاصة به، ورجاله المخلصون له رغم اندماج الحزبين بعضهما مع بعضٍ وتأسيس حزبٍ واحدٍ منهما، ولا يزال الوضع إلى الآن حتى ليعدّ نفسياً، وتُطلق كل مجموعةٍ على الأخرى صفة انتمائها للدولة التي كانت تستعمرها، فيقول الشرقيون مثلاً الإنكليز وأعوانهم ويقصدون زعماء الإقليم الغربي، وكذلك ينعت الغربيون الشرقيين بالفرنسيين والكراهية قائمة بين الجانبين ولو شعورياً، وإن كانت تخفّ مع الزمن. وإن هذا الصراع ليحمل في خفاياه الصراع العقيدي، لأن نسبة النصارى في الإقليم الغربي هي أكبر من نسبتهم في الإقليم الشرقي، وكذلك فإن نسبة المسلمين في الإقليم الشرقي هي أكبر من نسبتهم في الإقليم الغربي، فالمسلمون غالبيتهم في الأجزاء الشمالية التي هي ضمن الإقليم الشرقي بل إن زعامة الإقليم الشرقي كانت منهم، وأصبح رئيس الوزراء منهم عندما سيطر زعيم الإقليم الغربي على السلطة، واستمرّ ذلك مدةً حتى أصبحت تُشاع أخبار محاولات الانقلاب والتمرّد، وتُلصق بالشماليين، ويُقصد بهم المسلمين، فيُبعدون، ويُطردون، أو يلاقون حتفهم حسب خطةٍ مرسومةٍ.

الصراع العنصري:

تعيش في البلاد أكثر من مائتي قبيلةٍ تعود لأصولٍ مختلفةٍ، وأهمها:

(الشوا) وتدّعي أنها من أصولٍ عربيةٍ، و(التوبوري) وهي من قبائل الكانوري التي هي في تشاد، ونيجيريا، و(الكوتوكا)، و(الفولاني)، و(الماسا) وكلها تدين بالإسلام، وتشكّل ما يزيد على ثلث سكان البلاد.

وتعيش في الهضاب الغربية قبائل زنجية أشهرها: (الباميليكة) و(البامون) وهي مزيج من قبائل البانتو المتعددة، والإسلام فيها قليل.

وتسكن السهول الجنوبية قبائل (الفانج). وتجد الأقزام في الغابات.

واللغة الرسمية هي الفرنسية في الإقليم الشرقي، والإنكليزية في الإقليم الغربي، أي أن للبلاد لغتين رسميتين، وتنتشر العربية بين قبائل الشمال لتعليم الدين الإسلامي، وفي المساجد، وتوجد لغة البانتو بين قبائل أهلها، كما توجد السواحلية، ولكل قبيلةٍ لغتها.

كانت الغلبة في البداية لقبائل الشمال إذ كانت لها سلطنات مُنظّمة على حين تعيش قبائل الجنوب في فوضى دون تنظيمٍ، وتعتنق قبائل الشمال الإسلام فهي ذات حضارةٍ، وتطوّرٍ، ونظرةٍ معيّنةٍ إلى الحياة، وتطلّعٍ إلى المستقبل، ووعيٍ لمهمتهم في هذه الدنيا، بينما كانت قبائل الجنوب بدائيةً في تفكيرها، ووثنيةً في عقيدتها ذات وعيٍ محدودٍ، وتفكيرٍ قاصرٍ، وكانت قبائل الشمال تتجه نحو قبائل الجنوب بقلوبها تريد أن تُرشدها إلى طريق الخير، وتسير بها نحو النور، وفي الوقت نفسه تنظر قبائل الجنوب للشمال نظرة احترامٍ وتقديرٍ، وتعترف بتفوّقها عليها وتطوّرها وحضارتها وتتمنّى أن تصل إلى مستواها.

فلما جاء المستعمرون الصليبيون مدّوا أيديهم إلى الوثنيين وعملوا على تنصيرهم صليبيةً، وللإفادة منهم ضدّ المسلمين، كما عملوا على رفع وضعهم ليتغلّبوا على المسلمين، وفي الوقت نفسه عملوا على إضعاف المسلمين والحطّ من شأنهم بالإذلال، والإفقار، وإبعادهم عن التعليم بمحاربة الكتاتيب ومراكز العلم للناشئة، واستغلّ الوثنيون هذه الفرصة للنهوض ووقف النصارى والمتنصّرون إلى جانبهم وأخذ الصراع بين قبائل

الشمال وقبائل الجنوب، ولكن كان صراعاً يحمل بين طياته الصراع العقيدي حيث يُقصد المسلمون عندما تذكر قبائل الشمال أو الشمال. وكانت الغلبة للنصارى والوثنيين لا بكثرة العدد، ولا بالقوة، ولكن بالتخطيط، والعمل على إفساد المسلمين، وبثّ الأفكار الغربية حتى نشأت أجيال من الشمال قبلت مفاهيم المستعمرين التي طرحوها للتعاون بين فئات المجتمع جميعها تحت شعار ما أسموه لهم بـ(الوطن)، فلما عملوا معاً تحت هذا العنوان من الوطنية، فقد المسلمون شخصيتهم، وساروا ضمن الجماعات التي تمكر بهم، فتغلبت عليهم، وأخذت تُنفّذ مخططاتها عليهم، وكان المسلمون، والنصارى، والوثنيون معاً، واختلطوا معاً ضمن منظماتٍ واحدةٍ وعندما اشتدّ عود النصارى بما كسبوه إلى عقيدتهم من أبناء الجنوب انبروا يُقاتلون المسلمين تحت مظلة القيام بتمرّد، ومحاولات الانقلاب حتى بعُد المسلمون عن الساحة وانفرد بها النصارى، فأخذوا يُخططون كما يريدون، ويُعطون الإحصاءات حسب هواهم، ويُوزّعونها في العالم، وتتبناها الأمم المتحدة، وتعمّ، وتقدّم إحصاءات غير صحيحةٍ عن أعداد المسلمين في الكاميرون. وربما يسكت الجنوب عمن يسايرهم من الشمال تحت عناوين مختلفة من الوطنية، والحزبية، والقومية، والاشتراكية وغيرها من المصطلحات العالمية، وكل ذلك مرحلياً، فإذا ما سنحت لهم الفرصة، وجاء الدور الصليبي العالمي عملوا بهم إبادة تحت مظلّة النظام الدولي.

الصراع الحزبي:

نشأ حزب اتحاد الكاميرون في أول الأمر برئاسة «أحمدو أهيدجو» وكانت أكثر عناصره من الشمال على أساس أنهم أكثر وعياً، كما وجد حزب الكاميرون التقدمي برئاسة شارل عسال وأكثر عناصره من غير المسلمين ونال الإقليم الشرقي الاستقلال نتيجة مطالبة هذا الحزب بالحكم الذاتي، وقيادة البلاد نحو الحرية، وأما الإقليم الغربي فقد برز فيه حزب

الكاميرون الديمقراطي الذي كان يقود إقليمه وكانت أكثر عناصره نصرانية، ولما تمّ الاتحاد بين الإقليمين اندمج الحزبان بعضهما مع بعض تحت اسم حزب «الكاميرون الوطني الاتحادي» بزعامة أحمدو أهيدجو، كما ضمّ هذا الحزب جميع أحزاب المعارضة والمنظمات الاجتماعية والثقافية عدا حزب «اتحاد شعب الكاميرون» الشيوعي الذي طرد أتباعه، ولوحقوا حتى خرج أكثر زعمائه من البلاد.

كان «أحمدو أهيدجو» يظنّ أن انضمام معظم العناصر على اختلاف عقائدها في الحزب الحاكم يُهيء للجميع الفرصة للعمل والنشاط، وإبراز الكفاءات بصورةٍ متساوية داخل ما عُرف باسم «الوطن». ثم بعد مدةٍ قصيرة تبين خطأ تقديره إذ وجد النصارى في الحزب وخارجه، ومن كسبوهم إلى صفهم باسم الوطنية بعد أن أفسدوهم، وحصلوا على دعمٍ من الاستعمار الصليبي، وأخذ الصراع خطاً عقيدياً. وأخذ «بول بياه» السلطة ممثلاً النصرانية.

غيّر «بول بياه» اسم حزب «الكاميرون الوطني الاتحادي» إلى «حركة الكاميرون الديمقراطية الشعبية» ليقطع صلة أعضاء الحركة بالماضي الحزبي كله. وبقيت هذه الحركة هي المسيطرة على السلطة حتى اليوم، وإن بقي الرئيس السابق أحمدو أهيدجو يدّعي زعامة حزب الكاميرون الوطني الاتحادي حتى توفي، وهو في منفاه، وكذا لا تزال بعض العناصر القديمة تقول هذا، وهي في المنفى.

إضافة إلى حزب اتحاد شعب الكاميرون الذي يُعدّ غير شرعي أيضاً، ويقيم بعض أعضائه في المنفى، والحزب الوحيد الحاكم هو «حركة الكاميرون الديمقراطية الشعبية».

الصراع العقيدي:

تبلغ نسبة المسلمين في الكاميرون ٦٠٪ من مجموع السكان، ويكثر المسلمون في الشمال بل إن قبائل الشمال تعدّ مسلمة كلها، ويقلّون في

الجنوب، ومن هذه الكثرة كانوا يحكمون البلاد، ورضي الفرنسيون مكرهين أن يكون الحكم بيد المسلمين، ولما اتحدّ الإقليمان، وكانت نسبة النصارى في الإقليم الغربي أكبر منها في الإقليم الشرقي، وكان بعضهم مهيأً للإدارة، أخذت المخططات تلعب دورها حتى تسلّم النصارى السلطة، وأخذوا بملاحقة المسلمين تارةً باسم محاولة انقلاب، وأخرى باسم قيام تمرّد، وثالثةً باسم تأييد الرئيس السابق، ورابعةً باسم الانتماء لتنظيم غير مشروع، وخامسةً باسم الإرهاب، وكذلك أخذوا بإذلالهم باسم الرجعية، والأصولية، وأسماء تشبهها اشتراكة الدولية و....

ومما اتبعه الحكم النصراني في الكاميرون إعطاء نسب غير صحيحة عن أصحاب الديانات، ومما يُقدّمونه من هذه النسب، أن الوثنيين يشكلون ٥١٪، والنصارى ٣٣٪، والمسلمون ١٦٪ وهذا غير صحيح أبداً. ولو كان قريباً من الحقيقة لما سمح الفرنسيون وغيرهم من المستعمرين أن يتسلّم أحمدو أهيدجو الرئاسة الأولى، ولا فيما بعد عندما سيطر النصارى أن يتسلم رئاسة الوزارة مسلم أبداً، وسياسة المستعمرين معروفة في كل بلدٍ دخلوه، والنسب الصحيحة هي:

المسلمون	٦٠٪
الوثنيون	٢٤٪
النصارى	١٦٪
	١٠٠٪

والسلطة الآن بيد النصارى، ويقومون بحرب ضدّ المسلمين في مختلف جوانب الحياة، حتى يتمكّنوا منهم تماماً، وبعدها ليس أمام المسلمين إلا الردّة أو الإبادة، فليحذر المسلمون ما يُدبّر لهم.

وقد لاحظنا أن الصراع الإقليمي، والعنصري، والحزبي كلها تسير في خطٍ عقيدي، والنصارى يملكون الإمكانات كلها، والمسلمون مغلوب على أمرهم.



الخاتمة

لقد كانت دول غربي إفريقية الثلاث عشرة ذات الأكثرية المسلمة أكثرها من نصيب الاستعمار الفرنسي، إذ أن تسعاً منها كان يخضع لفرنسا، ويمكن أن نضيف إليها تشاد، وجمهورية إفريقية الوسطى، ونضيف إليها من دول الأقليات الغابون، وبذا يكون عدد الدول الإفريقية التي تبعت الاستعمار الفرنسي في غربي إفريقية هو اثنتا عشرة دولةً، على حين خضع لإنكلترا ثلاث دولٍ فقط هي: غامبيا، وسيراليون، ونيجيريا، ودولة من دول الأقليات هي غانا، وهذا يدلّ على أن إنكلترا لم تكن تهتم كثيراً بغربي إفريقية، وإنما كان اهتمامها بالدرجة الأولى في شرقي إفريقية حيث الطريق إلى الهند، عن طريق قناة السويس، وهذا ما فسح المجال لفرنسا كي تسيطر على أجزاء واسعةٍ في غربي إفريقية، على حين لم تجد لها ذلك النشاط في شرقي القارة.

أما البرتغال فكانت تستعمر دولةً واحدةً هي غينيا - بيساو وفي الوقت نفسه تُسيطر على دولةٍ أخرى من دول الأقليات هي أنغولا، وتلك الدولتان من بقايا الاستعمار الأول حيث كانت البرتغال أولى الدول الأوربية التي سارت مع سواحل إفريقية الغربية كخطةٍ صليبيةٍ في محاولةٍ لها لتطويق مسلمي الأندلس في المرحلة الأولى. فلما سقطت الأندلس بيد النصارى الإسبان والبرتغال زاد من نشاط الصليبيين فانطلقت إسبانيا نحو الغرب للوصول إلى شرقي ديار المسلمين، واتجهت البرتغال بمزيدٍ من الشجاعة ونشوة النصر على سواحل إفريقية الغربية لمداهمة جنوبي ديار المسلمين

وكلتا الدولتين إسبانيا والبرتغال سارتا حسب خطةٍ مرسومةٍ ومتفقٍ عليها، وكانت دول أوربا النصرانية تمدّهما بالملاّحين، والبحّارة، والسفن، والرجال، والمال، وكانت حركة ما عُرف بالكشوف الجغرافية. ولم تكن البرتغال تلك الدولة القوية، ولا الكثيرة السكان لتستطيع المحافظة على مستعمراتها الواسعة فتنازلت عن كثيرٍ منها لمصلحة الدول الأوربية المنافسة لها، وخاصةً إنكلترا، وفرنسا، وهولندا، ولكن أبقوا لها بعض هذه المستعمرات، ومنها غينيا - بيساو، وأنغولا، ولم تنافسها عليها تقديراً لمواقفها الأولى، وإرضاءً للكنيسة إشعاراً لوحدة أوربا النصرانية تجاه العالم الإسلامي.

ويلاحظ أن فرنسا هي الدولة الاستعمارية الأوربية التي تسيطر على أجزاء واسعةٍ من داخل إفريقية وخاصةً في الشمال حيث تشغل الصحراء مساحاتٍ واسعةً منها، حيث نلاحظ هنا في دول غربي إفريقية هذه مالي، وبوركينا فاسو والنيجر هذا إضافةً إلى تشاد وجمهورية إفريقية الوسطى، وهذا يُعطي مؤشراً إلى أن إنكلترا الدولة الأوربية المنافسة الأولى لفرنسا بالاستعمار لم تكن تُعير المناطق الداخلية الاهتمام نفسه الذي تُعيره للمناطق الساحلية، فهي دولة بحرية ذات أساطيل أكثر منها ذات جيوشٍ، وقواتٍ برية، وهذا ما فسح المجال لفرنسا لكي تتوسّع في الداخل دون منافسةٍ شديدةٍ من قبل إنكلترا الدولة التي هي وفرنسا في سباقٍ دائمٍ لمدّ النفوذ، ومنافسةٍ مستمرةٍ لاستعمار الأراضي. وربما كان هذا سبباً في سير إنكلترا بسياسةٍ استعماريةٍ أكثر مرونةً من السياسة الفرنسية التي تعتمد على استغلال السكان وخيرات البلاد دون الاقتصار على الأرباح التجارية. وكان الاستغلال الإنكليزي بشكلٍ أقل نسبياً من الاستغلال الفرنسي، وإن كانتا في الصليبية كل منهما تتفوّق على الأخرى. وقد يكون التوغّل إلى الداخل هو سبب البطش الزائد إذ في الولوج والخروج صعوبة تُسبّب الخوف من الوقوع في المأزق فيزيد المسؤول اضطراباً بينما يكون المجال مفتوحاً على السواحل، فالمستعمر يبقى مذعوراً، ولو كان متحكماً.

ومما يُلاحظ على دول غربي إفريقية من خلال دراستنا لها كثرة الانقلابات العسكرية التي كانت تقع فيها بعد الاستقلال، فهل هي ظاهرة من مظاهر التخلّف التي تعيشها دول القارة الإفريقية وكثير من الدول النامية الأخرى أم هي خاصة بهذه الدول أكثر من سواها؟ الواقع أن التخلّف سبب رئيسي، إذ أن حبَّ الزعامة يدفع بالكثيرين إلى ركوب المخاطر والمغامرة، وعدم الرضا بالدنية والاستعداد للارتماء بأحضان الآخرين، وطلب المساعدة ولو من الشيطان في سبيل الوصول إلى ما يرمي إليه، وعدم الاهتمام بمصلحة البلد، وتفضيل المصلحة الذاتية على كل ما سواها، والرغبة بالسير حسب منهجٍ غربيٍ مستقىً من الدول الكبرى ليحمل لقب العلمانية، وتقليد الحياة الغربية بكل ما فيها ليحصل على مظهر التقدمية حسب منطقه الساذج، وتفكيره المستورد، وعقدة النقص التي عنده، والتي تجعله يضع نفسه وأمته في المرتبة الدنيا، ويضع غيره وبقية الأمم في مكانة الصدارة، والمنزلة العليا. هذا كله صحيح، ومن مظاهر التخلّف، غير أنه توجد دول كثيرة من دول العالم الثالث، وفقيرة أكثر من الدول الإفريقية هذه، ولكن لا تحدث فيها مثل هذه الانقلابات، فما السبب؟. إن الدول النامية التي يرسّخ فيها النفوذ الاستعماري وخاصةً الإنكليزي والأمريكي بشكلٍ ثابتٍ، أو تقوم فيها سلطة قوية تقبل التوجيه، وترضى بالارتباط فإن الحكم يثبت فيها دون انقلاباتٍ، ويستقرّ دون قلاقل. وكذلك الدول التي يكون فيها المسلمون أقليةً لا وزن لهم فتكون الحرب الصليبية أخفّ ولا يُبالى كثيراً بشؤونها فقد تنجو هذه الدول من كثرة التغييرات.

أما دول غربي إفريقية هذه فإن المسلمين أكثرية، ويجب مراقبتهم دائماً كي لا يصلوا إلى السلطة، كي لا يعملوا على نشر الإسلام، كي يكونوا ضعفاء أذلاء، فقراء، ينظرون إلى النصارى نظرة القوة، والغنى، والعلم، فإن لم يعمل المسؤول بهذه التعليمات وجب تغييره، ومعناه وقوع انقلاب. وإذا بدا من آخر ضعف في التنفيذ أو توانٍ بالخطة وجب تبديله، وحدوث انقلاب، ويجب ألا يكون عنده رحمة على المسلمين، ولا عطف

على شعبه إن كان ممن ينتمي إلى الإسلام فإن وجد عنده ذلك يجب عزله. كما يجب ألا يعطي إحصاءات صحيحة عن تعداد المسلمين ونسبتهم، ولا يُصرّح تصريحات فيها معانٍ إسلامية ذات مدلول، ووعي، وإنما عليه تقويم أقوال فيها سطحية، وتدلّ على تملق، ولا يُطبّق منها شيئاً، بل يُخالفها باستمرار وصراحة، ويُقبل على الزنا، والخمر، والسفور، والاختلاط، وعليه أن يسخر من تعاليم الدين، وإن لم يفعل يُبدّل. وهذا ما يقع في دول غربي إفريقية دائماً لذا تكثر فيها التغييرات.

وربما يكون للدولة ذات النفوذ السابق دور في وصول زعماء للسلطة، ويتغيّرون باستمرار، وهذا ما يتعلّق بفرنسا التي تمتاز مستعمراتها السابقة بكثرة الانقلابات، إذ لم تُحسن اختيار من يخلفها في تطبيق السياسة الاستعمارية الصليبية مكانها، وربما يتساءل المرء فيقول: هذه هي نيجيريا كانت تحت الاستعمار البريطاني وقد وقعت فيها انقلابات كثيرة غير أن هذا ربما يعود إلى كثرة أعداد المسلمين وتجمّعهم في إقليمٍ واحدٍ الأمر الذي يجعل لهم قوة وسيطرة على بقية الأقاليم وهذا ما تُحاربه الدول الاستعمارية كلها من باب الصليبية، وهذا بالتالي يُؤدّي إلى كثرة التغييرات بالإضافة إلى كثرة النصارى بالنسبة إلى بقية الدول الإفريقية، وهم المعتمدون من قبل بريطانيا الدولة المستعمرة، ويكثرون أيضاً في إقليمٍ واحدٍ غير أنهم يستطيعون مضاهاة المسلمين بالعدد، وهذا ما يؤدّي إلى التغييرات، كما أن غنى نيجيريا بالنفط وبقية الثروات الزراعية، وكثرة السكان، وحرص الدوائر الاستعمارية على هذه الدولة العملاقة، وهذا يُؤدّي بدوره إلى زيادة التغييرات، ولكن بشكلٍ عامٍ فالانقلابات في المستعمرات الفرنسية تزيد عدداً عنها في المستعمرات البريطانية.

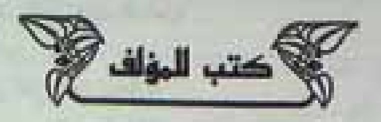
وقد يكون لطبيعة شعب الدولة الاستعمارية، وأسلوب استعمارها، وطريقة تصرّفها مع مستعمراتها دور في كثرة الحركات، إن محاولة فرنسا في القبض على جوانب الحياة كلها من إدارية، واقتصادية، وعسكرية، وسياسية بيدٍ من حديد، وشدّتها في قمع الحركات والبطش بأصحابها، وعدم وجود

أية مرونةٍ في التفاهم، أو ليونةٍ في التفاوض، والمركزية القوية في الأسلوب الاستعماري كل هذا جعل عند شعوب مستعمراتها استمراريةً لهذه التصرّفات فالشدّة تُولّد الأحقاد، والإذلال يُورث عدم الإمكانية ويُنشيء عقدة النقص، والضغط يُؤدّي إلى الكسر، وكثرة التحمّل تدعو إلى طلب النصح والمساعدة، وهذا كله يستدعي التغييرات.

وينتج عن السياسة الفرنسية جفاء بين الدولة الاستعمارية ومستعمراتها فيُؤدّي بعد الاستقلال إلى توجّه نحو جهةٍ أخرى، وكي يحلّ نفوذ مكان آخر يحدث انقلاب، وإذا كان النفوذ الاستعماري السابق على شيءٍ من القوة تتكرّر الانقلابات، وهذا ما حدث في الدولة التي استقلّت بعد الحرب العالمية الثانية إذ دخل الاستعمار الأمريكي الساحة ليحلّ محلّ النفوذ السابق سواء أكان فرنسياً أم بريطانياً أم غيره فوقعت الانقلابات وتكرّرت حسب قوة النفوذ السابق.

وأخيراً نرجو من الله أن يستيقظ المسلمون من غفلتهم، ويأخذوا العبرة مما يجري على أرضهم، وما يُعانونه من حقد الصليبية الذي برز في الآونة بشكلٍ مخيفٍ وعنيفٍ وواضح تحت شعار الشرعية الدولية.

فهرس الموضوعات



التاريخ الإسلامي

١ ـ قبل البعثة.
٢ ـ السيرة.
٣ ـ الخلفاء الراشدون.
٤ ـ العهد الأموي.
٥ ـ الدولة العباسية (١).
٦ ـ الدولة العباسية (٢).
٧ ـ العهد المملوكي.
٨ ـ العهد العثماني.
٩ ـ مفاهيم حول الحكم الإسلامي.

• • •

التاريخ الإسلامي المعاصر:

١٠ ـ بلاد الشام.
١١ ـ بلاد العراق.
١٢ ـ جزيرة العرب.
١٣ ـ وادي النيل.
١٤ ـ بلاد المغرب.
١٥ ـ غربي إفريقية.
١٦ ـ وسط وشرقي إفريقية.
١٧ ـ تركيا.
١٨ ـ إيران وأفغانستان.
١٩ ـ بلاد الهند.
٢٠ ـ جنوب شرقي آسيا.
٢١ ـ المسلمون في الإمبراطورية الروسية.
٢٢ ـ الأقليات المسلمة في العالم.

سلسلة مواطن الشعوب الإسلامية

(في آسيا)

١ ـ تركستان الغربية.
٢ ـ تركستان الشرقية.
٣ ـ قفقاسيا.
٤ ـ باكستان.
٥ ـ أندونيسيا.
٦ ـ اتحاد ماليزيا.
٧ ـ فطاني.
٨ ـ المسلمون في قبرص.
٩ ـ المسلمون في الفيليبين ودولة مورو.
١٠ ـ جزر المالديف.
١١ ـ أفغانستان.
١٢ ـ تركية.
١٣ ـ إيران.
١٤ ـ شبه جزيرة العرب.
ـ عسير.
ـ نجد.
ـ الحجاز.
ـ البحرين والإحساء والكويت وقطر.
١٥ ـ المسلمون في الهند الصينية.
١٦ ـ خراسان.

(في إفريقية)

١ ـ غينيا.
٢ ـ نيجيريا.
٣ ـ الصومال.
٤ ـ موريتانيا.
٥ ـ أريترية والحبشة.
٦ ـ تشاد.
٧ ـ تانزانيا.
٨ ـ السنغال.
٩ ـ أوغندة.
١٠ ـ ليبيا.
١١ ـ السودان.
١٢ ـ جزائر القُمُر.
١٣ ـ المسلمون في بوروندي.
١٤ ـ مالي.
١٥ ـ سيراليون.

• • •

بناة دولة الإسلام ١ - ٧

المجموعة الأولى: (١ - ١٠)

١ - أبو سَبْرة ابن أبي رُهْم.
٢ - أبو سلمة عبد الله المخزومي.
٣ - عبد الله بن جحش.
٤ - الزبير بن العوام.
٥ - زهير ابن أبي أمية.
٦ - سهيل بن عمرو.
٧ - سعد بن معاذ.
٨ - عباد بن بشر.
٩ - محمد بن مسلمة.
١٠ - أسيد بن الحضير.

المجموعة الثانية: (١١ - ٢٠)

١١ - الفضل بن العباس.
١٢ - جعفر ابن أبي طالب.
١٣ - عبد الله بن الزبير.
١٤ - عبد الله بن حذافة
١٥ - المقداد بن عمرو.
١٦ - عقيل ابن أبي طالب.
١٧ - صخر بن حرب.
١٨ - زيد بن حارثة.
١٩ - أبو العاص ابن ربيع.
٢٠ - ثابت بن قيس.

المجموعة الثالثة: (٢١ - ٣٠)

٢١ - العباس بن عبد المطلب.
٢٢ - سعد بن الربيع.
٢٣ - عبادة بن الصامت.
٢٤ - عبد الله بن رواحة.
٢٥ - أبو حذيفة ابن عتبة.
٢٦ - سالم مولى أبي حذيفة.
٢٧ - أبو عبيدة ابن الجراح.
٢٨ - سعيد بن زيد.
٢٩ - سعد بن عبادة.
٣٠ - قيس بن سعد.

المجموعة الرابعة: (٣١ - ٤٠)

٣١ - مصعب بن عمير.
٣٢ - كعب بن مالك.
٣٣ - أبو أيوب الأنصاري.
٣٤ - سعد ابن أبي وقاص.
٣٥ - حمزة بن عبد المطلب.
٣٦ - عاصم بن ثابت.
٣٧ - عبد الله بن عبد الله.
٣٨ - طلحة بن عبيد الله.
٣٩ - أبو طلحة زيد بن سهل.
٤٠ - أبو دجانة سماك بن خرشة.

المجموعة الخامسة: (٤١ - ٥٠)

٤١ - عمرو بن العاص.
٤٢ - عكرمة بن عمرو بن هشام.
٤٣ - شرحبيل بن حسنة.
٤٤ - أبو موسى الأشعري.
٤٥ - عياض بن غنم.
٤٦ - جرير بن عبد الله البجلي.
٤٧ - المثنى بن حارثة الشيباني.
٤٨ - خالد بن الوليد المخزومي.
٤٩ - عدي بن حاتم الطائي.
٥٠ - ثمامة بن أثال.

المجموعة السادسة: (٥١ - ٦٠)

٥١ - خباب بن الأرت.
٥٢ - صهيب بن سنان.
٥٣ - بلال بن رباح.
٥٤ - عمار بن ياسر.
٥٥ - عامر بن فهيرة.
٥٦ - مرثد ابن أبي مرثد.
٥٧ - سلمان الفارسي.
٥٨ - أبو ذر الغفاري.
٥٩ - عبد الله بن مسعود.
٦٠ - عبد الرحمن بن عوف.

المجموعة السابعة: (٦١ - ٧٠)

٦١ - أنس بن مالك.
٦٢ - البراء بن مالك.
٦٣ - جابر بن عبد الله.
٦٤ - الطفيل بن عمرو الدوسي.
٦٥ - أبو هريرة.
٦٦ - أبو أمامة أسعد بن زرارة.
٦٧ - عتبة بن غزوان.
٦٨ - معاذ بن جبل.
٦٩ - زيد بن ثابت.
٧٠ - أبي بن كعب.

سلسلة الخلفاء:

١ - الصديق وأسرته رضي الله عنهم.
٢ - الفاروق وأسرته رضي الله عنهم.
٣ - الأمين ذو النورين وأسرته رضي الله عنهم.
٤ - رابع الراشدين علي ابن أبي طالب وأسرته رضي الله عنهم

- أشواك على الدرب.
- اقتصاديات العالم الإسلامي.
- إلى الدعاة (١ ـ ٢).
- تبصرة الطريق.
- التخلف.
- التوجيه والتقويم خلال التاريخ الإسلامي.
- جغرافية البيئات.
- الجماعات البدائية.
- الجنوح بالأخلاق.
- الجنوح بالعلم أو الذئاب الكاسرة.
- الحضارة المتهاوية.
- سكان العالم الإسلامي.
- سيادة الجهال.
- العالم الإسلامي.
- العالم الإسلامي (المنطقة العربية ـ بلاد الشام والعراق).
- العالم الإسلامي (المنطقة العربية ـ وادي النيل).
- العالم الإسلامي ومحاولة السيطرة عليه.
- القرامطة.
- الكشوف الجغرافية.
- المرأة المعاصرة.
- المسلمون تحت السيطرة الرأسمالية.
- المسلمون تحت السيطرة الشيوعية.
- المسلمون والقضايا العامة.
- المشردون.
- مع الهجرة إلى الحبشة.
- المغالطات وأثرها في الأمة.
- المنطلق الأساسي في التاريخ الإسلامي.
- مواقفنا المتأخرة وسبل التقدم.
- موضوعات حول الخلافة والإمارة.
- ميدان معركة اليرموك.
- هوية الأمة المسلمة.
- وانكشف القناع.

